مواطنة .. من دون استئذان

ناصر جابي

مواطنة .. من دون استئذان

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2006
ردمك : 7 - 578 - 63 - 9961
الإيداع القانوني : 2491 - 2005
منشورات الشهاب : 10، نهج ابراهيم غرفاء، باب الواد، الجزائر 009 16
site internet : www.chihab.com / E-mail : chihab@chihab.com

تقـديـــم

لابد من الاعتراف في الأول، أنني ترددت كثيرا، قبل أن أقرر نشر جزء من هذه المقالات التي كتبت على مدار أكثر من عقد من الزمن على صفحات العديد من الجرائد الوطنية، لكي تظهر على شكل كتاب. فقد قلت لنفسي أكثر من مرة، أنها وكأي كتابة صحفية مرتبطة بوقتها لا تستطيع أن تتجاوزه، مهما كان الأسلوب الذي كتبت به والمواضيع الذي تطرقت لها. لكن في الأخير قررت عكس الرأي هذا وخرجت هذه الكتابات الصحفية إلى الناس بزيها الجديد عن دار الشهاب. تشجيع بعض الأصدقاء الذين اعتز برأيهم قد يكون ساعدني هو الآخر على اتخاذ هذا القرار..

كتبت هذه المواضيع خلال فترة حرجة من تاريخ الجزائر السياسي وهي الفترة المتراوحة بين 2004/1990، عرفت البلاد خلالها هزات عنيفة وتحولات أعمق في شتى المجالات. ميزة هذه الكتابات كذلك أنها نشرت في جرائد خاصة وعامة، بعد الاعتراف بالتعددية الإعلامية والسياسية، فقد تم نشر البعض منها في جريدة السلام الحكومية المتوقفة عن الصدور منذ مدة، لكي يكون آخر مقال لي ضمن عمود "فرضيات " بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف مباشرة. فقد أثر في كما أثر في الكثير من الجزائريين هذا الاغتيال على المباشر وحصل ما خفنا منه جميعا بعد ذلك...ظهور "مجتمع معاوية "كما أسميته في هذا المقال الأخير المنشور بهذه الجريدة الوطنية التي لم يكتب لها الاستمرار والبقاء.

رحلة الكتابة لم تتوقف بعد تجربة "السلام" حتى ولو أنها تأثرت بجو الرعب الذي عاشته الجزائر. بعد أن أصبحنا نكتب لقاتل وليس لقارئ كما تقول الروائية الجزائرية أحلام مستغانمي. فكتبت في أسبوعية" الوقت" التي كانت تصدر عن جريدة الوطن لبعض الوقت، لكن هذه المرة باسم مستعار خوفا من هذا القارئ –القاتل. استعمال الاسم المستعار الذي لجأت إليه عدة مرات خلال هذه الفترة المجنونة من تاريخ الجزائر، فقد كتبت باسم مستعار في مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت للرد على ما كتبه بعض الأخوة العرب من " المتخصصين " في شؤون الجزائر.

في هذه الفترة دائما وبدل الصحافة المكتوبة التجأت إلى الكتابة الأكاديمية، فأصدرت كتاب حول سوسيولوجية الإضرابات العمالية في 1994 بدار الحكمة وآخر عن الانتخابات السياسية

في الجزائر في 1999 عن دار القصبة ، ليكون المؤلف الثالث حول الحركات الاجتماعية عن المعهد الوطني للعمل2001. زيادة على مجموعة من الدراسات التي نشرت في كتب جماعية صدرت في بيروت ، القاهرة، الدار البيضاء، دكار وباريس...الخ

تجربة الصحافة اليومية التي لم اعد إليها بانتظام في نهاية الأمر إلا مع "الخبر الأسبوعي" في بداية سنة 2000، وهي التجربة التي دامت حوالي السنتين، كتبت خلالها الكثير، في مواضيع مختلفة وبأشكال صحفية متنوعة. مما يستدعي التوقف عند هذه التجربة للحديث عن علاقة الجامعي والسوسيولوجي تحديدا بالصحافة المكتوبة في الجزائر من خلال هذه التجربة الخاصة. مع كل ما تثيره من إشكاليات ونقاط استفهام.

فقد كتبت في عدة مواضيع، هي في الحقيقة مواضيع اهتمامات علمية لدي، مثل الحركة النقابية والعمالية، الانتخابات، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، المرأة والكثير من مواضيع علم الاجتماع السياسي كالحزب والحركات السياسية ومسألة الشباب. مواضيع لم تكن من الاهتمامات المألوفة لدى القارئ المعرب الذي أكتب له، والمتعود على مواضيع أكثر "ثقافوية" وهو ما عبر عنه صديق ذات مرة عندما قال لي...انك تكتب لقارئ مفرنس... بالعربية. حكم يطلقه هذا الصديق عندما يريد أن يكون لطيف ومتسامح معي، ليكون الاحتمال الثاني... مواضيع مفرنسة لقارئ معرب، عندما يغضب مني نفس الصديق ويود استفزازي.

حكم غير خاطئ تماما، إذا فهمناه داخل الحالة الثقافية والسياسية الجزائرية التي تعاني انقسامية لغوية وقيمية، تم بموجبها تقسيم الاهتمامات بين المعرب و المفرنس قارئا وكاتبا وحتى مؤسسات ."حالة "يحاول جيل كبير في السن لازال مسيطر على بعض مراكز القرار الفعلية والرمزية أن يعيد إنتاجها، رغم ضعف حضورها لدى الأجيال الجديدة من المنتجين والمستهلكين الثقافيين في الجزائر وهو ما أكدته تجربة "الخبر الأسبوعي " نفسها التي تجاوب معها القارئ الجزائري في المدن الكبرى والريف بإيجابية كبيرة، عكسه الاهتمام الذي لقيته الملفات والتحاليل المقترحة من قبل هيئة تحرير شابة، بنسائها ورجالها. ملفات وتحاليل كونت جسرا فعليا، تجاوز هذه الانقسامية اللغوية و القيمية أكثر من مرة.

بعد توقف قصير عن الكتابة الصحفية، كتبت فيها لي مجلة "ألجريا انترفاص" الإلكترونية، كانت المحطة التالية هذه المرة جريدة" الأحرار "اليومية التي قبلت الكتابة الأسبوعية فيها لمدة تجاوزت السنة. تجربة الأحرار التي أكدت لي عدة قناعات شخصية وفكرية منها، مثلا دور العلاقات الشخصية والذاتية في تفسير الكثير من الأمور في حياة الإنسان وقراراته. فوجود صديق عزيز على رأس جريدة الأحرار كما كان الحال مع التجارب السابقة، هو الذي أقنعني في نهاية الأمر بقبول عرض الكتابة. فلم أكن أتصور يوما أن أعود للكتابة في جريدة رسمية أو حزبية إلا بشروط واضحة على رأسها احترام ما أكتب وعدم التدخل فيه مهما كانت الأسباب

والحجج وهو ما حصل فعلا طول المدة التي قضيتها ضيفا على صفحات الأحرار. هنا بالذات أجد نفسي مجبرا على الخوض في قضية حرية التعبير التي يتمتع بها الإعلام المكتوب في الجزائر وقول حقيقة أو حقيقتين في هذا الصدد باختصار شديد.

على رأس هذه الحقائق أنني لم أتعرض طول هذه التجربة بدءا من السلام ومرورا بالخبر الأسبوعي لغاية الأحرار إلى أي شكل من التضييق أو أي نوع من أنواع الرقابة مهما كانت، رغم الظرف الصعب الذي كانت تمر به البلاد ورغم ما كانت تتضمنه المواضيع من نقدية. قد يقول بعض القراء أن هذا الوضع قد يكون حالة خاصة مرتبطة بمكانة "الأستاذ " وليس مكانة الصحفي. لا أعتقد أن هذه الإجابة كافية لوحدها، فالإعلام المكتوب في الجزائر يعيش فعلا، فسحة كبيرة من حرية التعبير. دون أن يعني هذا أنه تحول إلى "جنة"، فالكثير من المشاكل لازالت عالقة، بل أن هناك تدهورا في بعض المجالات، مثل قضية تكوين الصحفيين الذي لازال يعاني الكثير من أوجه القصور، كما أن شروط عملهم وحياتهم لازالت بعيدة عن المقبول بالمقارنة حتى مع الكثير من الفئات المهنية القريبة من نفس التأهيل. ناهيك عن عدم الاستقرار المؤسساتي الذي لازال يطبع التجربة الإعلامية المستقلة حتى الآن.

قد يلاحظ القارئ أن صيغة تقديم الكتاب هذه وعن قصد كانت بصيغة "الأنا"، عكس الصيغة العامة التي كتبت بها جل المقالات. فقد حاولت دائما عند الكتابة أن تكون الأقرب إلى الموضوعية والتجرد، حتى وان كانت هناك مقالات فيها الكثير من الذاتية وبعض التهكم الذي لم يختـفي تماما حتى عند الكتابة "الجدية ". حكاية التهكم هذه التي لابد من التوقف عندها بعض الوقت لأنها ستكون حجتنا للحديث عن ما يمكن تسميته بروح هذه المقالات للإجابة عن أسئلة مهمة لعلى أهمها، لماذا يكتب الإنسان في الجزائر؟ وما الفائدة من الكتابة في الصحافة اليومية بالنسبة لباحث جامعي؟، ولماذا هي قليلة الكتابة في الصحافة من قبل الجامعيين الجزائريين؟، ولماذا تنعدم لدينا ظاهرة النقاشات العامة التي تعرفها الكثير من المجتمعات؟ ولماذا لم يعمل المثقف والجامعي الجزائري على ملأ الهامش الواسع الموجود على الساحة الإعلامية؟...الخ. أسئلة كثيرة من الصعب الإجابة عنها بالتفصيل ضمن هذه المساحة

لن يمنعنا هذا الحيز الضيق المخصص للمقدمة، من القول أن نظام الحزب الواحد كان عائقا فعليا أمام جيلنا في دخول عالم الكتابة وتعلم أبجدياتها. فمن مفارقات هذا النظام انه علمنا وساعدنا في الحصول على أعلى الشهادات العلمية والاحتكاك بأكبر الجامعات والمعاهد العلمية في الجزائر والخارج، لكنه منعنا عن التعبير والكتابة لمدة طويلة. بالطبع عشرية التسعينات من القرن الماضي وما ميزها من عنف إرهابي في الجزائر لم تكن هي الأخرى مساعدة على بروز الكاتب وصاحب الرأي حتى وان سمحت بظهور القارئ والوسيلة الإعلامية. فترة عنف وإرهاب أجهضت على أكثر من نية ومشروع كتابة.

رغم أهمية هذه الأسباب المفسرة لسكوت المثقف والمتعلم في الجزائر، فأننا نعتقد بصدق أن الأسباب الجدية لابد من البحث عنها في مستويات أخرى أكثر عمقا، منها تحديدا، عدم ظهور "فئة المثقف" صاحب الرأي الذي يواجه الكل إذا لزم الأمر، في الدفاع عن رأيه وقناعاته وهو الذي يسميه البعض بالأنتلجانسيا كفئة وليس كأفراد فقط و ضعف ظهور "حالة المواطنة" لدى الكثير من سكان الجزائر من المتعلمين والحاصلين على شهادات، الذين لازال فيهم من يطلب الاستئذان لممارسة مواطنته.

التنشئة الاجتماعية، نوعية التعليم والقيم المرتبطة به، من المستويات التي لابد من العودة لها لفهم غياب هذا الدور للمثقف والجامعي الجزائري المفترض في التعبير عن رأيه وتفسير عدم تحوله الى فاعل رئيسي في توجيه النقاش الاجتماعي والفكري وخلقه. الطابع الريعي للدولة في مقابل الطابع الشعبي الفقير للكثير من الفئات المثقفة والمتعلمة، يمكن أن يكون هو الآخر مفتاح لتفسير هذا الوضع الذي يميز الساحة الثقافية والفكرية في الجزائر...

كلمة أخيرة حول المواضيع ذاتها والأسلوب الذي كتبت به هذه المقالات، فالجامعي الذي يكتب بانتظام في الصحافة يعيش حالة من النقد اليومي المزدوج، فالجامعيين أو البعض منهم على الأقل، يرون انه أصبح يكتب مثل "الصحفيين " في حين قد تلام نفس الكتابات من قبل محترفي الإعلام، بأنها" أكاديمية" وبعيدة ...عن هموم المواطن المتوسط الذي تتوجه له الصحافة المكتوبة، مواطن يفترض فيه من وجهة النظر هذه أن تتوقف اهتماماته عند شؤون بطنه ومحيطه المباشر.

بدل القارئ القاتل والقارئ-المعدة الذي تفترض التوجه له الصحافة اليومية وحتى القارئ المهموم بالايدولوجيا والسياسة الرسمية وتتبع دقائق تفاصيلها، فضلنا الكتابة والتواصل مع القارئ الجزائري- المواطن والتعامل معه ككائن فاعل وذكي. محاولة نترك لقارئ الكتاب الحكم عليها من خلال هذه العينة المختارة من المواضيع المنشورة خلال أكثر من عشر سنوات. لنقول كلمة أخيرة حول ما أسميناه بروح هذه الكتابات، فالبعض قد يجدها نقدية بل متشائمة في بعض الأحيان. رغم أن بعض الأصدقاء قد اسروا إلي أكثر من مرة أنهم كانوا يضحكون عند قراءة بعض المقالات. فقد أعجب بل ضحك أكثر من صديق وهو يقرأ مقالة "شعب عقون" التي كتبتها في جريدة السلام في بداية التسعينيات، للحديث عن علاقة الجزائري المتوترة باللغة والحياة والمرأة، كما ابتسم الكثير من الأصدقاء والقراء على الأقل وهم يقرؤون " إنسان حضارة الصاشي لكحل" التي اختيرت كعنوان عام للكتاب في البداية والموجهة لنقد ليس لمحترف السياسة والمجال السياسي فقط كما جرت العادة في الجزائر والصحافة الوطنية، بل للإنسان الجزائري في سلوكاته اليومية والعادية، في ثقافته، قيمه الفردية والجماعية وسلوكياته اليومية.

افتتاحية "القبارة " التي صدرت في الخبر الأسبوعي هي الأخرى، يمكن أن تمنح للقارئ

فكرة أوضح عن روح هذه الكتابات الصحفية التي استمرت لمدة عقد ونصف، فقد عشنا فعلا في الجزائر "قبارة " كبيرة مست كل شيء، أعمت العيون وأثرت على الرؤية واختلطت أثنائها القيم، تعرى فيها البعض وسقط الآخر، نتمنى أن نستفيد بعد انقشاع هذا "القبار" في الوصول إلى رؤية أسلم وسلوكيات إنسانية أكثر تحمينا من "قبارات " أخرى محتملة ما لم نعرف كيف نستفيد من "القبارات" السابقة .

الإنسان–المواطن الذي سيبقى رغم كل شيء مصدر أي تغيير وهدفه الأول والأخير لنقول في الأخير أن هذه المقاربة–المقالات قد تهم القارئ خارج الجزائر كذلك فالمواضيع المكتوبة طول هذه الفترة وتنوع اهتماماتها ، قد تفيد الملاحظ العربي والأجنبي في فهم بعض خبايا الأوضاع في الجزائر وتفاصيلها التي بقت غامضة في الغالب حتى بالنسبة للمهتمين بالشأن الجزائري، فقراءة ممتعة للجميع ، ...من أجل مواطنة من دون استئذان .

عبد الناصر جابي

الجزائر، سبتمبر 2006

الانتخابات، المترشحون، الفائزون و المعارضون

الجزائري و الانتخابات...بين المشاركة و المقاطعة

بمناسبة تنظيم كل استحقاق انتخابي، تعود المناقشات العامة حول محددات السلوك الانتخابي للجزائري و الجزائرية. العيب الكبير الذي تعانيه هذه المناقشات افتقارها لمعطيات جدّيّة و ذات مصداقية حول الظاهرة. فالمؤسسات الرسمية المعنية بتنظيم الظاهرة و تأطيرها منذ الاستقلال ليست ثرثارة في حديثها عن الموضوع إن هي تكلمت، بل بخيلة جدا في مد المواطن و المختص بالمعلومات التي من دونها تصبح المناقشة أقرب للغو. هذا إذا تجاوزنا بالطبع مسألة مصداقية هذه المعطيات الرسمية نفسها، و التي تحوم حولها الكثير من الشكوك كانعكاس منطقي لما شاب الظاهرة نفسها حتى الآن من عدم المصداقية. رغم أن لكل انتخابات خصوصيات تميزها عن الأخرى جراء الظرف الذي تحصل فيه و ميزان القوى السياسي الذي يطبعها. كما أن لكل نوع من الانتخابات ميزات و خصائص لا يمكن القفز عليها في أي عملية تحليل. فالانتخابات الرئاسية أو التشريعية، مثلا، لا تختلف فقط في نوعية رهاناتها السياسية بل في مستوى التجنيد الذي تلاقيه من قبل المجتمع و مختلف فئاته، تجنيد قد لا يتوافر مثلا في الانتخابات المحلية التي تتميز بميزات أخرى منها الجوارية الكبيرة و دور الانتماءات التقليدية و العائلية في تحديد النتائج بل حتى دور الشخص على حساب الحزب و البرنامج.. إلخ.

الأهم من ذلك في الحالة الجزائرية، و لفهم خصوصيات السلوك الانتخابي، أنه لا يمكن لأي دارس جدي أن يهمل التجربة التاريخية التي يملكها هذا الناخب و الناخبة في التعامل مع ظاهرة الانتخابات السياسية. فقد تميز تنظيم هذه الظاهرة بالكثير من الخصائص التي مازالت هي صاحبة التأثير الأول في فهم السلوك و تفسيره الانتخابي للمواطن. فالأحادية السياسية و الحزبية و ما عرف خلالها من ممارسات لاسياسية كان لها الفضل الأكبر في إبعاد المواطن و تنفيره عن السياسة بمفهومها العامّ. فقد خرج المواطن الجزائري من هذه التجربة بموقف غاية في السلبية من كل ما هو سياسي، مؤسسات ورجالا بل وخطاب أيضا. فلم تعد تعني السياسية خلال هذه المرحلة إلا بعضا من المنتفعين مباشرة أو الشيوخ مثلها مثل مساجد

تلك الفترة التي تخصصت في استقبال الكبار في السن من المصلين.

نقطة أخرى قبل الانتهاء من هذا التمهيد و الحيثيات. و يتعلق الأمر بالانتخابات في حد ذاتها، فقد تزامنت بعد الإعلان عن التعددية مع أزمة سياسية و أمنية حادة لم تساهم الانتخابات في الحد منها بل بالعكس فقد تسببت فيها أو هذا على الأقل ما فهمه المواطن المتوسط. فتجربة الانتخابات المحلية التعددية الأولى –1990– سرعان ما حلت المجالس الشعبية و الولائية التي تمخضت عنها. في حين ألغي الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التعددية الأولى–1992– في الجو الأمني و السياسي الخطير الذي يعرفه الجميع. لتزوّر نتائج الانتخابات التي حصلت في 1997 بطريقة فجة، ولتنتج مسيرا محليا تسبب في خلق كوارث اجتماعية وسياسية وساهم أكثر في ازدياد الهوة بين المواطن و السلطة المحلية. هذه التجربة التاريخية التي دامت اكثر من أربعة عقود بررت للبعض الحديث عن لعنة الانتخابات في الجزائر. باختصار شديد إذًا، الانتخابات في الجزائر تملك سمعة سيئة، في أعين الأغلبية الساحقة من الجزائريين و الجزائريات.

من هنا تأتي أهمية دراسة مسألة مشاركتهم بصفتهم ناخبين وناخبات، لمعرفة المحددات التي يمكن من خلالها تفسير مشاركتهم في الانتخابات من عدمها. بصيغة أخرى و رغم كل الحيثيات التي حاولنا تقديمها، هل يمكن تفسير السلوك الانتخابي لدى المواطن الجزائري ؟ في حالة الإجابة بنعم، ما هي هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها قراءة السلوك الانتخابي لدى الجزائري عندما يتعلق الأمر بمسألة المشاركة في العملية الانتخابية في حد ذاتها و ليس نوعية التصويت الحزبي ؟ نطرح هذه الأسئلة ونحن ننطلق من مسلمة أن هذا السلوك، وكأي سلوك إنساني، قابل للفهم و التفسير رغم الصعوبة التي تعترض العملية من جراء غياب الدراسات العلمية و انعدام المعطيات الدقيقة حول الظاهرة مما يجعل البعض يروج لشائعات و هو مقتنع أنه يقوم بتحاليل علمية.

سنحاول متابعة ظاهرة السلوك الانتخابي للجزائري من خلال عدة مؤشرات لعلها تسعفنا في فهم هذا السلوك اللغز : متغير الجنس قد يكون اسهل مؤشر ببساطة لأن أغلبية الدراسات العالمية حول الظاهرة – و هو ما تؤكده الحالة الجزائرية – تقول إن مشاركة المرأة في الانتخابات أقل من مشاركة الرجل. فالمرأة ما زالت جديدة على كل العملية السياسية فهي تترشح أقل، و تنتخب أقل و تشارك أقل في اتخاذ القرار. فالمرأة المهمشة اقتصاديا و اجتماعيا لا يمكن لها إلا أن تكون مهمشة سياسيا كذلك. رغم الاختراق الذي قامت به المرأة للميدان السياسي في الجزائر و على أكثر من صعيد.

مؤشر السن يطرح في الجزائر أكثر من إشكال. فالشباب مثل النساء أغلبية ديموغرافية، و مع ذلك نجد مشاركتهم في العملية الانتخابية ضعيفة. قد يقول البعض إنها ظاهرة دولية، فالشباب في العقدين الآخيرين أقل تسييسا من شباب السبعينيات أو الستينيات. قد يكون هذا صحيحا في الكثير من الدول إلا أنه في حاجة إلى توضيح أكثر عندما يتعلق

بمجتمعاتنا العربية و الإسلامية، فقد استطاعت الحركات الإسلامية الجذرية جلب الشباب إلى العمل السياسي بما فيها المشاركة في الانتخابات رغم موقفها من العملية في حد ذاتها. و هو ما يعني أننا أمام موقف سياسي أكثر من شيئ آخر، لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى خصائص التجربة السياسية الجزائرية التي اتسمت بصراع أجيال واضح... الشيوخ مع السلطة و الشباب مع المعارضة. فموقف الشباب يمكن قراءته كموقف معارض و هو ما يؤكده الكثير من المؤشرات الأخرى كالمجال العمراني العام الذي تحدث فيه الانتخابات. فقد أصبح واضحا جدا من خلال التجربة التي نملكها حول العملية الانتخابية أن سكان المدن الكبرى –و هو المؤشر الثالث– عادة ما يتميزون بضعف المشاركة في الانتخابات. هذه الحقيقة التي جعلت البعض يربط بين هذا المؤشر بمتغيرات أخرى كالمستوى التعليمي للقول مثلا إن المستوى التعليمي المرتفع للفرد قد يؤدي به إلى ضعف المشاركة في الانتخابات، كما أن الأمية قد تكون عاملا مساعدا على المشاركة الواسعة. انطلاقا من أن الذي يستفيد أكثر هو الذي يعارض أكثر، و هو حال سكان المدن بالمقارنة مع سكان الأرياف و البوادي. المدن الكبرى التي تحولت إلى المعارضة السياسية و المواقف النقدية، عكس الريف الذي مازال قريبا من السلطة. علما بأن المدن الكبرى لم تنتظر المشاركة في الانتخابات للتعبير عن معارضتها، فقد احتجت و خرجت إلى الشارع و انتخبت لصالح كل أنواع المعارضة في أكثر من مناسبة. للإمعان في هذه المواقف المعارضة، يمكن لسكان المدن التي تبرجت كثيرا في السنوات الأخيرة أن يمنحوا أصواتهم حتى للتيار الديني السلفي يوم الانتخاب قبل التوجه إلى حانات المدينة للارتواء..

عكس سكان المدن، نلاحظ عادة نسب مشاركة مرتفعة في الهضاب العليا و أقصى الجنوب التي يمكن الوصول فيها إلى نسب مشاركة مرتفعة نتيجة لعدة عوامل، من بينها العامل الديموغرافي. فعدد السكان القليل يسهل الوصول إلى نسب مشاركة كبيرة.

ظاهرة أخرى تملك قوة تفسيرية لاحظناها من خلال دراسات سابقة يمكن التأكد منها كذلك بمناسبة الانتخابات المحلية الأخيرة – حيث لاحظنا نسب مشاركة كبيرة في الولايات الحدودية و تعلق الأمر بولايات الشمال أو الجنوب مثل الطارف، سوق اهراس، تندوف و أدرار. و هو ما يؤكد أننا أمام ظاهرة سياسية لابد من البحث لها عن تفسير لفهم السلوك الانتخابي لدى الجزائري و الجزائرية في هذه المناطق الحساسة من التراب الوطني.

لا داعي للقول إن بعض المناطق تتميز بسلوكات سياسية مثل منطقة القبائل و حتى بعض الجهات الأخرى. فقد لاحظ أكثر من متتبع للظاهرة الانتخابية كيف يقترب المواطن الجزائري في منطقة القبائل –رغم ريفية المنطقة و طابعها الجبلي –من سلوك أبناء المدن المعارض. فالقبائلي لا يشارك عادة في الانتخابات، و إن شارك انتخب على أبناء منطقته–الأحزاب – دون سواهم. ما يجعل نتائج المنطقة من الناحية السياسية متوقعة ولا تحمل أي مفاجأة.

محددات أخرى يمكن ملاحظتها لفهم السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري، فقد

لاحظنا في أكثر من مناسبة انتخابية أن سكان الشرق الجزائري عموما يسجلون نسب مشاركة أوسع من سكان الجهة الغربية الذين لا يبدون اهتماما كبيرا بالعمل السياسي بمختلف تجلياته في الغالب الأعم. على سبيل المثال فقط فإن أغلبية زعماء الأحزاب السياسية التي برزت مع التعددية من المنطقة الشرقية للبلاد.

هذه الحقائق التي تؤكد أننا أمام ما يمكن تسميته بثقافة سياسية محلية تختلف في بعض تفاصيلها عن السياسية الثقافية العامة للمجتمع الجزائري. كما تؤكد هذه التفاصيل –التي قد تكون نسبية و غير دائمة و في حاجة إلى دعمها بدراسات دقيقة –أن الخريطة السياسية للجزائر مازالت غامضة و غير معروفة، مما يفرض علينا كمؤسسات و نخب سياسية و باحثين القيام بالكثير من المجهود للتقرب أكثر من فهم الظاهرة السياسية في البلاد بكل تشعباتها و تفاصيلها.

مخاطر تهدد الانتخابات

من منا لم يسمع هذه الأيام كلاما مثل هذا من عند الكثير من المحيطين به...و (الله «الجماعة» حشموني يريدون مني الترشح للانتخابات التشريعية ما هو رأيك أنت...؟)، الكلام بالطبع قد يتشعب بعد ذلك للحديث عن الضمانات التي طلبها صديقنا من «الجماعة»، كالترتيب الذي يجب أن يحصل عليه ضمن قوائم الحزب وبعض الترتيبات الأخرى. «الجماعة» هذه التي تضغط على صديقنا قد تكون بالطبع موجودة فعلا أو متخيلة، افتراضية حسب اللغة الإعلامية الجديدة يتمنى وجودها صديقنا المذكور. «الجماعة» التي تكون في الغالب عائلة أو عرشا أو حتى بقايا قبيلة تكون قد اتصلت بأحد أبنائها الذين تخيل إليهم أنه نجح في العاصمة أو المدينة الكبيرة التي هاجر إليها للدراسة و العمل، ويريدون منه أن يترشح لتمثيل الجهة أو القرية لدى هذه السلطة المركزية التي لا يعرفون بالضبط كيف يتصلون بها من أجل قضاء حاجاتهم الكثيرة.

الانتخابات و الأزمة

لو حاولنا التدقيق أكثر في ملامح هذا الصديق، لوجدناها تتشابه مع الكثير من ملامح المترشحين وحتى الفائزين بالانتخابات سابقا ولاحقا. ببساطة لأن الانتخابات –و التشريعية بالذات – أصبحت لا تثير فضول الكثير من المواطنين باستثناء القليل منهم الذين يملكون مواصفات اجتماعية محددة. فلتكن هذه النقطة مدخلنا للحديث عن الأخطار التي تهدد الانتخابات في الجزائر. أخطار ذات علاقة وطيدة بالتجربة القصيرة التي نملكها كمجتمع ومؤسسات مع هذه التقنية الجديدة علينا –الانتخابات –.

فالانتخابات، كرهنا أم أحببنا، ارتبطت في ذهن ومخيلة الأغلبية الساحقة من الجزائريين و الجزائريات بالأزمة. فهذه التقنية لم تترسخ كممارسة وآلية عادية، و مازالت غير مقبولة

من قبل الأغلبية كوسيلة تداول فعلي على السلطة، ليست كتقنية بل مناخ وجو عام. هذه الانتخابات التي لم تحل في هذه المخيلة الشعبية الأزمات المتعددة و المستفحلة التي نشكوها بل أضافت أخرى. و التاريخ السياسي القريب أحسن شاهد على هذا القول. هذه التجربة القصيرة و الاستعمال السيئ لهذه الآلية، و الذي ارتبط بممارسات غير أخلاقية كالتزوير، ولد الكثير من النفور وعدم الاهتمام لدى فئات واسعة من المجتمع، نفور زاده حدة فشل الأحزاب السياسية في جلب فئات الشباب –التي تمثل الأغلبية –على سبيل المثال إلى الاهتمام بالشأن العام. فالخطر الأول الذي يهدد الانتخابات إذن يكمن في قلة الاهتمام الشعبي بها و الذي قد يترجم إلى نسب مشاركة منخفضة بدأت بوادرها في البروز كسلوك انتخابي لدى سكان المدن الكبرى وحتى المتوسطة –الذين يمثلون نسبة عالية من الجزائريين – وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى.

الأحزاب التي ظهرت عليها بوادر «الأمركة» في نشاطها السياسي. أمركة قد تفسر بخصائص الفئات التي مازالت تهتم بالانتخابات بقوة عكس الأغلبية. فالحزب الجزائري في الغالب، وباستثناء بعض الحالات النادرة، مازال قليل النشاط و الاهتمام بقضايا المجتمع و المواطن الفعلية –لا نتكلم هنا عن النشاطات الداخلية البيروقراطية العادية و الكولسة اليومية و المرهقة – فمن عادة الكثير من الأحزاب عندنا أنها لا تنشط جماهيريا إلا قبيل الانتخابات، «قبيل» لا يتعدى بعض الأسابيع في الغالب الأعم. كما أن من عادة النائب الاختفاء بعد النجاح في الانتخابات، فلا يظهر إلا بمناسبة بعض الزيارات الرسمية بحضور التلفزيون الرسمي. ما عدا هذا لاشيء تقريبا، إذا استثنينا إطلاق الرصاص على المواطنين من قبل البعض. فما هي الأحزاب مثلا التي فرضت على نوابها القيام بنوع من الحوصلة لنشاطها داخل الهيئة التشريعية أمام منتخبيهم ؟ و ما هي الأحزاب التي طلبت من نوابها القيام بجرد لملكيتهم قبل المرور على المجلس و بعده حفاظا على سمعة هذه الهيئة. لم اسمع – كمواطن – بمثل هذه الممارسات التي سيزيد غيابها في تكريس القطيعة بين الأحزاب و المواطن.

الأمركة التي تكلمنا عنها لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا بالعودة إلى بعض خصائص هذه الفئة المهتمة كثيرا بالظاهرة الانتخابية عكس أغلبية المواطنين. و المحيط الاقتصادي –الاجتماعي الذي تعيشه الجزائر منذ أكثر من عقد. وهي الفرصة التي نستغلها للكلام عن الأخطار الأخرى التي تهدد الانتخابات في الجزائر و التي لا يمكن عزلها عن الخطر الأول المتمثل في غياب الاهتمام الشعبي، و بالتالي ارتفاع نسب المقاطعة و كل الأشكال الأخرى التي تعبر عن عدم الاكتراث. فالمجتمع الجزائري يعرف عملية استقطاب اجتماعي واسعة جدا و خطيرة على أكثر من مستوى. من جهة هناك الفقراء، منهم و القدامى، الذين يتزايدون بقوة مع اتساع دائرة الفقر. لنجد في المقابل فئات الأغنياء الجدد منهم تحديدا.

نقول الجدد عندما نتكلم عن الأغنياء لأن التجربة بينت ان أبناء العائلات الغنية و الميسورة–البرجوازية التقليدية – التي تتواجد على مستوى بعض القطاعات الاقتصادية

و النشاطات المهنية –القطاع الخاص –مازالت بعيدة عن الاهتمام بالانتخابات و كل العملية السياسية التي ظهرت مع التعددية. و كأنها تقول للمجتمع إنها ليست في حاجة إلى أشكال الاعتراف الاجتماعي هذه، فلديها ما يكفي من مال و جاه و سلطة. و ربّما لأنّها– كذلك – لا تسيطر بما فيه الكفاية على اللعبة السياسية الجديدة، و بالتالي مازالت في مرحلة انتظار و ترقب.. من يدري فقد تهتم أكثر بالعملية مستقبلا.

في المقابل نجد أن الأغنياء الجدد مهتمون «و مهتمون أوي» كما يقول إخواننا المصريون. بشكل لا يضاهيه اهتمام إلا ما نجده لدى بعض أبناء الفئات الوسطى. الذين يتعاملون مع الانتخابات بمنطق نفعي واضح. فالانتخابات قد تتحول –و قد تحولت فعلا – إلى وسيلة ترقية اجتماعية لهذه الفئات الصاعدة وترسيخ للمواقع الاقتصادية الجديدة المكتسبة خاصة و إن عملية استقطاب داخلي هذه المرة تعيشها الفئات الوسطى في الجزائر. فقد زحف الفقر إليها مما جعل الكثير من شرائحها الأجيرة العليا –أساتذة –أطباء–...إلخ – تعيش تدهورا كبيرا في مستوى معيشتها لا ينقذها منه إلا هذه الترقيات السريعة عن طريق السياسي و من خارج المهنة التي أصبحت عاجزة عن تلبية الضروريات فما بالك بالكماليات. باختصار، المشاركة في الانتخابات قد تتحول إلى مشروع اقتصادي لا يمكن الاهتمام به إلا لوقت قصير من قبل أغنيائنا الجدد الذين تعلموا كيف يستعملون الوقت لصالحهم دائما و بوسائل المشاريع الاقتصادية عندنا. أي عن طريق الرشوة و شراء الذمم و بمختلف الطرق. عدم الاهتمام الشعبي و الفقر الواسع ينجز الباقي و يكمل تفاصيل المشهد. فالانتخابات السياسية الجزائرية التي فلتت من هذه الظاهرة حتى الآن –تدخل المال و شراء الذمم عن طريقه بشكل واسع كما هو حاصل في الكثير من دول العالم الثالث – قد تعرف هذه المرحلة و تدخلها بقوة و التي من سماتها ضعف قيم المواطنة و السلوكات المتولدة عنها كنتيجة للهشاشة الاقتصادية–الاجتماعية التي تطحن الأغلبية، فلا ديموقراطية و لا مواطنة مع الفقر و التهميش. خطر تحول أصوات المواطنين إلى سلعة تباع وتشترى بمقاييس السوق السائدة لدينا إذن وارد جدا.

هذه الآفات التي تهدد الانتخابات يمكن أن تكون نتائجها أكثر سوءا إذا عرجنا على الظاهرة الحزبية التي تتميز هي الأخرى بضعف فكري حاد. فالحزب الجزائري غير محصن من هذه الناحية وقابل للاستعمال. فالفكرة السياسية غائبة إلا من بعض العموميات المملة المنتجة من قبل كتبة تخصصوا في الكتابة تحت الطلب، فالذين برروا تدخل الدولة وسيطرة القطاع العام هم أنفسهم الذين يبشرون باقتصاد السوق، و العولمة. لا داعي للقول إنهم على استعداد للكتابة حول أي موضوع يطلب منهم في أي وقت. فالحزب الجزائري عموما من دون حصانة فكرية يمكن اختراقه بسهولة و هو ما تقوم به العائلة و العرش و بقايا القبيلة بمناسبة الانتخابات. إنها بعض المخاطر التي تهدد الانتخابات، فضلنا أن نتكلم عنها للعودة ربما بتفاصيل أكثر في الأسابيع القادمة.

الانتخابات الرئاسية، ستة أسئلة تحير الجزائريين.

للحديث عن الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي يدعي البعض كذبا أنها غير مهمة بالمقارنة مع ما يواجه الجزائريين من تحديات اقتصادية واجتماعية، اخترنا طرح ستة أسئلة نعتقد أن الإجابة عنها يمكن أن تكون كافية لمنح القارئ صورة عن موازين القوى السياسية الحالية على الساحة الوطنية بين الفاعلين السياسيين الأساسيين. ستة أسئلة نطرحها دون ترتيب فيما يتعلق بأهمية الفاعل. لكن مادام هناك منطقٌ –حتى ولو كان غير واع في بعض الأحيان– لكل تقديم مهما كان، فإن حركية الفاعل و الهوشة التي يخلقها على الساحة الإعلامية و السياسية قد تكون وراء هذا الترتيب للأسئلة.

من المنطقي أن يكون السؤال الأول مرتبطا بالرئيس بوتفليقة وموقعه من الانتخابات، التي يدعي أنها غير مهمة بالمقارنة مع التحديات الاقتصادية و الاجتماعية الكثيرة التي تواجه الشعب الجزائري، على غرار ما كان يدعيه خطاب السبعينيات من أن الديموقراطية السياسية و التعددية ليست مطلبا شعبيا و أن الأولوية لابد أن تكون للتنمية.

الانتخابات التي لم يترشح إليها الرئيس رسميا حتى الان حتى ولو أنه يبدو في صورة الرجل الذي قرر أن يخصص لها كل السنة الأخيرة من عهدته الأولى. لم يكتف بوتفليقة حتى الآن بتخصيص وقته كرئيس بل تجاوز ذلك في توظيف غريب لوسائل الدولة، مؤسساتها ورجالها وهو الذي لم يترشح رسميا بعد، فماذا لو ترشح رسميا ؟ ورودًا أن الترشح الرسمي لمنصب الرئاسة سيجعل الرئيس أكثر تحفظا في هذا الاتجاه خوفا على سمعته واحتراما للقوانين.

السؤال الذي يمكن طرحه فيما يتعلق بالرئيس بوتفليقة كفاعل رئيس ضمن هذه اللعبة الانتخابية مرتبط بالقوة الظاهرة التي يبدو عليها ، فالرئيس ومن خلال موقعه بالمرادية، يبدو للوهلة الأولى في موقع قوي، منذ أشهر على الأقل، قوة قد لا تبررها إلا المرادية. فالرئيس لم يحصل حتى الآن على أي تأييد رسمي من أي حزب فاعل، بما فيها الأرندي الذي ترفض قياداته الرسمية حتى الآن، اتخاذ أي موقف في هذا الاتجاه، رغم الضغوط التي يتعرض لها من قبل بعض الوجوه و الأجنحة داخل التنظيم لاعتبارات جهوية ومصلحية واضحة. ماعدا موقع الرئاسة، المهم بكل تأكيد، ما هي مصادر قوة الرئيس الظاهرة عليه هذه الأيام ؟ هل هي في ضعف الأطراف الأخرى وعدم اتفاقها كما يدعي ذلك الكثير من الملاحظين، أم في الطابع الشخصي للاستراتيجية الرئاسية ذاتها التي تجعله متحررا من الكثير من الضغوط، أم إن الأمر يتعلق بقوة ظاهرة غير متوافرة في الواقع، لنكون أمام قوة افتراضية و ليست فعلية. قوة الإنسان الذي يحاول استدراك ما فاته وما نزع منه من مؤسسات ومصادر قوة فعلية.

معرفة الرجل بدواليب النظام القديم ورجالاته–بضعفهم خاصة – قد تكون من أوراق القوة المفترضة هذه، التي اعتمدت حتى الآن على الولاءات الشخصية بكل ما تحمله معها من

نقاط ضعف ونقاط قوة.شخصية الرجل بكل خصوصياتها، كالتجربة و السن و المزاج ، قد تكون من مصادر القوة المفترضة أو الفعلية لبوتفليقة الذي يحاول إرجاع الجزائر إلى مرحلة الزعامات التي تجاوزها العالم الثالث منذ أكثر من عقدين.

لماذا يبدو بن فليس في موقع رد الفعل وليس الفعل منذ المؤتمر الثامن ؟ لماذا يبدو على الاستراتيجية المتبعة من قبله حتى الآن، الكثير من علامات التعقل و الرزانة الأقرب إلى استراتيجية الانتظار وحتى الشلل ؟ لماذا لا يركب الرجل موجة الثقافة الشعبية السائدة، الأقرب إلى قيم المواجهة و الحسم ؟ ما مدى قدرة قيادة الحزب وبن فليس على الاستمرار في مواجهة سياسة الاستنزاف التي لجأت إليها القوى المناوئة، داخل الحزب و في محيطه القريب ؟ إنها بعض الأسئلة التي يمكن من خلالها تحديد ملامح استراتيجية حزب جبهة التحرير و الرجل الأول فيه. هذه الخطة التي يبدو أنها اكتفت كمرحلة أولى بالسيطرة على أداة المعركة –الحزب – في انتظار توفير الشروط السياسية الأخرى مثل قضية التحالفات وغيرها من القضايا التي تتطلبها الرئاسيات التي تتجاوز بالضرورة الحزب كتنظيم سياسي مهما كانت قوته .

لو احترمنا تسلسل الأسئلة حسب أهميتها، لكان الحديث عن موقف الجيش و مؤسساته الأمنية من الأسئلة الأولى المطروحة، لأنها لا تحير الجزائريين فقط، بل حتى العرب و العجم. من هذه الأسئلة المحيرة فعلا، على سبيل المثال، هل الجيش فعلا لا دخل له في الانتخابات الرئاسية و هل قررت قيادته عدم التدخل و تفضيل مترشح معين كما فعلت إلى الآن حتى بعد الإعلان عن التعددية ؟ الأهم من هذا، هل فعلا مازالت هذه المؤسسة الفاعلة تملك التجانس الكافي الذي يجعلها ذات تأثير قوي و في اتجاه واحد، أم إن هذه المؤسسة و كغيرها من المؤسسات، أصبحت لا تملك موقفا واحدا و بالتالي هي غير قادرة على التأثير كما كانت تفعل في السابق، مما قد يفسر الكثير من التناقضات المحيرة و الملاحظة على الساحة السياسية، ليس في سلوك الفاعلين فقط بل حتى في الجو العام الملاحظ على الساحة السياسية و المرشحين بالكثير من نقاط الاحتقان. ببساطة لأن صاحب القرار لم يعد يستطيع الوصول إلى القرار الواحد بالسهولة و السرعة المطلوبتين، مما يوسع من مجال المناورات و هامش الفاعلين كنتيجة أولى ضمن سلسلة أخرى من النتائج المتوقعة أو غير المتوقعة.

هل سيحل الرئيس بوتفليقة، المجلس الشعبي الوطني و يقيل الحكومة ؟ من الأسئلة المطروحة بقوة داخل الساحة السياسية.أسئلة مرتبطة بأخرى بكل تأكيد، منها على سبيل المثال ماذا سيكون عليه موقف حزب جبهة التحرير داخل الهيئة التشريعية ؟ هل سيغلب منطق المهادنة و تفويت الفرصة على الرئيس الذي قد يلجأ للإقالة ؟ أم إن استراتيجية جبهة التحرير و قيادتها ستكون المواجهة و المغامرة و الذهاب نحو انتخابات مسبقة بكل الاحتمالات و السيناريوهات المرفقة لها ؟ الاحتمال الأقرب للواقع أن الطرفين المتنازعين سيكتشفان أن معركة البرلمان هي معركة زائدة و غير ضرورية في حرب الرئاسيات.كما أنها

معركة قد تتسبب في إضاعة الكثير من الوقت و الجهد دون جدوى بالمقارنة مع الهدف النهائي، ناهيك أنها قد تحمل الكثير من المفاجآت غير السارة و غير المتحكم فيها و في تداعياتها.

إذا انتقلنا إلى السؤال الخامس، نجد أن الأحزاب الإسلامية حتى الآن هي المستفيد الأكبر من الصراعات السياسية داخل العائلة الوطنية بكل ألوان طيفها. كما أنها المستفيد الأول من تدهور قيم الدولة وثقافتها، كما ظهرت في المدة الأخيرة من خلال ممارسات الأطراف المعادية لقيادة جبهة التحرير بعد المؤتمر الثامن و التي لم تتورع عن استعمال كل الأساليب، مما جعل الكثير من الملاحظين يقارنون بين ما يحصل هذه الأيام و ما حصل قبيل انتخابات 91.

السؤال الخامس الذي خصصناه للحديث عن الأحزاب السياسية وموقعها من الانتخابات الرئاسية، يحيلنا مباشرة إلى تلك الصورة البائسة التي تبدو عليها الأحزاب. فقد كانت آخر البدع التي اخترعها الحزب السياسي الجزائري، أنه ينظم مؤتمرا وطنيا للحديث عن كل شيء إلا الانتخابات الرئاسية التي تكاد تفجره كتنظيم في كل لحظة في هذه السنة الحبلى بكل الاحتمالات.فهل تعودت أحزابنا على توجيهات و قراءات لم تعد موجودة و لا فاعلة، ما أفقدها بوصلتها وتوازنها ؟ أم إن الاختلالات التي تعرفها الساحة السياسية و الفوضى التي يعيشها النظام السياسي الوطني لم تساعدا القيادات الحزبية على الوصول إلى الرؤية الواضحة.. أكثر من سؤال محير.

ثمة شبه قناعة لدى الكثير من الأوساط، ان الرئاسيات المقبلة قد تكون الاستحقاق الأول الذي سيكون فيه للعامل الخارجي دور كبير. قناعة ليست بالضرورة صحيحة، لكنها موجودة وقد يكون هذا هو سر قوتها وإلحاحها. فقد حاول الرئيس بوتفليقة أن يقنع الكثير من الأطراف، أنه يملك مفاتيح الكثير من العواصم الأجنبية، العربية و الغربية، لدرجة أن هذا الافتراض تحول إلى الورقة الوحيدة في يد الرجل حتى قبل وصوله إلى قصر المرادية في 1999. فهل صحيح أن هناك قوة إقناع كبيرة يملكها الطرف الأجنبي و الفرنسي تحديدا في اللعبة الجزائرية الداخلية ؟ أم إن الأمر يتعلق بمراوغة إعلامية فقط ؟ و هل صحيح أن هذه الأطراف على استعداد للتدخل لصالح الرئيس الجزائري الحالي ؟ و ما هو دور الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية و حتى العربية الأخرى ؟ أسئلة كثيرة محيرة فعلا يكون من المفيد أن نحاول الإجابة عنها بعد التأكد فعليا أنها أسئلة صحيحة في المقام الأول، فالسؤال الخاطئ تكون إجابته خاطئة بالضرورة.

فما هو رأي القارئ، هل هي فعلا أسئلة مغلوطة، أم إن الإجابات هي الخاطئة، أم إنها أسئلة غير كافية ؟ و أين هو المواطن الجزائري و رأيه من كل هذا... فعلا أكثر من سؤال محير.

وجعلناكم عروشا وقبائل لـ..

العديد من الملاحظين للساحة السياسية الجزائرية، يؤكدون هذه الحقيقة: العودة القوية للانتماءات التقليدية، كالقبيلة و العرش، على حساب الانتماء للوطن و الأمة، في هذا الظرف المتميز بأزمة اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعجز الآليات العصرية المختلفة عن القيام بأدوارها المعهودة.. فهل هي عودة مؤقتة فقط؟

دولة أبناء العرش

جل المتتبعين للشأن السياسي الجزائري الداخلي، يلاحظون، من دون عناء، كيف تعود هذه الانتماءات التقليدية المعروفة في المجتمع الجزائري، كالانتماء للعرش و القبيلة، إلى الواجهة بمناسبة الكثير من الاستحقاقات السياسية الكبرى كالانتخابات. هذه العودة عادة ما تكون أكثر قوة في بعض جهات الوطن كمنطقة الهضاب العليا التي مازالت فيها الظاهرة ذات حضور لا تضاهيها فيها مناطق أخرى كالشمال وحتى أقصى الجنوب، وهو ما حدا بـ «الخبر الأسبوعي» إلى تخصيص هذا الملف للحديث عن هذه الظاهرة المتشبعة و الموغلة في التاريخ الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي الجزائري.

هل الجزائر مجتمع قبلي؟

فالجزائري وفي مختلف مناطقه كان دائما إبنا لقبيلة أو عرش، بل إن الدول ومختلف التشكيلات السياسية الأخرى كانت تعتمد على القبيلة و العرش كقاعدة أساسية لا يمكن فهم ما حصل لها دون الالتفات إلى وضع القبيلة و العروش المعتمدة عليها كتحالفات سياسية واجتماعية، فكان الدور المعروفة لكتامة وصنهاجة وغيرهما من القبائل الكبيرة و المعروفة في التاريخ الاجتماعي ـ السياسي لكل المغرب العربي وليس الجزائر فقط. هذا الدور المهمّ للقبيلة و العرش الذي استمر مع الوقت رغم الضربات القاتلة التي تعرّضت لها هذه التنظيمات من قبل الاستعمار الفرنسي الذي كان العنف و العداء في علاقاته بها هو السائد ولوقت طويل، قضى على الملكية الجماعية للأرض التي كانت الدعامة الاقتصادية الأساسية للقبيلة، بل وشرد وهجر الكثير من القبائل من مناطق تواجدها، مما أثر في ميزان القوى فيما بينها داخل الفضاءات الجغرافية التي تعيش فيها. الاستعمار الفرنسي لم تربطه دائما علاقات العداء مع القبيلة و العرش، خاصة وهي في حالة الضعف و الانتكاسة، فحاول استمالتها واستعمالها بعد مرحلة المواجهة و التحدي. بعد فشل مرحلة المقاومة الشعبية التي كانت من ميزاتها اعتمادها على القوى الريفية المنظمة في الإطار القبلي، فظهرت الكثير من البوادر التي تؤكد أن الآلة الاستعمارية قد نجحت في خلق نخب من أبناء القبائل و العروش همها الوحيد خدمة النظام الاستعماري مقابل بعض المزايا الاقتصادية و الاجتماعية اللامحدودة،

التي كان من بينها الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المنظومة التعليمية الاستعمارية. الحركة الوطنية التي حاولت ونجحت في أن تكون قطيعة نوعية مع قوة الجذب التي تتمتع بها هذه الانتماءات التقليدية تم اختراقها هي الأخرى في بعض الحالات الخاصة على المستوى السوسيولوجي.

عروش في باريس

الهجرة العمالية التي كانت المرتع الأساسي للحركة الوطنية لم تفلت نهائيا من هذه الأبعاد التقليدية، فاخترقت قبائل وعروش زواوة و الونشريس و الحضنة خلايا حركة الانتصار وقبله حزب الشعب، مثلما اخترقت فروع الكونفدرالية العامة للشغل و النقابة الفرنسية التي كوّنت الوعاء الأساسي للتجربة النقابية للكثير من العمال الجزائريين. هذه المؤسسات العصرية التي تعرّف عليها الجزائري بكثافة نسبية كالمصنع و النقابة و الحزب، و التي سمحت له بتجاوز الكثير من العلاقات التقليدية وضيق الأفق المرتبط بها وما تعرفه من أحكام قيمة وتعصب إزاء الآخر، لدرجة أصبح فيها من اليسير أن يتم انتخاب مناضل جزائري أصوله الجغرافية من الشرق في الغرب، لأن تنظيمات الحركة الوطنية المختلفة زكته كمناضل بغض النظر عن أصوله الجغرافية التي فقدت قوة تأثيرها خلال العملية الانتخابية لصالح الانتماء الوطني و المشروع السياسي الذي كان في عز قوته أثناء هذه الفترة (حرب التحرير) التي استمرت على المنوال نفسه شهدت بعض الانتكاسات في هذا المجال جراء البعد الشعبي الريفي الذي ارتبط بها، فكانت النزعة الولائية التي تم الاعتراف بها كواقع سياسي وعسكري في الكثير من الأحيان لدرجة تسمية الولاية الأولى التاريخية باسم قبيلة كبرى ـ الأوراس النمامشة ـ وهو ما يعد اعترافا بهذا البعد ولو رمزيا. فترة ما بعد الاستقلال وما عرفته من فكر وممارسة بعقوبتين جعلتا الدولة الوطنية الحديثة تدخل في مواجهة مع هذه الأبعاد التقليدية للمجتمع اعتمادا على مؤسسة عصرية كالحزب و المؤسسة الصناعية و الإدارة.. إلخ، فكان أن تمكنت القبيلة و العرش من اختراق هذه الفضاءات العصرية، لأن التركيز في بناء المؤسسات لم يهتم بالقدر الكافي بالجوانب الثقافية و الفكرية كسيرورة تاريخية في محاربة تلك الأبعاد التقليدية التي تم التعامل معها بعداء واضح، انتقمت هي منه من خلال سياسة مهادنة شكلية لتكون الكلمة الأخيرة وفي الكثير من الحالات لصالح البعد التقليدي وعلى حساب الأبعاد العصرية. الأحادية السياسية التي إعتمدت منطق تسيير سياسي واقتصادي لم تكن عاملا مساعدا على بروز الخلافات و الصراعات الفكرية التي كان يمكن أن تساهم في بلورة وعي سياسي وطني، وهو العجز الذي برز بقوة داخل المؤسسات السياسية كالحزب و المنظمات الجماهيرية وخلال فترة الانتخابات على وجه التحديد، فأمام غياب الاعتراف بشرعية هذا الجدل السياسي الذي حل بطريقة مركزية وبيروقراطية، فسح المجال لبروز المستويات التقليدية التي كان على رأسها الانتماء للقبيلة و العرش، فنصبت العروش القوية أبناءها رؤساء

مجالس شعبية وولائيّة تحت غطاء انتخابات كان الغائب الكبير فيها التنافس، الشرط الأساسي لبروز الكفاءات و الحلول الفعلية للمشاكل التي بدأت في التراكم. رغم خصوصية المحطة الانتخابية في إبراز الظاهرة، فإن الكثير من الفضاءات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى كالمؤسسة الاقتصادية و الإدارة بمختلف مستوياتها لم تنج من سلبيات هذا الوضع، فسخرت الكثير من الإمكانات الاقتصادية، المالية و البشرية لخدمة مصالح ضيقة كانت الشاهد الأكبر على استمرارية هذه السلوكيات التي نفرت الكثير من المواطنين من هذه المؤسسات الرسمية التي تعامل المواطن معها بوصفها مؤسسات عروش منافسة وليست مؤسسات دولة وطنية.

تعددية، عروش أم أحزاب

التعددية السياسية التي أعلن عنها منذ أكثر من عشرية لم تكن كلها قطيعة مع هذه التجربة التاريخية التي زادت في تقوقع مؤسسات الدولة على نفسها في مواجهة المجتمع، الذي بدأ في البحث عن بدائل أخرى قد تكون على رأسها العودة القوية للتاريخ كفكر ومؤسسات بها. فيها العرش و القبيلة. بعض العوامل الدولية السياسية و الاقتصادية التي تبنت طروحات تدعو علنا لتقليص دور الدولة وتخليها عن أدوارها الاقتصادية التقليدية، قد تكون هي الأخرى الأرضية الصالحة لهذه العودة إلى انتماءات ما قبل الدولة التي ظهرت بقوة في الكثير من مجتمعات العالم الثالث بحدة مازلنا بعيدين عنها في الجزائر. ورغم ذلك، فإن الانتخابات السياسية التعددية التي عشنا بعض فصولها غير الموفقة في الجزائر. قد أكدت مما لا جدال حوله أن العرش و القبيلة قد تمكّنا من اختراق هذه المؤسسات الجديدة التي نسميها حزبا، لدرجة أصبح فيها من شروط النجاح البحث عن أبناء العروش القوية لوضعهم على رأس القوائم الانتخابية في الولايات التي تسيطر فيها كليا أو جزئيا تلك العروش القوية عدديا وسياسيا. وهو ما فعله الحزب الوطني، الديمقراطي، و الإسلامي الصغير منها و الكبير، المعارض و المؤيد للسلطة، مهما كانت نوعية الانتخابات محلية أو وطنية، مما جعل الكثير من المؤسسات المنتخبة تظهر على شكل تجمع لأبناء عروش وقبائل.

العرش و المترشح الحر

علاقات الانتخابات بالعرش لا تتوقف عند هذا الحد فقد لاحظنا في الجزائر أن السلطة كذلك قد تلجأ إلى هذه الاستعمالات السياسية لبعض أشكال ضعف المجتمع لاستغلاله، و التي يأتي على رأسها هذا التركيب الاجتماعي التقليدي المعتمد على انتماءات ضيقة ما قبل وطنية. فقد كانت الاستراتيجية الانتخابية للكثير من المؤسسات الرسمية في **91/90** بمناسبة الانتخابات المحلية و التشريعية مبنية على فرضية قوة حضور هذه الرؤية التقليدية لدى الناخب الجزائري، مما جعل الكثير من هذه الأوساط تشجع الترشيحات المستقلة حتى

على حساب الأحزاب القوية كجبهة التحرير في مواجهة التيار الإسلامي. فكانت الكارثة التي عشنا فصولها بمرارة حتى الآن. هذه الرؤية الاستشراقية للمجتمع الجزائري التي وجدت آذانا صاغية لدى الكثير من المترشحين الذين تذكروا فجأة أبناء عمومتهم في قراهم و حتى مدنهم التي غادروها منذ زمن طويل، وهو ما قد يعكس كذلك أزمة إنتاج نخبة سياسية ذات أبعاد وطنية و بناء مؤسسات سياسية وطنية، فساهموا في إضعاف أحزابهم دون أن يتمكنوا من النجاح في الانتخابات، التي تحوّلت الكثير من فصولها إلى لعبة مميتة جراء سيطرة هذه الرؤى الضيقة لدى نخب ومؤسسات فقدت الكثير من علاقاتها بالواقع الاجتماعي الثقافي و السياسي لشعوبها التي ولت وجهها نحو ماضيها ومؤسساته القديمة كتعبير عن انتكاسة نرجو أن تكون مؤقتة.

من الحركة العمالية إلى الحركات الإجتماعية

هل الجزائر على أبواب انفجار اجتماعي ؟

القارئ الجزائري يكون قد لاحظ عودة الكلام في كل مرة، في فترة الأزمات السياسية في الغالب، عن إمكانية حدوث انفجار اجتماعي ذي صبغة عمالية، كما حدث غداة أحداث أكتوبر 1988 و كما صورته على الأقل الأسطورة السياسية الشعبية وحتى الرسمية التي ربطت بين المستويين الشعبي و العمالي من دون تحديد للأسبقيات، فحتى الآن وبعد مرور أكثر من عقد على الأحداث لا نعرف بالضبط ما هو المستوى الذي كان المفجر. فهل هي الإضرابات العمالية التي فجرت الأحداث أم على العكس، "الشارع" هو الذي فجر المظاهرات ليتبع بعد ذلك المستوى العمالي.

الحركة العمالية من الهجوم إلى الدفاع

السؤال الذي قد تكون الإجابة عنه مفيدة في هذه الحالة هل في الجزائر فعلا شروط الانفجار العمالي في الظرف الحالي، وبكل خصائصه المعروفة التي تأتي على رأسها الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية بكامل أبعادها السياسية الأمنية. للإجابة عن هذا التساؤل نعتقد أن التطرق للبعد العمالي أكثر من ضروري للكشف عن خصائص الحالة العمالية في الجزائر. لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن الحركة العمالية في الجزائر تعيش حالة دفاعية واضحة نتيجة منطقية للخيارات الاقتصادية – و الاجتماعية المتبعة منذ مدة ليست بالقصيرة، والتي كان من أهم نتائجها التقليص من عدد العمال من جراء التسريح وسوء الوضعية الاقتصادية – الاجتماعية لمن بقي منهم في عالم الشغل نتيجة لسياسات الإفقار الواضحة التي مست كل الفئات العمالية الأجيرة بما فيها الفئات الوسطى.

ورغم قتامة الصورة العامة عماليا إلا أن هناك بعض الاستثناءات على مستوى القليل من الحالات المرتبطة ببعض القطاعات التي مازالت بعيدة عن الأزمة مؤقتا ربما، مما يجعلها تلجأ إلى ممارسات مطلبية واحتلال مواقع هجومية عموما، قد تكون هي التي نجدها وراء الانطباع بأن العمال في الجزائر مايزالون في مواقعهم الهجومية التقليدية. وما دمنا قد وصلنا إلى هذا المستوى من التحليل فلابد من التركيز على نقطة مهمة وهي أن الحركة العمالية عموما موجودة حاليا في مواقع دفاعية واضحة، في حين أنها مازالت لم تتخلص من بقايا

الاستراتيجية الهجومية، و الأكثر من ذلك أنها لا تملك استراتيجية دفاعية تكون أكثر تكيفا مع وضعيتها الفعلية، وليس المتصورة، فهي لا تملك موقفا واضحا ومعقولا من الخوصصة أو حتى التسريح قابل للتفاوض حوله من منظار ميزان القوى الحالي. الأخطر من هذا كذلك، ودائما في السياق نفسيه، نجد أن بعض الحالات العمالية التي مازالت في مواقع مقبولة ومرتاحة اقتصاديا هي الأخرى لا تملك استراتيجية تضامن مع الحالة الأم الموجودة في حالة دفاعية أكيدة، لدرجة أن وضعيتها المؤقتة الحسنة هذه تغريها باللجوء لأشكال مطلبية جذرية لا تراعي من خلالها إلا ميزان القوى الجزئي القطاعي في بعض الأحيان، و الفئوي في الغالب ـ و كمثال على هذا حالة إضرابات بعض الفئات العمالية قليلة العدد و المتواجدة في مواقع عمل شبه احتكارية كالتقنيين و الطيارين في شركة الخطوط الجوية، التي توجد هي الأخرى في وضع احتكاري ـ بالطبع من دون مراعاة لحالة ميزان القوى على المستوى المجتمعي العام. الخلاصة المنطقية التي يمكن الخروج بها أن إمكانية حدوث حالة مطلبية عمالية عامة وارد في الظرف الحالي، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الاحتمالات الأخرى الواردة و التي لا يمكن التطرق لها دون الرجوع للمستوى النقابي من التحليل.

الحركة النقابية ... من الأحادية إلى التعددية

المستوى النقابي قد يكون أكثر هشاشة من المستوى العمالي، فالنقابة الرسمية ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ تعرف الكثير من الصعوبات منها ما هو قديم وتقليدي كضعف القيادة وسيطرة الطرح الشعبوي، وعدم وجود زعامة نقابية كما هو الحال في الكثير من التجارب النقابية الدولية، زيادة على التدخل بين السياسي و النقابي قبل الاستقلال وبعده و الذي أضر بها خاصة في المرحلة الثانية ـ الاستقلال ـ أين وصلت الأمور إلى مرحلة التماهي لتصير فيها الهياكل النقابية مفرغة من كل بعد عمالي إلى وسيلة ترقية اجتماعية ـ سياسية لصالح بعض الفئات المهنية الوسطى المتمركزة في القطاعات البيروقراطية و الإدارية المرتبطة بالدولة واقتصادها الريعي، التي وظفت مواقعها هذه في خدمة السياسي بمفهومه الظرفي المبتذل، مما جعلها في حالة شبه انفصام عن قواعدها العمالية خاصة بالنسبة للهياكل المركزية التي تختلف نسبيا عن الهياكل القاعدية التي مازالت رغم كل شيء قريبة في الغالب من قاعدتها العمالية في الكثير من القطاعات الصناعية على وجه التحديد. هذه الوضعية التي استغلتها الكثير من الفئات الأجيرة بعد الاعتراف بالتعددية النقابية لتكوين الكثير من النقابات المستقلة التي يغلب عليها هي الأخرى الطابع الفئوي و القطاعي.

لا داعي للتذكير هنا أن هذا الكم الهائل من النقابات الفئوية المستقلة (في حدود السبعين نقابة معترف بها حتى الآن) لم يتجاوز مرحلة إثبات الذات كما أنه يعرف الكثير من المشاكل التنظيمية و العقدية رغم تمثيليته القطاعية الأكيدة في الكثير من الأحيان. بالطبع غياب التنسيق و التكامل بين هذه النقابات الكثيرة يحد من دورها ويترك المجال واسعا للاتحاد

العام ـ رغم كل عيوبه ـ استحواذ حتى الآن ـ على الساحة النقابية الرسمية، بتأييد من الإدارة في الغالب و التي مازالت تفضل التعامل مع هياكل الاتحاد العام رغم الشكوك التي تحوم حول تمثيليتها في مجال التفاوض الرسمي و التمثيل على مستوى الهياكل و المؤسسات الخدماتية، كتلك المرتبطة بالضمان الاجتماعي و الخدمات الاجتماعية بصفة عامة.

الأحادية النقابية التي ميزت التجربة الجزائرية لمدة طويلة أفرزت الكثير من العيوب التي مازالت تقف في وجه عملية التحول الصعبة و الفاشلة حتى الآن التي تقوم بها النقابة الرسمية، مما يجعلها غير مؤهلة للقيام بتأطير أي عمل مطلبي جماعي كذاك الذي تتحدث عنه الشائعة الشعبية وحتى الإعلامية بين الحين و الآخر في حالة حدوثه ـ لا نقصد هنا تلك الإضرابات العامة التي لجأت إليها النقابة في بعض الظروف السياسية الخاصة و المدفوعة الأجر مسبقا ـ على سبيل المثال فقط، وحتى لا نتوغل في التفاصيل، يمكن الحديث عن تلك العلاقة الخاصة التي يملكها النقابي الذي أنتجته التجربة الجزائرية بعد الاستقلال مع القطاع الأم التابع للدولة، فهذا القيادي النقابي تحديدا لا يملك من تجربة مطلبية وتفاوضية إلا تلك التي اكتسبها داخل هذا القطاع وبخصوصياته التنظيمية و الاقتصادية المعروفة، ما يعني منطقيا أنه لا يعرف، أي يجهل الكثير عن القطاع الخاص، بفرعيه المحلي و الدولي الأجنبي، في الوقت الذي تغيرت فيه الخيارات الاقتصادية لصالح هذه القطاعات الخاصة التي يجهل النقابي الجزائري عنها الكثير كفضاءات تنظيمية وعلاقات عمل مما لا يؤهله لأي نشاط فعال داخلها في المستقبل، وبالتالي فإنه لا يمكن أن نعول على هذا النقابي ـ بالقطاع العام في تأطير أي عمل مطلبي في قطاعات أخرى ستكون هي السائدة ـ حسب الخيارات الاقتصادية السائدة ـ مما يؤدي حتما إلى التقليص من دور الحركة النقابية في المستقبل المنظور، إذا ما لم تتخذ الهياكل و القيادات الحالية ما هو مطلوب منها للتكيف بسرعة مع هذه التحولات الاقتصادية و التنظيمية.

من الحركة المتفائلة إلى الانتفاضة المتشائمة

كل الدلائل تشير إذن إلى أن الحركات العمالية و النقابية في الجزائر، وفي الظرف الحالي على الأقل، غير قادرة على هيكلة أي عمل مطلبي واسع، بل الأكثر من ذلك فهي أعجز من أن تقوم بتأطيره في حالة حصوله خارج هياكلها بفعل قوى اجتماعية وسياسية أخرى كما عودتنا على ذلك الحياة الاجتماعية السياسية في الجزائر خلال العقدين الماضيين. الشيء نفسه يمكن تعميمه على الحركات الطلابية و النسوية التي فقدت الكثير من فعاليتها لأسباب كثيرة منها ما هو متعلق بالظرف الاقتصادي و السياسي العام ومنها ما هو مرتبط بالطابع الاجتماعي و الخيارات المرتبطة به و التي عبرت عنها هذه المنظمات أكثر من مرة، فتقوقعت على نفسها مع الوقت لتتحول إلى العمل المناسباتي الذي لا تستفيد منه في الغالب إلا القيادات العليا لهذه التنظيمات التي تحولت بطريقة مكشوفة إلى خدمة سياسات فوقية

مؤقتة جعلتها مع الوقت تفقد الكثير من قنوات اتصالها مع قواعدها الفعلية أو المفترضة، مفضلة بدل ذلك الانغماس في اللعبة السياسية الحزبية.

رغم تشاؤم الصورة المقدمة إلا أنها ليست بعيدة عن الواقع فنحن أمام هياكل كثيرة من دون محتوى بشري فعلي وحي، هياكل تحولت مع الوقت إلى خدمة أغراض قياداتها المكلسة واستراتيجيتها الفوقية، ما يعني كذلك أن التأطير الاجتماعي الذي كان من المفترض أن تقوم به هذه المؤسسات وقياداتها للكثير من القوى الاجتماعية، في مختلف المواقع وفي هذا الوقت الصعب و المضطرب، لم يحصل. و هو ما يعني حتما أن الحركات الاجتماعية الفعلية المواقع – و في هذا الصعب الاجتماعي – لن تجد القنوات التعبيرية الفعلية عن همومها الكثيرة و المتنوعة، مما يجعل من الصعب أن ننتظر منها التعبير بطريقة منظمة وسليمة في غياب قنوات التأطير المتآكلة، كما أن هذا الغياب للتأطير سيجعل احتمال بروز الاستعمال المتعدد الأطراف و الأشكال لهذه الحركات هو السائد في غياب التأطير الممثل و الشرعي المعترف به، في الوقت الذي نعرف فيه كلنا المأزق الذي تعيشه الأشكال التعبيرية التي لجأت إليها هذه الحركات الاجتماعية الفاعلة في السابق، كالشكل الديني الجذري المتحزب وحتى التعبير الأمازيغي الذي لا يستطيع أداء أدواره التأطيرية إلا جهويا، على افتراض أن التأطير الحزبي مازال يملك الفاعلية نفسها التي كان يمتلكها قبل سنوات من جراء السياسات المتبعة التي قادتها النخب السياسية المختلفة.

بعد تصفح هذه الخريطة العامة للحركات الاجتماعية، تصل إلى الخلاصة المنطقية التي يمكن الخروج بها وهي أن هذه الحركات الكلاسيكية على النمط العمالي ـ النقابي، ومن باب أولى الحركات الطلابية و النسائية، عاجزة عن التحول إلى فاعل اجتماعي يمكن أن تنتظر منه أن يكون وراء حركات اجتماعية احتجاجية قوية على الصورة شبه الأسطورية التي تتحدث عنها الشائعة الرسمية و الشعبية، وحتى الإعلامية من حين لآخر. لم يبق إذن إلا تلك الانتفاضات المؤقتة و العنيفة في الكثير من الأحيان مثل تلك التي تعرفها الكثير من المدن الكبرى و المتوسطة في الكثير من بلدان العالم الثالث في أوقات الأزمة الاقتصادية و السياسية، وهي حركات تملك قابلية كبيرة للاستعمال بل و الاختراق من قبل الكثير من القوى السياسية الفاعلة داخل السلطة وخارجها، بل وحتى بعض القوى الدولية في هذه الأوضاع الدولية المضطربة و التي تتميز بإضعاف مقصود للكيانات الوطنية السياسية المنهكة اقتصاديا، حركات تفتقد لكل شروط الاستمرارية، وغير قابلة للتفاوض لانعدام الوضوح في المطالب التي يغلب عليها الطابع الشمولي ذو النزعة القيمية الأخلاقية في الكثير من الأحيان، باعتبار هذه الحركات كذلك تعبيرا عن حالة غضب جماعي تقوم به الأعداد الكبيرة من مهمشي المدن التي تحولت إلى فضاءات غير قابلة للتسيير وبكل المقاييس، من الصعب تأطيرها من قبل قيادات يمكن التفاوض معها. حركات في نهاية الأمر

تختفي بالسرعة نفسها التي ظهرت بها مع قابلية كبيرة للتكرار وبالتالي الابتذال، حركات من دون غد لا تزيد الوضع الاجتماعي ـ السياسي المتوتر أصلا إلا تعقيدا. باختصار إذن، هي حركات تعبير عن الانكماش الاقتصادي و الأزمة السياسية و التشاؤم، وليست حركات الازدهار و النمو الاقتصادي و الاجتماعي و التفاؤل.

التجربة النقابية التعددية الجزائرية

لم يكن خيار الأحادية السياسية و النقابية في بداية الستينيات خيارا جزائريا محضا، فقد لجأت إليه الكثير من الدول حديثة الاستقلال لاعتبارات كثيرة، حاولت تفسيرها أدبيات تلك الفترة بمستوى التطور الصناعي الضعيف و الهيكلة الاجتماعية غير الناضجة و الطابع الريفي للمجتمعات.. إلخ. هذه التبريرات التي تم استيراد جزء كبير منها من التجربة الاشتراكية و الشيوعية الأوروبية من خلال تجربة المعسكر الشرقي مع إضافات محلية من خلال الاستعانة ببعض مهارات الفكر الوطني الشعبوي المعادي لأي استقلالية تنظيمية أو سياسية لأي فئة اجتماعية مهما كان وزنها.

رغم الحضور المتواضع في الأصل لبعض القوى السياسية و النقابية المنادية بالتعددية و المتشبعة ببعض التجارب النقابية الأوروبية، إلا أن السيطرة كانت للتيارات و القوى المعادية التي تغلبت في نهاية الأمر فارضة أحادية سياسية ونقابية استمرت لمدة أكثر من ربع قرن (1962 ـ 1988) اقترنت فيها بالكثير من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية السياسية مكونة ما يسمى بالتجربة الجزائرية التي انتهت بشكل مأساوي ذات خريف من 1988.

بعض خصائص التجربة النقابية الجزائرية

هذا النموذج الجزائري للتنمية وبناء الدولة الذي تميزت فيه النقابة بمكانة خاصة وأدوار محددة ممنوحة للحركة النقابية يمكن تلخيصها في الأدوار و المهام التالية، فقد كانت النقابة جزءا من الدولة ـ الحزب، وبالتالي فقد تحوّلت إلى جزء من النظام السياسي تنطبق عليها قوانين التسيير و الثقافة السياسية السائدة نفسها كالشللية و الجهوية.. هذه الوضعية التي آلت إليها الحركة النقابية و التي لم تصل إلى "كمالها" إلا في بداية الثمانينيّات (المادة 120) عرفت الكثير من الصراعات الداخلية و المد و الجزر، لكن الغلبة في النهاية كانت للتيارات الرسمية المتمرسة داخل الحزب وبعض الهياكل الإدارية الأخرى و المعادية لكل استقلالية مهما كانت درجة تواضعها (وصلت لحد حل الفيدراليات القطاعية ذات التمثيل النسبي في بداية عقد الثمانينيّات).

الدور الثاني الذي قامت به الهياكل التي زاد ابتعادها عن العمال خاصة الشباب منهم الذين التحقوا بصفوف الطبقة العاملة الجزائرية في بداية السبعينيات بمناسبة تطبيق المخططات

التنموية، هو ذلك الدور التعبوي السياسي الواضح لدرجة تخصص الهياكل النقابية وطنيا ومحليا في بعض الأدوار كتنشيط التجمعات الجماهيرية وشرح خطب الرئيس التي تحوّلت إلى مهمة ثابتة دون نسيان الاستعمال السياسي الذي قام به الرئيس بومدين للحركة النقابية التي وظفها بقوة ضد معارضيه خارج السلطة وداخلها (سلسلة أزمات السبعينيات داخل مجموعة وجدة وقضية الصحراء الغربية)، ملوحا كل مرة بالقوة الشعبية للمنظمات الجماهيرية، متجاوزا الحزب الذي كان لا يثق فيه كثيرا، مفضلا بعض القوى السياسية الأخرى القريبة من التيارات اليسارية.

الدور الثالث الذي يمكن الحديث عنه في هذه العجالة يتعلق بكيفيات تحول الهياكل النقابية إلى وسيلة ترقية اجتماعية لبعض الفئات الاجتماعية داخل عالم الشغل وحتى خارجه، فالانخراط في النقابة في ظل الاقتصاد الريعي تحوّل إلى العتبة الأولى نحو عالم الامتيازات التي قد تنطلق بترقية مهنية لتصل إلى أعلى المناصب، فقد أصبحت الهياكل النقابية المفرغة من كل محتوى عمالي توصل البعض إلى عضوية المكتب السياسي لجبهة التحرير ولجنته المركزية، بل وحتى منصب الوزير و الوالي، ناهيك عن منصب المحافظ... إلخ، مرورا بكل الامتيازات العينية المختلفة الأخرى في ظل اقتصاد الندرة و التسيير البيروقراطي المرتكز على القطاع العام.

قد يتساءل القارئ: وماذا عن مصالح العمال و الدفاع عنها؟ و الإجابة هي أن النقابة في ظل هذه الأوضاع قد تقوم جزئيا بالدفاع عن بعض الفئات العمالية تحديدا على مستوى هياكلها القاعدية التي قد تساهم فيها بعض المرات المستويات المركزية من خلال لعبة تفاوض معقدة يغلب عليها طابع التهديد و الردع الذاتي الشخصي (مدير حقار، معاد لمصالح العمال، وقد تصل الأمور إلى معاداة الثورة و القرب من الرجعية...إلخ).

ما قبل التعددية النقابية.. كان الرفض

الطابع غير المطلبي وتفضيل الرؤية الإصلاحية التسييرية هي التي جعلت الكثير من الفئات العمالية الشابة على وجه التحديد و المؤهلة في الغالب تغادر الهياكل النقابية التي أصبحت حكرا على بعض الفئات العمالية الكبيرة في السن و الريفية في الغالب وغير المؤهلة، المتواجدة في بعض القطاعات الإنتاجية الفاقدة للتجربة المطلبية. فقبل التعددية النقابية التي لم تكن المطالبة بها واضحة المعالم على مستوى المعارضة السياسية، كان الكثير من أشكال الرفض التي برزت من خلال الحركة العمالية المطلبية ـ الإضرابات ـ التي قام بها العمال في الغالب خارج هذه الهياكل النقابية المحنطة خاصة في مستوياتها العليا، و التي فقدت كل اتصال فعلي وحي مع القاعدة العمالية. كان لابد من انتظار التحولات القانونية ـ السياسية التي جاءت بها جزئيا الحركة الاجتماعية الشعبية المقرونة بأزمة النظام السياسي (أكتوبر 88) لكي تتحوّل التعددية وفي مختلف المستويات إلى واقع اجتماعي

بعد طول فترة الأحادية التي ميّزت الحالة الجزائرية، فالكثير من التجارب العربية و الإفريقية التي تبنت ما سمي بالنموذج الاشتراكي، عكس بعض التجارب الأخرى التي عرفت تعددية نقابية باسم قيم الفكر الليبرالي. قد لا تكون الصورة واضحة تماما لدى القارئ إذا لم نذكر أن النقد الأساسي الذي كان و مازال يوجهه الكثير من القوى العمالية للتجربة النقابية الرسمية، كما ظهرت لدى الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو ذلك الطابع "العمالجي L'ouvrierisme" الذي جعل التجربة عاجزة عن الإلمام بكل المشهد العمالي المتشعب و المعقد بفعل التنوع الذي يعرفه و التناقضات الموضوعية التي يعيشها، فقد سيطرت رؤية شعبوية غاية في البساطة وذات محتوى إيديولوجي مفادها أن كل الأجراء عمال وأن العامل الحقيقي هو عامل الإنتاج، مما جعل الكثير من الفئات العمالية المؤهلة بما فيها الإطارات وفئات التأهيل تغادر الهياكل النقابية.

تحديات التعددية

هذه الفئات بالذات هي التي لجأت إلى التعددية بعد الاعتراف بها حلاّ لأزمة تمثيلها النقابي الذي عاشته في ظل الأحادية، فكثرت نقابات الفئات الوسطى و التأهيل كما هو حاصل الآن في الكثير من القطاعات (الصحة، التعليم، النقل الجوي... إلخ)، فتم الاعتراف حتى الآن بأكثر من سبعين نقابة مستقلة مازالت تعرف لحد الساعة الكثير من المشاكل التنظيمية و المالية في مواجهة هيمنة الاتحاد العام الذي مازال يجد الكثير من التأييد من قبل الإدارة، مقابل الخدمات السياسية الكثيرة التي ظل يقوم بها حتى الآن في ظل التعددية السياسية، بعد أن استطاع الكثير من الفئات المتواجدة داخله من تجديد ولاءاتها القديمة تحت تسميات وأشكال جديدة (أغلبية القيادات الحالية للاتحاد ممثلة في البرلمان لحزب السلطة الجديد). هذه التجربة التعددية التي تعيشها بعض الفئات العمالية المتواجدة في مواقع هجومية من جراء وضعيتها الاقتصادية المعقولة بخلاف الكثير من الفئات العمالية الأخرى التي وصلت بها الأوضاع الاقتصادية إلى فقدان منصب العمل و العوز. فرغم مرور عقد كامل على انطلاق هذه التجربة النقابية، مازالت عمليا في بداياتها الأولى كنتيجة منطقية للظرف السياسي و الاقتصادي الذي انطلقت فيه و المتسم بأزمة اقتصادية و سياسية ـ و أمنية خانقة، مما جعل مجالات التفاوض تتقلص إلى حدودها الدنيا، بل أكثر من ذلك يمكن أن نلاحظ أن الظرف الذي دخلت فيه الجزائر العولمة على مختلف الأصعدة جعل إمكانيات التفاوض داخل البلاد صعبة جدا، إن لم تكن مستحيلة، من جراء الضغط الذي تقوم به المؤسسات الدولية المالية على الميزانية العامة وتسييرها شبه المباشر لها من خلال موظفيها السابقين الذين تحوّلوا إلى مسيرين للأزمة كما حصل في الكثير من تجارب العالم الثالث المغلوب على أمره، وهو ما يمكن تلمسه من خلال المعلومات المتداولة حول مشروع قانون الميزانية الجديد الذي استمر في منطق التقشف على حساب الفئات الشعبية، حتى بعد التحسن الملاحظ في المداخيل البترولية.

التجربة النقابية التعددية التي مازالت لم تبرح المنطق القطاعي، تفرض عليها الأوضاع الكثير من التحديات الصعبة وهي التي ظلت في بداية الطريقة و التي قد يكون من ضمنها إعادة إحياء روح التضامن المفقودة عماليا ونقابيا في ظرف الأزمة ومد الجسور مع عالم التهميش الذي يزداد اتساعا في الجزائر كل يوم ليكون القاعدة الفعلية الاجتماعية الشعبية المنافسة، في الوقت نفسه و التي لابد لها من التجديد على مستوى الممارسة و الفكر حتى لا تكرر نفس الممارسات القديمة المعروفة، كسيطرة الرؤية الاقتصادية الضيقة وإبعاد اليد العاملة المؤهلة وعدم الاعتراف بالخصوصيات ومحاولة طمسها وإبعاد المرأة حتى من القطاعات التي تتواجد فيها بقوة، و التشنج في المطالبة اعتمادا على موازين القوى القطاعية المؤقتة.. إلخ، خاصة وأن الظرف السياسي يتميز بسيطرة نخب سياسية معادية أو جاهلة لحقائق عالم الشغل في أحسن الأحوال على مستوى الساحة الرسمية، في غياب قوى سياسية قريبة ومدافعة عن عالم الشغل من جراء المأزق الذي يعيشه اليسار و القوى الوطنية العصرية. فهل ستقوم التعددية النقابية برفع هذه التحديات في الوقت الذي تعرف فيه التجربة العالمية ابتعادا عن العمل النقابي الكلاسيكي، يمكن التأكد من هذا بسهولة من خلال ضعف نسب الانخراط حتى داخل التجارب النقابية المشهورة بقوة أعدادها، تحديات كثيرة... أليس كذلك؟

تشريح مؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين

هل يمكن القيام بعملية تشريح للتجربة النقابية في الجزائر من خلال المؤتمر العاشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي انعقد في المدة ما بين 18 و20 أكتوبر الحالي؟ هذا ما نحاول القيام به في هذه الورقة انطلاقا من مسلّمة مفادها أن المؤتمر الذي يمكن تفكيكه إلى عدة محطات ومستويات كطريقة التحضير ونوعية الحضور و المناقشات التي سادت، أو لنقل اللامناقشات، وأخيرا الانتخابات و النتائج، قد يعكس الكثير من خصائص النقابة نفسها كقوة اجتماعية، مكانةً وأدوارا في علاقاتها بقاعدتها العمالية ومختلف الأطراف الفاعلة الأخرى الاقتصادية و السياسية التي تتعامل معها النقابة.

انطلقت الأشغال وعلى غير العادة في فندق الأوراسي، بعد رفض مديرية نادي الصنوبر ضيافة المؤتمر، كما كان يحصل في السابق، هذا الرفض الذي قرئ رمزيا من قبل الكثير تخليا رسميا عن النقابة التي عولمت بمنطق اقتصاد السوق بعيدا عن كل الحسابات السياسية التقليدية، الشيء نفسه يمكن قوله حول الغياب التام لكل الرموز الرسمية لدرجة غياب حتى الوزراء الذين كان حضورهم يعد من الشكليات الضرورية التي لابد منها، كوزير العمل و الشؤون الاجتماعية وبعض القطاعات الأخرى القريبة من عالم الشغل.

مواجهات بين أشخاص فقط

انطلقت الأشغال إذن في جو اتسم بالكثير من الاحتياطات الأمنية تحت رئاسة حسن جمام الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العربية الذي تم تداول اسمه قبل شهور لخلافة سيدي السعيد في منصب الأمين العام، لكن يبدو أنه فضّل دمشق على الجزائر بتأييد من قيادة الاتحاد برئاسة المكتب المكونة من جمام ونوابه الأمناء العامين للولايات الرئيسة (وهران ـ الجزائر ـ قسنطينة) ظهر فيما بعد أنها كانت من نقاط ضعف الطرف المنافس لسيدي السعيد، فقد نجح هذا الأخير في تنصيب مكتب مؤتمر موال له ضد جماعة عمار مهدي الذي فشل في أول مواجهة مع خصمه، وهو الذي كان يحتل لمدة طويلة منصب أمين وطني مكلف بالتنظيم داخل المركزية، منصبًا كان يؤهله عمليا للسيطرة على مجريات المؤتمر.

في صبيحة اليوم الأول من أشغال المؤتمر حصلت أول مواجهة كشفت عن وجود مجموعتين شبه متساويتين داخل المؤتمر، همّ كل واحدة تنصيب "زعيمها" في منصب الأمين العام الشاغر منذ وفاة عبد الحق بن حمودة (سيدي السعيد لم يُنتخب من قبل مؤتمر، إنما عُين في المنصب بعد وفاة بن حمودة)، المواجهة اندلعت عندما تقدم أحد الوجوه النقابية القديمة التي تعبر عن أقبح مظاهر التجربة النقابية الأحادية ليطالب المؤتمرين بتزكية سيدي السعيد قبل انطلاق فعلي للأشغال، مما أثار خصومه، فهل كانت العملية مقصودة ومبرمجة لكشف ميزان القوى داخل المؤتمر؟ أم إن الأمر لا يعدو أن يكون عربون ولاء شخصي قُدم لسيدي السعيد سيبقى مسلطا عليه طول مدة استمراره في المنصب، كل الاحتمالات واردة. المهم كذلك أن هذه الحادثة كشفت بقوة أن الهدف الأساسي و الوحيد من المؤتمر كان تنصيب الأمين العام في غياب تام لأي نقاش نقابي حول أي موضوع من المواضيع الكثيرة و المتنوعة التي تطرحها الساحة النقابية و العمالية الوطنية، لدرجة أن التقرير الأدبي الذي قرأه أمين وطني، خلافا للعادة ـ الأمين العام هو الذي يقوم بذلك ـ و التقرير المالي لم يثيرا أي نقاش، بل لم يتم الاستماع إليهما أصلا، من قبل الحضور، قال عن أحد المتدخلين إنهم يتشكلون من قيادات الهياكل، في الغالب على أبواب التقاعد، مع التنبيه هنا إلى أن الكثير من هذه الهياكل لم تجدد منذ مدة مما يطرح بحدة مسألة تمثيليتها النقابية.

هذا الوضع الذي يعكس أزمة الحركة النقابية في الجزائر التي تشكو من وضعًا موضوعيًا لا يمكن تجاهله، فعلى مستوى القاعدة البشرية، فقدت النقابة الكثير من قواعدها من جراء غلق المؤسسات و الأزمة الاقتصادية بصفة عامة، مما أثر سلبا في نسبة الانخراط فيها، عكس ما جاء في التقرير الأدبي الذي ينفي ذلك. التسييس الذي لجأت إليه القيادات النقابية حلاً مؤقتًا ليتحول إلى قاعدة فيما بعد، كان له نتائج أكيدة هو الآخر على هذا المستوى. هذا المأزق المرشح للتطور أكثر من جراء المكانة الممنوحة للقطاع العام ـ مجال التجربة النقابية الأوحد تقريبا حتى الآن ـ في المستقبل لصالح القطاع الخاص الذي تجهل عنه النقابة كل شيء

تقريبا، مما لا يؤهلها للقيام بدور رئيس بداخله. في مقابل ذلك نشاهد تذبذبا في المكانة السياسية للنقابة نتيجة منطقية للتحولات التي يعرفها النظام السياسي الجزائري، الذي خصص في السابق، عندما كان الاستقرار هو سيد الموقف، النقابة في أدوار و مهام محددة أفقيا وعموديا. هذا الاضطراب في الأدوار السياسية الذي يمكن تلمسه داخل المؤتمر من خلال عدم وضوح الاستراتيجيات الحزبية و الغياب التام لهذا البعد السياسي المهم، فعمار مهدي السيناتور (مناضل الأرندي) في خندق منافس لماكي النائب عن نفس الحزب، و الذي يفضل سيدي السعيد "المستقل" الخ.. الصورة المشوشة التي تؤكد منذ مدة أن النقابة لم تحدد لها موقعا في ظل التحولات التي يعرفها النظام السياسي الجزائري، فالنخب المسيطرة حزبيا لا تملك رؤية واضحة لمكانة النقابة مما جعلها تهمل الصراعات التي يعرفها عالم الشغل بكل مستوياته النقابية وغيرها. فسيطرت الحسابات الشخصية الضيقة المقرونة بسيطرة واضحة للجغرافيا على حساب الأبعاد الأخرى، فكانت الكلمة الأولى و الأخيرة للولاية و الجهة و الشخص على حساب الاستراتيجيات الواضحة.

قسما و الشيوخ..

إن الإنطباع الذي يخرج به الملاحظ من جلسات المؤتمر، هو أن مستقبل الحركة النقابية في الجزائر هو ماضيها، لدرجة جعلت أحسن التقارير المقدمة للمؤتمر هو تقرير فيدرالية العمال المتقاعدين.. مؤشر رمزي آخر يؤكد ما ذهبنا إليه و الذي يتعلق بالتعلق الكبير الذي أبدته كل القيادات بقدماء النقابة الذين ظهروا كممثلين للعصر الذهبي للتجربة النقابية، فاستعين بهم من قبل مجموعة سيدي السعيد لتهدئة المؤتمرين المعارضين، وهو الشيء نفسه الذي أداه نشيد قسما الذي دوى أكثر من مرة كوسيلة تهدئة، يمكن أن يكون من نتائجها في حالة استمرارها نوع من الإبتذال الذي يهدد رموز الإجماع الوطني، ليس على مستوى الجيل الحالي، بل خاصة الأجيال الشابة التي كانت غائبة عن مؤتمر الشيوخ و الرجال، هذا الذي غابت عنه المرأة بطريقة ملفتة للنظر (أقل من 10 نساء من مجموعة أكثر من 800 مندوب). من الأفكار الأخرى التي قد تراود كل من حضر جلسات المؤتمر، أن المنطق الريعي في التعامل هو الذي كان مسيطرا بطريقة مكشوفة، فقد سادت صراعات شخصية من دون بعد فكري أو ومبدئي، فكان الصراع بين ممثلي شخصيتين متواجدتين على مستوى هرم السلطة النقابية لا يتمتعان بأي صفة من صفات الزعامة، كالخطابة مثلا المطلوبة بقوة في أي مترشح لمثل هذه المناصب القيادية النقابية، وهو إحدى ميزات التجربة في الجزائر التي فشلت في أداء هذا الدور ـ إنتاج زعامات ـ عكس بعض التجارب العربية وحتى المغاربية المعروفة.

بقي أن نشير في الأخير خلاصةً، إلى أن المؤتمر قد عرّى كل العيوب التي كانت معروفة عن الحركة النقابية في الجزائر القديم منها و المستحدث، و التي تتطلب وقفة جدية لإخراجها من المأزق الذي تعيشه حاليا، ثم أنّه يبدو أن شبه المعارضة التي ظهرت في المؤتمر بقيادة

عمار مهدي، عاجزة عن تقديمه، كما بينت ذلك بوضوح خلال أيام المؤتمر. فهل يكون المخرج من داخل الاتحاد ومن هياكله القاعدية و القطاعية، كما تشير إلى ذلك بعض الفرضيات.. أم إن عهد الحلول الداخلية قد تجاوزه الزمن لصالح الحلول الخارجية من خلال تجربة العمل النقابي التعددي، ليكون مصير الاتحاد شبيها بمصير المنظمات الجماهيرية الأخرى؟

أسئلة لا يمكن الإجابة عنها الآن، لأنها من مهام التاريخ الذي قد يكون قريبا.

منطق الأزمة في منطقة القبائل : الرفض، القمع و الغباء

هل صحيح أن الحركة الأمازيغية تكون أكثر قوة وحضورا، وتبرز للسطح أكثر كل مرة كانت فيها الحركة الوطنية وبعد ذلك الدولة الوطنية في مأزق، كما حدث في 1949 و1980 و2001 التي تعفنت فيها الأمور بدرجة واضحة؟ ما هو الدور السياسي للنخب داخل هذه الحركة المركبة و الشاملة؟ ما هي الشروط على المستويين الدولي و الوطني المحلي و التي تسمح بطغيان الأطروحات الأكثر تطرفا وجذرية؟ كيف ولماذا فشلت الحركة الوطنية وبعدها الدولة الوطنية في فك هذه المعضلة طول هذه المدة؟ إنها بعض الأسئلة التي قد يكون من المفيد العودة إليها على ضوء الأحداث و التطورات الأخيرة التي عرفتها منطقة القبائل.

تشهد منطقة القبائل منذ أكثر من ستة أشهر أحداث غاية في الخطورة، قد لا يكون العنف على رأسها، مقارنة بالأطروحات و الممارسات التي بدأت في الظهور كالمطالبة بالاستقلالية التي كوّنت لها بعض الشخصيات المعروفة حركة تحمل اسم الحركة من أجل الاستقلالية القبائلية. قبل هذا كانت هناك محطات أخرى كثيرة تصب كلها في هذا الاتجاه، كالمطالبة برحيل رجال الدرك الوطني، كل المؤسسة وليس العناصر المتورطة في عمليات العنف و القتل فقط، وحرق كل ما له علاقة بالدولة المركزية كمقرا البلديات و الأرشيف. الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، بل صدرت آراء علنية تطالب بعدم مشاركة نوادي الجهة الرياضية في البطولة الوطنية، و التوقف عن دفع الضرائب ومستحقات بعض الخدمات الأخرى كتلك المتعلقة بالكهرباء، وحتى مطالبة الشباب بعدم التوجه لأداء الخدمة الوطنية، كما جاء ذلك في بعض الصحف، ناهيك عن مظاهر أخرى للعنف ـ مؤقت حتى الآن ـ كما حدث مؤخرا في سوق تزمالت بولاية بجاية وقطع الطريق الوطني، وهي كلها ممارسات تصب في خانة خلق حالة عصيان مدني يبدو أن الكثير من شروطها قد بدأ فعلا في التواجد على الأرض.

صدى حركة المطالبة بالاستقلالية

الكثير من التقارير الصحفية أكدت أن التجمعات التي نظمها فرحات مهني، المتحدث الأساسي باسم الحركة، في الكثير من جهات المنطقة بدأت تعطي ثمارها، إذا أخذنا بعض المؤشرات كعدد الحضور و الإمضاءات المؤيدة لحركة المطالبة بالاستقلالية، التي يبدو أنها

وجدت صدى أكيدا ـ رغم بعض التحفظات في البداية ـ لدى الكثير من الفئات، قد يكون الشباب على رأسها وهو الذي يكوّن الأغلبية الساحقة من مواطني المنطقة، كما هو الحال في بقية التراب الوطني.

فكرة "الاستقلالية" و"اللامركزية" و"الشعب القبائلي" و"الفيدرالية" و الجهوية على الطريقة الإسبانية التي نادت بها في السابق بعض الشخصيات السياسية مثل آيت أحمد، كانت أكثر وضوحا هذه المرة مع تطور الأحداث. فالمقصود، كما جاء في تصريحات فرحات مهني الذي يبدو أنه دخل في صراع مع قيادات محلية مثل سعدي وحتى آيت أحمد، ويريد أن ينتقم للتهميش الذي مورس ضده داخل العديد من التنظيمات السياسية التي ناضل فيها وانشق أو أبعد عنها، هو استقلالية الجهة لكي لا يبقى للدولة المركزية من مظاهر السيادة إلا الدفاع و العملة إلى حين ربما. الدور الخاص الذي لعبته النخب بمختلف مواقعها في منطقة القبائل وداخل الحركة الأمازيغية مع المسألة الثقافية وعلاقاتها بالدولة الوطنية. فقد كان السائد حتى الآن المطالبة بإعادة النظر فيما يمكن تسميته بالمركزية الثقافية للدولة الوطنية التي تبنت الكثير من النموذج اليعقوبي الفرنسي في لباسه الجزائري الرث، ولابد من التنبيه هنا أن المطالب الثقافية المعروفة المرتبطة بمسألة الاعتراف باللغة الأمازيغية هي الأخرى عرفت تطورا نوعيا أكيدا، فبدل الاعتراف بها فقط كلغة تعامل وتدريسها في المناطق الناطقة بها، أضيف لها في السنوات الأخيرة مطلب الترسيم كلغة وطنية، رغم الضبابية وعدم الدقة في الكثير من الأحيان التي تلف مطلب الأمازيغية أو القبائلية، مثلا كيف نحدد المناطق الناطقة بها، ناهيك عن مسألة كتابة هذه اللغة الشفاهية و الحروف المستعملة التي فضلت بصددها النخب القبائلية، (و هل يمكن انتظار خلاف ذلك)، الحروف اللاتينية.. إلى آخر المصاعب التي يعرفها المتخصصون الفعليون القلائل وليس المتشيعون الكثر. هل يمكن القول في هذا الصدد إن الرفض الذي قوبلت به هذه المطالب الشرعية من قبل الدولة الوطنية ونخبها هي المفسر الأساسي لهذا التطور النوعي الذي قد لا يتورع البعض عن وصفه بالتطرف؟ فعلا، فقد كان الرفض و القمع و الغباء هو سيد الموقف من قبل الجهة الرسمية في مختلف مراحلها ونخبها المعربة التي عملت بغباء أكيد مدة طويلة في إيجاد التبريرات و التفسيرات لهذا الموقف اللاوطني من قبل نظام سياسي فشل حتى في تطوير مكاسب الحركة الوطنية وحرب التحرير.

أولوية نظام "الكوطا"

النخب الفرنسية داخل السلطة هي الأخرى مسؤولة عن هذه المواقف بسكوتها وأنانيتها، فقد فضلت مصالحها الاقتصادية المباشرة في ظل نظام "الكوطا" الجهوي و اللغوي على اتخاذ موقف واضح من مسألة وطنية أكثر من مهمّة. بالطبع، الاتجاهات التي أخذتها العلاقات الدولية بما فيها العولمة و الدور الفرنسي الخاص تاريخيا كلها عوامل مفسرة لأكثر من تطور

واتجاه على مستوى طرح هذه القضية، التي تتجه نحو تعقيدات أكيدة في غياب شبه كلي للطرف الوطني الرسمي وحتى الشعبي خارج المنطقة. فالعولمة على الطريقة الأمريكية وبزيّها الفرنسي عندما يتعلق الأمر بموضوعنا، قد تكون أغرت الكثير بأن الوقت مناسب للقيام بهذه الطفرة النوعية في التعامل مع القضية، فقد حققت اللامركزية وحكم الجهات الكثير من النجاحات وبرهنت على الكثير من الحيوية في ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا.. إلخ، لدرجة أن المسائل الثقافية التي كانت مطروحة في السابق وجدت حلولا سحرية سريعة.

فأوروبا الدولة القارة لا تتحرج في التعامل مع جهات ومناطق متوازية ومستقرة بكل خصوصياتها الثقافية و العرقية، ببساطة لأن الباسكي أو الكورسيكي يملك خصومات ومشاكل مع إسبانيا وفرنسا، "الدولة سباق" كما أصبح من الشائع القول عند الحديث عن الدولة ـ الأمة وليس مع أوروبا.

العيب القاتل الذي تتغافل عنه هذه الرؤية أن أوروبا ودولها الوطنية تنازلت للجهات و المناطق خلال سيرورة طويلة ومقابل كيان ما فوق دولة ـ أوروبا ـ وهي في وضع سياسي واقتصادي أكثر من الجيد بل شبه حالة هيمنة، عكس الجزائر تماما، فالتنازل لهذه النخب في هذا الوقت وهي التي لا تفرق بوضوح بين معاداة الدولة و المعارضة السياسية هو اتجاه نحو المجهول فلا الوضع الاقتصادي يمكن المراهنة عليه ولا الوضع السياسي بالطبع. و الجزائر تشكو حالة لا استقرار جدي دام أكثر من عقد. الشعور بالمسؤولية يجعلنا نقول أكثر من هذا، فبوادر ظهور شروخ على المستوى الاجتماعي ـ العاطفي بدأت في البروز على الجسم الاجتماعي الوطني، وما الأحداث التي التصقت بمسيرة 14 جوان الماضي وتداعياتها (مقابلة شبيبة بجاية وشباب بلكور كمثال) إلا دليل إضافي على هذه الشروخ التي يجب عدم الاستهانة بها. منطق الأزمة الذي تعيشه المنطقة و البلاد يخبرنا أن الذي يتطرف أكثر هو الذي يكون أكثر تأثيرا في الأحداث، كما بينته تصريحات فرحات مهني الأخيرة التي ركب موجتها سعيد سعدي مبشرا بدولة فيدرالية، حتى لا يفوته قطار الأحداث في هذه الحركة البربرية التي مازال فيها دور كبير للنخبة رغم كل ما حصل من تصدع في المدة الأخيرة، فقد علّمنا التاريخ أن الشعوب، وليس النخب فقط، يمكن أن تقوم بحسابات خاطئة تحت ضغط الأزمات و المحن.

من منا بحاجة إلى نقابة فعلا؟

الإضراب عن الطعام الذي قامت به في شهر أوت الماضي قيادة النقابة الوطنية المستقلة لأعوان الإدارة العمومية ـ سناباب ـ يُعد أول طرح جريء لمسألة التعددية النقابية الفعلية وعلى أرض الواقع، بعد أن حسمت قانونيا في 1990 منذ الاعتراف بها حقًا دستوريا ضمن سياق الانفتاح السياسي الذي جاء به دستور 89 و الذي أقر لأول مرة في الجزائر الاعتراف

بالتعددية في شتى المجالات. رغم العدد الكبير نسبيا من نقابات الأجراء و العمال التي تم الاعتراف بها حتى الآن (أكثر من سبعين) منذ صدور القوانين المنظمة للحق النقابي في الجزائر خلال فترة حكومة مولود حمروش التي كان لها السبق في إصدار الكثير من القوانين المنظمة لعالم الشغل قبيل دخول مرحلة التعددية و الإصلاح، فرغم صدور القوانين المعترفة بالتعددية النقابية وحق التنظيم النقابي الحر الذي بادرت الكثير من الفئات العمالية للاستفادة منه بتكوين نقابات مستقلة قطاعية في الغالب، إلا أن الخريطة النقابية بقيت جامدة على مستوى نسق التفاوض المركزي على وجه الخصوص مثل الثلاثية، التواجد على مستوى الصناديق الاجتماعية، الاستفادة من الإعانات الرسمية.. إلخ. فقد رفض بقوة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ـ الذي تسيطر عليه في الوقت الحالي قيادة من أضعف ما عرفه تاريخه الطويل ـ أن يتم المساس بالاحتكار الذي يمارس منذ الاستقلال، في تواطؤ واضح من قبل المستويات السياسية الرسمية المختلفة التي قبلت بهذا الوضع اللادستوري وساندته.

لفهم هذه المواقف لابد من العودة إلى المكانة التي يحتلها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ليس داخل عالم الشغل فقط، بل كفاعل سياسي من الدرجة الأولى، و الأدوار التي قام و مازال يقوم بها في ظل الأزمة المستحكمة التي يعيشها النظام السياسي و الدولة الوطنية في الجزائر منذ عقد وأكثر. فقد قام الاتحاد بهياكله ونخبه بعدة أدوار كجزء من النظام السياسي، فأطر الانتخابات واستفاد منها على شكل ترقيات سريعة لقياداته في الكثير من الأحيان، قاد المسيرات وشرح خطب الرؤساء المتعلم وشبه الأمي منهم، دخل في صراعات سياسية في الداخل و الخارج لصالح الأنظمة المختلفة في الجزائر. مقابل هذه الأدوار السياسية التي تنازل من أجلها عن مهامه النقابية المطلبية، تمكنت قيادات الاتحاد وعلى مختلف الأصعدة، بما فيها المحلية، من الاستحواذ على جزء من الريع داخل القطاع العمومي تحديدا، الذي حولته هذه التجربة النقابية ـ السياسية إلى مرتع أساسي في عملية إعادة إنتاج ذاتها، فظهر النقابي، منسق القسمة و"المير" وعضو المجلس الشعبي البلدي و الولائي، المدير و النائب في البرلمان وحتى الوزير في بعض الحالات. الهياكل النقابية التي قلدت الهياكل الإدارية في تسييرها وثقافتها لم تأبه كثيرا لمستويات الانخراط الضعيفة داخل صفوفها ولا للصورة السلبية التي بدت في الالتصاق بها اجتماعيا، لتنخرط في صراعات هامشية داخل القطاع العام في مواجهة الكثير من القوى المنافسة وعلى رأسها الإطارات وكل الفئات المهنية المؤهلة التي ابتعدت عن العمل النقابي الرسمي بل عادته بعد استفحال الكثير من الممارسات "العمالجية" داخل الاتحاد وبين صفوفه، التي لفظت الفئات العمالية الشابة التي فضلت التعبير عن مطالبها خارج هياكل الاتحاد بل وضده في الكثير من الأحيان، لتصل إلى مرحلة تكوين نقابات مستقلة عندما حانت الفرصة في بداية التسعينيات. العدد القليل من العمال غير المؤهلين و الكبار في السن، المشبعين بالفكر السياسي الوطني و المتواجدين

في القطاع العام، هم النواة الأساسية التي كوّنت قاعدة هذه التجربة النقابية ـ السياسية التي عرفتها الجزائر مثلها مثل الكثير من التجارب العربية الأخرى.

هذه الأدوار و الوظائف داخل هذه الفضاءات السياسية و الاقتصادية الريعية هي التي تفسر، إذن، لماذا ابتعدت هذه التجربة عن القطاع الخاص مثلا، الذي أصبحت تجهل عنه كل شيء تقريبا على مستوى أنماط تسييره وإطاره القانوني وحتى علاقات العمل السائدة داخله، في ظل التحولات التي يعيشها وفي أبعادها الدولية على وجه الخصوص. هذا الابتعاد عن القطاع الخاص الذي لا يؤهل الاتحاد العام للعب أي دور نقابي فعال، على الأقل في المستقبل المنتظر، دون مجهودات جبارة على مستوى التكوين وإعادة الانتشار في القطاع الحيوي المؤهل للتوسع على حساب القطاع العام نظرا للخيارات السياسية الرسمية المعلنة، يتم كل هذا في الوقت الذي تعرف فيه الحركة النقابية على المستوى الدولي تقلصا كبيرا في أدوارها وانحصار في عدد منخرطيها مس حتى أعتى النقابات كالفرنسية و البريطانية.

التجربة النقابية الأحادية في الجزائر، وعلى غرار الكثير من التجارب في العالم الثالث، وجدت ضالتها أمام هول هذه التحولات غير المتحكم فيها في الاتجاه نحو تسييس أكثر، وصل في بعض الأحيان إلى مستويات قصوى كالطمع من قبل قيادات نقابية في منصب رئاسة الجمهورية وتكوين أحزاب أو التأثير القوي في الموجود منها بشتى الألوان، مثل الحضور الواسع داخل البرلمانات.

هذه الاتجاهات شجعتها عمليات التحول ـ الفاشلة و الطويلة في الغالب ـ التي تعرفها الأنظمة السياسية و الاقتصادية كما هو الحال في الجزائر و لا داعي للإطالة أكثر في خصوصيات عملية التحول على الطريقة الجزائرية، التي زادتها تعقيدا الأزمة الأمنية و الإرهاب الذي شجع كذلك بعض الاتجاهات على حساب الأخرى، فعرقل عملية الديمقراطية التي كان يمكن أن تتطور فيها التجربة ابتداء من التسعينيات. في هذه الأجواء العامة ظهرت النقابات المستقلة التي تتميز بعدة ملامح لا يمكن فهمها دون الرجوع للخلفيات المرتبطة بالتجربة الأم و الشروط التي تمت فيها، فالأغلبية الساحقة من هذه النقابات هي أقرب للنقابات القطاعية ـ الفئوية ـ أساتذة التعليم العالي، أعوان الإدارة العمومية، التكوين، الصحة.. إلخ، بل ونقابات مؤسسات ومؤسسة واحدة في بعض الأحيان، بحيث لم تبرز للوجود حتى الآن كنفدراليات عامة أو نقابات إلا تلك الفئات المهنية التي اعتقدت نفسها في مواقع هجومية، تسمح لها بالخروج من الوضعية الدفاعية التي يوجد فيها عالم الشغل عموما، مما أدى إلى سيطرة الموظف و الإطار و الطبيب وغيره من الفئات الوسطى الأجيرة ذات التجربة النقابية الضعيفة، التي لم تتمكن التجربة الأحادية من التعبير عن خصوصياتها المهنية و المطلبية، رغم الاستقلالية السياسية التي تتمتع بها حتى الآن بعض النقابات المستقلة، فإن البعض الآخر أعاد إنتاج نفس علاقة التبعية نفسها للحزبي و السياسي التي كانت موجودة في

التجربة الأحادية المنتقدة، وهو ما يؤكد استمرارية الثقافة الريعية القديمة، نفسها تبعية تتم في وضعية ضعف تنظيمي وفكري يميز هذه التجارب النقابية الشابة لن تكون لصالح العمل النقابي بكل المقاييس، دون نسيان الكثير من المعوقات الأخرى المرتبطة بالظرف الاقتصادي و السياسي العام، فالأزمة الاقتصادية وما يلازمها من بطالة، غلق للمصانع، وتسريح للعمال ليست عملا مشجعا على ازدهار العمل النقابي مهما حسنت النوايا.

التحولات التي تعيشها الخريطة السياسية على المستوى الفكري الوطني وحتى الدولي ليست مواتية هي كذلك لأي انطلاقة نقابية في هذا الظرف الاقتصادي و الاجتماعي الصعب، فضعف اليسار ـ و حتى التيارات الوطنية العصرية ـ الحليف التقليدي لعالم الشغل بكل مكوناته، وبروز تيارات دينية ومحافظة مع كل ما تزامن معها من تغيير في المرجعيات الفكرية و السياسية لدى النخب بمختلف مواقعها، كلها عوامل لا تصب بالتأكيد في خانة مستقبل تشجيع العمل النقابي في الجزائر.

إضراب مهني وأسئلة سياسية

الجزائر من المجتمعات القليلة في العالم العربي التي تعرفت بقوة على ظاهرة الإضراب العمالي و غيرها من الأشكال الاحتجاجية و المطلبية الأخرى، فقد عاش المجتمع الجزائري ما يسميه المتخصصون بموجة إضرابات واسعة في نهاية الثمانينيّات و صلت إلى حد تسجيل أكثر من ثلاثة آلاف إضراب في السنة الواحدة. المجتمع الجزائري نفسه الذي كان قد عرف في مرحلة لاحقة ظاهرة الحركات الاحتجاجية الشعبية و ما حملته معها من جديد على مستوى الشكل و المحتوى وقوة التجنيد. رغم هذه التجربة الطويلة نسبيا للجزائري مع هذه الظواهر الاحتجاجية، فإن كل الدلائل تشير إلى أننا أمام مرحلة جديدة متميزة مع إضراب أساتذة الثانويات الذي يدوم منذ الدخول المدرسي بطريقة شبه جماعية. بعد أن علق مرة أولى في نهاية السنة الماضية.

إضراب أساتذة الثانويات الطويل هذا يطرح أكثر من قضية وموضوع، فالرأي العام الوطني لم يفهم بما فيه الكفاية لماذا دام الإضراب كل هذه المدة في قطاع حساس جدا، كما لم يستوعب المواطن السر في مواقف الأطراف المتصارعة وتصلبها، فلماذا ترفض وزارة العمل الاعتراف بنقابة أثبتت ميدانيا قوة تجنيد وتمثيلية كبيرة على سبيل المثال ؟ المواطن نفسه الذي لم يفهم كيف يرفض وزير التربية التفاوض مع النقابات الممثلة للأساتذة بحجة عدم حصولها على الاعتماد، في حين يصر على الاستقبال و التفاوض مع نقابات لم تشارك في الإضراب أصلا أو التحقت به في أيامه الأخيرة أو من دون قواعد مهنية فعلية. أسئلة كثيرة تبقى من دون جواب مقنع. رغم كل الغموض و التساؤلات المطروحة، سنحاول في هذه العجالة التطرق إلى بعض القضايا و الهموم التي تطرحها مثل هذه الحركات الاحتجاجية.

لعلّ من بينها تلك المرتبطة بالفئة المضربة نفسها، أساتذة التّعليم الثانوي لم تعرف عنهم في السابق نزعة قوية في للاحتجاج و الإضراب، كما لم يعرف عنهم اهتمام خاص بالعمل النقابي المطلبي على غرار ما كان شائعًا لدى عمال الصناعة مثلا. هذه الاتجاهات الجديدة لا يمكن تفسيرها إلا بالفقر و التدهور الكبير الذي لحق بمهنة التدريس،فأسرة التعليم في الجزائر بمختلف فئاتها تعرف وضعية اقتصادية و اجتماعية صعبة للغاية، و صل تأثيرها إلى المكانة الرمزية ذاتها ،فالكثير من العائلات الجزائرية أصبحت ترفض زواج بناتها من معلم أو أستاذ، كما أصبح فيه المعلم و الأستاذ المبتدئ في المهنة عاجزا عن فتح بيت و تكوين أسرة. إضراب الأساتذة لا يعكس هذا التدهور فقط بل يطرح مسألة كل الفئات الوسطى في الجزائر و الوضع الذي آلت إليه أمورها الاقتصادية و الاجتماعية، كما يطرح هذا الإضراب مسألة الامتدادات الاجتماعية لمثل هذه الحركات الاحتجاجية التي تكون وراءها هذه الفئات المهنية عكس ما كان شائعا عندما كان الأمر يتعلق بإضرابات عمال الصناعة، فإضراب ثانوية أو مدرسة ابتدائية معناه تأثير مباشر في العائلة الجزائرية، و في تنظيم يومها و حياتها، و معناه كذلك التأثير المباشر في امتحانات الأبناء و مصيرهم، خاصة إذا طال الإضراب كما هو الحال.

طول الإضراب قد يعني أننا أمام تصميم وجذرية في الطرح غير معروفة و لا مسبوقة لدى هذه الفئات المهنية التي تدهورت وضعيتها الاقتصادية الاجتماعية كما هو واضح. لكن طول مدة الإضراب قد تعني كذلك على مستوى آخر أننا فشلنا بالجزائر في خلق آليات للتفاوض من خلال نسق تفاوضي متفق و متعارف عليه، كما قد يعني هذا الطول في المدة أننا مازلنا بعيدين عن ثقافة الحوار و التفاوض الذين يفترضان التنازل المتبادل و قبول الطرف الآخر في مجتمع عصري متضارب المصالح. أخيرا فإن إضرابا بهذه المدة و بهذه النتائج المباشرة و غير المباشرة المحسوس منها و غير المحسوس، يعني أننا لم نتوصل حتى الآن رغم مرور أكثر من عشر سنوات على الاعتراف القانوني بالتعددية النقابية، إلى إيجاد الحلول المناسبة للمسألة النقابية في الجزائر. لنوضح أكثر. بعد التحسن في الوضع الأمني و انخفاض الإرهاب، كان من المتوقع أن تطفو على سطح الكثير من الاهتمامات الاقتصادية و الاجتماعية التي سكت بشأنها الجزائريين لمدة أكثر من عقد من الزمن، و هو ما بدأ في الوقوع فعلا منذ عدة شهور ليس على المستوى العمالي فقط، بل بدأ الطلبة في التحرك على أكثر من جبهة، كما يمكن أن نتوقع أن تزداد حدة المطالبة لدى أكثر من فئة اجتماعية بعد ظهور الكثير من حالات الفقر و التهميش التي مست فئات واسعة في المجتمع، مقابل البذخ و الغنى الفاحش الذي ظهر بقوة لدى فئات قليلة من الجزائريين دون وجه حق دائما، في مجتمع مازال يؤمن بقيم المساواة و العدل في أبسط تجلياتها وأكثرها شعبية.

حالة المطالبة الاجتماعية هذه تعكس وضعا صحيا لا يمكن أن تكون ذات تأثيرات ايجابية، إلا إذا نجحنا وطنيا وقطاعيا في وضع نسق تفاوض مرن ومقبول بآلياته وفلسفته

وأطرافه، فلا يمكن مثلا أن نقبل بوجود نقابات وطنية أو قطاعية و نرفض في المقابل أن يتم الاعتراف العملي بها و التفاوض مع قياداتها. أو نرفض حقًا دستوريا للجزائريين بعدم الاعتراف بنقابات وقيادات اختاروها لتمثيلهم بحجج بالية وغير معقولة، تشبه حجج رأسماليي دولة مرحلة الرأسمالية المتوحشة الأولى لقرون خلت، مثل القول بأن هذه القيادات أو بعضها تملك توجهات سياسية لا نتفق معها، فمثل هذا الكلام بعيد جدا عن روح العصر ولا يعقل سماعه من مسؤولين جزائريين يفترض فيهم العمل منذ أكثر من عشر سنوات ضمن إطار دستوري تعددي.

التلميح بعلاقة ما لهذا الإضراب مع الجو السياسي العام و الرزنامة السياسية للشهور المقبلة -الانتخابات الرئاسية- كذلك تلميح غريب و غير منطقي، علما بأننا أمام إضراب يتواصل عمليا و يمس نسبة عالية من هيئة التدريس المعروفة بتعدد مشاربها السياسية. في حين أن الغموض الذي يلف موقف الحكومة و رئيسها شخصيا فيما يتعلق بالتفاعل هذا الإضراب المهني يطرح على الملاحظ أكثر من سؤال، فلماذا هذا التشدد في الموقف من المضربين و مطالبهم المتعلقة بالاعتراف بالتنظيم النقابي، فهل نحن أمام عربون وفاء يقدمه أويحي الرجل السياسي لبيروقراطية الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونحن على أبواب الانتخابات، أم إن الغموض العام للحكومة ورئيسها لا يعدو أن يكون جزءا بسيطا من الغموض العام الذي يكتنف موقف التجمع الديموقراطي من الانتخابات الرئاسية ككل ؟ فالحزب من خلال زعيمه يكون قد تورط في عملية التسيير الحكومي في هذه الفترة الصعبة و الحساسة، مما قد يفسر هذه المواقف الغامضة و المتشددة إزاء مطالب هذه الفئة المهنية المهمة من حيث الأدوار التي تقوم بها خاصة تلك المتعلقة أو القريبة من ظاهرة الانتخابات، حقا من الغريب أن يقوم زعيم حزب سياسي وطني، يطمح للعب الأدوار الأولى وطنيا على أبواب الانتخابات، باستعداء واضح لفئة مهنية مثل أساتذة التعليم الثانوي بكل الثقل الذي يتميزون به،وبالتفهم الذي وجدته مطالبهم لدى الرأي العام الوطني،سؤال أكثر من محير. مع العلم أن المواطن الجزائري وبصفة عامة كثير التفهم للحركات الاحتجاجية العمالية حتى عندما تؤثر فيه سلبا بنتائجها المباشرة أو غير المباشرة. أكثر من سؤال محير يطرحه هذا التعامل السياسي مع هذا الإضراب الذي مازال يغلب عليه الطابع المهني حتى الآن. أم لاشيء يحير في هذه الجزائر السريالية ؟

المرأة الجزائرية بين النجاح و التهميش

المرأة، بوتفليقة .. يفضل الديكور

رغم الصورة "العصرية" التي يحاول الرئيس بوتفليقة إعطاءها عن نفسه، ومحاولات كسر «الطابوهات» التي حاول القيام بها في بعض القضايا الحساسة، كمسألة اللغة وبعض أوجه العلاقات الدولية، فإنه لم يبرح ممارسات الخطاب المحافظ وكذا الممارسات المحافظة، عندما يتعلق الأمر بالمرأة في علاقتها بالسياسة.

التعيينات الأخيرة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في بعض القطاعات كالتعليم العالي و العدالة قد تكون فرصة لنا للعودة إلى موضوع المرأة، ومكانتها في المجتمع الجزائري، و النظرة السائدة إزاءها من المجتمع الذي سمح لها في وقت قصير بالحصول على الكثير من المكاسب ـ المرتبطة أساسا بالتعليم، في الوقت الذي مازال يحاصرها في المجالات العامة، ومن بينها المجال السياسي الذي مازال ذكوريا بشكل واضح في الجزائر، في حين كان البعض ينتظر فيه الكثير من فترة حكم الرئيس بوتفليقة كأن تكون قفزة نوعية في علاقة المرأة بالمجتمع، من حيث مكانتها السياسية تحديدا ،لكن يبدو أن التعيينات الأخيرة المعلن عنها جعلت الكثير من المتفائلين، بهذه ـ التغييرات يصابون بخيبة أمل واضحة من جراء عدم بروز المرأة بالشكل المنتظر، خاصة وأن هذه التعيينات التي تمت في قطاعات التعليم العالي، العدالة، الإدارة العمومية، تتميز بنسبة تأنيث عالية نتيجةً منطقيةً للمجهودات التي بذلتها المرأة في ميدان التعليم منذ ما يقارب الثلاثة عقود ، ونتيجة كذلك للحصار المضروب حول المرأة التي لا يسمح لها بالعمل و النشاط خارج المنزل إلا إذا كانت مؤهلة تأهيلا عاليا ، وهو ما أعطى هذه الصورة الفريدة من نوعها لسوق العمل في الجزائر ـ قوة العمل النسوية أحسن تأهيلا وبطريقة لافتة للنظر من قوة العمل الذكورية. خيبة الأمل التي تزداد إذا عرفنا الصورة التي حاول أن يعطيها عن نفسه المترشح و الرئيس بوتفليقة إزاء قضايا المرأة و مكانتها في المجتمع الجزائري، وهي صورة حاولت أن تقيم قطيعة مع ما كان سائدا في علاقة المرأة الجزائرية بالمجتمع بقيمه الثقافية المعادلة لها في غالبيتها.

المرأة الناجحة.. و"القيتو"

بوتفليقة وعكس هذه التوقعات المتفائلة، لم يتمكن من خلال الإجراءات الأخيرة المرتبطة بالتعيينات من تغيير هذه المكانة المرسخة للمرأة في مجتمع تقليدي في أعماقه حين يتعلق الأمر بالتعامل مع المرأة. تاريخيا، ورغم كل ما يقال عن مشاركة المرأة في ثورة التحرير، إلا أنها كانت "مشاركة" مرسخة للقيم التقليدية المسيطرة إزاء المرأة التي لم تستطع الثورة رغم كل المجهودات القضاء عليها، فقد شاركت المرأة طباخة وممرضة، و عضو اتصال في أحسن الحالات وكقاعدة عامة، مما جعلها ترسخ الأدوار التقليدية المنوطة بها، وهي النظرة نفسها التي عمّمت بعد الاستقلال في المجال السياسي.

فقد كان المطلوب من المرأة الجزائرية أن تتعلم في المقام الأول قبل أن تفكر في أي شيء آخر مرتبط بمكانتها ودورها، وهو ما قامت به على أحسن وجه وفي فترة قصيرة نسبيا، مما جعلها تقوم باختراقات فعلية في الميدان العلمي، فحصلت على أعلى الشهادات، وحققت أعلى نسب النجاح، التي لا يمكن تفسيرها إلا بنزعتها إلى التحرر من المواقع التقليدية هذه، الممنوحة لها اجتماعيا، مستعملة في ذلك المدرسة و الجامعة.

النجاحات العلمية و المهنية الكثيرة التي حققتها المرأة الجزائرية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال لم تكن لها نتائج إيجابية فقط، فقد كانت من نتائجها نوع من "القيتو" الاجتماعي، الذي حوصرت ضمنه هذه المرأة الناجحة، فهمشت اجتماعيا من خلال بعض الأثار الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها بالعين المجردة، فزادت نسبة عنوستها، وطلاقها حتى في حالة زواجها، باختصار فالمرأة الجزائرية الناجحة علميا ومهنيا تعاقب اجتماعيا من خلال عدم التزوج بها أو تطليقها بسرعة بعد الزواج.

وهو ما أنتج هذه الظاهرة التي نعرفها في المجتمع الجزائري، نساء ناجحات علميا ومهنيا لكن مهمشات اجتماعيا، وهو حال الكثير من النساء المتقلدات لأعلى المناصب في المدة الأخيرة. هذه الظاهرة الاجتماعية هي التي تفسر تلك النخبوية التي تميز الحركة النسوية في الجزائر، وحتى البعض تصرفاتها وهامشيتها وسوء علاقاتها بالمجتمع.

المرأة الديكور

النظام السياسي الجزائري، الرجولي في عمقه و المعادي للمرأة في الوقت الذي يتحدث فيه بإعجاب عن المرأة ـ الأم، يرفض قبول المرأة الوجه الاجتماعي ـ الزوجة، خاصة المتعلمة، وهو ما يؤدي إلى بروز ظاهرة المرأة ـ الديكور على المستوى السياسي، فالمرأة يمكن أن تنتخب على مستوى المجلس الشعبي البلدي لاحتلال موقع رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية، أما إذا انتخبت على المستوى المركزي اللجنة نفسها في انتظارها، أما المحظوظة منهن التي تعيّن

وزيرة، فمجالات التعيين واضحة ومحدودة، فإما وزارة عادة ما تكون كتابة دولة التربية و التعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية، وفي أحسن الحالات الشباب و الرياضة، وهي كلها مواقع تتميز باستمرارية أكيدة في المهام التقليدية للمرأة في المطبخ وتربية الأولاد ورعايتهم.

هذه المواقع داخل المؤسسات العصرية كالحكومة، الحزب و الجمعية.. التي تعكس نظرة تقليدية للمرأة، لم تتغير كثيرا منذ عدة عقود، فالنظام البومديني على سبيل المثال، رفض تعيين حتى وزيرة بمقاييس هذه النظرة التقليدية، في الوقت الذي شجع فيه الرئيس الحضور الشكلي لبعض النسوة في المجلس الوطني الشعبي الأحادي 1977.

الرئيس الشاذلي، ورغم النقلة النوعية التي حصلت خلال فترة حكمه من خلال تعيين أول وزيرة، لم يستطع التخلص من النظرة التقليدية السائدة فكانت التعيينات تتم في القطاعات التقليدية الممنوحة للمرأة، وهو المنوال نفسه الذي سار عليه النظام السياسي الجزائري الذي فشل في القيام بالقفزة النوعية التي كانت تسطرها الكثير من القوى الاجتماعية منه.

أول حكومة يقوم الرئيس بوتفليقة بتعيينها، وعلى عكس كل التوقعات المتفائلة، انتكست حتى على هذه الصورة المتواضعة، فأبعدت المرأة من الحكومة لأول مرة منذ 1982 تاريخ تعيين أول امرأة وزير وهو ما تأكد ثانية مع حكومة بن فليس مؤخرا، وهي استمرارية أكيدة توضح علاقات التواصل مع التجربة البومدينية في وجهها المحافظ الذي حاول بوتفليقة المترشح أن يقوم بالقطيعة معها على مستوى الخطاب على الأقل، فقد حاول المترشح العائد من بعيد أن يعطي صورة أكثر انفتاحا وتحررا على نفسه من خلال التركيز على صورته كرجل أنيق، مقبل على الحياة لا يتردد في الكلام عن المرأة علانية وبطريقة تتسم بالكثير من الجرأة على شاكلة ما قام به عبر الحديث عن الممثلة الفرنسية "إيزابيل أجاني" وعلى المباشر، و التي وجه لها رسالة مباشرة تحمل الكثير من الإعجاب.

بوتفليقة المترشح الذي أحاطت بحياته الشخصية ـ الكثير من التساؤلات هل هو متزوج أم لا ؟ أقنع الكثير أنه قد يكون رجل القطيعة في هذا الميدان بالذات، من خلال الصورة التي وضعها عن نفسه، وقامت بعض الأوساط الإعلامية بتسويقها، من ذلك مثلا التركيز على الجانب "الجنتلمان" الأنيق لدى الرجل.

بوتفليقة كأحد العناصر الفاعلة ضمن مجموعة "وجدة" العازبة يبدو أنه لم يتمكن حتى الآن من التخلص من إرث التجربة الجماعية. فكرّس تلك الإزدواجية في التعامل مع المرأة بين الخاص و العام وهي التجربة التي تكون قد كرستها فيما بعد الخليجية للرجل الذي عادة ما تهمل في التحليل و التي لا تراها بعيدة عن الغلاف الديني المحافظ الذي تعكسه بعض خطب الرئيس.

فالمرأة المظلومة في الحياة الخاصة، ليست مقبولة بالضرورة في الحياة العامة، وهو ما يتأكد من خلال الإبعاد الذي تعرضت له المرأة في أول حكومة يتم تنصيبها بعد فوزه في الانتخابات

"السكوت حتى الآن عن الكثير من الملفات الجدية المطروحة كقانون الأسرة الذي يؤكد هذه الاستمرارية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالمرأة، نتائج الانتخابات السياسية المختلفة التي رسخت هذا الإبعاد، فلا الحزب مهما كانت الإيديولوجية رسخها في العلاقة مع المرأة، وفي العمق يتشابه الإسلامي مع الديمقراطي، ولا المواطن انتخبها بالقدر الكافي، باستثناء بعض الفضاءات القضائية كالعاصمة، عنابة، ووهران التي يبدو أنها أكثر تسامحا مع المرأة عندما تقرر ولوج الحياة السياسية على المستويين المحلي و المركزي.

.. من الولاية إلى السفارة

الجديد الوحيد الذي يحسب لبوتفليقة الرئيس حتى الآن، مرتبط بالتعيينات في سلك الولاة، لما لهذا المنصب من أهمية في الحياة السياسية. فعكس منصب كاتبة دولة الذي تخصصت فيه المرأة السياسية و المرأة النائب في البرلمان، فإن مركز الوالي له أكثر من أهمية نظرا للعلاقات المكثفة المفترضة للوالي مع المواطنين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الريفية. فهل ستتدعم هذه التعيينات على مستوى السلك الديبلوماسي، التي من المقرر أن يعلن عنها الرئيس قريبا؟ احتمال وارد جدا، مع العلم أن الجزائر مازالت متخلفة كثيرا عن الكثير من التجارب العربية و الآسيوية، التي تحولت فيها مثل هذه المناصب ـ سفيرة إلى تقليد قائم لا يمكن العدول عنه، خاصة في بعض بلدان آسيا التي قلدت المرأة أعلى المناصب كالهند، البنغلاديش وسيريلانكا التي تنتخب فيها المرأة وزيرة أولى بطريقة لا تثير أدنى حرج. وهي البلدان الشرقية ذات الثقافة التقليدية القريبة منا، و التي تجد اعتزازا كبيرا بجميلاتها السفيرات في أكبر مدن العالم. المرأة الجزائرية وبكل المقاييس، آن الأوان أن تحتل هذه المناصب وأكثر، وهي التي عبرت عن شجاعة سياسية من النادر مضاهاتها خلال المحنة التي عاشها البلد، في الوقت الذي غادر الكثير من الرجال الجزائر وهي في أشد الحاجة إلى أبنائها.

المرأة... الجزائري، يريدها رئيسًا ؟

عمليات سبر الآراء التي تنجز دوريا في كل المجتمعات المتقدمة، و التي أصبحت وسيلة تسيير أساسية. مازالت غائبة عندنا. فعكس السياسي الغربي وصاحب القرار عموما الذي لا يتخذ عادة أي قرار مهّم دون العودة للدراسات من كل نوع، نجد أن صاحب القرار و السياسي عندنا مازال يعتقد انه هو شخصيّا أو بعض أعوانه المباشرين يملكون الحقيقة وكل الحقيقة حول مختلف القضايا و الأمور التي يتم البت فيها يوميا. فكانت النتائج السلبية التي نعرفها جميعا و في مختلف الميادين.

المرأة و انتشار قيم المساواة

من هذه القضايا المهمّة التي تستحق أكثر من دراسة، مكانة المرأة في المجتمع و التي تعتبر من القضايا الحساسة و التي قد تختلف حولها الآراء وبحدة في بعض الأحيان. فصاحب القرار، الرجل بالضرورة في الجزائر، مازال يعتمد على تجربته الشخصية المباشرة في اتخاذ المواقف من هذه المسألة هكذا سبهللا، كما يقال، مسقطا تجربته الشخصية مهما كانت على الجميع.

بمناسبة عيد المرأة لا بأس أن نعود إلى آخر سبر آراء أنجز حول مكانة المرأة في الجزائر و القيم الاجتماعية–الثقافية السائدة حولها. فقد بين هذا العمل الذي تتوافر فيه كل الشروط العلمية و الموضوعية و الممول من قبل مؤسسات أجنبية أنه وعكس التوجهات الرسمية المحافظة السائدة و التي تظهر من خلال قانون الأسرة على سبيل المثال. بين هذا السبر للآراء الذي أنجز في الشهور الأخيرة من سنة 2001 أن قيم المساواة -و الكثير من القضايا الأخرى المرتبطة بالمرأة و مكانتها في المجتمع الجزائري مباشرة أو غير مباشرة– و القيم العادلة أو لنقل الأكثر نزوعا حول العدل و المساواة إذن، عرفت انتشارا و تطورا واسعين بين مختلف فئات المجتمع الجزائري.

و الانتخابات التشريعية على الأبواب لا بأس من الحديث، و لو باختصار، عن أهم نتائج البحث الذي أنجز من قبل مجموعة من الباحثات الجزائريات و المتعلق بموقف المجتمع الجزائري من مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فعكس كل المواقف المعادية و المتحفظة في الكثير من الأحيان التي يطورها صاحب القرار الذكر، نجد أن المجتمع الجزائري –من خلال عينة البحث الممثلة و المكونة من 1200 فرد – يملك آراء جد متفتحة إزاء المشاركة في الحياة السياسية. بـ 71٪ من الجزائريين و الجزائريات على استعداد لانتخاب امرأة على رأس المجلس الشعبي البلدي، لترتفع هذه النسبة إلى 83 بالمائة عندما يتعلق الأمر برأي النساء فقط. وتتقلص إلى 60٪ عندما نستمع للرجال فقط. الدراسة تقول إن هذه النسبة التي تبقى محترمة حتى ترتفع دائما مع تطور مستوى التعليم. وعندما يتعلق الأمر بالشباب الذي يكون أغلبية المجتمع.

الجزائري الذي يريد المرأة على رأس الدولة

الدراسة تؤكد أن النسب المرتفعة نفسها و المتفتحة إزاء مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية لوحظت عندما يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية. فالأغلبية الساحقة من الجزائريين و الجزائريات على استعداد لانتخاب نائبات على مستوى الهيئة التشريعية. أكثر من هذا فـ 56 بالمئة من الجزائريين و الجزائريات على استعداد لانتخاب امرأة على رأس الدولة. ما يعني أننا أمام أغلبية نسبية محترمة موافقة على تأنيث كبير للحياة السياسية من خلال الانتخابات. نسبة لا يتوافر عليها الكثير من الرؤساء المنتخبين ليس في الجزائر فقط، بل

حتى في أقدم الديموقراطيات. عكس التعيين الذي مازال محتشما و لغير صالح المرأة ببساطة لأن الرجل و عقليته الذكورية المحافظة مازالت هي المتحكمة.

انتشار قيم المساواة و العدل في المجتمع الجزائري عندما يتعلق الأمر بالموقف من المرأة ومشاركتها السياسية، و بهذه النسب التي ذكرنا بعضها، يعكس الكثير من الممارسات المتناقضة التي عاشها المجتمع الجزائري خلال تاريخه المعاصر. فالصورة لا تظهر بهذا الشكل المتفائل دائما. لأن الواقع عادة ما يكون أكثر تعقيدا من أي تنظير أو دراسة مهما كانت جديتها و صدقها في التعبير عن التجربة المعيشة. فالجزائرية التي حققت الكثير من الإنجازات في مختلف الميادين مازال أمامها الكثير، خاصة على مستوى العقليات المسيطرة التي ظلت تقف حاجزا أمامها. الدراسة نفسها مثلا تؤكد أن 7٪ فقط من النساء في الجزائر شاركن في عمل جمعوي رغم العدد الكبير و الكبير جدا للجمعيات الوطنية و المحلية التي ظهرت في الجزائر خلال العشرية الماضية و التي كونها عادةً الرجال من أجل الرجال. أضعف من هذا مشاركة المرأة في الحياة الحزبية. فالدراسة تبين أن 3٪ فقط من الجزائريات يملكن تجربة حزبية رغم العدد الهائل من الأحزاب كذلك. فالرجل الجزائري مهما كانت فكرته السياسية مازال غير مستعد للقبول بمشاركة فعلية للمرأة في الحياة الحزبية التي يستحوذ عليها. فالمرأة قد تكون مطلوبة بصفة ناخبة –و حتى هذا ليس أكيدا لدى بعض التيارات الدينية المحافظة التي مازالت تصر على التصويت بالوكالة– بل قد تتطور الأمور نحو الموافقة على مشاركة نسبية لها بصفتها مرشحة في بعض قوائم الانتخابات التي تقدم في بعض الفضاءات العمرانية –المدن الكبرى و المتوسطة – ضمن ترتيب مريب يؤكدّ شكليّة حضورها.

لكن ما ليس مقبولا و من قبل الجميع تقريبا هو حضورها على مستوى هياكل الحزب و الجمعية القيادية، أي وصولها إلى مركز القرار داخل هذه التنظيمات الحزبية أو السياسية. فالرجل الجزائري مازال مصرا على احتكار مراكز القرار دون وجه حق في الواقع. فإذا أخذنا مؤشر التأهيل و التعليم، نجد أن المرأة الجزائرية قد حققت قفزة نوعية أكيدة تجعلها مؤهلة للوصول إلى أعلى المناصب لولا هذه السيطرة بل الاحتكار الذي يريد الرجل الإبقاء عليه.

فالمرأة الجزائرية تحقق أعلى نسب النجاح في البكالوريا و الكثير من الامتحانات و المسابقات العلمية. كما ان اليد العاملة النسوية في الجزائر و على قلة حضورها أحسن تأهيلا من الرجل. فالجزائرية عادة مالا يقبل الرجل–الأب –الأخ و حتى الزوج – خروجها إلى سوق العمل إلا إذا كانت مؤهلة مما منح هذه الخاصية المتميزة لسوق العمل النسوية في الجزائر عكس مجتمعات عربية أخرى. فقد غزت المرأة عدة مهن جد مؤهلة كالتدريس في مختلف مراحله و الطب و المحاماة و الصحافة ...الخ. في الوقت الذي مازالت فيه بعض العقليات تصر على معاملة المرأة كقاصر أبدي قد يكون قانون الأسرة أحسن مثال مجسد لها.

و القانون، الأقلية

هذا النص القانوني الذي لم تتجاوزه فقط الإنجازات الفعلية التي حققتها المرأة الجزائرية في الواقع بل تجاوزته كذلك و كما تؤكده هذه الدراسات العلمية، العقليات التي تطورت نحو مساواة و عدل أكثر. فما تؤكده هذه المعطيات العلمية أن قانون الأسرة في الجزائر أصبح في مواجهة فعلية مع الاتجاهات السائدة اجتماعيا ليس لدى النساء فقط و بعض النشطات منهن كما يحلو للبعض القول، بل لدى أوساط واسعة من الرجال و الشباب تحديدا ، وهم الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري الذي مازال يصر البعض على تسييره من خلال هذه النصوص البالية التي عفا عنها الزمن. ففي الوقت الذي يطالب فيه المجتمع بإيصال المرأة إلى أعلى المناصب السياسية بما فيها رئاسة الدولة، مازال الإطار القانوني الذي كرسته بعض العقليات يمنع الأم الجزائرية من اصطحاب أبنائها معها في عطلتها السنوية حتى و لو كانت وزيرة أو نائبا في البرلمان دون إمضاء الأب الذي يحق له تطليقها و طردها من المنزل العائلي إذا أراد الزواج ثانية و ثالثة لأتفه الأسباب. إنها جزائر المفارقات. على مستوى الشكل المطلبي، فالمهم هو ذلك الاتجاه العميق في القضاء على الفئات الوسطى داخل المجتمع الجزائري و تهميشها. فأسرة التعليم بمختلف فئاتها تمثل أهم شريحة داخل الفئات الوسطى التي يعول عليها في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي و السياسي في أي بلد، زيادة على وظائفها الثقافية النوعية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، في حين نتجه نحن جزائريا و من خلال السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المطبقة نحو القضاء عليها و تقليص حضورها مع كل ما سيترتب لا محالة على هذه السياسات من اهتزازات من كل نوع. فالتعامل العنيف مع الأساتذة يؤكد مرة أخرى ان جمهورية المعلمين لن تكون في الجزائر.

النظام السياسي، الحزب و الحركات السياسية

لماذا اختفت الأحزاب السياسية الجزائرية

في الوقت الذي بدأت الممارسة الحزبية و السياسية تفقد بريقها على المستوى الدولي في أعرق الديمقراطيات، أين انطلقت منها تجارب أخرى كحل للأزمة الحزبية و السياسية بصفة عامة، تركز على المبادرة الحرة للمواطن السيد فردًا أو مجموعة من خلال العمل الجمعوي المحلي القريب من هموم المواطن اليومية على حساب التنظيمات الحزبية البيروقراطية التي لم يعد في مقدور المواطن ـ المناضل مراقبتها، فتحولت بالتالي العلاقة بها إلى علاقة تأطير فوقي وخوف، تشبه إلى حد كبير العلاقة بالدولة و الإدارة تحديدا، بعد أن استطاعت نخب قليلة العدد من السيطرة على هذه التنظيمات التي أصبحت تعيد إنتاج جل العيوب التي جاءت أصلا لمحاربتها كالرشوة وضعف المشاركة الشعبية.. الخ،

الأحزاب : ولادة غير شرعية

في هذا الوقت شاءت الأقدار أن تنطلق التجربة التعددية الحزبية الجزائرية في ظرف تميز بالكثير من المعوقات وعلى مختلف الأصعدة، فقد انطلقت التجربة بعد أزمة خانقة هزت النظام السياسي الجزائري في العمق (1988) لدرجة نستطيع القول معها إن الجو غير الشفاف الذي انطلقت فيه التجربة، مازالت تبعاته مستمرة لحد الساعة على مختلف الأصعدة التنظيمية و العقدية، بل ويمكن أن تستمر أطول، فقد كانت في بعض جوانبها و بالنسبة للكثير من الأحزاب ولادة غير شرعية أثرت في سمعة المولود وعلاقته بمحيطه خاصة الشعبي منه مما زاد في تعميق الصورة السلبية عموما التي يملكها المواطن الجزائري عن السياسة و السياسيين (كذب، نفاق، عدم الوفاء بالعهود ...)، وعلى تطوره التنظيمي و العقديّ اللاحق فيما بعد، هذا الوضع الذي جعل الأحزاب الجديدة وحتى القديمة منها، تأخذ الكثير من الخصائص السلبية للنظام السياسي الذي جاء لمعارضته شكليا على الأقل، فقد تم اختراق الأحزاب من قبل النخب نفسها التي أبعدها النظام مؤقتا، لتتحول الظاهرة الحزبية إلى وسيلة تقرب من السلطة لا هدف لها إلا الاحتكاك ومغازلة صاحب القرار في غياب شبه كلي لأي

مشروع سياسي أو اقتصادي. شروط الولادة و الظرف السياسي الذي تمت فيه من خلال البروز القوي لنزعة الاستعمال كلها عوامل صبت في خانة منح دور كبير داخل التنظيمات الحزبية لما يمكن تسميته بالنخب المركزية العاصمية التي همشت ضمن هذه الاستراتيجية الحزبية هي وقواعدها الاجتماعية الشعبية المختلفة، وحتى همومها التي فشلت الأحزاب السياسية الحديثة في التعريف بها ومن باب أولى حلها. هذا الصراع بين النخبتين الذي يكون أكثر حضورا بمناسبة الانتخابات التي تخصصت هذه النخب المركزية في السيطرة على الوطني منها (التشريعيات)، بما تحمله من إشعاع وامتيازات بل وقرب من صاحب القرار، لتترك المحليات بما تحمله من مشاكل وصعوبات للنخب المحلية الأكثر قربا من القواعد. هذا الوضع الذي أدى إلى ظهور مناضل الانتخابات الذي يتوقف دوره النضالي مباشرة بعد أن يكون قد بدأ قبلها بقليل، مثال التجمع الوطني الديمقراطي.

زيادة على تداعيات التجربة الدولية وظروف النشأة، يمكن الحديث كذلك عن نتائج الوضع السياسي الأمني في علاقاته بالوضعية الاجتماعية و الاقتصادية، ومن دون إطالة يمكن القول إن الوضع السياسي و الأمني لم يكونا من العوامل المساعدة على إنتاج تجربة حزبية حتى عادية جراء العنف السياسي و الإرهاب الذي ميز الوضع في الجزائر.

فالإرهاب كان عائقا فعليا أمام التجربة الحزبية وهي في بداية الطريق، مما أضاف أعباء على هذا المولود الجديد المشكوك في شرعيته، في الوقت الذي لم تستطع فيه هذه الظاهرة السياسية الحديثة من الانغراس الفعلي في المجتمع. مع العلم أن التجربة الحزبية الحديثة، بعد الاعتراف بالتعددية في نهاية الثمانينيّات، قد أنجزت من قبل أجيال حديثة لم تعايش التجربة التعددية للفترة الاستعمارية في الغالب باستثناء بعض الحالات المرتبطة ببعض الأحزاب و العائلات السياسية، وهو ما أدى عمليا إلى تجديد العلاقة بين الحزب بوصفه ظاهرة سياسية و المجتمع الجزائري بعد الاستقلال مما يتطلب مجهودات كبيرة مع أجيال لم تتعرف على الحزبية، بل وتملك موقفا سلبيا منها جراء التشويه الذي قام به الخطاب السياسي الرسمي بعد الاستقلال خلال فترة الأحادية التعددية الحزبية كتجربة تاريخية. موقف سلبي عمم حتى على الفئات التي ارتبطت بهذه التجربة نتيجةً منطقيةً للنجاح الذي حققه التيار الجذري ضمن الحركة الوطنية بعد الحصول على الاستقلال السياسي، وهو الذي يُبنى على أنقاض الحزبية السياسية التي ألصقت بها الكثير من التهم، أقلها مهادنة الحالة الاستعمارية وتعطيل حل المسألة الوطنية.

عندما تغادر الفئات الوسطى الأحزاب

الوضع الاقتصادي الاجتماعي كان هو الآخر، و ما عرفه من تدهور في هذه الفترة بالذات التي ميزت انطلاق التجربة الحزبية التعددية، من العوامل المثبطة للتجربة، فقد كانت الفئات

الوسطى الأجيرة على وجه الخصوص من الضحايا الأساسيين للخيارات الاقتصادية التي تمت خلال هذه الفترة و الأزمة الاقتصادية التي واكبتها ، في الوقت الذي نعرف فيه و من التجربة اليومية أن هذه الفئات الاجتماعية ـ المهنية بالذات هي القاعدة الأساسية للعمل الحزبي في التعددية وحتى الأحادية قبل ذلك. فقد كان الموظف و المعلم و الإداري، وحتى الإطار على رأس الفئات التي نشطت العمل السياسي الحزبي لدى الأغلبية الساحقة من الأحزاب ومهما كان طابعها الإيديولوجي. بوادر كثيرة بدأت في البروز على السلوكات السياسية لدى هذه الفئات، فبالإضافة إلى الابتعاد عن العمل السياسي الحزبي الرسمي و اللامبالاة، يمكن ملاحظة نوع من التجذر في المواقف السياسية بدأ في الظهور على مستوى هذه الفئات التي بدأت في الالتحاق أكثر فأكثر بالمواقف السياسية الراديكالية الدينية على وجه الخصوص وحتى الثقافوية منها ، في الوقت الذي كانت فيه في السابق أكثر ارتباطا بالأحزاب السياسية القريبة من السلطة ومن العائلة الوطنية، فمن المنطقي جدا أن تقابل هذه الفئات الواسعة التي تمثل الجزء الكبير من الفئات الوسطى التهميش الاقتصادي و الاجتماعي الذي تعرضت له وبسرعة في السنوات الأخيرة بهذه السلوكات السياسية النقدية التي تجعلها أقرب للعمل السياسي المعارض و النقابي، مما يزيد في تعميق الهوة بين النظام السياسي و المجتمع في الجزائر، بعد فقدان الدولة لتأييد هذه الفئات التي كانت تمثل الامتداد الطبيعي لها داخل المجتمع وفي الكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية الاستراتيجية كالمدرسة و الجامعة و المؤسسة الصناعية، وحتى الإدارة الأداة السياسية المفضلة للدولة.

الوضعية الاقتصادية الصعبة التي وجدت نفسها فيها هذه الفئات قد يكون لها كذلك امتدادات داخل الأحزاب يمكن أن تبرز على المستوى التنظيمي و العقديّ هذه المرة و التي تعبر عن نفسها بكثرة الانشقاقات وسيطرة الفكر الانقلابي داخل هذه الأحزاب التي تفقد ضوابطها في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها هذه الفئات المهنية الهشة المواقع أصلا، خاصة بعد تأكدها من تجربتها التعددية السياسية القصيرة وفي هذا الظرف الذي تمت فيه، إن وقت الحلول الجماعية قد ولى ولم يبق من إمكانية إلا الحلول الفردية، وهو ما يفتح المجال واسعا لمنطق "تبكي أمه ولا تبكي أمي" المثل الشعبي الشهير الذي يكون أكثر حضورا وتداولا في أوقات الأزمة.

ولكن من قال إن النظام السياسي الذي يعيش أزمة شرعية فعلية أوصلته إلى مأزق فعلي وهشاشة يمكن رؤيتها بالعين المجردة، في حاجة إلى ظاهرة حزبية وتعددية قوية وممثلة؟ سؤال أكثر من منطقي، فالنظام السياسي الضعيف الذي يعيش أزمة شبه دائمة وعلى مختلف الأصعدة منذ عقود لن يكون بالتأكيد في حاجة إلى أحزاب قوية، بل على العكس سيعمل كل ما في وسعه على إضعاف القوي منها إن وجد، وعلى إنتاج الضعيف منها باعتبار أن

فاقد الشيء لا يعطيه، هذه العلاقة هي التي تجعلنا نؤكد هنا أن ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر من ضعف الدولة و النظام السياسي ككل الذي سرب ثقافته داخل الأحزاب من خلال النخب الرسمية الكثيرة التي كونت أحزابا و التحقت بالموجود منها، فشاعت ثقافة المعارضة الموسمية التي لا تدوم أكثر من فصل واحد ليهرول الجميع بعد ذلك في اتجاه مواقع السلطة، كما تم تعميم السكوت و الشلل باعتبار السكوت وعدم اتخاذ مواقف واضحة من قضايا المجتمع و الدولة مهما كانت مصيرية و الترقب الذي قد يطول من الخصال التي تحث عليها اللعبة السياسية الرسمية، التي تعرف في النهاية كيف تجازي الساكتين و الصابرين. و الأمثلة كثيرة، أكثر من أن تعد وتحصى، وها هو بوتفليقة الساكت قديما و المهدار حاليا قد عاد بعد طول غيبة ومعه الكثير من أمثاله الذين سكتوا فنالوا.

أحزاب إطارات

مستوى أخير من التحليل يمكن أن يكون عامل تفسير لحالة الشلل هذه التي تعيشها الأحزاب السياسية الجزائرية، وعدم الفاعلية الذي ميز أداءها منذ مدة ليست بالقصيرة، و يتعلق هذه المرة بالبعد العقدي في علاقته بالبعد الاجتماعي دائما، نحن غالبا في الجزائر أمام أحزاب إطارات من دون امتداد شعبي فعلي إلا في استثناءات قليلة تؤكد القاعدة ولا تلغيها، هذا العامل السوسيولوجي المحدد قد يكون مهما لتفسير كيف طغت النظرة الاستعمالية للظاهرة الحزبية من قبل هذه النخب، لدرجة تحولت معها كل الظاهرة إلى وسيلة ترقية مهنية اقتصادية لعدد قليل من الإطارات على حساب المجتمع ككل، وعلى حساب قواعد الحزب كذلك التي أصبحت أكثر انفصالا عن قياداتها في حيرة كبيرة من أمرها في تفسير المواقف المتناقضة للقيادات. فهذا حزب أقسم ألا يجتمع مع من يسميهم بالإسلاميين، وحتى الإرهابيين، وبعد وقت قصير يدخل معهم في تحالف حكومي من دون تقديم أدنى تبرير معقول اللهم مصالح القيادة الحزبية وحساباتها المرئية وغير المرئية. وهذا الآخر كذلك ـ وهو زعيم الحزب المعارض المعروف بخرجاته ـ الذي يقبل بمنصب حكومي متواضع جدا على حساب انشقاقات خطيرة داخل حزبه تهدد وجوده في الصميم وهو التنظيم الذي تكوّن أصلا لعقلنة وترشيد الساحة السياسية الجزائرية و ترشيدها و التي سيطر عليها الأوباش و الرعاع، حسب الخطاب القديم للحزب وزعيمه الوزير الذي يبدو أن صبره قد نفد من الانتظار.. الخ. القائمة التي يعرفها المواطن العادي و التي ترسخت فيها الكثير من الحقائق كتلك المتعلقة بتدجين الإسلام السياسي الإخواني بكل تفريعاته و الذي تحول إلى أداة أساسية طيعة في خدمة تلك النخب الريفية الفقيرة و المتعلمة حديثا التي اكتسبت خبرة تحسد عليها في توظيف تنظيماتها السياسية لأغراضها الترقوية الضيقة تحت شعارات عدة. العامل العقديّ هو الآخر

قد يكون مفيدا في فهم هذا السقوط الذي تعيشه الظاهرة الحزبية منذ ولادتها، فالواضح حتى الآن أن المرجعيات العقديّة التي بنيت عليها الظاهرة الحزبية الجزائرية كالوطنية التي فشل مشروعها الوطني ودولتها فشلا قد يكون نهائيا، الشيء نفسه بالنسبة للإسلام السياسي الذي وصل إلى مأزق نظري وفكري أكيد، اليسار هو الآخر الذي حل نفسه فكريا ونظريا دون نسيان المرجعية الثقافوية بالنسبة للأحزاب الأمازيغية التي لم تبارح قوقعتها الفكرية و الجغرافية.. كلها إذن مرجعيات دخلت ومنذ مدة ليست بالقصيرة، أزمة فكرية حادة لعدة أسباب ليس المجال هنا للخوض في تفاصيلها، تظهر تجلياتها في التخبط الفكري وتقليص دور الفكر و المفكر داخل التنظيمات، بل وفي غياب الحوار الحر داخلها وانعدام الوضوح على مستوى البرامج الاقتصادية و الاجتماعية المغيبة حتى الآن، مما يساعد على ظهور نزعات الإقصاء و التهميش التي تزيد عزلتها، فتلجأ إلى التعبير خارج هذه الأطر التي فشلت في القيام بالأدوار المطلوبة منها سياسيا واجتماعيا. فهل فشلت التعددية الحزبية في الجزائر قبل أن تنطلق فعلا؟

الرئيس.. فرنسا وأمريكا

قبل الزيارة الأخيرة للرئيس بوتفليقة لفرنسا، يكون المتتبع و حتى المواطن العادي قد لاحظ أن الرئيس، قد تكلم كثيرا، وكعادته عن هذه الزيارة وعن فرنسا، وعن الكثير من القيادات الفرنسية، القديمة منها و الحديثة ابتداء من نابليون مرورا بديغول و الماريشال بيتان وصولا إلى جيسكار وشيراك.. الخ القائمة.

الرئيس الجزائري لم يمهد لهذه الزيارة التاريخية إلى فرنسا بالكلام فقط، بل بالزيارات الرسمية للكثير من الدول القريبة من فرنسا أو المرتبطة بها بطريقة أو بأخرى، ليكون الكلام فيها دائما عن فرنسا، و العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية، فقد زار إيطاليا ليتكلم عن فرنسا، كما زار سويسرا وإسبانيا وكندا وحتى الولايات المتحدة ليتحدث عن فرنسا وبعض الفرنسيين من الشخصيات السياسية التاريخية، التي لم يعد يذكرها كثيرا، حتى المواطن الفرنسي، ناهيك عن صاحب القرار ووسائل الإعلام، باستثناء بالطبع حصة Les gignoles de l'info التلفزيونية الساخرة.

إن ما يهمنا هنا، ليس الكلام عن العلاقات الفرنسية ـ الجزائرية، ولا حتى زيارة الرئيس إلى فرنسا مباشرة، رغم أهميتها، إن ما نريد الخوض فيه هو ذلك الانطباع الواسع، الذي تعطيه الديبلوماسية الجزائرية و السياسة الخارجية الجزائرية، مدعومة في ذلك بجزء من الإعلام وحتى الرأي العام الجزائري، أن الجزائر توجد حاليا في موقع تنافسي كبير، لدرجة قد يتصور المواطن البسيط أننا تحولنا إلى محطة للصراع و المنافسة بين عدة قوى عظمى

تأتي على رأسها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية. فلم يبق فيها للجزائر إلا الاختيار بين القوتين، فلمن تفتح سوقها، وما هي الشركات التي نسمح لها بالاستثمار، ولمن تعطى الأفضلية.. إلخ، متوهمين أن العالم الغربي في انتظار قراراتنا ـ التي طالت بالطبع ـ كتلك البنت المدللة الجميلة التي فاتها قطار الارتباط و الزواج، بعد أن رفضت الكثير من العروض متناسية عامل الزمن..

قد يجد القارئ في هذا التشبيه نوعا من القسوة، لكن المتتبع الجيد للرؤية التي نملكها لأننا جزائريين ـ مواطنين وصاحب قرار بل وحتى مؤسسات ـ يكتشف بسهولة أننا نملك تصورا للعلاقات الدولية وبالتالي العلاقات بين الجزائر و الكثير من الدول ومن بينها بالطبع فرنسا، وربما حتى الولايات المتحدة، تصورا أقرب للصورة التي يملكها المراهق عن نفسه وعن علاقاته بالآخرين، فهو مركز للعالم، ومحوره وعلى الآخرين أن يهتموا به ويتسابقوا عليه، وإلا أحس بالضياع و الدونية.

فالفرضية التي تنطلق منها الديبلوماسية الجزائرية و السياسة الخارجية، تعطي الانطباع بأنها أقرب لهذا التصور الساذج و البسيط، المبني على النظرة الذاتية و المبالغة في تقييم العلاقات، فإما الصداقة المطلقة، وإما العداوة وغلق الحدود، تصور مبني على نظرة خاطئة للذات ورؤية غير موضوعية للآخر.

فالكثير من الجزائريين مثلا مازالوا يعتقدون أن المكانة الدولية للجزائر، التي تمكنت من الحصول عليها في السبعينيّات ظلّت قائمة على المستوى الدولي، الجهوي و المحلي، وكأن عالم السبعينيات هو عالم بداية القرن الذي نعيشه.

كما أن الكثير من الجزائريين مازالوا مصرين على أنهم يملكون كمجتمع الكثير من المؤهلات "كحكاية" النسيج الصناعي الفعال و الهياكل القاعدية المتطورة و المؤهلات البشرية النوعية..

في حين أن المقارنة البسيطة مع جيراننا على الضفة الجنوبية من المتوسط، وليس الضفة الشمالية بالطبع، تؤكد أنه في الوقت الذي توقف التاريخ بالنسبة لنا في نهاية السبعينيات ـ توقيف الاستثمارات، تفكيك القطاع العام، الزيادة الديمغرافية المهولة التي غطت على حسنات ديمقراطية التعليم.. الخ ـ فإن جيراننا في المتوسط وحتى العالم العربي، قد انطلقوا في عمليات إصلاح ومواكبة للتكنولوجيا، وانفتاح بدأت في إعطاء ثمارها، في الوقت نفسه الذي بدأنا نحن في دخول مرحلة الأزمة وعدم الاستقرار السياسي، التي أضافت أبعادا جديدة لأزمتنا الاقتصادية ـ الاجتماعية، باختصار فقد فشلنا حتى الآن في القيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية في وقتها ـ عامل الزمن هنا مهم جدا، وليس صحيحا الكلام الذي

يقال، عن مدى أهمية عشرين أو ثلاثين سنة في عمر الشعوب ـ كما فشلنا في إنجاح عملية الانتقال السياسي، مع كل ما ترتب عنها من عنف، إرهاب، وعدم استقرار، وهي كلها عوامل غير مشجعة على عودة سريعة للجزائر قوية على المستويين الدولي و المحلي. هذه المعطيات الموضوعية الباردة و التي مازالت لغير صالحنا حتى الآن، هي التي تحدد السياسات الخارجية للدول العظمى حيالنا وليس الإنطباعات العاطفية و الساذجة التي نملكها حول أنفسنا وحول الآخرين.

و على سبيل المثال فقط، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي نطالبها بطريقة صبيانية أن تعاملنا على أنّنا دولة محورية في المنطقة؟! لا تنظر إلينا إلا كسوق استثمار محدودة، غير مضمونة العواقب في الوقت الحالي على الأقل، فالأمريكان ـ وحتى الفرنسيّون ـ يفضلون مثلا التعامل مع سوق مغاربية قد تضم حتى مصر داخلها، تحوي حو الي 150 مليون مستهلك ـ في الوقت الذي لازلنا فيه نحن مصرين على الكلام عن سوق جزائرية "ضخمة" للاستثمار لا تعدو بالمقاييس الدولية أن تكون سوقا صغيرة أو متوسطة في أحسن الأحوال.

هذه المعطيات الموضوعية، التي قد يكون من الصعب القبول بها، جزائريا نظرا لسيطرة الرؤية العاطفية و نتيجة للانغلاق الفكري و السياسي الذي عشناه لسنوات طويلة، هذه المعطيات هي التي تفسر مثلا كيف ولماذا طال انتظار الاستثمارات الغربية وحتى العربية حتى الآن باستثناء بعض الاستثمارات ـ على أهميتها في ميدان البترول و الغاز ـ منذ مجيء بوتفليقة للحكم، وهو الذي يعوّل كثيرا في سياسته على هذا البعد الدولي المالي الذي قد يطول انتظاره إذا لم نغير داخل البيت الجزائري كثيرا، وعلى مختلف الأصعدة في هذا العصر الذي لا نتوقف فيه عن الكلام عن العولمة و الأنترنيت كمفاتيح سحرية لكل مشاكلنا، لدرجة أصبحت فيها خطبة الجمعة تلقى حول مدى أهمية الأنترنيت بالنسبة للمؤمنين و المؤمنات!! وهم على أبواب ألفية جديدة.

لعل أولى الخطوات في عملية الإصلاح هي تغيير النظرة المراهقة، التي نملكها حول الذات وحول الآخر، للانتقال إلى علاقات راشدة تعتمد على المصالح المتبادلة مقياسا، و على الحسابات الباردة، لأنه لا يوجد في العالم دولة تقرر لوحدها هكذا، أنها دولة محورية أو حتى محل تنافس دولي، في غياب المعطيات الموضوعية المعروفة، التي من بينها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، السياسية و البشرية التي تغافلنا عنها طويلا، مفضلين عنها رؤية ماضوية للعلاقات الدولية، تركز على الرؤية العاطفية بل الذاتية في بعض الأحيان، في عصر انتهت فيه الزعامات و الأشخاص مهما كانت تجربتهم وحنكتهم الفعلية أو المفترضة، و هو ما يجعلنا ننهي ورقتنا هذه بالمجال البشري و دور النخب في تحديد الاستراتيجيات وتجسيدها على أرض الواقع، للخروج من نفق الرؤية السائدة لدى الكثير من أفراد النخبة الحاكمة التي

تعطي أهمية لعلاقات الجزائر بوصفها دولة مع مدينة مرسيليا، أكثر من العلاقات الجزائرية الروسية، أو الجزائرية الهندية، ناهيك عن العلاقات الجزائرية العربية التي ينظر إليها كعلاقة عاطفية غير فعالة وذات بعد إيديولوجي، في حين ينظر إلينا الآخر على أساس انتمائنا البشري، الجغرافي و الثقافي المغاربي و العربي، لأنه الأفيد بالنسبة له ومن جميع الأوجه، بدءا من البعد الاقتصادي.

بعض من هذه النخب الحاكمة حولت الجزائري دوليا إلى مروج للفرنكفونية، في الوقت الذي مازالت فيه الحسابات الداخلية الضيقة ترفض الدخول في هذا المجال الفرنكفوني الذي استفاد منه الكثير من جيراننا، في حين خدمناه نحن مجانا ولغير صالحنا في الغالب، ولعل أحسن صورة يمكن تقديمها في هذا المجال، هي صورة المثقف أو الصحفي أو حتى رجل الأعمال الجزائري، الذي تجده يدافع عن استعمال الفرنسية في المحافل و الملتقيات الدولية بدل الإنجليزية الفارضة لوجودها، لمجرد أن خياراتنا التربوية لم تسمح لنا بتدريس هذه اللغة العالمية، التي تعلمها الفرنسي و التونسي و المغربي، في الوقت الذي اكتفينا فيه نحن باللغة الفرنسية مما جعل الجزائري منا يدافع بغباء عن تعميم هذه اللغة دوليا، في حين يطالبنا المنطق الدولي السائد، بتعلم اللغات الأجنبية و الانفتاح على العالم بدل السقوط في لعبة دولية لا نتحكم في خيوطها، وقد نكون من ضحاياها الجدد، إذا لم نتفطن لأمورنا وحل مشاكلنا المتراكمة و المتنوعة.

المسؤولون الجزائريون.. لماذا لا يستقيلون؟

الألغاز في الجزائر كثيرة ومتنوعة.. ومن بين هذه الألغاز الصعبة للحل و التفسير، لغز "الاستقالة". فهل يستقيل فعلا المسؤول الجزائري من منصبه، وهو المتعطش دائما للمسؤولية و السلطة، أم يطرد منها شر طردة؟ وإذا حدث وأن استقال، فتحت أي ضغوط وأي تهديدات؟ و الأهم من كل ذلك، هل هناك مسؤول جزائري يستقيل من أجل الأفكار التي يدافع عنها و المبادئ التي يحملها ويؤمن بها؟

استقالة أم طلب وصال؟

ارتبطت الاستقالة في ظل النظام السياسي الجزائري، بالأزمة وإعادة ترتيب الأمور عن طريق الإبعاد، بل و التصفية في بعض الأحيان، هذه الاستقالة التي مازالت سلعة غير رائجة في السوق السياسية، و التي لا يمكن فهمها دون التطرق و الغوص في خصوصيات النظام السياسي الجزائري، و الثقافة السياسية التي أنتجتها في علاقاتها بالمنحدرات الاجتماعية للنخب السياسية الرسمية.

من يحتك بالسياسي الجزائري، خاصة بعد الابتعاد عن السلطة، يلاحظ من خلال الكلام معه أنه لم يكن راضيا في الكثير من الأحيان عن القرارات السياسية التي اتخذها هو بوصفه شخصًا، أو اتخذت في وقته عندما كان في السلطة. الشيء نفسه تقوله الكثير من الشخصيات السياسية في مذكراتها التي تكتبها عادة بعد الابتعاد عن السلطة ليكتشف القارئ و المواطن أن الرضا عن القرارات السياسية لم يكن هو السائد في الحالتين و السؤال المنطقي الذي يتردد على شفتي المواطن القارئ أو المستمع: لماذا لم تستقل؟... لماذا لم تغادر السلطة و المنصب ؟ خاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل حيوية و مهمّة. فقد سمعنا مثلا الكثير من المسؤولين السياسيين في فترة حكم الرئيس بومدين أن لم يكونوا راضيين عن الثورة الزراعية مثلا ـ رغم الأهمية القصوى للمشروع ـ لكن لم نسمع عن استقالات كثيرة بعد الانطلاق في تطبيق المشروع إلا في حالات قليلة ـ قايد أحمد ـ وهو ما كلّفه غاليا بعد مغادرة الجزائر و الموت بعيدا عن الوطن.

إجابات المسؤولين حول عدم مغادرتهم السلطة و الاستقالة عادة ما تكون مبهمة غير مقنعة ، فبعضهم يركز على استحالة الاستقالة وصعوبتها كقرار سياسي شخصي في ظل النظام السياسي الجزائري بخصائصه المعروفة، في حين قد يذهب بعضهم الأخر إلى أنه قدم استقالته "الشفهية" لكنها لم تقبل، في الوقت الذي يختار فيه الآخر وسيلة المقاطعة المؤقتة ـ بالطبع ـ لبعض اللقاءات أو الاجتماعات أو حتى المناسبات الرسمية كوسيلة للتعبير عن عدم الرضا حتى لا نقول الاحتجاج، لأن هذا الأخير غير مقبول، و القلة من الشخصيات السياسية التي تصل بها الأمور إلى تقديم استقالة مكتوبة عادة ما يكون مصيرها الإهمال وعدم النشر بالطبع، هذا إذا افترضنا أن الاستقالة مكتوبة بما يفهم منها أنها فعلا استقالة، وهو احتمال غير مؤكد في كل الحالات. فقد يكون النص أقرب إلى الشكوى و التأييد و اللوعة من البعد، وطلب الوصال بدل أن يكون إعلانا عن قطيعة لعدم الاتفاق و الاختلاف، وهو الشيء النادر في الحياة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال وحتى قبله.

لماذا هذا الخوف من الاستقالة؟ ولماذا هذه الندرة في التعامل بهذه السلعة التي هي الاستقالة كوسيلة للإعلان عن الاختلاف وتحمل نتائج الابتعاد عن السلطة و المنصب؟ أسئلة كثيرة لا يمكن الإجابة عنها إلا إذا عدنا للتعرف على خصوصيات النظام السياسي الجزائري وسيرورته التاريخية دون إهمال خصائص الطرف الثاني في المعادلة ـ النخب السياسية كمنحدرات اجتماعية ثقافية، سياسية، ووسط اجتماعي.

وبعض خصائص النظام السياسي الجزائري التي تدعمت مع الوقت، كالطابع السري لأهم مؤسساته وطرق التعيين فيه التي تعتمد على مقاييس كثيرة كالتوازن بين العصب المكونة له على أسس جهوية أو مصلحية أو عقدية في بعض الأحيان.. كلها مستويات يمكن من خلالها

فهم صعوبة حضور الاستقالة كممارسة سياسية فردية أو جماعية، وهو ما يجعل الاستقالة مرتبطة بأزمة، و الأخطر من هذا أن النظام السياسي الجزائري، ورغم كثرة مؤسساته الشكلية، إلا أنها ليست هي التي تسير عملية الاستقالة التي تبقى من اختصاص مؤسسات الظل الأكثر حضورا، عندما يتعلق الأمر بالاستقالة التي ترسخت كموقف عدائي من قبل الذي يتجرأ عليها في ظل الثقافة السياسية السائدة.

المثال ـ النموذج الذي يمكن استحضاره في هذا الصدد استقالة بعض أفراد مجموعة وجدة في 1965 أو إقالتهم من قبل الرئيس بن بلة و التي كانت الشرارة التي فجرت أزمة 65 ثم الانقلاب، فهذه الاستقالات / الإقالات مست بتوازنات مهمة داخل السلطة الحاكمة منذ أزمة صيف 62، وهو ما أدى إلى اختلالات خطيرة لم يكن من الممكن التعامل معها إلا عن طريق الانقلاب على كل الأوضاع وإعادة ترتيبها من جديد. الشيء نفسه تكرر داخل المجموعة نفسها بعد "الاستقالات" ـ الإبعادات التي تعرضت لها بعض الشخصيات المحورية داخل النظام ـ المجموعة في النصف الثاني من السبعينيات مثل شريف بلقاسم وأحمد قايد، وبدرجة أقل، عمليات الإبعاد الجزئي الذي تعرضت له بعض الشخصيات الأخرى كأحمد دراية وأحمد بن شريف و حتى عبد السلام بلعيد من خلال تغيير المناصب المركزية التي كانوا يسيطرون عليها منذ أكثر من عقد نحو مناصب أقل حساسية سياسيا (تم إبعاد أحمد دراية من منصب مدير الأمن نحو منصب وزاري، و هو الشيء نفسه الذي تعرض له أحمد بن شريف الذي غادر قيادة الدرك الوطني). الشيء تقريبا حصل في بداية 92 بعد استقالة الشاذلي بن جديد أو إقالة و ما ترتب عنها من إعادة هيكلة للتوازنات السياسية بين المجموعات و العصب السياسية التي مازالت مستمرة حتى الآن مع كل ما ترتب عنها من اضطرابات مست التوازنات الأساسية للنظام السياسي الجزائري، فالنظام السياسي الجزائري المعتمد أساسا في تكوينه وتسييره على المجموعات و العصب يسير بالطريقة التي تروى على المرحوم الطيبي العربي، عضو مجلس الثورة ومدير الأمن الأسبق، الذي رد بلهجته العباسية على بومدين عندما طلب منه التفكير في مغادرة منصب وزير الفلاحة.. "سي بومدين، جينا في رحبة وروحو في رحبة"، بمعنى أوضح لقد وصلنا إلى الحكم مجموعة، فإذا كانت هناك مغادرة فستكون جماعية.

الدولة الغنيمة

بالطبع قد تكون الاستقالات التي يقدمها بعض الوزراء غير المحوريين داخل الحكومات أقل تأثيرا، ومع ذلك فالثقافة السائدة رسميا تنطلق من فكرة أن الاستقالة موقف عدائي غير مستحب حتى في عهد التعددية التي قننت وضعية الوزير فيه من خلال ما يسمى بالعطلة

الخاصة لمدة سنتين في انتظار منصب آخر. مع العلم أن هذه الظاهرة لا تقتصر على فئة الوزراء بل تتعداها إلى كل المسؤوليات مهما كان تواضعها، فالمدير المركزي و الأقل مركزية يغادر المنصب لكنه لا يبعد نهائيا عن مزايا المنصب الكثيرة و المتنوعة، ويتوقف عن العمل في الغالب في انتظار منصب آخر حتى ولو طال الانتظار لسنوات. هذه الظاهرة طالت حتى المناصب المنتخبة في مختلف الفضاءات السياسية و النقابية، وحتى الجامعية.

السرية بوصفها قيمة ثقافية تاريخية في تكوين النظام السياسي الجزائري هي الأخرى عامل مهم قد يكون مفسرا للكثير من الممارسات المرتبطة بالاستقالة، مما أنتج تلك البيانات الرسمية الغبية التي تتكلم عن فلان الذي "استدعي لمهام أخرى" التي اشتهرت في عهد الأحادية على وجه الخصوص، السرية التي تمس كل الجوانب الأخرى للنظام السياسي في عملية التعيين كما في الاستقالة، في الحياة العامة كما هو الشأن في الحياة الخاصة لدرجة تحوّل فيها مكان ازدياد المسؤول إلى سر في فترة الإعلان عن التعيينات و الإقالات على وجه التحديد.

زيادة على النظرة التي يمكلها البعض حول النظام السياسي الجزائري وضرورة تواجدهم الدائم فيه، مما يؤكد ذلك الانطباع الذي نجده لدى الملاحظ الخارجي في بعض الأحيان، و الذي أفرزته الصورة التي يمتلكها هذا الجيل حول الدولة التي تختلط في أذهانهم وسلوكاتهم مع "العائلة" في أتعس صورها، مما قد يؤكد تلك الفكرة الشائعة حول النظام السياسي الجزائري و التي فرضتها النخب الثورية المنتصرة في ثورة التحرير باعتبار الدولة "غنيمة حرب" أكثر منها شيئا آخر، الانتصار ـ الحيازة الذي أدى إلى شيوع الفكرة التي يبرر بها بعض المسؤولين تواجدهم الطويل في الحكم ولفترات متواصلة لتطبيق سياسات مختلفة بل ومتناقضة في بعض الأحيان، فبعض الوجوه السياسية تنطلق من فكرة أنهم في بيوتهم عند الحديث عن الدولة لدرجة أنهم لا يتصورون أنفسهم خارج السلطة ولو للحظة، فالطبيعة هي الوحيدة الكفيلة بإبعادهم لا عن طريق السن وبالتالي التقاعد ـ لا يوجد تقاعد سياسي من وجهة النظر هذه ـ بل عن طريق الوفاة التي تبقى الوسيلة الوحيدة للإبعاد بالنسبة لهذه النخبة وهذا الجيل الذي يريد الاحتكار الدائم لمواقعه التاريخية تحت حجج مختلفة، فزيادة على فكرة "الدولة الغنيمة" هناك من جهة أخرى الرؤية التي تنطلق من البعد الإيديولجي لتفسير هذا التواجد الطويل بل هذه الديمومة اللّافتة للنظر في دواليب السلطة اعتقادا من بعض الوجوه أنها تمثل تيارات أو عائلات سياسية، في حين يصر الآخر على تمثيليته الجهوية التي تبرر كل تلك الإستمرارية في الحضور السياسي. نصف المعادلة الآخر في تفسير ضعف حضور ظاهرة الاستقالة يكمن في تلك العلاقة الاقتصادية التي أوجدتها النخب السياسية مع الدولة.

نسبية السياسة وديمومة المصالح

الطابع الريعي التوزيعي للدولة إذا ما ربطناه بالمنحدرات الاجتماعية المتواضعة الشعبية و الفقيرة في الغالب للنخب السياسية، نكون قد وضعنا أيدينا على سر التماهي الحاصل بين الاثنين. فالمنصب السياسي هو الذي خلق هذه الفئات ومنحها مستواها المعيشي الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي تحياه الآن بفضل الترقية التي تحصلت عليها. فالسيارة و السائق و الفيلا و السفريات تحولت إلى لوازم شغل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها بحجج واهية يطلق عليها بعض السذج مواقف سياسية ومبادئ، فالاستقالة بالنسبة لهذه الفئات انتحار اجتماعي بأتم معنى الكلمة. فالعائلة مثلا بما فيها الزوجة و الأولاد و الخليلات ومجموعة المحيط الاجتماعي المستفيد بدرجات متفاوتة لا يمكنه أن يشجع على الاستقالة وهو الذي تعود على هذه الامتيازات التي تمنحها هذه الدولة التوزيعية السخية. فالسياسة من وجهة نظر هذه الفئات تعني الاستمرارية في المناصب مهما كانت السياسات المطبقة و التوجهات، إن ما يهمها في نهاية التحليل هو مصالحها التي تستطيع الدفاع عنها وتوسيعها في كل الأنظمة و السياسات. فقد كانوا اشتراكيين ليستفيدوا من نمط التسيير الإداري و الندرة خاصة، وهم ليسوا على استعداد لمغادرة المناصب السياسية في الوقت الذي تتوسع فيه الاستفادة وتأخذ طابعا شرعيا من جراء الخيارات الاقتصادية للنظام ـ اقتصاد السوق ـ فلم يعد مطلوبا منهم حتى التقيد بشروط التقية الاقتصادية أو الخيار بين الثروة أو الثورة، كما كان يحلو للرئيس بومدين أن يقول عندما لاحظ اشتداد الاستفادة المكشوفة من المنصب لدى الكثير من الرفاق و الأصدقاء، الذين بدوا أنهم تخلوا عن الثورة واحتفظوا بالثروة.

التوجهات السياسية و الاقتصادية الجديدة للنظام إذاً حلت لدى الجماعة الكثير من التعقيدات التي لا طائل منها، كالتقليد القديم الذي كان سائدا لدى البعض في كتابة مصالحهم بأسماء الزوجات أو الأبناء ـ أسماء الظل، أو كأن يتم تخصيص أحد الأبناء في الأعمال الحرة في القطاع الخاص ليتكفل الوالد السياسي بالقيام بعمليات تحويل المصالح من العام إلى الخاص. فكانت النتيجة أن أعلن عن الإفلاس الأول ليتطور الثاني، وهي من معجزات الاشتراكية على الطريقة الجزائرية. لكن الأب الفاشل سياسيا لم يغادر منصبه بل استمر فيه ليتهم الشعب بعد ذلك ويوبخه على سكوته لمدة طويلة وهو يرى ويلاحظ سوء التسيير ولم يحرك ساكنا لدرجة التشكيك في وطنيته؟ الاستمرارية التي تميز العمر السياسي للكثير من الوجوه السياسية لا يمكن ـ إذن ـ تفسيرها ـ رغم التحولات التي عرفها النظام السياسي الجزائري ـ إلا باستمرارية المصالح تحت تسميات وتغطيات سياسية مختلفة، لكنه غير مهم كثيرا خاصة وأن الجماعة اكتسبت مع الوقت تجربة كبيرة في التكيف مع كل

الأنظمة و السياسات تحسد عليها. باختصار إذن، استمرارية المصالح الاقتصادية هي التي تنفي حضور الاستقالة كممارسة سياسية لدرجة تجعلنا نتساءل حقا هل مازالت ثمة سياسة في الجزائر؟

الإسلام السياسي و القبيلة

المناقشات الفكرية و السياسية التي تمت حول الإسلام السياسي في العالم العربي ـ الإسلامي غلب عليها حتى الآن البعد الإيديولوجي السياسي من داخل النص و التجربة نفسها.

فقد سيطرت الرؤية العقائديّة في عملية الصراع الفكري لتفسير الكثير من الأشكال و الممارسات التي ميّزت الإسلام السياسي في الوطن العربي و الإسلامي، و التي يأتي على رأسها العنف السياسي، بل و النزعة للإرهاب و الفقر الفكري الذي ارتبط بالتجربة التي غاب فيها البعد الإصلاحي، الذي ميّز بعض التجارب التاريخية المعروفة التي تُعتمد عادة كانطلاق للحركة الإصلاحية، في حين غاب الاهتمام بالأبعاد الأخرى للظاهرة كالبعد السوسيولوجي الذي يملك قوة تفسيرية كبيرة إذا عُرف أحسن توظيفه، وهو ما تحاول هذه الورقة مناقشته و التركيز عليه ولو في عجالة.

الإسلام السياسي بين القبيلة الإفريقية و الآسيوية

إن أي ملاحظ لخارطة الإسلام السياسي في العقود الأخيرة قد ينتبه ومن دون مجهود كبير لذلك الارتباط بين الظاهرة الإسلامية السياسية و القبيلة تنظيمًا اجتماعيًا، قيمًا وسلوكات فردية وجماعية. فالتجربة الوهابية ذات ارتباط واضح بالقبيلة و المجتمع القبلي في شبه الجزيرة العربية، الشيء نفسه يمكن قوله حول التجربة السنوسية في ليبيا و المهدية في السودان حيث مازالت القبيلة ـ على غرار الكثير من المجتمعات العربية و الافريقية ـ ذات شأن عظيم وعلى مختلف الأصعدة. في حين قد لا نكون في حاجة للتذكير بذلك الارتباط بين النظام القبلي و الظاهرة السياسية الإسلامية في الحالة الأفغانية التي ميّزت الثمانينيات، وارتبطت بتجربة سياسية لجيل كامل من الإسلاميين الذين احتلت لديهم التجربة مكانة النموذج.

فالإسلام السياسي ومن خلال هذه التجارب يكون قد ارتبط بشكل واضح بقوى اجتماعية وسياسية محددة يغلب عليها الطابع الريفي الفقير ليس ماديا فقط بل فكريا وثقافيا كذلك، وبأشكال تنظيمية من الناحية الاجتماعية و السياسية يتغلب فيها التقليدي على العصري في مجتمعات تعرف الكثير من التحولات، وداخل عالم معاصر يعرف هو الآخر تغييرات سريعة

وفي مختلف المجالات، لا داعي للتذكير بها للبداهة التي تميزها قد يقول قائل إنها قراءة مبتورة وأحادية لتركيزها على جوانب وتجارب دون الأخرى، فأين نضع التجارب التي ميزت الإسلام السياسي في مصر مثلا من خلال تجربة الإخوان المسلمين منذ بداية العشرينيات، وحتى التجربة السورية (الإخوان) و التونسية (النهضة) الأقرب تاريخيا. و الأهم من ذلك أين هي مكانة التجربة الجزائرية من هذه الخريطة التي تحولت إلى إطار ضيق لقراءة التجربة السياسية الإسلامية التعددية، بل و الأهم من ذلك أين التجربة الإيرانية التي كانت أكثر إشعاعا، ليس من الناحية السياسية بل كذلك، من الناحية الفكرية و العقديّة.

للإجابة على هذه التساؤلات ـ التحفظات يكون من الأفيد بالنسبة لنا الاستمرار في توضيح الفكرة التي ندافع عنها، لنقول إن المتمعن جيدا في تجارب الإسلام السياسي التي تكلمنا عنها: أفغانستان، السودان، السعودية.. إلخ، سيكتشف لا محالة كيف ارتبطت بل وعكست هذه الحركات الدينية السياسية كالوهابية و السنوسية و المجاهدين الأفغان كالطالبان..إلخ، قيم المجتمعات القبلية التي ظهرت فيها، أكثر من عكسها لقيم الإسلام وثقافة كفكرة دينية، من ذلك مثلا النزعة للعنف التي ميّزت هذه الحركات، وهو الشيء نفسه الذي يمكن قوله حول الموقف من المرأة القبلية الذي يتسم بعداوة لا يمكن تفسيرها إلا بالعودة لقيم القبيلة المترسخة و الضاربة جذورها في التاريخ العسكري لهذه الكيانات الاجتماعية الأبوية المحافظة. الشيء نفسه يمكن قوله حول الفقر الثقافي الذي ارتبط بهذه الحركات الإسلامية مما نزع عنها كل بعد إصلاحي جدي، وجعلها تدخل في صراعات دموية في الغالب مع الحركات الفكرية و الأدبية الحاضرة على مستوى الساحة، وتعادي المثقف و المبدع حتى وإن كان من داخل المرجعية الدينية نفسها، مما جعلها تبدو على شكل حركات معادية لأبسط شروط الاجتماع الإنساني، كما يقول عبد الرحمن بن خلدون.

من شيخ القبيلة إلى الحرفي و البطال

مصيبة الإسلام السياسي إذن تزداد عمقا إذا عرفنا أنه حتى عندما غادر هذه المجتمعات القبلية، وفلت من سيطرة شيخ القبيلة وأتباعه وحاول الدخول إلى المدينة سقط في يد الحرفي شبه الأمي و البطال المهمش و الشاب المكبوت ابن القرى ـ المدن القصديرية و الأحياء الشعبية الذي ميّز حضوره القوي التجارب العربية الأخرى، كالتجربة المصرية و الجزائرية على وجه الخصوص مما منح هذه الحركات بعدها النقابي المطلبي الواضح، تحت غطاء ديني سلفي في الغالب خفيف جدا، عادة ما يتطاير كالشظايا في أول مواجهة فعلية مع خبايا وتعقيدات المجتمع الحديث. فقد ارتبط الإسلام السياسي بوصفة تجربة سائدة بالفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية، وهو ما قد يعتبره البعض مصدر قوة سياسية

نظرا لبعده التغييري المرتبط بالعدد وطابعه الشعبي، لكنه في الوقت نفسه قد يتحول إلى مصدر ضعف قاتل من جراء الحرمان الثقافي و الفقر العلمي الذي يميّز هذه الفئات الاجتماعية الشعبية الواسعة في غياب القيادات الواعية و الأهداف الواضحة، مما أعطى ذلك الانطباع السائد، و الصحيح في الغالب، عن هذه الحركات باعتبارها حركات احتجاجية من دون غد، قد تكون مرحليا ذات أهمية من الناحية السياسية تحديدا كقوة تغيير، لكنها من دون بعد تاريخي فعلي طويل المدى. فلن يتمكن الإسلام السياسي كحركة اجتماعية ـ سياسية من الارتباط لا بتاجر الشام ولا ببرجوازي فاس ولا بمثقف القاهرة أو بيروت، مما جعله يفقد ذلك البعد الإصلاحي الفكري الذي تطالب به المجتمعات وقضاياها المعلقة المتنوعة، و هي على أبواب قرن جديد يكون أكثر حركية وتهميشا للكثير من الشعوب و الثقافات من القرن السابق الذي ميّز ظهور هذه الحركات الدينية السلفية التي قد تصبح من دون موضوع فعلي إذا استمرت على هذا النحو المسيطر حتى الآن. بالطبع قد يفهم من كلامنا هذا أنه دعوة لسيطرة طبقة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية تقوم بها فئات اجتماعية محدودة بحجة مكانتها الاجتماعية و الثقافية المتميزة. لا داعي للقول إن المقصود ليس هذا تماما، ولكن للتنبيه ولفت النظر إلى تعقيد الظاهرة الإسلامية في مجتمعاتنا، لدرجة أن المهتم بها قد يلاحظ كيف أنها استطاعت في بعض الحالات القيام بعملية استقطاب للكثير من المتعلمين بل وحتى بعض المثقفين، لكنها لم تسمح لهم بالقيام بمهامهم داخل الحركة وخارجها لعدة أسباب، منها ما قد يكون الطابع السلفي المسيطر ونوعية التنظيم السائد الذي يعطي قيمة أكبر للفعل على الفكرة، وسيطرة القاعدة على القيادة التي قد تفقد كل دور متميز، دون نسيان العداوة الكامنة ـ و التي تظهر في التجارب كما هو الحال في الجزائر ـ ضد المتعلم.. إلخ من الأسباب التي يكون من المهم مناقشتها وربما العودة إليها.

قد يقول قائل: لكن أين تضع التجربة الإيرانية وبعض أوجه التجارب العربية الأخرى الأقل اقترابًا من هذه الصورة القبلية السائدة، كالتجربة الإخوانية في بعض تفريعاتها الأقل ريفية وفقرا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية وحتى الفكرية ؟ بالفعل فالتجربة الشيعية في إيران قد تبتعد عن هذه الصورة السائدة في بعض أوجهها من جراء ذلك التمفصل الذي استطاعت أن تقوم به في بداياتها على وجه الخصوص مع الكثير من القوى الاجتماعية السياسية و الفكرية الفاعلة داخل المجتمع الإيراني، وهو ما يؤكده مرة أخرى تلك الخصوصية الفكرية وحتى الاجتماعية التي تميز الحضارة الفارسية تاريخيا عن جارتها العربية البدوية، فهل ستكون الوظيفة التاريخية للإسلام السياسي في نهاية القرن العودة بالإسلام إلى بداوته الأولى، وهو الذي ظهر في مكة و المدينة وبين أحضان بني أمية وبني هاشم من قريش التي تعد من القبائل العربية الأكثر تمدنا وحضارة قبل انتقاله إلى دمشق وبغداد عواصم الدنيا في

ذلك الوقت.. فهل هي فعلا الوظيفة التاريخية التي جاء من أجلها الإسلام السياسي العربي و الأعجمي ؟

الحياة البرلمانية في الجزائر ... تشريح هيئة

مستوى الأداء الضعيف الذي ميز الهيئة التشريعية في الجزائر خلال هذه السنة يطرح العديد من التساؤلات عن مكانة هذه الهيئة التمثيلية ودورها ضمن مؤسسات الدولة الأخرى و هياكلها، الفكر السياسي الرسمي المسيطر منذ الاستقلال و حتى قبله، تاريخ الهيئة التشريعية وبعض جوانبها السوسيولوجية المرتبطة بنوعية النخب و العلاقات بينها وبين النخب السياسية و العسكرية الأخرى.. كلها عوامل قد تكون ذات شأن في تفسير الأوضاع التي آلت إليها حالة المؤسسة التشريعية، المتسمة عموما باللافاعلية و الركود.

دشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة بأزمة سياسية وأمنية خانقة أخذت شكل الانقلابات العسكرية، السياسية المتتالية (أزمة صيف 62) ومجموعة التمردات العسكرية التي قامت بها قيادات عسكرية ـ سياسية (محمد شعباني وحسين آيت أحمد في النصف الأول من الستينيات).

من الناحية السياسية القانونية، انطلقت فترة ما بعد الاستقلال بالقضاء على التعددية الحزبية، من خلال منع الحزب الشيوعي الجزائري، وعدم التسامح مع الظاهرة الحزبية التعددية التي وصلت حد تقزيم حتى الحزب "الحاكم" جراء سيطرة نزعة سياسية لا تؤمن كثيرا بالعمل الحزبي السياسي المستقل عن العمل السياسي الرسمي، و الذي يعطي لنفسه حق احتكار كل عمل سياسي داخل البلاد وخارجها. هذه النظرة الرسمية التي تتوسع فيما بعد إلى احتكار القيم السياسية المركزية للمجتمع و الدولة كالوطنية التي أصبحت حكرا على المستوى الرسمي، و على مؤسسات ونخب تمنحها لمن يريد وتسحبها عند الحاجة.

استقلالية مرفوضة

باختصار، يمكن القول إن الفكر السياسي السائد ـ ليس في الجزائر فقط بل في مجموعة كبيرة من دول العالم الثالث ـ كان خلال مرحلة الستينيات هذه، المتفائلة، لا يؤمن بالعمل السياسي التعددي وينفر من كل محاولة استقلالية عن الرسمي، ويرفض رفضا قاطعا أي دور تمثيلي لأي مؤسسة أو فئة، خارج مؤسساته الرسمية و الفئات المرتبطة به، وبالتالي فإن القيام بانتخابات سياسية يكون الهدف منها إبراز نخب سياسية مستقلة منافسة لمشاريع سياسية مختلفة، ليس واردا البتة، فمن ميزات الفكر السياسي المسيطر لدى هذه النخب

الحاكمة تلك النظرة الأبوية التحقيرية للمجتمعات التي لا تتناقض مع سيطرة تصور طوباوي للشعب كفكرة غير مجسدة في الغالب، فالفكر البوميديني على سبيل المثال، لم يكن يؤمن أن الفئات الشعبية في الجزائر قادرة على إفراز نخب سياسية مستقلة عن تلك التي كانت موجودة في المؤسسات الرسمية، كما كان لا يتصور أبدا أن يكون هناك عمل سياسي مستقل، خارج الأطر الرسمية، مهما كان القائم به، حتى وإن كان من الأقربين المضمونين سياسيا، فما بالك إذا كان من نخب منافسة أو معادية.

بومدين إذن، كان يرفض إجراء "انتخابات" غير مضمونة، من شروطها ألا تفرز نخبا مختلفة معه، أو مستقلة في عملها السياسي، أو رؤاها السياسية.. باختصار، كان يريد أتباعا لا حول ولا قوة لهم، همهم الوحيد الموافقة، هذه الرؤية لم تمنعه بوصفه سياسيّا من التوليف مع بعض القوى الممثلة لجزء من العائلات السياسية التقليدية (جمعية العلماء مثلا أو حتى أشباه شيوعيين قدماء...) دون إهمال الجانب التقليدي للمجتمع (أبناء زوايا) مع التركيز على نوع من التوازن الجهوي، وهو ما يفسر الاستمرارية الكبيرة لبعض الوجوه السياسية التي احتكرت هذا التمثيل لمدة طويلة، دون وجه حق في الكثير من الأحيان بعد التآكل الكبير الذي لحق بشعبيتها المفترضة في الأصل، هذا الهجوم العام هو الذي يفسر لماذا فرضت القائمة الواحدة في بداية التجربة الانتخابية (1963) التي كانت أقرب للتعيين منها للانتخابات، هذه المرحلة التي تميزت بتدخل قوي لبعض القيادات العسكرية، السياسية ـ قيادات الولايات ـ التي فرضت رجلاها على مستوى "الهيئة التشريعية" الفتية، مما كرس فيما بعد هذه التبعية للعسكري ـ السياسي، التي تحولت إلى قانون سياسي لا يمكن فهم اللعبة السياسية في الجزائر من دونه.

هذا الإطار الفكري العام هو الذي يفسر النوعية السوسيولوجية للهيئة التشريعية في الجزائر، منذ عودتها في (1976)، كغياب المرأة الذي تحوّل إلى قانون عام لم تستطع حتى النوايا الحسنة في بعض الفترات من القفز عليه أو تغييره بالمناسبة، في انتخابات 1982 حاول الشاذلي تشجيع المرأة على الدخول إلى المجلس الوطني الشعبي، لكن المقاومة الرجولة في الحزب أفشلت المسعى.

القاعدة الثانية التي ترسخت تتعلق بسيطرة الموظف و المعلم ـ كفئة مهنية ـ على عمليات الترشيح و النجاح في الانتخابات التشريعية وحتى البلدية على حساب الفئات المهنية الاجتماعية ذات الاستقلالية الاقتصادية، كممثلي القطاع الخاص و الفلاحين المستقلين و المهن الحرة، فعدم الاستقلالية (و التبعية) لهذه الهيئة ليست قضية نظرية فقط إذن، بل هي فعل سوسيولوجي مجسد، وهو ما يعني أن الاهتمام بالعملية السياسية الأحادية لم يكن

متشابها لدى كل الفئات الاجتماعية المهنية، فقد اهتمت به بعض القوى دون الأخرى كوسيلة ترقية اجتماعية في ظل خصوصيات أكيدة، تميّز النظام السياسي و الاقتصادي، على رأسها تأتي سيطرة الدولة ومركزيتها بوصفة فاعلا اقتصاديًا وسياسيًا.

المعلّم.. النائب

إن هذه التجربة السياسية ـ التشريعية التي تمت في ظل الحزب الواحد، لا يعني أنها فاقدة لأي شرعية، فقد استعانت بوجوه وانتخبت أخرى ذات تمثيل نسبي قاعدي يغلب عليه الطابع التقليدي في الغالب، من أهم ميزاته الرفض لأي استقلالية سياسية و الولاء التام لمركز القرار السياسي من قبل هذه القوى التابعة اقتصاديا في الأصل.

اللعبة السياسية التعددية، أضافت الجديد في بعض الأحيان، لكنها لم تغير الأمور جذريا، فقد تدعمت الاتجاهات العامة التي تحدثنا عنها، و التي كانت معروفة في ظل الأحادية، كإبعاد المرأة الذي يبدو كأنه معطى ثقافي، يتميز باستمرارية أكيدة، كما استمرت الفئات الموظفة كقاعدة اجتماعية للنظام السياسي في مد الهيئة التشريعية بنوابها الذين تحسن مستواهم التعليمي بشكل واضح، من خلال السيطرة الكبيرة التي يفرضها الجامعيون في البرلمان بغرفتيه، دون أن يعني هذا ضياع حظوظ الفئات الأقل تعليما، فالمترشح الأمي، أو ذو المستوى المتواضع مازال أمامه أكثر من فرصة للفوز بمنصب النائب، خاصة لدى الأوساط الريفية الفقيرة، التي مازالت تعطي فرصة لهذه الفئة من المناضلين السياسيين القاعديين للفوز بهذا المنصب السياسي المركزي و المهمّ.

قضية المستوى التعليمي التي تطرح بدورها مسألة ميزان القوى السياسي داخل الأحزاب السياسية التي ماتزال تنتج هذا النوع من النواب أشباه الأميين، فالملاحظ هنا أن حظوظ هذا النوع من النواب لا تتساوى داخل كل الأحزاب، وهو ما تؤكده بعض الدراسات العلمية التي أجريت حول ظاهرة الإنتخابات، و التي أكدت أن الأحزاب ذات القاعدة الريفية و الحديثة النشأة هي الأقرب لإنتاج هذا النوع من النواب، من حيث السن تؤكد هذه الدراسات أن الشباب يملكون فرصا أكبر في الفوز داخل الأحزاب الجديدة، عكس الأحزاب القديمة، المبقرطة التي تعرف تنافسا كبيرا داخلها يجعل من عملية الترشح لهذا المنصب غاية في الصعوبة.

التعددية السياسية بإعتبارها غطاءً قانونيًا ساهمت في إنتاج نوع سوسيولوجي على مستوى الهيئة التشريعية، كان غائبا في ظل الأحادية، فتم بروز نسبي لبعض الفئات الوسطى الأكثر استقلالية من الناحية الاقتصادية تمكنت من الوصول إلى هذا المركز السياسي بفضل الأحزاب السياسية، في الوقت نفسه الذي استمرت فيه هيمنة الفئات الموظفة التي

تأتي على رأسها تلك الفئات المهيمنة كالمعلمين و الأساتذة.. الخ. فالمعلم في كل مراحل التعليم الابتدائي، الثانوي و الجامعي فسحت التعددية أمامه مجالات سياسية أوسع، خاصة باتجاه الأحزاب الإسلامية التي استغلها بقوة كأداة ترقية اجتماعية، اقتصادية، في حين كان في السابق محصورا في جبهة التحرير كقناة ترقية. ما يعني كذلك، وعلى المستوى السياسي، أن الفئات الموظفة وعلى رأسها هيئة التعليم قد بدأت في الابتعاد عن مواقع التأييد التي سادت لديها نحو مواقف أكثر نقدية من خلال الخطاب الديني ـ السياسي، مما قد يبشر بضعف أكبر لشرعية النظام السياسي الجزائري التقليدي التي كانت تعتمد على بعض الفئات المهنية كقاعدة اجتماعية للتأطير السياسي.

السؤال المهم الذي قد يطرح بهذا الصدد يتعلق بمعرفة الفئات الاجتماعية البديلة التي يعول عليها النظام كقاعدة و التي تبدو حتى الآن، غير واضحة المعالم، هل هي الفئات الوسطى الحضرية التي تصف نفسها بالعصرية أم هي تلك الفئات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحر؟.. المهم أن عدم الوضوح هذا، قد يكون المفسر الرئيسي لعدم الاستقرار الذي ميز الساحة السياسية حتى الآن، منذ الانطلاق في عملية التحول السياسي ـ الاقتصادي التي تعيشها الجزائر منذ عقد على الأقل، عدم الاستقرار هذا ساهمت في تعميمه الظاهرة الحزبية في الجزائر جراء الاهتزازات الكثيرة التي تعرفها، فالحزب السياسي، بدل أن يتحول إلى دعامة لنظام سياسي، غير مستقر أصلا، مما عمّق عدم الاستقرار هذا، وهو ما يفسر ربما حالات الانشقاق الكثيرة التي عرفها المجلس الوطني الشعبي في المدة الأخيرة و التي مست حتى الأحزاب الصغيرة المعروفة بطابعها الإيديولوجي المغلق، ناهيك عن الأحزاب الكبيرة غير المتجانسة أصلا، و التي تحولت الانشقاقات و الانقلابات الداخلية فيها إلى عادة مستدامة، مما يرمي بها إلى الانفجار أكيد لولا الطابع المصلحي الذي يردعها.

في الأخير لابد من التأكيد أن طرق الفرز في الانتخابات ومدى نزاهتها قد تكون عاملا رئيسا في تفسير عدم الاستقرار و ضعف الأداء الذي ميّز عمل الهيئة التشريعية، فالهيئة، من خلال ضعف الشرعية التي ميزت انتخابها، لم تكن عامل استقرار مما قد يعني أن النظرة الشعبية لها ليست مغايرة للنظرة العامة التي تملكها حول النظام السياسي ومجمل نخبه، فالنائب حتى الآن لم يتميز بسلوكات و مواقف تجعله يشذ عن السائد المعروف، الذي يملك المواطن عموما حوله مواقف سلبية لا تساهم قطعا في الاستقرار الذي تفتقده الجزائر حتى الآن.

التغيير السياسي على الطريقة الجزائرية

المدرسة الجزائرية في التعامل مع التغييرات السياسية، تملك الكثير من الخصائص و الميزات، منها ما هو متعلق بخصوصيات الهياكل و المؤسسات، ومنها ما هو مرتبط بالتجربة التاريخية، في حين أن البعض الآخر مرتبط بميزان القوى و الثقافة السياسية السائدة التي أنتجتها تجربة النخب الحاكمة.

سؤال أكثر من مهم، ونحن على أبواب "نقاش" وطني حول إمكانية تعديل الدستور، بعد التصريحات القديمة نسبيا لرئيس الجمهورية التي عبّر فيها عن مواقف نقدية واضحة إزاء الدستور الحالي، الذي يكن له عدم احترام عبّر عنه بكل وضوح، و الذي عرف تعديلا سابقا في 1996، خلال عهدة الرئيس زروال.

نقاشات اليوم..

الرئيس بوتفليقة كان قد أعلن عن مواقف لا غموض فيها إزاء دستور الجمهورية الحالي، خاصة في جانب صلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقة الرئيس برئيس حكومته التي ينتظر الرئيس من التعديلات أن تكون لصالح ـ الرئاسة كمركز قرار أساسي، على حساب السلطة التشريعية و رئيس الحكومة الذي ينتظر منه أن يتحول إلى رئيس وزراء، و هو ما بدأ فعليا الرئيس بوتفليقة في تجسيده من خلال تجربته مع حكومة بن بيتور المستقيلة، حيث فُرض الطاقم الحكومي على رئيس الحكومة دون أن يترك له أي مجال للتدخل، و هو ما جاء في رسالة الاستقالة التي أعلن عنها أحمد بن بيتور عشية مغادرته لمنصبه. جانب آخر لم يتم الإفصاح عنه بطريقة واضحة في إطار التعديلات المطلوبة، يتعلق بالجانب الاقتصادي خاصة ذلك المرتبط بالمادة 17 منه، التي تتحدث عن الملكية العامة التي تحددها بأنها ملك المجموعة الوطنية، وبالتالي عدم جواز خوصصتها كما تطالب بذلك الكثير من المؤسسات المالية الدولية و القوى السياسية الداعمة لها محليا. الدستور الجزائري في مادته هذه التي يعيب عليها الفكر الليبرالي المسيطر حاليا، طابعها الإيديولوجي، تحدد مجموعة كبيرة من القطاعات "كالمناجم و المعادن، و الموارد الطبيعية للطاقة و الثروات المعدنية الطبيعية و الغابات، كما تشمل النقل بالسكك الحديدية و النقل البحري و الجوي و البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية وأملاكا أخرى محددة في القانون".

إن القراءة البسيطة لهذه المادة الدستورية المهمّة، تؤكد من دون أدنى شك عدم دستورية الكثير من القرارات الاقتصادية المقترحة من قبل الكثير من مراكز القرار، مثل النص الذي

اقترح على المجلس الوطني الشعبي و المتعلق بقطاع البريد و المواصلات، فقد تحولت فعلا بعض مواد الدستور الحالي إلى عائق قانوني كبير أمام الكثير من القرارات الاقتصادية المطلوب اتخاذها لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية، السائرة في مجملها في اتجاه الخوصصة، كحل اقتصادي نهائي تم قبوله من قبل الكثير من القوى السياسية الفاعلة، ونكاد نجزم أن ذلك قد تمّ من دون نقاش اقتصادي وسياسي شفاف، وهي إحدى ميزات ما سميناه بالتغيير على الطريقة الجزائرية.

فالتجربة السياسية في الجزائر علمتنا أنه بدل النقاش الشفاف و العلني بين مجموع القوى السياسية الفاعلة حول موضوع ما، نكتفي ببعض التدخلات الإعلامية المحسوبة ـ التي عادة ما تكذب ـ و التي لا تزيد "النقاش" إلا غموضا.

فقد تعاملنا بهذا المنطق مثلا مع الخوصصة التي قيل إنّها لا تمس إلا القطاعات غير الاستراتيجية كما قيل الشيء نفسه وأكثر عن إعادة الجدولة، التي كذبت الكثير من الحكومات الدخول فيها في الوقت نفسه الذي كانت فيه المفاوضات مع المؤسسات الدولية بشأنها في مرحلة متقدمة. هذا السلوك بالطبع ليس خاصا بالحكومات وصاحب القرار السياسي الرسمي، الذي يلجأ إلى هذه الأساليب الملتوية كإجراءات وقائية خوفا من ردود الأفعال السياسية و الاجتماعية للأطراف الرافضة، بل هو سلوك سائد لدى بعض القوى الاجتماعية الأخرى كالحركة النقابية. فحتى الآن العامل أو المواطن الجزائري مثلا لا يعرف بالضبط ما هي مواقف المركزية النقابية من الخوصصة رغم الأهمية الكبرى لها على مصير الآلاف من العمال، الذين سرحوا وهمشوا. فالكثير من القيادات النقابية المتواجدة على مستوى الأحزاب ـ في السلطة ـ وعلى مستوى الهيئة التشريعية مثلا لم تعترض بالجدية الكافية على الكثير من القرارات التي تصدر بشأنها، ونقابيا دائما، الكثير من المواقف الشفاهية لدرجة أصبح فيها من المستحيل على المواطن، بل وحتى على الدارس و المتخصص، أن يعرف بالضبط ما هو الموقف الرسمي النقابي إزاء هذه القضايا المطروحة المهمّة.

.. وتجربة الأمس

التغيير على الطريقة الجزائرية في الميادين السياسية يمكن وصفه ومن دون تردد بأنه يغالي في شكليته القانونية، فيتم التركيز على الشكل القانوني ليهمل المحتوى و الروح، ومن يشكك في هذا الحكم ما عليه إلا العودة إلى التجربة التاريخية القريبة وكمثال فقط يمكن التذكير بما حدث بين ديسمبر 91 وجانفي 1992 أين تم تدويخ فعلي للكثير من فقهاء القانون الدستوري، ناهيك عن المواطن البسيط، الذي لم يفهم حتى الآن وبعد مرور أكثر من

عقد على الأحداث، كيف تم حل المجلس الشعبي الوطني، في الوقت نفسه الذي استقال فيه رئيس الجمهورية ليرفض رئيس المجلس الدستوري المنصب المقترح عليه إلى آخر السيناريو الذي عشنا على وقع القلق فصوله الغامضة و الدموية.

مقابل الإفراط في التثبيت بالشكلية القانونية يلاحظ إذن أن الطريقة الجزائرية في التغيير السياسي لا تراعي كثيرا روح القانون ولا المؤسسات الرسمية الكثيرة و المتنوعة، التي عادة ما تهمل عمليا أثناء مرحلة التغيير السياسي، فدور هذه المؤسسات يقزم إلى أقصى حد أثناء هذه المراحل الانتقالية الحساسة، رغم كثرتها، لدرجة يصبح فيها القرار الرسمي من دون معنى، وهو ما أكدته الكثير من الكتابات و الشهادات العلنية لجل المسؤولين السياسيين الجزائريين، الذين يؤكدون حقيقة واحدة، لا مجلس الحكومة ولا مجلس الوزراء، ولا من باب أولى، جلسات المجلس الشعبي الوطني، عرفت نقاشات، وحسمت في الكثير من القضايا السياسية المهمّة التي عايشتها مجتمعًا ودولة في العقود الأخيرة، فالقرارات تتخذ في مجالس مغلقة، ومن قبل مجموعات ضيقة غير معروفة لا تملك أي شرعية قانونية أو دستورية. الغريب في هذه التجربة السياسية وهذا السلوك السياسي، أن هذه القرارات التي لم يشارك في اتخاذها إلا القليل، عادة ما تعرض على الكل وتتحول إلى مواقف حولها الكثير من "الإجماع".

بالطبع هذه الخصائص التي تحدد التجربة التاريخية للقرار السياسي الجزائري، لا تشجع المؤسسات على اكتساب تجربة في اتخاذ القرار، كما لا تسمح للنخب السياسية ولا للمجتمع باكتساب تجربة سياسية في الحوار الذي يتقلص إلى حدوده الدنيا، ليتغلب فيه الخطاب الإيديولوجي على حساب أي بعد سياسي عقلاني.

عجز المؤسسات السياسية الرسمية وتقليص دورها بفتح المجال واسعا لممارسات "سياسية" تصب كلها في باب ما يمكن تسميته بالتسيير عن طريق التعفن ـ وهي إحدى خصائص هذه الحرية الجزائرية في التعبير السياسي، فعدم القدرة على الحسم السياسي داخل المؤسسات، بوصفه نتيجةً منطقية لميزان قوة سياسي شال، يجعل عملية اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات الكثيرة و المتنوعة، غير ممكن. من هنا يمكن الفهم لماذا تطول عملية اتخاذ القرار السياسي و التذبذب الذي يلازمه، مما يجعل الأمور تزيد تعقيدا ويكون من الواجب فرض اتخاذ القرارات من خارج هذه المؤسسات وعن طريق الإكراه في الغالب، وتحت تأثير أحداث سياسية متسمة بالكثير من العنف، وهي الصورة التي عشنا تفاصيلها أثناء أحداث أكتوبر 1988، فمن الجزائريين مثلا من كان يعتقد قبيل أحداث أكتوبر أن الجزائر على أبواب تعددية سياسية بالشكل الذي ظهرت عليه في دستور فيفري 1989، الأكيد أن أكثر المتفائلين كانت طموحاته لا تتجاوز حلا على الطريقة الساداتية ـ تعددية المنابر، ومن هو الجزائري الذي كان يعتقد أنه

سيعيش تعددية سياسية لم يكن يحلم بها حتى في المنام أسابيع قليلة قبل أحداث خريف الغضب المبرمج ؟.. أسئلة كثيرة لم تكن لديها إجابات بهذا الوضوح الذي عكسته مواد دستور فيفري 89.

فرض أمر الواقع السياسي من خلال حركية المجتمع وضغوط قواه المختلفة ليس بدعة جزائرية بالطبع، فالغطاء القانوني قد يساير التحولات السياسية و الاجتماعية، وقد يحث عليها بل قد يتأخر عنها، فحالة التناغم المطلق بين القانوني، الاجتماعي و السياسي حالة نادرة في أغلبية المجتمعات، خاصة تلك التي تعرف حركية غير مضبوطة كما هو الحال عندنا في الغالب. لكن الأكيد كذلك أننا نملك تجربة سياسية في التعامل مع التغيير ليست كلها إيجابية، وقد تكون بإعتبارها إرثا سياسيًا عائقا جديا أمام أية إصلاحات قانونية دستورية مهما كانت ظروفها الموضوعية أو المفتعلة.

الدولة .. إصلاح أم قطيعة؟

قد يكون من الشطط الحكم على عمل اللجنة الوطنية لإصلاح الدولة التي نصبها رئيس الجمهورية بداية الأسبوع قبل انطلاق أشغالها، إلا أن الكثير من المؤشرات كنوعية الأعضاء الذين يغلب عليهم الطابع التقني غير السياسي، أضف إلى ذلك خطاب رئيس الجمهورية نفسه عند تنصيب اللجنة وتحديد المهمّات، تؤكد كلها أننا أمام لجنة لإصلاح الإدارة العمومية لا أكثر ولا أقل.

رغم أن الجانب الاستعراضي رافق عملية التنصيب و الإعلان عن هذه اللجنة فإنها تأتي لتضاف إلى أخواتها من اللجان الكثيرة التي نصبها الرئيس بوتفليقة منذ وصوله إلى قصر المرادية، لدرجة قد يصعب فيها في المستقبل القريب إيجاد أسماء للمشاركة في عضوية هذه اللجان الكثيرة، وهو ما ظهر من خلال تصفح أسماء هذه اللجنة الأخيرة التي ضمت أسماء هي أعضاء أصلا في اللجان الأخرى التي نصبت في الماضي القريب و التي قد تتحوّل إلى بديل عن العمل الميداني و الحسم في الكثير من القضايا المهمّة.

هذه الملاحظة التي تعني بكل تأكيد أن أحد عيوب الدولة الوطنية التاريخية مازالت قائمة بل ويعاد إنتاجها، وهو ما يتجسد من خلال تشكيلة هذه اللجان المعلقة على جزء محدّد من النخبة المعروفة بخصائصها التي سنعود إليها بالتفصيل ضمن هذه الورقة، مما يطرح بحدة مسألة نوعية القواعد الاجتماعية و خصائصها التي تغرف منها الدولة في الجزائر التي تعرف عيوبا أساسية يمكن الانطلاق منه لمناقشة مسألة الدولة في الجزائر التي لن يكون حلها بالتأكيد من خلال تنصيب اللجان مهما تعددت باعتبار أن القضية ذات بعد سياسي ـ

تاريخي يتطلب نوعا آخر من الإجراءات، يبدو الرئيس الجديد حتى الآن عاجزًا عن القيام بها، بل على العكس قد ساهم في إعادة إنتاجها الموسع وهو ما يظهر من خلال حصيلة الأشهر التي قضاها الرئيس في منصبه الجديد. فنظام بوتفليقة من هذه الزاوية لم يقم بتلك القطيعة المطلوبة من قبل الكثير من القوى الاجتماعية مع ممارسات النظام و ثقافته و الذي يدعي رفضه ويطلب من اللجنة إصلاح دولته.

الاستمرارية.. ثم الاستمرارية

الدولة الوطنية التي أعادت هياكلها الإدارية و الكثير من علاقاتها بالمجتمع الذي كان سائدا قبل الاستقلال أثناء الفترة الاستعمارية الطويلة، من علاقات وقيم وحتى سلوكات كانت في مجتمع كان و مازال يشكو تاريخيا ضعفَ ثقافةِ الدولة المركزية.

فعكس الكثير من التجارب العربية في المشرق و المغرب يتميز الوضع في الجزائر مثل الكثير من الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعدم مركزية ظاهرة الدولة تاريخيا وعداوتها مع المجتمع في حالة وجودها، كما ظهرت من خلال الحالة الاستعمارية على سبيل المثال وهي التجربة التاريخية التي أثرت كثيرا ثقافة المجتمع و سلوكاته في التعامل مع ظاهرة الدولة، هذا الوضع الذي فشل الاستقلال في تغييره جوهريا باستثناء ذلك الطابع التوزيعي الريعي عليه، هذا الطابع الذي تحول إلى مصدر الشرعية شبه الوحيد خارج أشكال الشرعية الأخرى ومصادرها، لدرجة أنه عندما تقلص هذا الدور التوزيعي الريعي أو غاب تحت تأثير الأزمات البترولية ـ المالية تقلصت شرعية الدولة، بل وغابت في بعض الفترات وأصبحت محل تشكيك جدي من قبل الكثير من القوى الاجتماعية حتى تلك المرتبطة و المستفيدة منها.

هذا الوضع زادته تعقيدا خصائص الثقافة السياسية الشعبية السائدة التي تتمحور حول قيم أساسية مثل المساواتية، جذرية الطرح.. إلخ، قيم قد تتجسد في سلوكات فردية وجماعية معادية للدولة ومؤسساتها وقيمها عندما تتوافر بعض الشروط الاجتماعية الاقتصادية التي بنيت عليها شرعية الدولة في الأساس انطلاقا من مبدأ (أنا أوزع.. إذن أنا موجود).

الدولة بنت الاستقلال اكتسبت الكثير من ثقافة مرحلة حرب التحرير كالطابع السري في العمل العمومي وسيطرة العسكري على المدني و البعد الجهوي الذي استفحل بعد الاستقلال وحتى الكثير من أشكال الاحتقار للمثقف التي انطلقت بوادرها أثناء الحركة الوطنية.. كلها عيوب لم يكوّن الاستقلال قطيعة معها بل زادت استمرارية وتوسعا في الكثير من الأحيان وبدرجات مختلفة من مرحلة سياسية لأخرى.

الدولة الغنيمة

النخب السياسية ـ العسكرية المتصارعة التي تمكنت من فرض سيطرتها على الدولة بعد الاستقلال بعد خروجها منتصرة من حرب التحرير، أضافت الكثير من العيوب لها نتيجةً منطقيةً لخصائص هذه النخب نفسها، من حيث منحدراتها الاجتماعية الفقيرة في الغالب وهو ما جعلها تتعامل مع الدولة بإعتبارها غنيمة حرب تستغلها لصالحها في المقام الأول، فساد منطق التسيير الخاص للمؤسسات و المصالح العمومية، فتحول الغنى السريع بالطرق اللاقانونية مثلا إلى حق لا يناقش، زاده اتساعا الطابع الريعي للدولة ونشاطاتها الاقتصادية. النخب السياسية التي سيطرت على الدولة بعد الاستقلال لم تكن فقيرة وضعيفة التعليم في الغالب ومن دون تجربة تسيير فقط، بل كانت منقسمة على بعضها على أسس لغوية وقيمية مما جعلها تحوّل هياكل الدولة ضعيفة الشرعية أصلا إلى حلبة للصراع السياسي و المصلحي الضيق مما زاد في استفحال أزمة الشرعية لدى هذه الهياكل في أعين الأغلبية من المجتمع. عمليات تجديد النخبة وتوسيعها لم تكن الحل الأمثل للتخفيف من هذه العيوب و النقائص الخطيرة التي تعانيها الدولة في طرق تسييرها وعلاقاتها بالمجتمع، ببساطة لأن طرق التجديد و التوسع هذه تمت من خلال السلوكات نفسها و داخلها و من خلال القيم فزوّرت الانتخابات وفرض المنطق الجهوي نفسه بقوة لدرجة أصبح فيها المثل الريفي الانقسامي المعروف في قواعد اللعبة الأساسية للتعيين في المناصب السياسية و الإدارية (دابنا ولا عود الناس) هو السائد ليس داخل هياكل الدولة ومؤسساتها فقط، بل حتى داخل المؤسسات العصرية كالأحزاب و الجمعيات التي يحلو لها الكلام باسم المجتمع المدني دون قيمه في الكثير من الأحيان كنتيجة منطقية لسيطرة الفئات الاجتماعية نفسها القيم نفسها المسيطرة على الدولة، مما عمق أزمة الثقة بين الدولة و المؤسسات المرتبطة بها وبين المجتمع الذي عمّت داخله وبين أفراده قيم الحلول الفردية غير الأخلاقية في الغالب في جو الأزمة هذا الذي طال عندنا. من هنا يمكن فهم الرأي الذي يركز على العوامل السياسية ذات الطابع الأخلاقي و القيمي في الغالب، على حساب الطرح المؤسساتي الذي يبدو مسيطرا حتى الآن و الذي يمكن استشفافه من خلال تكوين لجنة إصلاح الدولة ومحتواها البشري الذي يعيد إنتاج القطاعية التي سيطرت في تسيير الدولة نتيجةً حتميةً لانقسامية النخبة.

فالأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة من المسيرين السابقين في القطاعين الإداري و الاقتصادي الذي منح في إطار قطاعية تسيير الدولة إلى نمط معين من النخبة بميزات وخصائص لا يمكن أن تخفى على أي ملاحظ، من بينها على سبيل المثال طابعها اللغوي المفرنس في الغالب، مما يجعلنا نقول إن هذه اللجنة بخصائص أفرادها وتجربتهم المهنية هي تكريس للطابع القطاعي الانقسامي المرتبط بجيل محدد تاريخيا. كل المؤشرات توحي أنه

لا يريد فعلا تسليم المشعل رغم المسؤوليات التي يتحمّلها في المأزق الذي وصلت إليه تجربته السياسية في تسيير الدولة التي يريد إصلاحها الآن. في غياب الشرعية الضرورية لإنجاز هذه المهمّات المطلوبة تاريخيا ومنها إعادة الدولة الجزائرية لطابعها الوطني الشعبي و العصري الذي فقدت منه الكثير، و الذي قد يبدأ بالعودة إلى مقومات المنطق البسيط في التسيير كالفصل بين السلطات وما يتطلبه من حريات أساسية فردية وجماعية واحترام لمصالح الأغلبية الاقتصادية و الاجتماعية التي من دونها تتحوّل كل عملية إصلاح إلى ترقيع ظرفي قصير المدى مهما كانت الشعارات المرفوعة و النوايا الحسنة.

الأرسيدي وحمس.. باكس بوتفليقة

تميزت فترة السبعينيات في الجزائر من الناحية السياسية، بعدة خصائص، من ذلك مثلا الجو السياسي المتميز الذي عرف عنها ، كقوة حضور الدولة في كل الميادين، و الدور الخاص الذي لعبه الرئيس بومدين، بوصفه أكبر مؤسسة سياسية، و الذي طغى حضوره السياسي على أغلبية المؤسسات التي اكتفت بالقيام بالأدوار المنوطة بها ، ضمن استراتيجية سياسية عامة، لم تكن المشاركة الواسعة في إعدادها من خصائص هذا النظام.

من التحالفات السياسية التي ميزت فترة السبعينيات، بكل ما عرفته من قرارات سياسية واقتصادية مهمّة، ذلك التفاهم بين الرئيس بومدين و التيار الشيوعي، ممثلا في حزب الطليعة الاشتراكية في ذلك الوقت، وهو ما جعل هذا التنظيم السياسي السري يقوم بعدة أدوار ووظائف على المستوى السياسي داخل السلطة وفي المجتمع، كان لها الأثر الكبير في تجربة جيل كامل من الجزائريين. فبقدر ما كانت التجربة مؤثرة لدى الكثير من الأوساط، بقدر ما كانت خفاياها بإعتباره صفقة سياسية بين الحزب المذكور و الرئيس مجهولة، بحيث نستطيع التأكيد بعد عدة عقود أن عددا قليلا جدا من السياسيين كانوا على علم بحقيقة تفاصيل هذا التحالف السياسي السري المهمّ، رغم أهميته كتجربة سياسية، عرفت مثلها بعض المجتمعات العربية و العالم الثالث، لدرجة أن إحدى مراحل التجربة السياسية الأثيوبية في السبعينيات، قد عرفت بوجود رئيس يحكم من خلال حزبين، أحدهما في العلن و الآخر في السرية، وهذا الأخير هو الذي كان يعتمد عليه رئيس الدولة فعليا في توجيه الأمور السياسية المهمّة، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع.

ورغم أن الأمور عندنا لم تصل إلى هذه الدرجة، إلا أن "الباكس" ومن خلال هذه التجربة، كان مكلفا بعدة مهمّات من بينها إضفاء طابع شبه عصري تقدمي على النظام، من خلال شحذ تأييد بعض الفئات ـ طلبة، صحفيين، نقابيين، برجوازية صغيرة حضرية.. إلخ ـ له، عجز بإعتباره نظاما سياسيا ، من خلال قنواته الرسمية ـ حزب جبهة التحرير ومنظماته الجماهيرية

المختلفة ـ من كسب تأييدها. في هذا الإطار، فقد طوّر حزب الطليعة الكثير من الأفكار المعروفة عن ازدواجية السلطة وجناحيها التقدمي الذي لابد من تدعيمه وتقويته، مقابل الجناح الرجعي الذي لابد من العمل على تقليص نفوذه و القضاء عليه داخل الأجهزة، مما خلق الكثير من الصراعات المؤسساتية التي أثرت غالبا في أداء الأجهزة، فسادت ثقافة التآمر و الصراعات ذات الطابع الشخصي داخل النظام السياسي نفسه. موضوعيا، يمكن تفسير هذا التحالف السري بين الرجل ـ المؤسسة و الحزب الذي اشتغل بطريقة شبه علنية في بعض الأوقات، بذلك الفراغ الذي كان يعرفه النظام السياسي الجزائري، جراء فقدانه لقنوات اتصال دائم مع المجتمع، فالنظام السياسي الجزائري، كان و لا يزال يشكو فقدانه لأداة سياسية حزبية في علاقاته بالمجتمع ـ أزمة الحزب ـ التي لازمته منذ وجوده، أثناء ثورة التحرير، التي عرفت تداخلا بين السياسي و العسكري، انتهت في نهاية الأمر، لصالح العسكري، لتتحوّل في الأخير إلى سمة دائمة لازمت النظام السياسي الجزائري، حتى الآن.

بالطبع لا يوجد إجماع بين الجزائريين الذين عايشوا تلك المرحلة حول هذه التجربة التي مازال الكثير من فصولها مجهولة. لكن الأكيد ـ ورغم عدم الإجماع في تقييمها ـ أن الأغلبية تأثرت بها، وكوّنت لديها قاعدة التجربة الساسية الأساسية التي تتموقع سياسيا إنطلاقا منها، فهناك المعارضون الكثر لها، كما أن هناك المؤيدين لها، و المتحفظين منها أو من بعض قوانينها. كان لابد من التذكير بهذه التجربة التاريخية التي عاشها المجتمع الجزائري للتأكيد على جوانبها الموضوعية : حاجة النظام السياسي لقناة حزبية فعالة، انعدمت لديه في الغالب، وعانى عدم وجودها الكثير، هذه الحاجة التي استمرت في كل المراحل السياسية دون أن يكون الحل المقترح لها الشكل نفسه و الطريقة ومن خلال التحالفات نفسها خاصة بعد التغييرات التي عرفها الغطاء القانوني الدستوري، الذي سمح بتعددية حزبية، زادت في غموض الموقف السياسي.

عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الساحة السياسية و الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي المتأزم كلها عوامل ساهمت في زيادة حدة ضبابية الموقف، السؤال الذي قد تكون الإجابة عنه مهمة، يتعلق بمدى استمرار الحاجة الملحة نفسها لدى النظام السياسي، و بالأطراف التي تقوم بتلبيتها، بصيغة أخرى. فمن هو باكس بوتفليقة ؟ المؤهلون للقيام بهذه الأدوار و الوظائف التي تحدثنا عنها ليسوا كثرا، كما قد يتبادر لذهن القارئ الذي قد يتفق معنا في القول إن هناك حزبين أساسيين يقومان بهذه الوظيفة، هما حركة مجتمع السلم و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، هذه الازدواجية التي تطرح إشكالا سياسيا حقيقيا، قد يزيد في تعقيد أزمة النظام السياسي نفسه، فبدل أن تساعده هذه التعددية ـ الازدواجية، قد تتحوّل إلى عائق لديه، خاصة وأن الحزبين متنافران من الناحية السياسية و الإيديولوجية. فالتجمع من مهمّاته

في هذا التحالف إضفاء طابع عصري على النظام، كما كان يفعل الباكس الذي تخرّج من صفوفه الكثير من المناضلين الذين فضلوا الالتحاق بالتيار الأمازيغي، بدل الشيوعية عندما حانت ساعة التعددية، كما أن من وظائفه كسب تأييد بعض فئات البرجوازية الصغيرة المثقفة كالصحفيين الذين لم يكونوا بالذكاء و التجربة المهنية الكافية، حسب رسالة سعدي لهم، لاكتشاف الخوارق السياسية التي يقوم بها المجتمع داخل الحكومة، وهو ما جعل الدكتور شخصيا ينبههم من خلال رسالة مطولة. بالطبع المطلوب من الأرسيدي كذلك جلب تأييد منطقة القبائل ـ على الأقل جزئيا لوجود غريمه القوي فيها جبهة القوى الاشتراكية ـ إلى نظام بوتفليقة الذي بني على نوع من التحالف الجهوي الغريب القرب ـ منطقة القبائل، بدل التحالف القديم المبني على قاعدة من أبناء المنطقة الشرقية. كل ذلك دون نسيان التأييد السياسي الخارجي الذي قد يحصل عليه النظام من خلال تواجد الأرسيدي في التحالف.

على المنوال نفسه، فإن حزب الدكتور قد يستفيد هو الآخر من شروط عمل لم تكن متوافرة لديه في السابق عندما كان في المعارضة، فزيادة على الاستفادات ذات الطابع الريعي للكثير من قياداته المرتبطة بعالم المال و المصالح، فإن الحزب يمكن أن يستفيد كذلك من شروط انتشار وطني بدل الفيتو الجهوي الذي لازمه منذ وجوده، كما أن هذه المشاركة السياسية قد تكون لها آثار إيجابية في التقليص من حدة الكثافة الإيديولوجية لخطاب الحزب لصالح مواقف أكثر سياسية.

حمس، بصفتها ممثلة للفئات الوسطى الورعة كما يقول الباحث الفرنسي جيل كيبل، وعلى الطرف المقابل الأرسيدي، هي كذلك مكلفة بمهمّات داخل النظام، وبين هذا الأخير و المجتمع كوسيط سياسي من مهمّاته الأساسية، وفي إطار عدم الوضوح، بل و التضارب المقصود في الكثير من الأحيان الذي لازم نظام بوتفليقة حتى الآن، من مهمّات حزب الشيخ نحناح، شحذ تأييد بعض القوى الاجتماعية المحافظة للنظام، من خلال تغليب بعض أوجه الخطاب الوطني المحافظ للرئيس، بما في ذلك جزء من الحركة الطلابية. وعالم المصالح الذي تصر بعض القراءات على ربطه بـ"البازار" دون نسيان البعد الدولي لهذه التحالفات بالطبع المرتبطة بمسيرة الرئيس ومرحلتها الخليجية الأخيرة.

مسيرة بوتفليقة وانتقاله من خطاب وطني مرتبط بتجربة سياسية كانت في عز صعودها (60 ـ 70) إلى خطاب شبه ديني. بعد النكسة التي عاشتها الوطنية السياسية ودولتها قد تكون عامل تفسير هذه الفسيفساء السياسية للقيام بعدة وظائف مازال النظام السياسي الجزائري في حاجة إليها رغم كل التجارب التي مر بها و الأزمات التي عايشها. إن اللجوء إلى هذين الحزبين ـ الأرسيدي وحمس ـ للقيام ببعض أدوار الباكس القديمة التقليدية لدى بعض الأوساط دون غيرها، الفئات الوسطى وعالم المصالح.. إلخ، قد يؤكد ذلك الانزلاق الذي

تعرفه القواعد الاجتماعية للدولة في الجزائر، و الذي أصبحت تعني أن الأحزاب التقليدية الأخرى كجبهة التحرير لم تعد تملك قدرة على القيام بدورها كوسيط اجتماعي، فجبهة التحرير الشعبية، الريفية و الكهلة لم تعد مطلوبة كما كان الحال في السابق، وهو الحكم نفسه الذي يمكن إطلاقه على حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي أصبح عائقا للسلطة، التي سرّب داخلها الكثير من نقائصه وعيوبه المرتبطة بظروف تكوينه وطابعه الانتهازي. من علامات أزمة النظام السياسي، إذن، إنه في حاجة إلى أكثر من حزب للقيام بدور حزب واحد، بل أكثر من ذلك فهو بحاجة إلى أحزاب من أطرافه السياسية، وليس مركزه، وهي من علامات عدم الاستقرار وصعوبة التموقع الذي تحولت إلى سمة رئيسية من سمات نظام بوتفليقة الذي يؤشر على اليسار للسير على اليمين، كما تقول النكتة السياسية المشهورة في عالمنا العربي المضطرب.

ماذا لو تكلموا كلهم..؟

ساهمت التعددية وحرية التعبير التي تميز الساحة السياسية و الإعلامية في الجزائر منذ 88 في تقليص مساحة اللاتفاهم بين الجزائريين، فأصبحوا أكثر معرفة ببعضهم بعضا أفرادًا و جماعات حتى وإن كانت التعددية نفسها قد أضافت عوامل اختلاف وفرقة جديدة ـ قديمة لم تكن معهودة يمكن عدها من بديهيات الحياة الاجتماعية و السياسية في أي مجتمع.

فالاختلاف بين الأحزاب و الرؤى السياسية و الاقتصادية أصبح أكثر وضوحا بعد خروج الأحزاب إلى العلنية و التعبير عن آرائها ومواقفها من خلال نشاطاتها اليومية العادية، فقلت حدة الخوف مثلا من الشيوعيين، الشيء نفسه حصل تقريبا مع التيارات الأخرى بما فيها الدينية، فالشيخ محفوظ الذي تعرف عليه بعض الجزائريين من خلال الخطب التي كان ينشرها بواسطة الأشرطة السّمعية، وبعد عشر سنوات فقط من التعددية لم يعد ذلك "الإرهابي" الذي يحطم أعمدة الكهرباء في المتيجة، بل تحوّل وبسرعة إلى شخصية سياسية أكثر من رسمية، أصبح الجلوس و الحوار معه حتى بالنسبة لسعدي أو مساعدية من الأمور العادية جدا لدرجة أنها لا تثير فضول أي إنسان، بالطبع هذا العمل البيداغوجي الذي أدته التعددية لم يعمم على الجميع الدرجة نفسها، فمازالت بعض القوى السياسية الدينية الجذرية ترفض الدخول في هذا المنطق رغم كل الفرص التي منحت لها خلال هذا العقد التعددي الذي عاشته الجزائر في جو تميز بالكثير من الاضطراب و الفوضى.

فيما يتعلق بالوسائل و القنوات فبقدر ما كانت التعددية واسعة وثرية على مستوى الإعلام العربي، بقدر ما كانت متذبذبة ومتواضعة جدا على مستوى السمعي البصري و التلفزيون في مجتمع تميز دائما بثقافة شفاهية أكيدة، وزيادة حادة في نسب الأمية بمختلف

أنواعها. المؤسف في كل هذا أن السياسي الجزائري لم يستفد بالقدر الكافي من هذه القنوات الإعلامية، فباستثناء بعض الاختراقات التي قام بها البعض للفضاء الإعلامي المكتوب من خلال الحوار و التدخل المكتوب، فإن السياسي الجزائري كانت استفادته من وسائل الإعلام السمعية البصرية محدودة ومنعدمة لعدة أسباب لا تتعلق فقط بالغلق المحكم الذي تقوم به السلطة لهذه الوسيلة الإعلامية المهمّة، بل تتعلق كذلك بالسياسي الجزائري نفسه، فالأحادية بالنسبة للسياسي الرسمي و السرية عندما يتعلق الأمر بالسياسي المعارض أو الذي كان ذات يوم معارضا، لم تسمح ببروز مواهب وقدرات الكثير من السياسيين وقدراتهم، فالأحادية التي عرفها النظام السياسي الجزائري لم تسمح للكثير من متعاطي الشأن السياسي بصقل مواهبهم في ميدان الاتصال و التعبير، وهو ما ظهر بارزا بمناسبة الاستحاقات الانتخابية التي عشناها في ظل التعددية على وجه الخصوص، فقد كان المترشح الرسمي في الكثير من الأحيان غير قادر على التعبير الجيد و التعامل مع التلفزيون، وهو ما قد يفسر جزئيا على الأقل ضعف النتائج، فحتى إذا كانت اللغة سليمة ـ وهي حالة ليست دائما متوافرة ـ فإن التحكم في الملفات و الأرقام ودرجة التواصل و الإقناع كلها شروط كانت غائبة في الغالب الأعم، شيء منطقي هذا الذي عشناه إذا عرفنا أن الأحادية لم تكن مرتعا مساعدا للبروز وتطوير الكفاءات الفردية و الجماعية للمهتمين بالشأن السياسي، لأن شروط العمل السياسي الرسمي على العكس تركز على قيم أخرى مرتبطة بالطاعة و الخنوع وعدم التعبير عن الرأي و التزلف و الوشاية وغيرها من "القيم" التي بدل أن تنتج مناضلا يناقش ويعارض ويتفق في العلن، أفرزت موظفا سياسيا ينتظر التعليمات ليشرح خطابا أو يقود مسيرة تأييد أو يندد بأمور لا يعرفها، هذه التجربة التي أوصلت السياسة إلى غرفة الإنعاش، وكادت تنعدم كممارسة لا غنى عنها لأي مجتمع إنساني مهما كان مستوى تطوره، بل وسمحت للإسكافي أو البقّال أو بائع الخردوات الذي لم يتجاوز المرحلة الابتدائية من التعليم بالتحوّل فجأة إلى خطيب" سياسي" يفقه في كل كبيرة وصغيرة، يستمع له الناس ويقود الجموع بخطاب لا يفرق بين السياسة، الدين و الأخلاق وأمور أخرى كثيرة. التعددية الإعلامية و السياسية في الوقت الذي سمحت فيه ببروز هذا النوع من السياسيين الجدد الذي اكتسح الساحة مؤقتا على الأقل، عرّت الكثير من السياسيين الرسميين و المتطفلين الجدد لدرجة يمكن القول معها إن الكلام أصبح يعني الموت السياسي، فإذا كانت المقابلة كنوع صحفي مكتوب تسمح بتدخل عدة وسائط كاللغة الفصحى التي تمنح جمالية غير متوافرة في الأصل و الصحفي الذي يساهم بطرح الأسئلة ورفع مستوى النقاش في بعض الأحيان، وحتى رئيس التحرير الذي يراقب ويعدّل دون أن ننسى المصحح و المخرج فإن التدخل المباشر ودون هذه الوسائط على المباشر في التلفزيون أو الإذاعة أو حتى اللقاء المباشر مع هؤلاء "السياسيين" كفيل بكشف

كل العورات المستترة لدرجة تحولت معها هذه "الهدّات"، كما يقول أهل العاصمة، إلى مادة دائمة للتنكيت المضحك ـ المبكي، ليس على المستوى الوطني و المهني الضيق فحسب، بل دوليا كذلك، وها هو رئيس جمهورية أسبق يتحول إلى مادة تنكيت أساسية لدى أشقائنا في الدول المجاورة.

السكوت الطويل الذي فرضته خصائص النظام السياسي نفسه على ممتهني السياسة، الطابع غير الديمقراطي للتسيير وعوامل أخرى لم تسمح لهؤلاء السياسيين بتعلم أبجديات العمل السياسي العادي لدرجة تحوّل كل تدخل من قبلهم إلى فضيحة ـ زرهوني ليس الوحيد ـ فقد تعودوا على برقيات وكالة الأنباء وصحفيي التلفزيون و الإذاعة الذين يختارون لهم الجزء الأقل سوءا من تدخلهم ليبث، الأهم من ذلك السكوت.. فهو خير مرافق وأضمن سياسة على الإطلاق، وهو ما جعلنا نملك عينة من رجال سياسة سادوا قومهم عشرات السنين دون أن نسمعهم يتحدثون مرة واحدة، فإذا قاموا بذلك كانت الكارثة و الطامة الكبرى التي تجعل العرق يتصبب من ظهور الحاضرين خجلا على ما آلت إليه الأمور، الوضع بالطبع قد يتعدى المستوى التعبيري، و الشكلي المهم في حالة السياسي رغم كل شيء فالأمر مرتبط كذلك بقصور فكري وعلمي لا شك فيهما، هذا القصور التعليمي الذي لا نعتقد أنه بعيد عن تفسير الوضعية المأساوية التي آلت إليها الأمور عندنا، وفي كل الجوانب فالبعرة تدل على البعير كما يقال، قد يقول قائل: ولكن لماذا تسكت عن الآلاف من الإطارات الجامعية من مهندسين وأطباء ومحاميم.. الخ، الذين يتواجدون بقوة على مستوى مراكز القرار المختلفة؟.. الإجابة بسيطة وتؤكد ما ذهبنا إليه ولا تلغيه إطلاقا، فالسائد عندنا أن الإطار يوصف بالبيروقراطي أو التكنوقراطي في أحسن الحالات، وهو بهذا يفقد كل صفة سياسية تصبح بالتالي من حق فئة أخرى من خصائصها ما تحدثنا عنه، فشبه الأمي الساكت "العقون" الذي لا يعرف الحديث إن هو تحدث، هو السياسي بقدرة قادر، في حين أن الإطار الجامعي صاحب التجربة التسييرية يبعد عن مركز القرار السياسي، لأنه بكل بساطة.. مؤهل، إن الفقدان الكبير للشرعية الذي يعانيه النظام السياسي الجزائري، لا نعتقد أن تفسيره بعيد عن هذا التواصل الذي ساد بين المجتمع وحكامه، لأنهم فهموا أنهم إذا تحدثوا حصلت الكارثة لدرجة أنه كلما تحدث أحد منهم زادت القطيعة وخاف الناس، لا على المستقبل و الحاضر فقط، وإنما على الماضي كذلك، عندما كانت مصائر البلاد و العباد في أيدي هؤلاء القوم، من هنا قد نفهم معاداتهم للتعددية وحرية التعبير الجزئية التي نعيشها. قد لا يبقى في نهاية الأمر إلا حلّ واحد أمامهم... إسكات الجميع مثلما سكتوا هم وأسكتونا طويلا معهم لدرجة فقدان القدرة على الكلام شبه الجماعة التي يعاني منها الجميع في بلاد "المال العقون" هذه...

الأرض، الإرهاب و الخمر

الكثير من أتباع باخوس من الجزائريين تعودوا ـ وهم يتذوقون كؤوسهم ـ التنكيت و القول إن نوعية مشروباتهم من الخمور تحسنت منذ اندلاع أعمال العنف و الإرهاب، أكثر من ذلك فأهل الدراية منهم يدعون أن أحسن الخمور تأتي من المناطق التي تكثر فيها العمليات الإرهابية، لدرجة أن خمورا كثيرة مسماة في الأصل بأسماء هذه المناطق التي عرفت وتعرف عمليات إرهابية واسعة، كمعسكر و الزكار و تلمسان و عين بسام و بن شيكاو و بويرة... إلخ، وهي كلها تسميات لخمور مشهورة في الجزائر، كما هي في الوقت ذاته أسماء لمناطق معروفة بإنتاج الكروم و الخمور و الإرهاب.

كانت هذه مقدمة ضرورية لطرح مسألة نعتقد أنها كانت غائبة في تفسير الكثير من الأبعاد التاريخية و الاقتصادية للعنف الذي عرفته الجزائر و التي أهملت تماما لحساب تفسيرات سياسية آنية عندما تعلق الأمر بالإجابة عن بعض الأسئلة لفهم الحالة الجزائرية. مثلاً لماذا تركزت العمليات الإرهابية في بعض المناطق دون الأخرى، وما هي العلاقات الممكنة بين هذا التوزيع الجغرافي للإرهاب وانتشار الحركة الإسلامية بأحزابها وتنظيماتها المختلفة كخلفية لفهم العلاقة المركبة بين الإرهاب و الأرض من خلال ما يمكن تسميته بالمسألة العقارية التي سنعتمدها مفتاحا لقراءة الحالة الجزائرية العنيفة.

هذه القراءة التي تعتمد على محاولة تفسير ذلك التمركز الكبير للعمليات الإرهابية وحالات العنف في مناطق السهول الغنية و الخصبة المتواجدة في مناطق الشمال، مثل سهل متيجة و الشلف ومناطق سيدي بلعباس ومعسكر حتى تلمسان و المدية و البويرة.. الخ، وهي مناطق متواجدة على الخصوص في الجهة الوسطى و الغربية من الجزائر، وتشتهر بخصوبة أراضيها دون أن تكون لها خصوصيات أخرى تميزها على المستوى الثقافي أو الديني يمكن أن تكون عامل تفسير لحالة العنف التي تعيشها، هذا التمركز للعمليات الإرهابية يجعلنا أمام نوع من التطابق الكبير بين خريطة السهول الغنية و الإرهاب يمكن التأكد منها بسهولة، وهو ما ترك الكثير من الملاحظين يحاولون تفسير هذا التطابق دون اهتمام كاف بأبعاده التاريخية، مما أخل بمصداقية هذه المحاولات التي لم تبرح الآني و السياسي منها.

كانت لويزة حنون زعيمة حزب العمل التروتسكي من السياسيين الأوائل الذين حاولوا الربط بين مسألة الملكية العقارية وبين تمركز بعض حالات الإرهاب، التي عرفتها بعض مناطق الجزائر الشمالية كمنطقة المتيجة الغنية على شكل مجازر واسعة (ولاية البليدة) هذه النّائب في البرلمان التي تكون قد تأثرت بتجربة أمريكا ـ اللاتينية ـ أين تمتلك التيارات التروتسكية

حضورا تقليديا قويا ـ التي تتم فيها عمليات تصفية جماعية وترويع لفرض الترحيل القسري على القبائل الصلبة التي تسكن مناطق غنية للاستيلاء على أراضيها من قبل المعمرين البيض و الشركات المتعددة الجنسيات الغربية، مما يكون قد زاد في قناعات النّائب أن حالات العنف و الإرهاب التي تعيشها الجزائر قد تزامنت مع عملية تحول اقتصادي من ميزاته الانتقال إلى اقتصاد السوق وتفكيك للقطاع العمومي، المعطيات نفسها و المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية العميقة هي التي عرفها المجتمع الجزائري خلال أكثر من عشرية، و التي مست المؤسسات الجماعات و الأفراد على شكل ترقيات سريعة في الكثير من الأحيان، فتلك أمور مفروغ منها أساسا. فقد كان العقار على سبيل المقال ـ سكنًا ـ محلاّ تجاريًا ـ أراض للبناء سمحت ببروز فئة أغنياء جدد تزامن ظهورهم القوي مع هذه الفترة التي عرفت عملية انتقال فاشلة للنظام السياسي الجزائري نفسه، مما سهل عملية الربط بين هذه المستويات المختلفة.

تفسيرنا الذي نحاول إعطاءه منحى تاريخيا ينطلق من مسألة ملكية الأراضي الزراعية التي كانت وراء الكثير من الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال وبعده، فقد دشن الاستعمار الاستيطاني الذي تعرضت له الجزائر عمليات استيلاء كبيرة على مساحات واسعة من أغنى الأراضي التي كانت ملكا للقبائل الجزائرية و الدولة التركية وأعيانها، وحتى أراضي الوقف، ناهيك عن عمليات الاستصلاح التي قام بها المعمرون لاحقا. هذا الطابع القسري و العنيف الذي ميز الاستعمار الاستيطاني كان وراء الكثير من حركات المقاومة الشعبية التي عرفتها جل المناطق التي مستها عمليات المصادرة و التعسف هذه، ارتبطت هذه الإجراءات التي مست ملكية الأراضي بحرب ديموغرافية فقضى على الكثير من أبناء القبائل وهجّر البعض الآخر مما أدى إلى تغير في التوازن الديموغرافي و التوزيع الجغرافي للجزائريين داخل فضاءاتهم التقليدية. من دون السقوط في سلبيات القراءات المادية الميكانيكية، فإن عملية انتقال الملكية الواسع ذي الطابع الاستعماري العنيف هذا هو الذي يفسر من دون شك أغلبية أشكال المقاومة الشعبية في المرحلة التي أعقبت الاستعمار ولمدة أكثر من نصف قرن، الطابع العمراني الاستعماري الذي ربط بناء الثكنة بالقرب من الأراضي المستولى عليها استمر أثناء مرحلة حرب التحرير ليستمر بعد الاستقلال، وهو ما سمح بكثرة الحديث أثناء العمليات الإرهابية عن وجود ثكنات عسكرية بالقرب من أماكن حدوث المجازر دون أن تتحرك القوات المتواجدة داخلها. أراضي المعمرين التي تم استغلالها لمدة أكثر من قرن اعتمادا على يد عاملة مهجرة أو منزوعة الملكية عرفت عدة أشكال استغلال وملكية بعد الاستقلال، فقد سادت ملكية الدولة بعد مصادرة المعمرين في الوقت نفسه الذي تم فيه انطلاق تجربة التسيير الذاتي، التي اعتمدت على اليد العاملة القديمة في القطاع الزراعي

الكولونيالي لتضاف إليها هذه المرة أعداد كبيرة من النازحين الجدد من أبناء المناطق المتضررة من حرب التحرير كمناطق أقصى الشرق الذين جند البعض منهم خلال ثورة التحرير فحصل التسييس الذي عرفته عملية انتقال الملكية هذه مرة، فظهر ذلك الفلاح الجديد الجندي السابق و المناضل السياسي اللاحق الذي سرعان ما تحول إلى فاعل سياسي قريب جدا من السلطة، إن لم يكن قاعدتها الأساسية في هذه المناطق التي هاجر إليها حديثا كسهل المتيجة على سبيل المثال. عمليات الهجرة التي تنوعت أكثر وتوسعت ارتبطت بعمليات استفادة أوسع من استغلال الأراضي، حيث شملت السكنات و المناصب الإدارية و السياسية داخل هياكل جبهة التحرير ولواحقها من منظمات جماهيرية، دون نسيان التواجد القوي لأبناء مناطق الشرق نفسها داخل القوات المسلحة المتمركزة بقوة حضور في المناطق ذاتها وبأشكال متنوعة وتحت أغطية مختلفة لهجرة تبدو للبعض أكثر من ضاغطة عبرت عنها تلك الشعارات التي ظهرت أثناء أحداث أكتوبر 1988 الأفلان راح للواد الشاوية يدخلوا للبلاد".

لم يكن غريبا أن تظهر أشكال المعارضة الإسلامية المسلحة الأولى في الثمانينيات بين أبناء هذه المناطق ـ حركة مصطفى بويعلي ـ التي عبّرت قبل ذلك عن معارضتها بأشكال متعددة، كان على رأسها تبني للحركات الإسلامية المعارضة ـ نحناح ـ و الوقوف في وجه مشاريع السلطة وفي مقدمتها الثورة الزراعية التي قامت بطرح مسألة ملكية الأراضي من جديد في هذه المناطق الزراعية الغنية من خلال التأميمات التي مست ملكيات خاصة كبيرة نهاية الثمانينيات، تزامنت كذلك مع بداية الانفتاح السياسي و الاقتصادي ليعود الكلام عن إعادة النظر في قوانين الثورة الزراعية و النظام التعاوني وإعادة الأراضي إلى أصحابها مع كل ما صاحبها من عمليات انتقال في ملكية الأراضي و التي لم تكن دائما مقبولة. الفترة التي شهدت التمهيد للعمل الإرهابي وبروز حركات معارضة أخذت أشكالا متنوعة كان على رأسها الإسلام السياسي الجذري و العنيف الذي اختارته المنطقة للتعبير عن نفسها في توليفة أكيدة مع أشكال سياسية أخرى. فكانت عشرية العنف و الإرهاب التي شهدتها هذه السهول الغنية بكرومها وحوامضها فتعانق عبق الخمور برائحة البارود و الدم.

بوتــفليقة القوي...بوتفلــيقة الضعيف

قد لا نأتي بجديد إذا قلنا. إن علاقة بوتفليقة بالصحافة المستقلة على وجه الخصوص كانت دائما متوترة لدرجة أن الرجل وصفها بأوصاف لم نسمع بمثلها في السابق حتى لدى رجال السياسة من المعارضة باستثناء ربما رؤوس الحركات الإسلامية الذين قرنوا القول بالعمل فكانت المجازر التي نعرفها جميعا ضد رجال الإعلام ونسائه. عكس ذلك فميزة العلاقة التي أقامها بوتفليقة حتى الآن مع الصحافة الوطنية أن المواجهات الفعلية لم تنطلق بعد

فكل ما شهدناه حتى الآن لا يعدو أن يكون مناوشات كلامية انطلقت مباشرة بعد الحملة الانتخابية للمرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة و ربما أثناءها فقد وصف الرئيس الصحفيين «بطيبات الحمام» «و هم البلاد» و غيرها من النعوت القدحية الأخرى دون نسيان المقاطعة الكلية لوسائل الإعلام الوطنية بما فيها العمومية التي تحولت لدى مصالح الرئاسة إلى سياسة واضحة عكس السيولة الملاحظة في علاقة الرئيس بوسائل الإعلام الأجنبية عندما يكون في زياراته الكثيرة و الطويلة للكثير من أصقاع الدنيا. فهل يمكن القول إن المناوشات الكلامية التي سادت حتى الآن قد تتوقف لتحل محلها مواجهة أكثر حدة من خلال حرب قانونية يكون الهدف منها تكميم الأفواه و البرلمان في عطلة ؟ و الاهم من ذلك لماذا هذه الحرب بين الرئيس و الإعلام وهل هي ضرورية أصلا ؟ و ماهي القراءة التي يمكن القيام بها لهذه الحرب بأطوارها المعلنة وغير المعلنة ؟ قد لنبالغ إذا قلنا إن الرئيس لايعادي الصحافة المستقلة فقط بل يعادي كل مؤسسات البلد فهو غير راض عن الدستور كما صرح به شخصيا وغير راض عن البرلمان بغرفتيه و مقاطع له منذ وصوله إلى الرئاسة كما أنه غير راض عن النظام السياسي الجزائري ككل و هو ما زاد في حدة الأزمة السياسية التي نعيشها منذ مجيء الرجل للسلطة، وربما أحسن مثال هو رسالة الاستقالة لرئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور. الأحزاب بكل ألوان طيفها السياسي، بما فيها الأفلان نفسه، لايكن لها الرئيس احتراما كبيرا بما فيها كل ما يسمى إعلاميا بالطبقة السياسية. بالطبع الرجل كذلك غير راض عن المنظومة التعليمية بكل أطوارها، لدرجة جعلت بعض المتتبعين يقولون إن بوتفليقة رافض وغير راض عن كل التحولات التي جرت في غيابه مدة عشريتين على الأقل. و السؤال السياسي المهم يتعلق بمصدر القوة السياسية التي تجعل رئيس الجمهورية يستعدي كل هذه القوة مجتمعة و ماهي البدائل السياسية الفعلية التي يمتلكها ؟ بصيغة اخرى هل بوتفليقة قوي لهذه الدرجة التي تجعله يعادي كل هذه الأطراف ؟

و في هذه الحالة لابد من معرفة البدائل السياسية الأخرى التي يتمتع بها فعلا أم إن الأمر عكس ذلك فنكون أمام حالة ضعف هي التي قد تبرر هذا الاستعداء العام الذي وصله الرئيس بهذه السرعة الخارقة بعد التدهور الكبير في شعبيته حيث فشل حتى الآن في استثمار ماكان يمكن استثماره من صورة بعد الانتخابات مباشرة رغم الطريقة الغريبة التي انتهت إليها الحملة الانتخابية الرئاسية بعد انسحاب المرشحين الآخرين و ما ترتب عنها من تشكيك في مصداقية النتائج نفسها. ربما قد يكون أحد مفاتيح الأزمة هذه أن بوتفليقة جاء في غير وقته، فقد تأخر كثيرا للوصول إلى السلطة مما جعله ممثلا لجيل في نوع من المواجهة مع المجتمع و التحولات الكثيرة و المتنوعة التي عرفها و التي لم تهضم في الكثير من الأحيان من قبل الأجيال الكبيرة في السن. فالرجل بوصفه ممثلا جيل لم يتعود على استقلالية الصحافة

و حرية التعبير و تعدد الأفكار و الآراء، خاصة إذا كان هو على رأس قائمة ضحايا هذه الحرية بحكم المنصب، فبوتفليقة تربى و عاش في ظل الحاكم الواحد، حتى لا نقول الحزب الواحد المرفوض كممارسة، و الدليل هو المكانة التي كانت ممنوحة لجبهة التحرير خلال وجود بوتفليقة في السلطة في ظل التجربة البومدينية التي كان بوتفليقة يمثل جناحها اللبيرالي الذي لم تسعفه الظروف للوصول إلى سدة الحكم في الوقت المناسب، مما جعل لبراليته هذه يعفو عنها الزمن و تتحول إلى بومدينية مشوهة لأنها جاءت في غير وقتها و الأهم من ذلك من دون بومدين –الشخص باعتباره أهم مؤسسة في هذا النظام. الذي كان بوتفليقة يحتل فيه مكانا محددا في ظل توليفة جهوية معروفة عن النظام الجزائري.

و هنا نكون قد وصلنا إلى مستوى من التحليل قد يساعدنا على فهم سر أزمة نظام بوتفليقة، فالرجل يتعامل بمنطق الزعيم مع كل المؤسسات و الرجال و المجتمع بالطبع دون أن تتوافر فيه شروط الزعامة التي من صفاتها الأساسية القبول بها من قبل الأطراف الأخرى، كما أن من شروط الزعامة أن يتوافر الإنسان الذي يطمح إلى هذه المكانة على خصائص و قوة نفوذ تؤهله للوصول إلى هذه المكانة الرمزية و الاهم من ذلك بفرض الذات لا نعتقد أن بوتفليقة يتوافر عليها فالرجل جيء به للحكم متأخرا و لم يصل إليه بقوة ذاتية كما هو الحال بالنسبة لمن تتوافر فيهم شروط الزعامة، و هنا لابد من طرح سؤال هل الجزائر في حاجة إلى زعيم ؟ بفرض ان الشروط الذاتية و السياسية الموضوعية متوافرة أو بعضها على الأقل. كل الدلائل تشير إلى أن المجتمع الجزائري و بكل قواه الحية ليس في حاجة إلى زعيم و لا يطالب به أصلا ؛ فكل المطلوب من الرجل السياسي ان يكون مسيرا مقبولا و كفءًا لاغير و لمدة معقولة و متفق عليها يحاسب عليها سياسيا في نهاية العهدة، فقد انتهى عهد الزعامات في الجزائر و في العالم أجمع.

فقد ولى عصر غاندي و تشرشل و ستالين و حتى عبد الناصر و بومدين، لقد كانت تجربة عاشتها الدول بكل سلبياتها و إيجابياتها لا نظن أن الشعوب تريد العودة اليها ، و هي عودة إن تمت لن تكون إلا بائسة و مشوهة كما هو الحال عندنا ، فالفكر و الممارسة السياسيين في العالم تطورا نحو أفكار أكثر إنسانية و معقولية في التعامل مع القيادات،و لم يعد واردا ضمنها البحث عن زعيم منقذ مهما كانت خصاله الشخصية الفعلية أو المفترضة. سوء التفاهم التاريخي بين الرجل و المجتمع الجزائري هو الذي قد يكون عامل تفسير لهذه الأزمة المستفحلة في المدة الأخيرة، و التي يمكن استشفاف بعض مظاهرها في التعيينات المختلفة التي قام بها الرئيس منذ وصوله إلى الحكم، فقد غادر الرجل الجزائر لمدة طويلة جعلته لا يحتفظ إلا بالعلاقات القديمة التي بناها عندما كان في الخارجية، و هي التجربة السياسية الوحيدة له و مع جيل واحد من خصائصه أنه مولود في العشرينيات و الثلاثينيات من القرن الماضي

على أحسن تقدير يفترض فيه أنه وصل إلى مرحلة التقاعد منذ عشرية على الأقل، ناهيك عن الطابع الجهوي المعروف عن وزراة الخارجية داخل التجربة البومدينية و هو ما ظهر بوضوح على مستوى التعيينات التي قام بها الرئيس حتى الآن، و التي أصبح التأخير عن إعلانها من الصفات الملتصقة بها كتعبير عن أزمة العلاقات التي تربط الرئيس بالنخبة السياسية في الجزائر و التي عرفت تحولات عميقة يبدو أن بوتفليقة غير راض عنها كذلك لأنها تمت عندما كان هو غائبا...

بوتفليقة، الزاوية، «الزردة» و «الهردة»

فكرة رائعة تلك التي دافع عنها أحد المفكرين السياسيين المشهورين و التي تقول، إن هناك أسلوبين لا ثالث لهما للتسيير السياسي، يعتمدهما السياسيون في تدبير شؤون مجتمعاتهم، مهما تعددت النظريات و المنطلقات الفكرية أو السياسية. تسيير يعتمد في المقام الأول على مظاهر القوة و شروطها في كل مجتمع إنساني للاتجاه به، أي المجتمع، نحو الوجهة الصحيحة. و تسيير ثان يفضل الارتكاز على مظاهر الضعف الموجودة هي الأخرى في كل مجتمع إنساني، بالطبع النوع الثاني من التسيير يلجأ إليه عادة الحاكم الضعيف الذي يكون همه البقاء في السلطة مهما كان الثمن، فمصلحة المجتمع لاتهم كثيرا في الاحتمال الثاني. في حين يلجأ الحاكم الأكثر شرعية الى النوع الثاني من التسيير رغم الصعوبات التي قد تعترض طريقه. فتسيير القوي و الواقف أصعب من الناحية السياسية من تسيير الضعيف و الراقد.

لو قمنا بعملية تقييم موضوعي لعهدة الرئيس بوتفليقة الاولى التي لم يبق منها الا بعض الاشهر و لحملته الانتخابية الحالية التي يحاول من خلالها ضمان عهدة ثانية، ماهي الخانة ياترى التي نضع فيها الرجل، إنجازاته و طموحاته انطلاقا من هذا التصنيف الذي انطلقنا منه، هل هي خانة السياسي الذي ارتكز فعلا في تسييره لمدة عهدة كاملة على مواطن القوة الموجودة داخل المجتمع الجزائري أم على العكس فضل مظاهر الضعف الكثيرة للبقاء في السلطة و المطالبة بها لعهدة ثانية ؟

تلفيقية كبيرة ميزت خطاب الرئيس و ممارساته خلال عهدته الأولى، صعبت كثيرا من عملية تصنيف الرجل، فقد تكلم بطريقة غير مألوفة بل و استفزازية في بداية عهدته حول الكثير من المواضيع الحساسة، فشتم و عير و انتقد الأفراد و المؤسسات بل و حتى أبناء مناطق واسعة من الجزائر، لينتقل إلى الكثير من الوداعة في المدة الأخيرة و هو على أبواب حملة انتخابية، و كأننا أمام إنسان آخر مختلف عن الأول. الأهم من الكلام، السلوك السياسي للرجل، فقد عادى بوتفليقة -ربما من الأدق أن نقول إنه استعدى -جل المؤسسات

المنتخبة و الهيئات، فلم يخاطب و لو مرة واحدة الجدد الذين إنتخبوا في عهدته و السّابقين الذين كانت له حولهم الكثير من التحفظات في طريقة انتخابهم. رفض حتى الأن مخاطبة الجزائريين من خلال الصحافة الوطنية بشكليها العمومي و الخاص، في الوقت الذي لم يبخل فيه بالأحاديث المطولة مع وسائل الإعلام الأجنبية بمناسبة و حتى من دون مناسبة في بعض الأحيان.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستعداء الذي فرضه الرجل على المؤسسات الوطنية، هي أن بوتفليقة لا يفضل العمل مع مؤسسات قائمة مهما كانت، مما يجعلنا نضعه في خانة السياسي الذي يريد الارتكاز على عوامل الضعف بدل القوة التي تمثلها المؤسسة. فقد حل بوتفليقة أكثر من مؤسسة وعطل عمل أكثر من أخرى و رفض التعامل مع تلك التي لم يستطع حلها أو استعمالها لصالحه.

بدل المؤسسة كل القرائن و الممارسات تدل على أن الرجل يفضل التعامل مع الأشخاص و الأفراد و هم في حالة تنافر و صدام مع مؤسساتهم الأصلية كالأحزاب أو الجمعيات، فالشخص الضعيف الذي دخل في حالة عداء مع محيطه تؤهله لأن يكون في حالة استكانة و قبول بكل الشروط و المهمّات المطلوبة منه هو الجزائري المطلوب للتعامل معه سياسيا هذه الأيام.

حالة الضعف الاقتصادي و التهميش الاجتماعي التي يعيشها الكثير من الجزائريين، هي الأخرى كونت فرصة لظهور هذه السياسة التي تعتمد على عوامل الضعف بدل القوة. فالحملة الانتخابية المبكرة التي انطلقت منذ عدة شهور لا ترى في الجزائريين إلا بطونا خاوية و أجهزة هضمية على استعداد للبلع و التصفيق. فقبل أي حديث مع «الأهالي» يتم التلويح بمشاريع السكن و العمل التي تسمح بها الوسائل المالية المتوافرة حاليا للدولة. فالمهم بالطبع ليس القضاء على البطالة أو الحد منها من خلال سياسة وطنية طويلة و متوسطة المدى، بل المطلوب قرارات إعلامية تضمن البقاء في السلطة لعهدة ثانية. فقد كان مطلوبا ضمن هذه السياسة أن يبقى الجزائري في حالة فقر مدقع لمدة طويلة، رغم توافر الإمكانات المالية التي كانت تسمح بانطلاق مشاريع استثمارية فعلية منذ سنوات، لكي يتم التعامل معه من مركز قوة و هو في حالة ضعف أكيدة لا تسمح له بالكثير من الخيارات. على سبيل المقارنة فقط كل الجزائريين يعرفون أن كل التجربة التنموية لبومدين تمت عمليا خلال عشر سنوات فقط. في الوقت الذي قضى فيه الرئيس الحالي نصف هذه المدة في التسخين قبل دخول الملعب.

بدل المؤسسات العصرية السياسية كالأحزاب و الجمعيات و المجالس المنتخبة –مهما كانت شرعيتها–، تحاول السياسة المطبقة من قبل الرجل العودة بالمجتمع الجزائري إلى عهد الزاوية، «الزردة» و «الهردة»، كما كان يقول المرحوم مولود قاسم. فالرئيس بوتفليقة سيكون

أول رئيس جزائري يطبق هذه السياسة المجربة في مغرب الستينيات و السبعينيات و التي سماها أكثر من باحث و مختص مغربي بسياسة «إعادة أقلدة المجتمع».

فقد كان من الأسهل على العاهل المغربي الحسن الثاني، خلال تلك الفترة التعامل مع مغرب البشاغات و الريف الفقير بنخبه التقليدية من مغرب الحركات الاجتماعية، الجامعات و النقابات. فهل ستنجح هذه السياسة عندنا ؟

من يعتقد بإمكانية نجاح مثل هذه السياسات في الجزائر، يخطئ في الكثير من الحسابات و لا يفرق بين الثقافات السياسية للشعبين الناتجة أصلا عن مساراتهما السياسية المختلفة رغم محطات الالتقاء و التشابه.

علما من الناحية التاريخية أن التفكير في عودة الزاوية للواجهة في الجزائر كان قد تم فعلا في بداية الثمانينيات، في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الذي يكون قد خاف من سياسة التحولات العميقة التي عاشها المجتمع الجزائري خلال عقدي الستينيات و السبعينيات مما جعله يفكر في فرملة هذه السيرورة الاجتماعية التي أصبحت مخيفة ومن الصعب تسييرها و التحكم فيها، فكان التفكير في اللجوء إلى التقليدي بوصفه وسيلة فرملة و ضبط. فقد ظهرت خلال هذه الفترة الكثير من الآراء و الأفكار التي رأت أن الجزائري تقدم أكثر من اللزوم مما جعله يغالي في مطالبه و لا يعرف حدوده، فكان الاختيار السهل، فبدل جزائر الحركة الطلابية، و الحركات العصرية تم اللجوء إلى إعادة النفخ في مؤسسة الزوايا التي نسيها الكثير من الجزائريين. و مادام السحر، عادة ما ينقلب على الساحر خاصة إذا كان الساحر «بوجاديًا» كما كان الحال في الثمانينيات، و بدل بروز الزاوية بشيخها و بخورها، ظهر الشاب الإسلامي ابن الأحياء الشعبية بمحشوشته.

رغم أن الجهوية كطريقة تسيير سياسي هي الأخرى لم تكن من اختراع الرئيس بوتفليقة تاريخيا، فالكثير من الدلائل التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة خلال فترة عهدته الأولى، تشير إلى أن الرجل من الزعماء النابغين في استعمالها و الترويج لها. مع إضافات جديدة لم تكن استعمالاتها معروفة في الجزائر، فبدل الجهة قلص الرئيس بوتفليقة المفهوم إلى الدوار و العائلة الضيقة.

فبوتفليقة السياسي يبدو أنه يفضل التعامل مع الجزائري الفقير و المعدم، لكي يكون في حاجة إلى مساعدات اجتماعية عاجلة بدل الجزائري الذي يعيش وضعا اقتصاديا معقولا يسمح له بطرح الأسئلة و النقاش و التفكير على المديين المتوسط و الطويل، جزائري من دون امتدادات اجتماعية أو مؤسساتية تحميه و تضمن له الاستقرار، و في الأخير جزائري لا يملك من الأفق إلا قريته وجهته في أحسن الأحوال.

كما يبدو واضحا من هذه المحطات المأخوذة على سبيل المثال فقط، كل الدلائل تشير إلى أننا فعلا أمام سياسة، تعتمد في تسييرها على عوامل الضعف الموجود فعلا في المجتمع الجزائري، فالفقر و الحاجة موجودان، كما أن قوة الانتماءات الجهوية هي الأخرى موجودة، الشيء نفسه بالنسبة لبعض الأبعاد الثقافية التقليدية كهذا الإسلام الشعبي الذي عبرت عنه الزوايا و مازالت بالنسبة لبعض الفئات الشعبية المقهورة. السؤال الذي يبقى مطروحا في هذه الحالة، ما هي شروط إمكانيّة استمرار هذه السياسة و الأهم من ذلك ما هي الفاتورة التي سيدفعها المجتمع الجزائري إذا تمكنت فعلا هذه السياسة من ضمان شروط بقائها واستمرارها لعهدة ثانية. و من سيتحمل نتائج «الهردة» التي ستأتي لا محالة بعد «الزردة» التي نعرف على العكس من هم المستفيدون منها. هل نقول كما يقول المؤمنون في شهر الصيام هذا... اللهم لا نسألك رد القضاء وإنما نسألك اللطف فيه...أمين ورمضانكم كريم.

بوتفليقة.. الخطاب و بوتفليقة النظام

ليس في نيتنا القيام بعملية تقييم شامل للسنة الأولى من حكم الرئيس بوتفليقة، الذي تمكن حتى الآن من القيام بعملية تنويم للكثير من القوى السياسية ذات الحضور على مستوى الساحة الوطنية، مستغلا الكثير من الأوراق السياسية التي يملكها فعلا أو حتى تلك التي يوهم الآخرين بامتلاكها كتلك المتعلقة بالبعد الدولي. للقيام بعملية القراءة السريعة هذه، ننطلق من ثلاثة مستويات أو محطات تتمحور حول شخصية الرئيس الذي استطاع في وقت قياسي من استعداء الكثير من القوى السياسية التي كانت مؤيدة له أو على الأقل في موقع الترقب. يتعلق المستوى الأول منها بالشخص نفسه كخصائص فردية و منحدرات اجتماعية ومسار تجربة، أما المستوى الثاني فيتعلق بعلاقة الشخص بالمجتمع من خلال الكثير من الممارسات التقليدية التي يعيشها المجتمع الجزائري بالتركيز دائما على الأبعاد السياسية منها، في حين يتعلق المستوى الثالث و الأخير بعلاقة الشخص بالنظام السياسي و خصائصه الرئيسة. التركيز على الشخصية السياسية بالطبع له أكثر من مبرر، علما بأن الرئيس بوتفليقة حاول إعادة الاعتبار بشكل واضح «لمؤسسة الشخص» على حساب المؤسسات السياسية الكثيرة التي لم يتورع في الكثير من المرات عن التشكيك في شرعيتها و بطريقة لافتة للنظر جعلت الكثير من الآراء تتفق على القول إن بوتفليقة يرفض الاعتراف بكل التحولات التي عاشتها الجزائر مجتمعًا و نظامًا سياسيًا في الوقت الذي كان فيه هو غائبا عن السلطة. لعلّ محطة الحملة الانتخابية تكون لنا المنطلق في التطرق للمستوى الأول و هي المرة الأولى التي ظهر فيها الرجل بعد غياب طويل، الصورة التي حاول تسويقها المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة عن نفسه ورغم تناقضاتها الأكيدة –حتى و إن كان التناقض سيتحول مع

الوقت الى شبه سياسة دائمة مقصودة في الكثير من الأحيان عند الرجل- ، هذه الصورة أكدت التواصل مع التجربة البومدينية و شخص الرئيس بومدين على وجه التحديد التي حاولت الحملة الرئاسية التركيز عليها في عملية ربط بين الشخصيتين لم تخل هي كذلك من لفت الانتباه، بعد التصريحات التي حاول فيها المترشح الابتعاد عن سلبيات التجربة البومدينية التي تأتي على رأسها الثورة الزراعية التي يبدو أن بوتفليقة كان غير موافق عليها خيارا دون البوح به في ذلك الوقت، على غرار الكثير من القيادات السياسية التي حسبت على التجربة البومدينية. على عكس هذه الصورة البومدينية المسوقة للمترشح، فإن الممارسة السياسية للرجل حتى الآن تؤكد أنه أقرب لنوع من المزيج بين شخصيتين مغربيتين هما الملك المغربي الراحل الحسن الثاني و الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة، فالرئيس بومدين الريفي الفقير و الخجول صاحب الخطاب الشعبوي و الصارم لا علاقة له مع بوتفليقة الرئيس صاحب الخطاب الأبوي المتعالي و الناقد في علاقته بالشعب الجزائري، في حين أنه قريب جدا من صورة بورقيبة الأب أو حتى المعلم الذي أقام علاقة «بيداغوجية» مع الشعب التونسي أو الحسن الثاني المتعالي ابن العائلة المخزنية صاحب اللغة المنمقة و الأسلوب المسرحي في الإلقاء. هذه الصورة المغاربية للرئيس بوتفليقة التي تبقى عقديا و رغم كل شيء بنت شرعية للحركة الوطنية الجزائرية بكل تشعباتها و عدم تجانسها الفكري و السوسيولوجي.

الظرف السياسي الذي جاء فيه الرئيس بوتفليقة - زيادة على تلك الخصوصيات الشخصية - قد يفسر هذه الصورة الأبوية التي برزت بقوة لدى الرجل الذي يكون قد استوعب الأزمة الحادة التي يمر بها المجتمع الجزائري الذي تعرضت فيه صورة الأب الرمزية و الفعلية الى تفكك خطير هدد التوازنات العامة له. بوتفليقة الذي يبقى رغم كل شيىء ابن تجربته و مساره السياسي بكل تفاصيله لدرجة تجعلنا نقول إن الكثير من التناقضات التي تتخبط فيها إستراتيجية الرجل لايمكن فهمها دون العودة لهذا المسار، فعلى سبيل المثال فقط يمكن التذكير في هذا الشأن بمأزق التعيينات السياسية التي قام بها الرئيس حتى الآن و التي تتميز بطابع جهوي حاد قد يتحول الى نقطة ضعف قاتلة للإستراتيجية السياسية لديه في المستقبل القريب في حالة استمرارية المنطق نفسها. فقد خيبت هذه التعيينات آمال الكثير من الذين كانوا ينتظرون مشاهدة وجوه جديدة أكثر تجسيدا للشعارات المرفوعة (رجال دولة)، لا تخضع للمنطق الجهوي الذي بقي الرئيس، حسبما يبدو سجينا له باعتباره ابن هذا النظام السياسي الذي كان و مايزال يخضع كلية للمنطق الجهوي. سيناريو استمرار النهـج ذاته و تكريسه قد يكون الأكثر احتمالا إذا عرفنا كيف كان بوتفليقة نفسه مـمثلا لنوع من الكوطة الجهوية داخل النظـام السيـاسي البومـدييني في شقـيه الإداري الحزبي و العسكري، و الذي تميز كنظام سياسي بقطاعية تمت بموجبها عملية تقسيم جهوي لمؤسسات الدولة و هياكلها مما جعل

وزارة الخارجية كمثال –و هي المرتع الأساسي للتجربة السياسية للرجل– من نصيب أبناء المنطقة الغربية، الرئيس الذي يبدو انه بقي سجين هذه التجربة و تحالفاتها الاجتماعية عشرين سنة بعد ذلك و هو ما قد يفسر الكثير من خصائص النخب المعينة كسنها المتقدمة و أصولها الجهوية و انتماءاتها السياسية الافلانية المحافظة في الغالب.

علاقة الرجل، بل و مكانة داخل النظام السياسي، قد تفسر هي الأخرى التناقضات التي تعرفها الخيارات التي تمت حتى الآن على قلتها بل و حتى السكوت السياسي الفعلي للرجل، فالنظام السياسي الجزائري لم يعرف منذ الاستقلال السياسي رجلا مركزيًا فاعلا إلا مرة واحدة (بومدين) على عكس الرؤساء الذين جاؤوا بعده فقد جيء بعده بمسيرين للنظام، عادة ما يتم جلبهم من هامشه و ليس مركزه و هي القاعدة التي تأكدت مرة أخرى مع بوتفليقة الذي تمت أكثر من عملية استحضار له من منفاه –التجربة المجهضة الأولى في 94– و قد جيء بالشاذلي بن جديد حلًا مؤقتًا دام أكثر مما يجب من هامش السلطة و ليس من مركزها، رغم المظاهر التي قد تؤكد العكس (عسكري عضو مجلس الثورة). فالمعروف عن هذه المؤسسة أنها أصبحت من دون تأثير فعلي في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بومدين، كما كان معروفا كذلك الدور الهامشي الذي كان يحتله ضمنها قائد الناحية العسكرية الثانية في عملية اتخاذ القرار السياسي في ذلك الوقت.

قاعدة الاستعانة برجال الهامش تأكدت بقوة لافتة للانتباه مع رئيس المجلس الأعلى للدولة الذي تم «استيراده» من منفاه تحت ضغط الأحداث ليغتال بعد ستة اشهر فقط، الوضع نفسه استمر مع الرئيس ليامين زروال العسكري المتقاعد الذي تحول لوقت قصير الى الدبلوماسية مثل الكثير من الشخصيات السياسية التي استعان بها النظام السياسي الجزائري –علي كافي– في عملية تسيير أزماته التي استفحلت في السنوات الأخيرة جراء الازدواجية التي ميزت تسييره بين ماهو ظاهر و شكلي فيه و ما هو باطن و فعال و هو ما قد يفسر الاستقالة المفاجئة للرئيس ليامين زروال و غيرها من الأزمات التي زادت وتيراتها في السنوات الأخيرة التي مازالت تبعاتها السياسية مستمرة حتى الآن. الاستعانة برجال من هامش السلطة، تحت ضغط الأحداث و من دون إجماع واضح. بين القوى السياسية الفاعلة.. كلها عوامل مفسرة للمكانة الهشة و غير المريحة سياسيا التي يحتلها الشخص المختار في ظل هذه الظروف و المعطيات، مما يجعله أسيرا للكثير من القوى السياسية التي كان لها دور في عملية الخيار القسرية هذه و غير المتفق عليها. هذا الوضع الذي يمكن تشبيهه بما حصل في الثمانينيّات داخل النظام السوفيتي عندما تمت الاستعانة بالكثير من الوجوه السياسية الكبيرة في السن و المريضة التي عادة ما لا تستمر أكثر من بعضه أشهر في السلطة، و هو ما يعكس عملية اندثار بيولوجي للنخبة السياسية السوفيتية التي لم تتمكن

من تجديد نفسها في الوقت المناسب مما جعلها تساهم في عملية الإسراع في القضاء على النظام السوفيتي كتجربة سياسية واقتصادية. فمن باب المقارنة التاريخية -خاصة و أن هناك الكثير من مؤشرات تمنح شرعية للقيام بعملية مقارنة بين النظامين- للتشابه الكبير بين النظامين السياسيّين السوفيتي و الجزائري (أزمات سياسية و اقتصادية تتميز بديمومة كبيرة، نخبة سياسية منغلقة، سوء تسيير للمرحلة الانتقالية، عنف...الخ) فهل نستطيع التنبؤ و التساؤل : هل سيكون بوتفليقة تشيرننكو الجزائر أم أندربوفها أم على العكس سيكون غوربتشوفها ؟ كل الاحتمالات واردة إجابة عن هذا السؤال، الذي نعتقد انه مهمّ للغاية لمعرفة المسارات التي يمكن أن تتطور في اتجاهها الأحداث بالجزائر بعد انقضاء أول سنة من حكم الرئيس بوتفليقة التي تميزت بالكثير من خيبة الأمل على المستوى الشعبي جراء سيطرة الكثير من الممارسات السياسية التي تؤكد مرة أخرى أننا في الجزائر أمام أزمة نظام سياسي و اقتصادي وصل الى مداه الأخير، في الوقت الذي فشلت فيه كل محاولات إصلاحه حتى الآن و المعتمدة على نخب سلوكات و عقائد لم تعد قادرة على إنجاز المهّام التي تتطلبها عملية الانتقال الفاشلة حتى الآن.

في التعبيرات السياسية للأمازيغية

من الأخطاء الشائعة التي كرستها الحياة السياسية و الإعلامية في الجزائر تخصيص منطقة القبائل عندما يكون الحديث عن الأمازيغية بصفة عامة بوصفها ظاهرة أوسع جغرافيا، بشريا و حتى ثقافيا. ناهيك عن الخصوصيات السياسية من منطقة لأخرى، و هو الموضوع الذي سنتحدث فيه الآن. فأشكال التعبير السياسي لأبناء منطقة ميزاب في الجنوب الجزائري ليست هي بالضرورة هي التعبيرات نفسها التي لجأ إليها أبناء الهقار أو حتى الشاوية في الشمال الذين فضلوا الاندماج الوطني سياسيا و عدم التركيز على الخصوصيات الثقافية تاريخيا، حتى في عهد التعددية السياسية فلم يكونوا أحزابا، بل حتى جمعيات كثيرة تحمل هذا الهم الثقافي و هو السلوك السياسي ذاته الذي عبر به أبناء منطقة ميزاب -و جزئيا أبناء منطقة الهقار- الذين تميزوا رغم ذلك بتفضيل الترشيحات الحرة سياسيا كلما سمحت لهم الظروف بذلك، عكس الشاوية الذين استمروا في التركيز على البعد الوطني سياسيا وتنظيميا. وعلى النقيض من ذلك تماما تميزت منطقة القبائل بتعبيرات سياسية غاية في التنوع و الخصوصية، و هو ما يستحق منا وقفة للتفسير. رغم سيطرة الطرح الثقافوي في التطرق للموضوع، فإننا من جهتنا سنركز على الأبعاد التاريخية، الاقتصادية و الاجتماعية التي من دونها لا يمكننا فهم ظاهرة خصوصيات التعبير السياسي لهذه المنطقة من التراب الوطني التي بادرت بطرحها للقضية الثقافية بصيغ و أشكال متعددة طغى عليها في الكثير من الأحيان البعد

السياسي المعارض. فمنطقة القبائل الجبلية الفقيرة و ذات الكثافة السكانية الكبيرة نسبيا تتميز حتى الآن بنوع من التنظيم الاجتماعي الجماعي المتمحور حول التجمعات القروية الذي سمح لها بالحفاظ على نوع من الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية، منها ـ على سبيل المثال ـ الطابع المحافظ للعلاقات الاجتماعية و سيطرة البعد الجماعي ضمنها على حساب الفرد، رغم ما عرفته المنطقة من تحولات اقتصادية و اجتماعية. فقد كانت الهجرة نحو الكثير من جهات الوطن الأخرى و نحو أرويا -فرنسا تحديدا- من الحلول الاقتصادية المهمّة لعجز الزراعة الجبلية عن سد حاجيات أبناء هذه المنطقة الفقيرة و المكتظة سكانيا. الهجرة الداخلية و الخارجية التي سمحت ببروز تنوع سوسيولوجي كبير داخل المجتمع القبائلي لايمكن من دونه فهم خصوصيات التعبير السياسي التي نتكلم عنها. فقد ساهم أبناء المنطقة في تكوين الطبقة العمالية المهاجرة و قياداتها النقابية و السياسية، مما أهلهم بإعتبارهم قوة جهويّة للسيطرة في بعض الأحيان و فرض بصماتهم في الكثير من المحطات التي عرفتها الحركة الوطنية. زيادة على الهجرة الداخلية و الخارجية منها تحديدا و التي ساهمت في إنتاج هذا التنوع السوسيولوجي الذي مد المنطقة بنواة عمالية و برجوازية لاحقا، فقد كان للمدرسة الاستعمارية دور محوري في إنتاج نخبة من أبناء المنطقة بخصوصيات فكرية أكيدة لم تتوافر لأبناء مناطق أخرى من التراب الوطني. دور هذه النخبة و الأطر الاجتماعية و الفكرية التي تكونت ضمنها سيكون من المفاتيح الأساسية لفهم خصوصيات الطرح الثقافي الذي ميز المنطقة و أشكالها التعبيرية السياسية.

كل هذه الخصوصيات مكنت أبناء المنطقة من طرح مسألة المطالبة بإعادة النظر في المركزية الثقافية و اللغوية التي ميزت الحركة الوطنية و دولتها بعد الاستقلال، بالاعتماد على قوة التواجد البشري داخل هياكل الحركة الوطنية السياسية و مؤسّساتها -الأحزاب و النقابات- و على شكل معارضة سياسية و ثقافية مبكرة وصلت إلى مرحلة رفع السلاح في وجه الدولة الوطنية مبكرا -1964/1963-. فقد استطاع التيار البربري التعبير عن نفسه داخل الحركة الوطنية قبل الاستقلال و بعده من خلال أشكال جماعية داخل كل العائلات السياسية تقريبا قبل سيطرة التعبير الخاص بعد الاستقلال. فقد كانت هناك نزعة ثقافوية أمازيغية داخل تنظيمات الحركة الوطنية الاستقلالية (نجم شمال إفريقا /حزب الشعب /حركة الانتصار). كما عبرت عن نفسها بقوة لدى اليسار بمختلف تشكيلاته ـ الشيوعي و التروتسكي ـ لدرجة هددت تواجد هذه التنظيمات نفسها بعد الاعتراف بالتعددية و مغادرة الكثير من قواعدها من أبناء المنطقة في اتجاه الأحزاب الأمازيغية التجمع و جبهة القوى. التيار الديني من خلال بعض أوجه الجزأرة المركزة على المحلي في مواجهة الدولي، زيادة على الدور الذي لعبه الإسلام التقليدي -الزوايا-، كلها تعبيرات سياسية عن الهم

الثقافي الأمازيغي الذي حمله أبناء المنطقة بكل خصوصياتهم الكثيرة قبل الانتقال الى مرحلة التعبير الخاص و المتميز بعد الاستقلال على وجه الخصوص بعد فشل الحركة الوطنية في إيجاد حلول تاريخية لهذا المطلب الشرعي. و هو الخطأ نفسه الذي استمرت عليه الدولة الوطنية بعد الاستقلال في تبنيها لحلول مغلوطة أو السكوت و رفض التعامل مع المشكل في أحسن الأحوال. رغم وجود الكثير من المؤشرات على استفحال المشكل، فقد رفض النظام السياسي الجزائري و النخب المرتبطة به القيام بقراءة موضوعية للمطلب الأمازيغي، مما جعله في مواجهة حركة اجتماعية تتميز بشمولية لافتة للنظر، استطاعت تجنيد كل القوى الاجتماعية و السياسية، فشارك فيها التاجر و العامل و الفلاح دون نسيان الدور الخاص للنخبة بمفهومها الواسع مثل الفنان و الطالب و المثقف و حتى التلميذ. و هو ما يجعلنا أمام حالة خاصة جدا في التجنيد السياسي، خاصة إذا قمنا بربط ذلك مع التنوع في الأشكال التعبيرية كانعكاس لهذا التنوع في القاعدة الاجتماعية. فقد استعملت الحركة الأمازيغية الحزب و الجمعية بقوة مثلما استعملت الجريدة، المظاهرة، المسيرة و الإضراب مما جعل ولايتي بجاية و تيزي وزو، على سبيل المثال، تحتلّان المرتبتين الأوليين في الإضرابات العمالية منذ التسعينيَّات قبل الولايات العمالية و الصناعية المعروفة كالعاصمة و وهران. و هو ما يجعلنا نتكلم عن امتدادات للحركة الأمازيغية داخل الحركة العمالية و النقابية. و هو الشيىء نفسه الذي يمكن قوله عن الحركة الطلابية و حتى النسوية، مما جعل هذه الحركات الاجتماعية تدخل في علاقة يمكن وصفها بالذيلية إزاء الحركة الأمازيغية الثقافوية، لن تكون لها نتائج إيجابية دائما. و هو ما قد يفسر المأزق الذي تجد هذه التعبيرات السياسية المختلفة نفسها فيه جراء الاستعمال المفرط للإضراب على سبيل المثال. و التركيز على أشكاله الأكثر –طولا وقوة– إضرابات كثيرة و طويلة مست مختلف الشرائح، منهم التلاميذ.

أشكال التعبير المتسمة بخصوصية لافتة للنظر لم تتوقف عند هذا الحد، فقد كانت الانتخابات السياسية من الأشكال الأساسية للتعبير من خلال المقاطعة و نسب المشاركة الضعيفة في مرحلة الأحادية و الخيارات الجهوية ترشيحا و نتائجها في المرحلة التعددية. فقد تحولت منطقة القبائل إلى منطقة شبه مغلقة من الناحية السياسية في وجه حتى القوى التي تملك مواقف قريبة جدا من الطرح الثقافوي المسيطر كما هو الحال مع أحزاب اليسار –التروتسكيين كمثال–. هذا الوضع الذي قد نجد تفسيرا له في الأبعاد الاجتماعية التي تكلمنا عنها و التي أخذت في بعض الأحيان طابعا شبه إثني متطرفًا. استطاعت النخبة القبائلية السيطرة عليه و توظيفه في COMMUNAUTAIRE هذا الطابع الجماعي و صراعاته الداخلية بين الإخوة الأعداء و الخارجية في مواجهة الدولة الوطنية و النظام السياسي ككل، لم تستطع التعددية حتى الآن من توجيهه الوجهة المطلوبة وطنيا، مما يجعل القضية الأمازيغية

تراوح مكانها رغم الاختراقات الإيجابية التي قامت بها حتى الآن على المستوى القانوني، في حين مازال أمام المطلب الأمازيغي الشرعي في جوهره الكثير من العمل ليخرج من قوقعته الجهوية التي تريد له الكثير من القوى داخل الحركة الأمازيغية و خارجها البقاء بل و الاستمرار فيه يوصفه حلاّ نهائيًا.

المجتمع .... و النخب

الطلبة و الطالبان

نبهني أحمد محساس في أحد اللقاءات معه إلى نقطة غاية في الأهمية تتعلق بتلك الصورة التي كان ينظر بها مناضلو الحركة الوطنية في حزب الشعب إلى شيوخ جمعية العلماء المسلمين، وكل النخب التقليدية الأخرى خلال مرحلة العمل السياسي الذي ميز الحركة الوطنية خلال عقدين أو أكثر 30 / 1950.

فالصورة السائدة هي أن هؤلاء "الطلبة" أصحاب العمائم لا تهمهم إلا.. كروشهم و «الزرد» و الولائم التي يتفننون في حضورها، فهم لا يفقهون شيئا في السياسة التي كان يظن الطرف الآخر أنها من اختصاصه وهو أولى بها. عكس هؤلاء الشيوخ كتّاب الحروز، الدراويش.. الذين مازالوا مصرين على لباسهم التقليدي ولغتهم الميتة. بالطبع، الذي يملك هذه النظرة السلبية للآخر يملك في المقابل صورة إيجابية حول الذات، أي حول نفسه، وقد يصل به الأمر إلى الكذب عن النفس وتصديق أي كلام يقال مهما كان بعده عن الواقع، و الأمثلة كثيرة في هذا الصدد. أحمد طالب الطبيب مزدوج اللغة خريج الجامعات الفرنسية، يتحول إلى معرّب ديني بناته متحجبات بالضرورة حتى وإن كان لم يرزق إلا الذكور !

المتمعن في هذه النظرة التحقيرية قد لا يذهب بعيدا ليكتشف أنها من إنتاج غربي وفرنسي تحديدا فيما يخصنا. فالفرنسيون هم الذين أنتجوا هذه الصورة السلبية حول الآخر في إطار حرب نفسية شنها الاستعمار الفرنسي ضد المجتمع الجزائري وكل رموزه. الغريب أن هذه الصورة تم تبنيها من قبل نخب أخرى، هذه المرة جزائرية ووطنية، لتستعملها في صراعها اليومي مع هذه التيارات السياسية و الثقافية المنافسة. عكس هذه الصورة، تبين مع الأيام أن هؤلاء الشيوخ ليسوا أغبياء وجهلة في السياسة كما كان ينظر إليهم، فقد كانوا متحكمين في اللعبة السياسية، تجدهم في كل مكان في الريف و المدينة، في العمل الخيري و السياسي، داخل الجزائر وخارجها، لاينحصر فقههم في الدين فقط، ولكن في أمور الدنيا كذلك لدرجة تحكمهم في خبايا أرذل الصور التي يمكن أن تمارس بها السياسة على طريقة أبناء العالم الثالث، التي تنزع كل صفة أخلاقية عن هذه الممارسة، فيكذبون ويناورون ويتلاعبون ويمارسون التقية إذا اقتضت الضرورة.. ثعابين فعلا هؤلاء الطلبة كما قال محدثي.

فكان لابد من تغيير الصورة السلبية الأولى، وعمل ألف حساب لهؤلاء الشيوخ المعممين الذين يعرفون كيف يتحالفون مع الشيوعيين إذا لزم الأمر و فرحات عباس، بل و الاتصال بباريس وعقد الندوات الصحفية في بلاد الجن و الملائكة إذا دعت الضرورة. مع الوقت و الاحتكاك تغيرت بالطبع هذه الصورة الخاطئة عن الآخر، التي ترجع في الأصل إلى تلك النظرة الكولونيالية التي قامت على أساس نوع من التقسيم بين الديني و الدنيوي فالعربية و الإسلام وكل الفئات الاجتماعية المرتبطة بها و المتحدثة باسمها، من وجهة النظر هذه، من اختصاصها الماوراء، لا تهتم إلا بالروحي ولا علاقة لها بالدنيوي، الذي يصبح في هذه الحالة من احتكار الفرنسية بوصفها لغة و ثقافة و ممثلوها من النخب و مؤسسات السياسية داخل هذا المربع بالطبع. فنحن أمام نوع من اللائكية الكولونيالية المغلوطة بالضرورة. ديني أهلي تقليدي مقابل عصري أوروبي دنيوي. ثلاثون سنة بعد الاستقلال عادت هذه الإشكالية بقوة فكانت لها النتائج و التداعيات الخطيرة التي نعرفها، وإلا كيف نفسر السكوت و الاستهانة التي استقبل بها صعود الإسلام السياسي في الجزائر ابتداء من الثمانينيات، لدرجة الشك والتواطؤ في بعض الأحيان.. فالأكيد أن المنطق نفسه قد لعب لعبته هذه المرة كذلك. فالسائد كان أننا لا يمكن أن نخاف نحن ـ العصريين المتعلمين المسيطرين على أجهزة الدولة المتحكمين في اللغات الأجنبية العارفين بخبايا العالم المعاصر وعلومه ـ أن نخاف من هؤلاء الشيوخ الملتحين الذين لا يتحدثون إلا بالعربية ولا يبرحون مساجدهم وحلقاتهم الدينية الضيقة وكتبهم الصفراء. كل المؤشرات تدل على أننا أمام الصورة التي تحدثنا عنها سابقا، و التي كانت سائدة لدى بعض النخب الوطنية نفسها في الثلاثينيات و الأربعينيات. مضافا إليها هذه المرة امكانات الاستعمال الأكبر، لا على المستوى السياسي فقط، بل الإعلامي المدعم من قبل وسائل الدولة الوطنية، فقد ظن الجميع، سلطة ومعارضة بيسارها وبيمينها وحتى بربريتها، أن أحسن ما هو موجود لدى هؤلاء الشيوخ السذج، قواعدهم الشعبية الواسعة التي لا يعرفون كيف يستعملونها، وبالتالي فنحن أولى بها داخل معمعة هذا الصراع السياسي الغريب عنهم، و الذي يفترض أنهم لا يفقهون فيه الشيء الكثير. هذه النظرة هي التي قد تفسر من وجهة النظر هذه ـ على الأقل جزئيا ـ الفوضى السياسية التي عشناها و الانقلابات الكثيرة التي اكتوى الجميع بنارها انطلاقا من هذا التصور التحقيري للآخر، وإلا كيف نفسر مواقف آيت أحمد ولويزة حنون و الشاذلي "الغريبة" وغير المفهومة حتى الآن من الحزب المحظور، إذا قررنا التوقف عند هؤلاء، كمثال."مال من دون راع"، كانت الفكرة التي برزت للسطح أمام هذا المشهد الذي ظهرت به جزائر التسعينيّات، الكل أراد بلع هذه "الهبرة" الكبيرة فكاد الجميع يختنق. الواقع بالطبع كان مختلفا عن هذه الصور السطحية، فقد تبين أن هؤلاء الشيوخ ليسوا بالسذاجة المنتظرة منهم، فقد نجحوا في الانتخابات واستعملوا كل الحيل الممكنة وغير الممكنة، فضغطوا وتحرشوا وزوروا واستعملوا الوسائل التكنولوجية وإمكانات الدولة إلى آخر المشهد المعروف. بكل تأكيد لم يكونوا بالصورة التي كان من

المنتظر أن يظهروا بها فكانت المفاجأة ـ الكارثة. العيب السياسي الذي تعانيه هذه النظرة للآخر، أنها غير تاريخية وغير موضوعية، وبالتالي فهي غارقة في رؤية ساذجة، ببساطة لأن هذه الأحزاب و التنظيمات و الحركات الاجتماعية التي تعبّر عن نفسها من خلال الإسلام السياسي، هي بنت المجتمعات التي عرفت تحولات أكيدة وتغييرا أكثر من عميق، لابد أن ينعكس على الخصائص الاجتماعية لهذه الحركات. وحتى لا نطيل على القارئ، يمكن أن نذكر ببعض الأرقام و النسب التي تعكس هذه التحولات، فالحزب المحظور قدم في انتخابات 1990 المحلية أعلى نسبة من الجامعيين كرؤساء مجالس شعبية، لم يقم بتقديمها أي حزب وطني أو ديمقراطي آخر، كما قدم الحزب نفس أعلى نسبة من الشباب لاحتلال هذه المواقع، في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب الأخرى "تكركر" المتقاعدين أشباه الأميين. فقد كان الإسلام السياسي أقرب في التعبير عن هذه التحولات الاجتماعية من أي تيار آخر على الأقل في بعض الجوانب. الأحداث العنيفة التي عاشتها نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر، وطريقة التعامل الأمريكي مع الإسلام السياسي ورموزه منذ مدة، وكل محاولات الاستعمال التي قام بها الغرب لهذا التيار، لا نعتقد أنها بعيدة عن الفكرة التي دافعنا عنها عندما تكلمنا عن الجزائر، فقد استهان الغرب بهؤلاء "الأوباش" الحفاة العراة الذين استعملهم في حروبه الكثيرة ولم يتصور للحظة أن يأتي يوم يتجرأ فيه هؤلاء المعمّون على تجنيد الطيارين و المهندسين لتفجير البنتاغون. فكما تعاملنا مع "طلبتنا" تعامل الغرب مع "طاليبانه"، ولأن مرجعية التعامل واحدة فالنتائج كانت متشابهة.

سائق عند زوجتي...

الكثير من الجزائريين أبناء الفئات الوسطى المقيمة في المدن، يمكن أن يقولوا مثل هذا القول، فهم فعلا خدم لأبنائهم و زوجاتهم، مسخرون لهم في تنقلاتهم اليومية المنتظمة منها و غير المنتظمة، العادي و الاستثنائي. فقد تجد الإطار السامي و الطبيب، الصحفي و الأستاذ الجامعي، عادة ما ينهض صباحا باكرا، لكنه قد لا يصل إلى مكان عمله إلا بعد أكثر من ساعة أو ساعتين من المعاناة بين أزقة المدينة و طرقها، قبل الوصول إلى العمل يكون الرجل قد أنهك بعد قضاء مدة طويلة في إيصال الزوجة و الأبناء إلى مدارسهم و جامعاتهم. الشيء نفسه ذلك الذي يقوم به الرجل الجزائري من أبناء هذه الفئات الوسطى في المساء و حتى في منتصف اليوم، فهذه الفئات التي تنزع إلى بعض مظاهر التقدم، كعمل الزوجة و التركيز على تربية الأبناء، دون أن تملك هذه بالضرورة شروط تحرر سلوكها العائلي الاجتماعي النسبي كما هو الحال لدى برجوازية القطاع الخاص أو حتى بعض الفئات من مسؤولي القطاع العمومي الذين يحتلون مواقع على مستوى مراكز القرار، تسمح لهم بتسخير أكثر من سيارة «للمدام» و حتى لغير «المدام» إذا لزم الامر ذلك. فعدم القدرة على امتلاك أكثر من سيارة، يحول

الزوج بالضرورة إلى سائق للعائلة ضمن هذه الأوساط الاجتماعية التي عادة ما نجدها مهمومة بتربية أبنائها من الجنسين. فزيادة على المدرسة و الدروس الخصوصية في المساء و أثناء عطل نهاية الأسبوع، عادة ما تضمن هذه الأوساط نشاطات رياضية وترفيهية أخرى لأبنائها و بناتها، كدروس الموسيقى الخصوصية و الكثير من النشاطات الرياضية. هذه الحركية الكثيرة التي تميز أبناء عائلات الفئات الوسطى ضحيتها الأساسي يكون الأب -السائق على حساب نشاطاته المهنية و حتى راحته وصحته في بعض الاحيان.

الأب -السائق الذي يتقلص يوم العمل لديه بشكل واضح كما يظهر في الكثير من القطاعات التي يتواجد فيها هذا النمط من الآباء، كالصحة العمومية و التعليم العالي و الوظيف العمومي. فالمستشفى العمومي لا يصل الطبيب المشتغل فيه إلا في حدود التاسعة و النصف -العاشرة، ليغادر بعد الثانية عشر. و هو الحال نفسه لدى الكثير من الفئات التي قد تترك العمل في منتصف اليوم... لأن «الذراري» بمفردهم.. نمط المعيشة هذا الذي يحتم على الأب الدخول إلى المنزل لمرافقة أبنائه مدة بقائهم فيه و تناولهم و جباتهم الغذائية وسط النهار، مما يعني عمليا وجوب مغادرته منصب عمله في حدود الحادية عشرة و النصف. نهاية يوم عمل هذه الفئات يبتر هو الآخر بطريقة لافتة للنظر، فحتى الأب الذي قد يأتي باكرا -ليس حبا في العمل و لكنه مرغم، لأنه يصاحب أبناءه الذين يجب عليهم الدخول إلى أقسام الدراسة قبل الثامنة-، يكون مرغما على المغادرة قبل الخامسة مساء.. لأن «الذراري» مرة أخرى ينتظرون أمام المدرسة و يجب اصطحابهم إلى المنزل هم و الزوجة...

و لدى بعض العائلات الأم هي التي تتحول إلى سائق، فزيادة على نشاطها المهني اليومي تتكفل بتنقلات أفراد الأسرة من الأبناء، على حساب نشاطاتها المهنية التي تتقلص ربما أكثر من حالة الأب، لأنها تتكفل مهمّات أخرى مثل التسوق و شراء الكثير من حاجيات المنزل بحجة براعتها في مثل هذه الأمور. الأم السائقة و ربما أكثر من حالة الأب، لاتملك لدى هذه الأوساط من الفئات الوسطى الحضرية و من تشبه بها من فئات اجتماعية أخرى يوم عمل واحدًا فقط، بل أكثر من يوم، يوم خارج المنزل وآخر داخله وثالث بين المنزلتين. تحرر تدفع ثمنه هذه الفئات "بالثاني و المثني" كما يقال، فلا هي تستفيد من وضعية المرأة الماكثة في البيت و لا المرأة العاملة. جحيم حقيقي تعيشه نساء الطبقات الوسطى المتزوجات بحجة تقدم لم يوفر المجتمع الجزائري أدنى شروط لتحقيقه.

الخلاصة، أن توقيت عمل هذه الفئات المهنية الواسعة من الطبقة الوسطى، المسيطرة على مناصب عمل مهمّة وحيوية داخل الاقتصاد الوطني، مقلص و مبتور أكثر من مرة في اليوم على حساب المجتمع، و على حساب نوعية المجهود المطلوب إنجازه و كمّيّته . فالخاسر الكبير بعد الأب –السائق و الام و حتى قبلهما، هو المجتمع الذي تتأثر و تيرة العمل فيه

سلبا من حيث الكم و النوع. الوضع الذي قد يفسر، و لو جزئيا، ما آلت إليه الأمور على مستوى القطاع العمومي و الإدارة العامة التي تنتشر فيها هذه الممارسات.

عملية التحول الاقتصادي التي تعيشها الجزائر منذ سنوات دون نجاح كبير، يمكن أن تكون فرصة لإعادة النظر في هذه السلوكيات السلبية و المضرة. فتحرر المرأة أو الترفيه عن العائلة أو الاهتمام بتربية الأبناء، يجب ألاّ يتحول إلى عقاب يومي للأب أو الأم أو يتم على حساب المجتمع و مصالحه الاقتصادية. فالمجتمع الجزائري الذي يشكو آفة البطالة يمكن أن يخلق مئات الآلاف من مناصب العمل لو توجه نحو قطاع الخدمات المرتبط بتحسين ظروف هذه الفئات الواسعة من المجتمع. فنقل الأطفال صباحا ومساءً، حراستهم و مرافقتهم إلى البيت، خلق دور للحضانة تتكفل بهم طول اليوم، كلها مناصب عمل ضائعة يمكن خلقها، كما هو حاصل في الكثير من المجتمعات الغربية و العربية. فمن ميزات هذه الفئات قدرتها على تخصيص جزء من دخلها لصالح تربية أبنائها، عكس فئات أخرى قد لاتهتم بالقدر نفسه بهذا الموضوع.

عوائق كثيرة لابد من حلها في وجه هذا المشروع منها ما هو متعلق بالقدرة المالية لهذه الفئات التي مازالت ضعيفة في حالة الفئات الوسطى الجزائرية الاجيرة التي عرفت و ضعيتها تدهورا كبيرا في العقدين الاخيرين، عكس نظيراتها في تونس أو حتى مصر إذا اكتفينا بهذين البلدين. و منها ما هو متعلق بقيم المجتمع وثقافته. فالجزائري وحتى الجزائرية مازالا رافضين لفكرة التخلي عن بعض من صلاحياتهما ومهامهما التربوية لأفراد من خارج العائلة، فباب الجدة مازال هو الحل مهما كان بعيدا. مما يعني ببساطة أن هناك مقاومة لتقسيم العمل داخل المجتمع. فالجزائرية مازالت ترفض وجود من يساعدها في الأشغال المنزلية داخل المنزل، لأسباب متعلقة ربما بالثقافة السائدة اجتماعيا النازعة نحو قيم أكثر ديموقراطية ومساواتية عكس بعض المجتمعات العربية الأكثر احتراما للهرمية الاجتماعية وقيمها. فالمغربية أو المصرية لاتتحرج من وجود من يساعدها في تسيير البيت و القيام بشؤونه، من ذلك فقد تحول هذا الوجود للخدم الى مؤشر للتباهي.

التاريخ و الزعيم.

الكثير من الأوساط،ظلّت تنظر إلى فرحات عباس، ضمنيّا أو صراحة، نظرة فيها بعض من الشك و الريبة –حتى لا نقول الكثير–اعتمادا أساسا على ما جاء بقلم الرجل في نص واحد مشهور له كتبه في سنة 1936، عندما قبل أن تولد الأغلبية الساحقة من الجزائريين الحاليين. قال فيه ما هو مشهور عن بحثه على الأمة الجزائرية التي لم يجدها في ذلك الوقت. بالطبع هذه النظرة الضيقة التي يعتمد عليها تقييم الرجل، لا تأخذ بعين الاعتبار التطور

الكبير الذي عرفته أفكاره ومواقفه، بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قبلها، ناهيك عن فترة حرب التحرير، لدرجة وصوله لرئاسة أول حكومة مؤقتة للجزائر قبل الاستقلال، ورئاسته لأول مجلس تشريعي بعد الاستقلال. عيب الرجل قد يكمن ببساطة في كونه قد عبر عن طريق النص المكتوب و المقالة الصحفية عن أراء سياسية آمن بها في اللحظة، وهو المثقف المرموق، في الوقت الذي فضل فيه الأغلبية السكوت و عدم التعبير عن آرائهم –التي قد تكون أكثر وسخًا بالمناسبة–، مفضلين السكوت أو الشفاهية في أحسن الحالات، بحكم جهلهم في بعض الأحيان، وربما خوفا من النتائج المترتبة عن مواقفهم المكتوبة و المعلن عنها، و التي قد لا تكون دائما بالثورية المزعومة، التي سادت بعد الحصول على الاستقلال بالطبع. لنتخيل ولو للحظة ماذا ستكون عليه صورة هؤلاء الثوريين المزعومين و الزعماء الحاليين، لو كانت لهم القدرة و الشجاعة للتعبير عن مواقفهم وآرائهم في تلك الفترة المضطربة و الصعبة من تاريخ الجزائر، و ليس أربعين سنة بعد الاستقلال. الأكيد أن مواقفنا منهم ستتغير، لتكون أكثر إنسانية و عقلانية، فمن شيم الإنسان و خصائصه التغير و التطور. باختصار فالثورية المزعومة التي يتفاخر بها الكل هذه الأيام، لم تكن سلعة رائجة كما يحاول البعض إيهامنا في تلك المراحل و المحطات الصعبة من تاريخنا، الذي تعرضت فيه الحركة الوطنية إلى امتحانات صعبة ساد فيها الكثير من الشك و التذبذب. هذا إذا اكتفينا بمرحلة الحركة الوطنية التي تعتبر مرحلة صعود و نضال، و لم نتوغل بعيدا للكلام عن فترات يأس فعلي،كما حصل بعد فشل الحركات الشعبية الريفية المسلحة.

عودة تاريخية كانت ضرورية للحديث عن علاقاتنا بوصفنا جزائريين بتاريخنا القريب منه على وجه الخصوص، بمناسبة الضجة التي أثيرت بعد تصريحات الرئيس الأسبق أحمد بن بلة و العقيد –الرئيس الأسبق هو كذلك، على كافي. فقد انطلقت هذه المناوشات الكلامية التي تدخل فيها أكثر من طرف بما فيها الرسمي بعد صدور النسخة العربية لمذكرات الرئيس علي كافي، التي قولت أشياء كثيرة من قبل ناس لم يقرؤوها في الغالب. فسادت العنعنة، كما هو شائع عندنا في الكثير من القضايا الجدية و الأقل جدية. الدليل على ذلك أنه و بعد صدور النسخة المفرنسة للمذكرات لم نسمع أي صوت معقب أو معاد أو معارض، و كأن الأمر يتعلق بكتاب آخر و بشخص آخر و ليس علي كافي – الأربو بعثيست– حسب تصنيف الإخوة. فالعيب إذن فينا كمجتمع، أفرادًا و مؤسسات، أنّنا لا نكتب، و إذا كتبنا لا نقرأ. فحصص مثل تلك سجلتها قناة الجزيرة مع الرئيس أحمد بن بلة كان المفروض أن يسجلها التلفزيون الجزائري و منذ مدة طويلة. فرغم اللغة الركيكة و عدم الدقة المتولدة عنها بالضرورة –بالمناسبة هذه " الميزة" لا يختص بها بن بلة وحده، فالكثير من زعمائنا،لا يتوافرون على أحد شروط الزعامة الأساسية، فصاحة القول، ناهيك عن فصاحة القلم. رغم كل هذه الاعتبارات، فالرئيس الأسبق لم يقل إلا ما هو معروف في الغالب، عندما تكلم عن بعض خصائص شخصية عبان رمضان، و عن الصراعات السياسية، الإيديولوجية و بالطبع

الشخصية التي انفجرت بمناسبة انعقاد مؤتمر الصومام، و غيره من المحطات التاريخية المهمّة التي عرفتها مسيرة الحركة الوطنية و الثورة.

كل هذا يطرح بحدة مسألة المكتوب في علاقتنا بتاريخنا القريب. فما كتبه محمد حربي في أكثر من مؤلف و مبروك بلحسين و حتى عيسى كشيدة في السنوات الأخيرة و على سبيل المثال فقط، فيه الكثير من المعطيات التي تستحق المناقشة والتعقيب، بل تؤكد في الكثير مما جاء فيها بعض أقوال الرئيسين علي كافي و احمد بن بلة، ليس فيما يتعلق بزعيم مثل عبان رمضان فقط بل برجال و محطات أخرى مهمّة، على سبيل المثال فقط، قدم الرئيس علي كافي صورة مختلفة جدا عن الصورة الرسمية السائدة للرئيس هواري بومدين الطالب في معهد قسنطينة، عندما رفض الانخراط في حزب الشعب، مفضلا الاكتفاء بدراسته التي بعثه أبوه للقيام بها حسب الشهادة، و غيرها من التفاصيل الأخرى المهمة. كما احتوى كتاب مبروك بلحسين على الكثير من الوثائق المهمّة عن المراسلات بين الداخل و الخارج بما هو كفيل بطرح أكثر من قضية. فقد حاولت هذه الكتابات القليلة و النادرة عن ثورة التحرير الخروج عن التقليد الشفهي السائد و المغلق إلى الكتابي و العام في مجتمع ليس من سماته المطالعة و القراءة، و ليس من خصائصه الحوار و المقارعة بالحجة داخل ساحة ثقافية موحدة. فلما المفرنس لايقرأ عادة إلا ما صدر بالفرنسية، حتى و إن قام المعرب بمجهود اوسع في القراءة باللغتين وتخطي الحاجز اللغوي بكل أبعاده. هذه الانقسامية اللغوية و القيمية التي ترسخت على شكل رؤية قطاعية للفضاء الثقافي، تساهم بقدر كبير في ظاهرة انشطارية الحياة الثقافية. ليستحيل معها أي تواصل أو تجسير، بالعكس، فالاقصائية و الاحكام المسبقة هي التي تسود لتتحول الحياة الثقافية إلى مواقع محصنة، يتم التمترس فيها و إعلان الحروب الثقافية و القيمية، حروب الجميع ضد الجميع.

الامور تتعقد أكثر و تصبح قابلة للانفجار فعلا، إذا أضيف إلى هذا المشهد الثقافي بخصائصه الانقسامية كإطار مرجعي، الابعاد الأخرى المرتبطة بالتاريخ و القريب منه على وجه التحديد. و هو ما حصل بمناسبة الحديث عن عبان رمضان و مؤتمر الصومام. فما قيل عن الرئيس بومدين أو بوضياف أو حتى كريم بلقاسم و محمد خيذر، لايثير أي اهتمام و يمر دون إثارة أي زوبعة و كأن هذه الشخصيات السياسية لاتنتمي للمجتمع نفسه و لا تحتل المواقع السياسية نفسها و لا شاركت في الاحداث ذاتها. و هو ما يؤكد مرة أخرى أن العلاقة لاتتعلق بتاريخ فقط بل بالسياسة كذلك.

فقد استعملت بعض التيارات والحديث هنا عن التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية على وجه الخصوص- في خطابها السياسي الآني بعض الشخصيات كما هو حال عبان رمضان، و بعض المحطات التاريخية بعينها كمؤتمر الصومام كمرجعية سياسية لحزب و تيار، مما جعل عملية استحضار هذه الشخصيات و المحطات عملية واردة بل مطلوبة يوميا تقريبا. فلم يعد

عبان رمضان زعيما وطنيا تاريخيا، بقدر ما تحول إلى منظر لتيار سياسي و حزب بعينه يستعمله ضد معارضيه و منافسيه الحاليين و المحتملين،و ما أكثرهم حين تعدهم.

فنحن، إذن، أمام ظاهرة استعمال داخل الحقل السياسي و الحزبي، لشخصيات، محطات و نصوص تاريخية معينة دون غيرها، أي نوع من الانتقاء و الاقصاء الدقيقين، ليس بهدف توضيح الرؤية التاريخية أو المساعدة على الفهم، بقدر ما هو للاستعمال في الصراع الحزبي و السياسي الدائر بكل تفاصيله اليومية. فليس غريبا، و الحال على ما هو عليه، أن يتخذ عبان رمضان مواقف من الانتخابات الرئاسية القادمة و غيرها من الاستحقاقات السياسية المهمّة، و هو ما حصل فعلا عندما استدرج بهذه الطريقة الفجة من أكثر من طرف في هذه الايام. عبان الذي اختزل من زعيم وطني كبير،كان له الدور النوعي في بعض الفترات من تاريخ الثورة إلى مجرد منظر –رغم أنفه– لتيار سياسي داخل لعبة حزبية جهوية و وطنية يسودها الكثير من الغموض و الاستعمال. فهل قدر للرجل أن يغتال مرتين و من أقرب الناس إليه ؟

ثرثرة في صيف جزائري ممطر

قد يكون سبب هذا الجفاف الذي يعانيه الخطاب الرسمي، عمق الأزمة و تشعباتها، كما قد يكون السبب راجعا إلى طول الأزمة نفسها. فقد زادت فعلا عن حدها، مما جعلها تستهلك الكثير من الهمم و الأقلام على قلتها. جفاف الخطاب الرسمي و تسطيحه قد يكون سببهما راجعا كذلك إلى قلة خبرة الكتبة و المبررين الذين استهلكتهم الأيام، زيادة على عدم اقتناعهم أصلا بموضوع التبرير. فقد عرف عن التجربة السياسية في الجزائر –حتى عندما كانت في مرحلة صعود– أنها لم تتميز بنوعية إيديولوجيتها لإثراء رصيده الخطابي و السياسي. فالجزائري قليل الكلام حتى إذا افترضنا أنه يحسنه. قد يكون السبب راجعا كذلك إلى الكم الهائل من التشاؤم الذي يتجرعه المواطن كل يوم. . ربما.

لكن ما يحصل منذ مدة تجاوز كل الحدود، فقد وصل الخطاب الرسمي و توابعه في المدة الأخيرة إلى مرحلة دفاعية غير عادية، لدرجة أن الجغرافيا تحولت إلى الملاذ الأخير له بعد أن غادر مجالات السياسة و الثقافة و التاريخ الرحبة. نكسة فعلية ألمت بالخطاب السياسي الجزائري الرسمي الذي تكلس و أصبح من دون آفاق و لا طموح إلا تبرير ساذج لما يحصل مهما كانت بشاعته. من يشكك فيما نقول ما عليه إلا الاستماع إلى هذه العينة الجزائرية جدا من هذه الثرثرة الصيفية.

الأمور لا تعجب هذه الأيام... الإرهاب و الغلاء و حتى الجو و العياذ بالله تغير... سمعت بالأمطار التي سقطت في شهر أوت في تبسة و حتى بسكرة و باتنة حسب الصحافة... المطر تنتظره في الخريف و الشتاء يأتيك في الصيف بلاد «الهبال».

– إيه سمعت، لكنها ليست بحدة فيضانات ألمانيا و روسيا و حتى التشيك... الصين الدولة العظمى هي كذلك مستها الأمطار الأخيرة... أحمد الله لم يكن هناك هلكى عندنا كما هو حال الهند و حتى روسيا.

– لكن «حنا» عندنا قتلى كل يوم جراء الإرهاب و حتى العنف العادي... سمعت بقضية بنك وهران أصبحنا مثل شيكاغو... «عنده الحق الشاب خالد»

– لسنا أسوء حالا من كولومبيا، ربما لا تعرف في هذه الدولة عندهم إرهابات و ليس إرهابا واحدا... في المدة الأخيرة هجموا على الرئاسة. الحمد لله لم نصل إلى مثل هذه الأمور... الشيء نفسه في سيرلنكا. العنف الآخر عادي مع الوقت أنت تعرف ممكن أن يتوقف و تتم السيطرة عليه. لا تنس أننا نعيش مرحلة تحول إلى اقتصاد السوق و العولمة و ما ادراك ما العولمة... «و حتى السراقين في وهران حكموهم... في المدة الأخيرة حكى لي صديق أن ابنه يدرس في أمريكا...» لا أطيل الحديث عليك كثيرا فالعنف تحول إلى شيء عادي جدا عندهم، لدرجة أن الناس و الشباب خاصة لا يخرجون في الليل... نوع من حظر التجول حتى في العاصمة واشنطن... أحمد ربي أنت و حتى الأولاد تستطيعون الخروج ليلا في هذا الحر...

– ربما، على العموم. الصيف غير حار هذه السنة، لكن أنا خائف على الانتخابات، سمعت أن سعدي رفض المشاركة فيها و حتى العروش ضدها... «الوقت الذي قرروه للانتخابات معجبنيش في أكتوبر مع الدخول الاجتماعي ربي يستر...»

– لا تقلق نفسك كل الدول خائفة من الانتخابات عندها... في تركيا الشيء نفسه و السودان كذلك رغم أنهم متفاهمون هذه الأيام. المهم عندنا الأمور أحسن فنحن مازالنا دولة واحدة موحدة لا جنوب و لا شمال... فكر في الدول التي لا توجد فيها انتخابات أصلا و دول غنية و عربية مثل السعودية و الكويت، النساء راهم يطالبوا بالمشاركة لأن القانون يمنع المرأة من الترشح و حتى الاقتراع هناك... و في الجزائر نطلب منهم المشاركة و يرفضن حسب وزير الداخلية المقاطعة كلها جاية من النساء. . سبحان الله الدنيا بالعوج.

– قلت لي إن توقيت الانتخاب لم يعجبك... كل عام هكذا يتكلموا على 5 أكتوبر تخويف فقط مزية احنا مرة في العام أتصور الدول التي تحصل فيها هذه الاضطرابات طول العام شفت ماذا حصل في الأرجنتين كل شيء راح في دقيقة نحن نحمد الله لان أمورنا مازالت بخير رغم مرور أكثر من عشر سنوات على 5 أكتوبر انتاعنا.

–رغم كل ما قلته فإنني مازالت خائفا من الدخول الاجتماعي المقبل... خاصة ... سيدي السعيد سمعته يقول ...

– لا اسمح لي هنا أوقفك ...لابد أن تسمع الكلام الجدي، هل تعرف أن الإضرابات العمالية في الجزائر راها تقل وزير العمل قالها في المدة الأخيرة... تصور عدد الإضرابات لا تتجاوز 200 إضراب في السنة... طول العام يعني أقل من إضراب واحد في اليوم رغم كل

المشاكل في دول أخرى مثل إيطاليا بالآلاف. أما فرنسا... عيب كبير... كنت في المدة الأخيرة هناك حتى الـ ... حشاك داروا إضراب انتواعنا مازالوا يخدموا. بالإضافة إلى هذا حنا في الجزائر عندنا تعددية نقابية و حرية تعبير و صحافة حرة لا تملكها أي دولة في المنطقة العربية و حتى في إفريقيا. . أقول هذا بشهادة الأمريكان و الأوروبيين الذين زاروا الجزائر ماشي سيدي السعيد انتاعك.

– فكرتني، غريب أمر الصحافة هذه الأيام، الكلام عن الرشوة و السرقة و الخطفة، لكن لا ملف أمام العدالة و لا حتى اسم أو قضية جدية و واضحة كله كلام في كلام مثل الريح في البريمة لدرجة انك تشك في تواطؤ.

– اسمع الرشوة موجودة في كل العالم... هل تعرف أن بعض الدول قننتها و بطرق مختلفة حتى تلك الدول التي تسمي نفسها متقدمة و كبيرة... كل ما في الأمر أننا في الجزائر مازالنا جددا في الميدان لا نعرف... بوجادية... الراشي بوجادي و المرتشي بوجادي... قرأت مقالة في المدة الأخيرة تقول إن الجزائر مازالت بعيدة عن المراتب الأولى في ميدان الرشوة ليس مثل بعض جيراننا... لابد أن نحافظ على هذه المواقع و لا نتقدم كثيرا إلى الأمام هذا هو المهم الآن... في نهاية الأمر المستفيد من الرشوة –أنا بالمناسبة أفضل كلمة بقشيش هي أقرب لثقافتنا و تاريخنا– في كل الحالات جزائريين راهم في بلادهم مستقلة و الحمد لله ما عندناش برانية، لا يهود و لا نصارى.

– هذه أمور سياسية خاطي خوك أنا ما يقلقني فعلا أمور الدنيا البسيطة، أمور الحياة ربما لا تعيش المشكل أنت. نحن في الحي عندنا أكثر من عشرة أيام من دون ماء جاو يبيعوا الماء عندنا بالصهاريج كما يقولون في الإذاعة.

– هذا فعلا مشكل، لكن الأمور ستتحسن عن قريب... حسب الدراسات التي أنجزت. الجزائري لا يستهلك إلا كمية قليلة من الماء بالمقارنة مع الأمريكي لكن هم أمريكان لا تنس عندهم الماء و الأمطار تسقط بانتظام. الثلج عندهم طول العام. العكس عندنا هذه أمور ربي.... الإنسان يبقى عاجزا أمامها مثل فيضانات باب الواد ، و مع هذا نبقى احسن حال من الكثير من الدول موريتانيا معندهمش الماء تماما و حتى عمان في الأردن الماء ناقص عندهم. الإنسان لا يكفر الماء مازال رخيص باطل تقريبا عندنا... المهم احنا كملنا و قتنا مشكل الجيل القادم يدبر رأسه.

– فكرتني مشكل الشباب صح مشكل... البطالة و القباحة كل ستة اشهر يخرجولك بخرجة سمعت هذه الأيام موضوع الكباريهات راهم يحرقوا فيها.

– احنا عندما كنا قدهم لم نعمل مثل هذه الأمور الساقطة، أخرجنا فرنسا و حررنا البلاد و جبنا لهم الاستقلال ما كسرناش البلديات و الكباريهات. على العموم الأمور ليست خطيرة فهي محصورة في المدن الكبرى و العاصمة و منطقة القبائل و بعض المناطق الأخرى في

الشمال... شبعوا... الدليل على ذلك هل سمعت يوما أن السكان البدو اشتكوا في الجزائر و حتى سكان الجنوب ناس عاقلين رغم بعض المشاكل في المدة الأخيرة... عدوى يبدو لي. لكن الأمور مازالت بخير و الحمد لله. في المدة الأخيرة شاهدت روبورتاج في النمريك الدنيا مهولة طول العام في بوليفيا... ربي سخطهم الصيف انتاعنا عندهم شتاء... سمعت واش صار في الكشمير طاڤ على من طاڤ، الله يسترنا و دول إفريقيا المغابين ضاعوا حتى حكاية السيدا زادت و رطتهم. مثل هذه الأمور مازالت مضبوطة عندنا رغم كل ما يقال عن تدهور الأخلاق.

– حتى عندنا الأمور ما تشكرش الأمور السياسية كذلك ليست على ما يرام. . فكرتني في البانيا القديمة عندما كان يحكمها أنور خوجا الستاليني. . الفكرة نفسها تقريبا.. خوف الناس بالحرب من الخارج سكتوا أربعين سنة قال للشعب أن الدول الأخرى تغار منكم و أنها ستهجم عليكم خوفهم أربعين سنة أو أكثر.

– منذ مدة قصيرة قلت هذه الأمور السياسية خاطيني من كلامك تبدو تعرف و تعرف أكثر من اللازم ربما... هذا هو سر نجاح الجزائر كل الناس تعلمت و قرات و جات للعاصمة و تشاهد التلفزيون و الانترنيت و تشرك فمها... في دول أخرى الدراسة بالفلوس و الانترنيت ماكانش و التلفزيون لا تشاهد فيه إلا صور الرئيس و زوجته و اللي حل فمه طاروا أسنانه و الناس حامدة ربي. أما انتم فلا... احمدوا ربي شوية يا ناس. بعض الأمور صعبة حقا لكن لا تنس أن عمر الاستقلال قصير بعض السنوات فقط. هاهي مصر و سوريا فيها و عليها رغم أنها لم تستعمر مثلنا... الناس ساكتة و تخدم ليل نهار حتى الملكية عادت عندهم من جديد باسم الجمهورية، و لم نسمع أي كلام... العكس عندنا الديموقراطية دايرة حالة لكن نحن في الجزائر كنا أحسن ...

– ما حمدتوش ربي طلبتم الديموقراطية و الأحزاب و التعددية و حتى حقوق الإنسان... و ضد الحڤرة و كلام justement آخر لا تعرفونه إلا أنتم. ربما لا تعرف أن كلمة حڤرة هذه غير قابلة للترجمة و لا يعرفها حتى العرب من جيراننا. كل ستة أشهر تأكلوا راس رئيس جبنالكم رؤساء من الهند و السند واحد ما عجبكم... إلا و فيه كلام... خرجتولهم العيوب السبعة. في دول أخرى قريبة منا الكلام في الرئيس مثل الشرك بالله تماما. يغير الدستور في كل لحظة و يعين من يريد و يستقبل من يريد و يسافر متى يشاء، إلا هنا عندكم كفرتم بالنعمة... الانتخابات في وقتها و التعددية و الأحزاب و الصحافة المستقلة و مع ذلك لا تحمدون الله على نعمه. حتى البنان جبنهولكم و مع ذلك كافرين دائما.

– فعلا الشيء الوحيد الرخيص هذه الأيام البانان فكرتني أنا قاعد قاعد سأشتري كيلو للأولاد راهم قالوا الناس شاهدوا الحاويات الكثيرة المارة على جسر الجنرالات مملوءة به... هذه الأيام.

-عاند و لا تحسد... عين الحسود فيها عود. حتى الجسور ما سلكتش منكم. غاشي فارغ شغل...

رمضان الجزائري...

شهر رمضان كممارسة جماعية في الجزائر، يملك الكثير من الخصوصيات السلبية في عمومها. لعل على رأسها يأتي ذلك الارتباط الكبير بالاجتماعي و الاقتصادي بل و السياسي، فالجوانب الروحية و الدينية فيه عموما ضعيفة بل تكاد تنعدم، رغم الإصرار من قبل الجميع على الجوانب الدينية في مظهرها الخارجية، فقد يزداد عدد المصلين في المساجد بهذه المناسبة الدينية، كما قد تزداد نسبة الحصص الدينية ضمن البرامج الإذاعية و التلفزيونية، دون أن يتم تجسيد هذا التدين الجماعي و المظهري، دائما في سلوكيات فردية وجماعية نوعية بل بالعكس. فقد تبين من خلال تجربة السنوات الأخيرة على وجه التحديد، أن الكثير من الآفات الاجتماعية و السلوكيات العدوانية الفردية و الجماعية، تطفو على السطح في هذه المناسبة الدينية التي يستغلها البعض للتكشير عن الجوانب الحيوانية لديه، على حساب الأبعاد الإنسانية التي يفشل رمضان الجزائري في الوصول إليها .

فلو سألنا مسؤولي المصالح الاستعجالية في مستشفياتنا لأخبرونا دون عناء، أن مصالحهم الطبية تعرف اكتظاظا خاصا بمناسبة هذا الشهر الكريم. ليس بسبب التخمة و الإفراط في الاستهلاك فقط.. فقد تبين من خلال التجربة أن عدد حوادث الطرقات يعرف زيادة رهيبة في هذا الشهر. فالسائق الجزائري يتحول إلى شبه وحش و هو يقود سيارته، ليس بالضرورة في الساعات الأخيرة من اليوم كما يدعي البعض من أصحاب السيارات، فقد تصادف العينات نفسها في الصباح، بحجة عدم تناول قهوة الصباح أو عدم التدخين صباحا. نسبة الاعتداءات الجسدية بين المواطنين هي الأخرى تعرف الاتجاه ذاته. فصورة الجزائري الذي يجري وراء مخلوقات الله، حاملا سكينا أو ساطورا من المناظر المألوفة في مدننا وقرانا خلال هذا الشهر. و الويل لكل من تسول له نفسه الوقوف أمام هذا الهجوم الكاسح أو حتى التواجد بالقرب منه لا قدر الله.

مظاهر أخرى تعرف طريقها إلى الانتشار في رمضان، الذي يفترض فيه انه شهر للصيام و التقوى. ويتعلق الأمر هذه المرة بازدياد نسبة استهلاك المخدرات من كل نوع.وهو ما يمكن ملاحظته و التأكد منه بأكثر من وسيلة ومؤشر. فمصالح الأمن -على الحدود خاصة- بمختلف أشكالها، عادة ما تقوم بحجز كميات كبيرة من كل أنواع المخدرات، حتى قبل حلول رمضان، مما يعني أن نسبة ما لم يضبط منها و تم تسويقها، كانت اكبر بكثير. كما تؤكد عمليات الحجز هذه أن الطلب في هذا الشهر على هذه المواد يرتفع بشكل واضح . السبب بالطبع يرجع إلى تلك الموانع الاجتماعية التي تقف أمام استهلاك الخمور وأنواع المسكرات الأخرى خلال

شهر رمضان، و التي يعوضها أصحابها بمواد مخدرة تكون أكثر قبولا في رمضان من الناحية الاجتماعية. فتناول سيجارة محشوة في السهرة بعد الإفطار، أكثر قبولا من تناول كأس نبيذ، مهما كان التوقيت في شهر رمضان الجزائري.

لا داعي للحديث عن الجوانب الأخرى الأقل عدوانية و الأكثر انتشارا، فالغياب عن العمل يتحول إلى قانون اجتماعي مقبول، لا تتحرج الأغلبية الساحقة من الجزائريين في التندر به وإيجاد كل التبريرات له. فيوم العمل عند الجزائري و الجزائرية يتقلص بشكل لافت للنظر ...ساعة أو ساعتين بين العاشرة و النصف و الواحدة زوالا. ليتم تأجيل كل شيء إلى ما بعد رمضان. فقد تحول رمضان إلى شهر الحد الأدنى المهني. عكس الاستهلاك الذي يعرف معدلات جنونية، ناهيك عن الارتفاع في الأسعار الذي أصبح من شروط الصيام لدى التاجر الجزائري.

رغم صحة هذه الصورة المقدمة عن رمضان، فالكثير من الجزائريين يرفض الاعتراف بها. بل وقد يحاول إيجاد التبريرات لها، أو التخفيف من حدتها على الأقل، كالادعاء مثلا، أنها ليست خاصة بالجزائريين، من باب أن المصيبة إذا عمت خفت. أو القول إنها صورة تنطبق أكثر على المدن الكبرى، باعتبار أن الريف وسكانه مازالوا بعيدين عن هذه الأجواء العدوانية التي يتسم بها رمضان الجزائري. و هو ما قد يكون صحيحا جزئيا، حتى و لو أن أغلبية الجزائريين الآن يعيشون في المدن مما يجعلهم أكثرية بسلوكياتهم الإيجابية و السلبية. الأهم من ذلك أن هذه الصورة القاتمة لم يتم التركيز فيها إلا على الجوانب السلبية و السوداء، باعتبار أن رمضان الجزائري يملك جوانب غاية في الإيجابية، فهو الشهر الوحيد مثلا، الذي تخرج فيه العائلة للتمتع بالنشاطات الثقافية التي تزدهر خلال هذا الشهر بالمدن الكبرى تحديدا. فرمضان هو الشهر الوحيد تقريبا إذا استثنينا اشهر الصيف في بعض المناطق الساحلية، الذي تشاهد فيه المرأة الجزائرية ليلا، دون أن تكون بائعة هوى أو عاهرة بالضرورة.

لا أريد أن يتغلب علي التشاؤم للقول، هنا بالذات، إن الأجواء الأمنية الصعبة التي عاشتها المدينة الجزائرية خلال العقد الأخير كادت تقضي على هذه الجوانب الاحتفالية التي ميزت دائما رمضان الجزائري .فالكثير من العمليات الإرهابية البشعة، التفجيرات و الاغتيالات تمت في هذا الشهر، باسم قراءة مبتورة للنص الديني. هذه التجربة التي من مصلحتنا بوصفنا مجتمعًا تجاوزها بإيجابية و سرعة، حتى لا تترك بصماتها في حياتنا اليومية و تنزع منا ما تبقى من جوانب التسامح و الإنسانية في هذا الشهر، الذي يريد له البعض من الذين فقدوا إنسانيتهم، أن يتحول إلى شهر للقتل و التفجيرات، باسم الجهاد (فهم خطأ بكل تأكيد).

سيطرة الاجتماعي على الديني في رمضان الجزائري يمكن تفسيرها بالعودة إلى تاريخنا الاجتماعي و الثقافي بل و الديني القريب. فقد استعمل رمضان ظاهرة جماعية لفرض التمايز عن الحالة الاستعمارية الاستيطانية، خلال الليل الاستعماري الطويل. فلم يكن في

حوزة المجتمع الجزائري الأمي و الفقير و المنهزم مؤقتا، إلا التشبث بكل ما يملك من مقومات دينية أو غيرها مهما كانت، تميزه عن الآخر القوي و المسيطر، فكان شهر رمضان على رأس هذه الترسانة الحربية. فالجزائري، فضل هذه العبادة الجماعية -الصيام- لكي يقول للآخر إنه مختلف ومتماسك ويملك الكثير من التفرد الذي يجعله يرفض أن يذوب ولو لشهر، من خلال هذه الجماعية التي لا يملكهاٍ إلا الصوم. فقد كان الجزائري السكير بل العربيد، البعيد عن أداء الصلاة عادة، و الذي قد يرتكب كل الموبقات و الكبائر يوميا، يتوقف فجأة عن كل هذه الممارسات خلال شهر ليصوم رمضان ليس بالضرورة إيمانا واحتسابا، مما منح تلك الجماعية الكبيرة، لهذا الفرض الديني في الجزائر على خلاف العبادات الأخرى التي كان المجتمع الجزائري ومازال أكثر تساهلا معها، كالصلاة مثلا، عكس مجتمعات عربية وإسلامية أخرى لم توظف فيها العبادات الدينية تاريخيا هذا التوظيف السياسي الجماعي، لدرجة أن الجماعية كانت في الكثير من الأحيان على حساب الأبعاد الدينية الفردية تحديدا، عندما يتعلق الأمر بالصيام على وجه الخصوص. فعرفنا سيادة هذا التدين الجماعي الذي تحول مع الوقت إلى خاصية ثقافية، جماعية بالضرورة.

الشرق و الغرب... و أنت منين ؟

الجهوية في الجزائر مثل العادة السرية عند المراهقين، الكل يمارسها، لكن القليل فقط يتحدث عنها و يعلن عن ممارستها. فالجزائري قد يكون السؤال الثاني الذي يطرحه عليك مباشرة، بعد معرفة اسمك... أنت منين ؟ و هو ما يؤكد أهمية الانتماءات الجهوية لدى الكثير من الجزائريين في تحديد سلوكياتهم و مواقفهم. الظاهرة زيادة على أبعادها التاريخية تملك حضورا اجتماعيا أكيدا، ازداد حدة في السنوات الأخيرة. فقد ترسخت الجهوية في المدة الأخيرة كممارسة فردية و جماعية و تنوعت أشكال تمظهرها، في الوقت الذي يعرف فيه الانتماء إلى الوطن أزمة حادة متعددة الأوجه .

تاريخ الجزائر كالكثير من المجتمعات المشابهة، أكد أكثر من مرة أهمية هذه الانتماءات التقليدية و على رأسها الجهوية، فقد كانت الانتفاضات الشعبية الريفية في السنوات الأولى بعد الغزو الاستعماري للجزائر، ذات طابع جهوي واضح، جراء القاعدة القبلية المحدودة لهذه الانتفاضات الشعبية الدورية التي عرفتها الكثير من مناطق التراب الوطني في فترات تاريخية مختلفة. مرحلة الثورة و تنظيماتها العسكرية -السياسية كالولايات الست دعمت في بعض مظاهرها السلبية ظاهرة الجهوية. محطة الحركة الوطنية التي كانت تجاوزا إيجابيا لهذه الظاهرة ، فقد كان المناضل من شرق البلاد يترشح و ينتخب في المنطقة الغربية، لأن النظام ـ كما كان يقال بلغة تلك الفترة ـ قد قرر ذلك. ثورة التحرير نفسها استفادت من جهوية يمكن القول عنها بأنها كانت إيجابية، في الكثير من مظاهرها. فقد تكونت قنوات

وشبكات واسعة لجمع الأموال و تجنيد المواطنين وتهريب المطلوبين ...الخ، تعتمد على البعد الجهوي للعلاقات الإنسانية .

نتيجة لهذا التاريخ السياسي و لهذه الخصوصيات الثقافية و السوسيولوجية التي تميز المجتمع الجزائري، فقد تكونت جهويات قوية يغلب عليها الطابع العمودي جغرافيا –شرق– غرب– وسط. فابن الصحراء في بشار مثلا يملك إحساسا بالانتماء إلى الجهة الغربية عموديا. كما ولدت هذه التجربة التاريخية شعورا جهويا متفاوت القوة لدى الجزائريين، فبعض الجهويات تتميز بقوة حضور كبيرة جدا عكس البعض الآخر. التمفصل مع السياسي يجعلنا في هذا الباب بالذات نقول إن هناك جهويات في السلطة و أخرى معارضة، جهويات منظمة سياسيا و أخرى أقل تنظيما.

بالطبع فالفرد الجزائري ليس وحشا جهويا في كل يومياته و تفاصيل حياته، فالانتماء الجهوي أقل حضورا في بعض المدن و الفضاءات الحضرية، كما أنه قد يكون أضعف لدى بعض فئات السن كالشباب الذي ولد و عاش في المدن الكبرى، كما قد يكون أقل حضورا في مؤسسات بالمقارنة مع أخرى. فهذا الشعور بالانتماء يكون أقل حضورا في مراحل الصعود الوطني، في حين يزداد قوة و تأثيرا خلال فترات الأزمة و بعض المحطات السياسية كالانتخابات السياسية مثلا، التي تكون فرصة مواتية لظهور الجهوية و العشائرية في أتعس صورها. فويل لمن لا عرش له. و هو ما يعني أننا أمام شروط منتجة للجهوية أو مشجعة عليها على الأقلّ. مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي في الجزائر بكل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي تزامنت معها تؤكد هذه الحقيقة. فالجزائري الذي ولد و تربى في المدينة الكبرى قد يكتشف فجأة أنه ابن جهة ما و هو يدخل مكتب مدير أو موظف كبير لطلب منصب عمل نادر. الشيء نفسه الذي يلجأ إليه من يريد الحصول على شقة أو أي خدمة في ظرف الأزمة التي نعيشها. فالجهوية تتحول إلى قناة مضمونة في بعض الأحيان للوصول إلى الهدف عندما تفشل القنوات الرسمية و القانونية.

بعض مراكز القرار و حتى المؤسسات في هذه الحالة يمكن أن تتحول إلى فضاءات لإعادة إنتاج الجهوية، بل و حتى تشجيعها و الحث عليها كسلوك يومي. فالكثير من الهياكل و المؤسسات في الجزائر يمكن أن تعرف جهة المسؤول الأول فيها بمجرد التقرب من البواب و الحارس. و هو وضع ليس خاصا بالقطاع العام كما قد يتصور البعض، فالقطاع الخاص في الجزائر يملك في الكثير من الأحيان أبعادا جهوية وعشائرية أكيدة. ليبقى المستوى السياسي بمؤسساته ورجاله المكان الأرحب في إنتاج الجهوية و إعادة إنتاجها وطنيا. فقد عرفنا و ما نزال، للأسف، نوعا من التقسيم الجهوي للمؤسسات و الهياكل. فإذا سيطرت جهة ما في قطاع أو مؤسسة، فمن حق الجهة الأخرى ان تمنح لها مؤسسة بديلة و الأمثلة أكثر من ان يتم حصرها في هذا المجال الضيق. هذه الممارسات التي بررت في مرحلة لاحقة الكلام عن ضرورة

توازن جهوي داخل السلطة ومراكزها المتنوعة لتتوسع هذه المطالبة في المدة الأخيرة إلى نوع من التقسيم و التسيير الجهويين للجزائر يمس بطريقة خطيرة بالوحدة الوطنية، تجاوزت ما كان مطروحا من أفكار قديمة حول الأبعاد الجهوية للتسيير الاقتصادي المعقولة بل و المطلوبة. و ما تجربة أوروبا الناجحة في السنوات الأخيرة في التوليف بين الجهوي /المحلي و الوطني وحتى ما فوق الوطني إلا دليل إضافي على نجاعة الأسلوب. فأوروبا القارة منحت صلاحيات واسعة للمحلي و الجهوي و هي في مرحلة صعود وقوة متجاوزة الإطار الوطني، في حين يفرض علينا أن نتنازل لكيانات جهوية و نحن في مرحلة ضعف و أزمة .

من الشروط الموضوعية التي ساعدت على نمو الجهوية و استفحالها في الكثير من الأحيان توقف بعض المؤسسات الوطنية عن أداء الأدوار المطلوبة منها كليا أو جزئيا. و كمثال فقط يمكن الحديث عن الجامعة، فقد كانت مكان لقاء بين أبناء الوطن الواحد و بناته يدرسون معا و يحب بعضهم بعضا و ينشطون سياسيا، يتخاصمون، وقد يتزوجون و يكونون أسرا لكي يكونوا حلقة وصل بين مناطق بعيدة من البلاد. الجامعة الجزائرية الحالية لا تقوم بهذه الأدوار الكثيرة و المتنوعة، بحجة ترشيد الإمكانات، فالطالب العنابي أو الوهراني يدرس في المدينة نفسها طول حياته، يتخرج و يشتغل فيها دون ان يعرف ناسا خارج أبناء مدينته أو قريته الصغيرة، ما يجعله في بعض سلوكياته أقرب إلى أهل الكهف. ربط أواصر المجتمع و تقوية لحمته أمر توقفت عن القيام به الكثير من المؤسسات الاقتصادية جراء الأزمة، فمع تفكيك النسيج الصناعي يمكن أن نفكك المناسبة نفسها النسيج الاجتماعي و حتى العاطفي الذي يربط أبناء الوطن الواحد.

هذا الجو المتأزم، إذن، هو القاعدة الموضوعية لإنتاج و إعادة السلوكيات الجهوية و إعادة إنتاجها بكل مستوياتها، الفردي منها و الجماعي. فبدل أن تكون الجهات بكل ما تزخر به من تنوع ثقافي و فني لبنة جديدة في صرح الوطن، و إضافة إيجابية، كلهجة الوهراني و أغنية الشاوي و لباس النايلية يمكن أن تتحول إلى عامل فرقة وضعف في هذه المرحلة التي يعيشها العالم و المتسمة بكل أنواع التحرش و العدوانية. فالجزائر التي رسمت حدودها بدماء الشهداء يمكن أن تستهدف، و تظهر من جديد نظرية الأمة في طور التكوين التي يجب مساعدتها لكي تصل إلى النضج و التجانس المطلوبين.

إنسان.. حضارة «الصاشي» الأسود

حضارات كثيرة، و القديم منها على وجه الخصوص، تنسب لإنسان عرف عنه استعمال آلة معينة أو مهارة محددة بل و حتى جهاز ما اخترعه ساهم به في تقدم الإنسانية و رفاهيتها. أو حتى ممارسة نظرية أو فكرية كالدين أو الفلسفة. فيقال مثلا عن الحضارة الصينية إنها حضارة البارود و الحرير و الطباعة. كما يقال عن الحضارة الفرعونية إنها حضارة الأهرامات،

و الحضارة المعاصرة إنها حضارة الآلة بمختلف مراحل تطورها... إلى آخر التصنيفات المعروفة.

في هذا الإطار بالذات، هل يمكن القول عن الجزائري إنه صاحب حضارة «الصاشي» -الكيس الأسود؟ فأين توجه عينيك و مهما كان المكان الذي تتواجد فيه في الجزائر لا ترى إلا «الصاشيات السوداء» .. معلقة في الهواء..تتطاير من أعلى العمارات و الشرفات... تتدلى فوق أغصان شجرة.. أو تكسو الأرض و بالطبع في يد كل جزائري و جزائرية في كل الوضعيات، في السوق.. و مكان العمل في الفضاءات العمومية و الخاصة... فقد يتنازل الجزائري عن كل شيء إلا صاشيه الأسود فلا و ألف لا، لدرجة قد يتحول فيها «الصاشي» مع الوقت إلى علامة مميزة لأبناء هذا الشعب الطيب... فكل «صاشي» أسود وراءه جزائري.

فقد هالني منذ عدة سنوات منظر الفضاءات شبه الصحراوية المترامية بين سيدي عيسى و المسيلة بوسط البلاد... فبدل الأشجار و الزرع أو حتى الحيوانات التي كانت تشتهر بها المنطقة لوقت قريب كالجمال و قطعان الغنم و الماعز و حتى الحمير، لا ترى عيناك طول الكيلومترات إلا ذلك المنظر المخيف. كيلومترات من «الصاشيات السوداء» تتطاير و هي معلقة فوق ما تبقى من غطاء نباتي ضعيف محدثة أصواتا مزعجة و مخيفة في الليل و النهار.. منظر غير إنساني و مخيف يحيلك مباشرة إلى أتعس أفلام الرعب.

سوف لن أتحدث عن الجانب البيئي للموضوع رغم أهميته، فالمنطق يقول إننا إذا استمرينا على هذا المنوال سيأتي يوم نختنق فيه جماعيا بهذه المواد السامة التي غزت محيطنا بطريقة غير معقولة .

كأي حضارة، فإن إنسان حضارة الكيس الأسود يملك الكثير من الخصائص و المميزات التي تجعله معروفا من بعيد ليست خصائص فيزيولوجية و سلوكية فقط، بل حتى فكرية و أخلاقية و ليست بالطبع فردية، فالجماعية من ميزات حضارة إنسان «الصاشي» «لكحل» كما يسمي نفسه، فهم يحلقون رؤوسهم في الفترة نفسها تقريبا بمناسبات دينية و يتزوجون عادة في فصل الصيف نفسه نظرا للطابع الريفي الذي مازال متحكما في الحضارة، حتى و لو بدأت هذه العادة في التغير منذ دخول أبناء هذه الحضارة إلى المدن .

فإذا أخذنا المواطن المتوسط الذي يمثل أحسن تمثيل هذه الحضارة. فإننا نجده في الغالب الأعم يسكن مدينة كبرى أو متوسطة داخل أحد أحيائها الشعبية العصرية، فقد فرضت حضارة «الصاشي» على أبنائها السكن في عمارات حديثة بالمقاييس العمرانية، تشبه إلى حد كبير التجمعات السكانية التي ظهرت في تجربة الاشتراكية الفعلية المطبقة في دول المعسكر الاشتراكي سابقا. الإهمال الكبير و الأوساخ المترامية في بهو العمارة التي يسكنها إنسان حضارة «الصاشي» لا تقارن أو على النقيض من النظافة الأكثر من المعقولة بل و المبالغ فيها داخل المنزل، فزوجة رجل حضارة «الصاشي» مهمومة جدا بمسائل النظافة

الداخلية لدرجة المبالغة في الكثير من الأحيان. نظافة حسية يغلب عليها الطابع الشكلي. فجل وقت زوجة إنسان هذه الحضارة السوداء يستهلك في تنظيف البيت من الداخل. فالزوجة داخل هذه الحضارة، و مهما كان مستواها التعليمي أو مكانتها الاجتماعية، تملك حسا يدويا واضحا فهي تقوم بكل الأشغال المنزلية مهما كانت صعوبتها أو رتابتها. في حين لا نكاد نراها إلا نادرا مع بعلها خارج البيت في الأماكن العامة غير المقررة على أي حال داخل هذه الحضارة. فالزوجة في هذه الحضارة مهمّاتها معروفة و محددة و لم يظهر عليها تغيير منذ آلاف السنوات.. المرأة في البيت و الرجل في الشارع.. نعم في الشارع، فمن خصال هذه الحضارة مغادرة الرجل البيت صباحا بعد أن يشرب قهوته -لا ننسى أن إنسان هذه الحضارة غير متعود على الأكل صباحا -و عدم العودة إليه إلا في المساء حتى و إن كان من دون التزامات مهنية أو أخرى تفرض عليه البقاء في الخارج فهو يفضل التسكع في الشوارع أو احتساء العدد الكبير من فناجين القهوة مع الأصدقاء-من الذكور طبعا- لغاية نوم الأطفال في المساء وقت رجوعه المفضل إلى البيت.

انطلقنا في محاولة تعرفنا على إنسان هذه الحضارة من داخل بيته ببساطة، لأن السكن مهم و مهم جدا لديه. فقد قيل مثلا من قبل الكثير من المؤرخين -المغرضين بالطبع- إن إنسان هذه الحضارة تاريخيا لم يهتم بالبناء عموما، فلم يترك آثارا كثيرة تدل على اهتمامه بمسائل العمران و البناء، فقد غلبت عليه البداوة و الترحال و بساطة البناء حتى و إن استقر في الجبال و الوديان. و لهذا السبب، ربما، تجده في فترة العقود الأخيرة (البعض يقول هنا كذلك أن الأمر يتعلق بعقدة نفسية جماعية لدى أبناء حضارة «الصاشي» الأسود) يولي اهتماما مرضيا بقضية السكن، فالمواطن في هذه الحضارة قد يضيع كل حياته في الركض وراء سكن دون الحصول عليه بالضرورة. قد يغير عمله و مكان إقامته و صداقاته و جل قناعاته و قد يغير الزوجة إن لزم الأمر دون التمكن من الوصول إلى تحقيق هذه الغاية دائما.

الحصول على سكن بين أبناء هذه الحضارة و رغم صعوبته الشديدة فهو ليس التحدي الوحيد. فقد ضيع أبناء هذه الحضارة أحلى فترات العمر -خاصة بالنسبة لبعض الأجيال- و هم واقفون في الطوابير من أجل الحصول على المواد الغذائية البسيطة ذات الاستهلاك الواسع كالبيض أو البطاطا، ناهيك عن مواد استهلاكية اقل استعمالا. فقد كان يشار بالبنان، كما يقال مثلا، لكل مواطن من أبناء الحضارة الذي يتمكن من الفوز بقطعة جبن أو عشر بيضات أو نصف قنطار بطاطا للأولاد بعد عدة ساعات من الطابور. أما إذا وصل الأمر إلى براد أو سيارة، فالإعجاب يتحول إلى أمر آخر. لأن السيارة من ميزاتها عند أبناء الحضارة طول العمر، فشوارع مدن هذه الحضارة مازالت تحتفظ بسيارات الخمسينيات و السِّتينيات التي أفنى إنسان هذه الحضارة سنوات طويلة من عمره في صيانتها و البحث لها عن قطع غيار من كل القارات. هذا الاهتمام الذي حول أغلبية أبناء الحضارة إلى ميكانيكيين مهرة يخصصون

الساعات و الساعات من مناقشاتهم إلى تفاصيل ميكانيكية يعجز أكبر المهندسين الألمان عن الخوض فيها بل لقد وصل الأمر عند بعضهم أن أفتى بعدم جدية الألمان و اليابانيين في بعض التفاصيل التقنية الخاصّة بالميكانيك.

الاهتمام نفسه، و أكثر ربما، نجده لدى أبناء حضارة «الصاشي» الأسود عندما يتعلق الأمر بالبناء... فقد تحولوا فجأة و تحت ضغط الحاجة و العقدة شبه الجماعية التي تكلمنا عنها إلى مسيري ورشات بناء جل وقتهم. فالطبيب يحدثك عن ندرة الإسمنت و سعرها في السوق السوداء، و عن تفاصيل أسعار نقل لمواد البناء و هو يكتب لك الدواء بل حتى و هو يقوم بفحصك، و الصحفي منهم لا هم له داخل قاعات التحرير إلا التعرف على الشخص المكلف بالتوزيع في مؤسسة بيع مواد البناء الذي تسخر كل إمكانات المؤسسة لصالحه. أما الأستاذ الجامعي من أبناء هذه الحضارة -التي لا تولي في نهاية الأمر الكثير من الاهتمام للعلم رغم الادعاءات الكثيرة- فقد ضاعت منه أبجديات تخصصه العلمي التي عوضها بأسعار مواد البناء و طرق وضع القرميد على السطح و غيرها من التقنيات الدقيقة المتعلقة بالبناء و همومه. بالطبع جل وقت الأستاذ أو الطبيب أو المسير يقضيه في مناقشات مع عمال الورشة بدل الطلبة... أو المرضى أو زملاء المهنة فلا تندهش إذا سمعت، و الحال على ما هو عليه، حدوث الكثير من حوادث العمل لهذه الفئات و هي منهمكة في عملها لسنوات بورشات البناء، فقد قضى منهم الكثير نحبه كان من بينهم أستاذ الطب و المحامي و السياسي.

أما الشخص (السلطة)، الذي يوزع قطع الأراضي المخصصة للبناء أو السكنات فمن الأحسن لنا و لكم عدم الخوض في تفاصيل التعامل معه، فللقضية جوانب أخلاقية لا داعي للخوض فيها على صفحات الجرائد.

إنسان حضارة «الصاشي» الأسود ليس كله عيوباً فهو قد يملك بعض المزايا و الحسنات، لكننا فضلنا الكلام عن عيوبه التي استفحلت، و عن لا نوعية حياته التي قضاها في تلبية شروط ما تحت إنسانية في الكثير من الأحيان و أخذت منه وقتا طويلا بل جل حياته، فقد لا يصدق أبناء حضارات أخرى أن مواطني حضارة «الصاشي» مثلا و لأجيال كثيرة كانوا يقومون برحلات طويلة للتمكن من احتساء كأس بيرة، عادة ما يفرض صاحب المحل لندرة السلعة أن يكون مشروطا بأكل بيضة كل مرة... فكل بيرة تقابلها بيضة ... مسلوقة تحديدا... أترك القارئ يتصور النتيجة.

هذا الغبن المتعدد الأشكال الذي لحق بمواطني هذه الحضارة و من كل الفئات عبر عنه ابن حضارة «الصاشي» بسلوكيات غريبة طور فيها جانبه الحيواني على حساب آدميته المهدورة، فاختار الأسود من الألوان في لباسه و نمط حياته و رؤيته للعالم و الآخرين، كما اختار «الصاشي لكحل» لحمل طعامه لأطفاله، و لنقل فلوسه الكثيرة أو القليلة بين كل عملية رشوة أو تهرب من الضرائب، و أخرى أو حتى لحمل مسدسه أو محشوشته و هو متوجه لقتل

أحد أبناء حضارته الذي لا يفترض فيه أن يعرفه مباشرة و شخصيا... أمام صعوبة التعرف على الضحية... فالكل في الشارع حامل «لصاشي اكحل»... قرر أبو محشوشة استعمال القنبلة التقليدية الموجودة في «صاشيه لكحل» الذي لا يفارقه... النتيجة في هذه الحالة ستكون بالتأكيد أضمن.

فقر.. أم إفقار؟

الأكيد تاريخيا أن الفقر ليس ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري، لدرجة نستطيع القول معها إن أغلبية سلوكاتنا وثقافتنا بصفتنا جزائريين متميزة بهذه العلاقة الواسعة و التاريخية مع ظاهرة الفقر، فالجزائري تاريخيا في عمومه إنسان لا يفهم أنه فقير إلى التاريخ.

هذا ما يفسر عادة ظهور مواقف عدائية لديه إزاء مظاهر الغنى عند الآخرين ـ الأقلية، خاصة من بني جلدته، مما يفرض عليهم في الغالب اللجوء إلى نوع من التقية الاقتصادية (إخفاء مظاهر الغنى في حالة وجودها). وكان لابد من انتظار الاستقلال السياسي (1962) بالنسبة للأغلبية من الجزائريين الريفيين الفقراء عموما الذين استهوتهم السياسات الشعبوية ذات الطابع الاجتماعي المعلن عنها في بداية الاستقلال، لكي تبدأ مساحة الفقر المتعدد الأشكال و الواسع في التقلص بدرجات و وتيرات مختلفة، حسب المواقع الاجتماعية و حتى الجغرافية للفرد و الجماعة (كان لابد من الانتقال إلى المدينة لكي تكون الاستفادة أوسع)، وهو ما يؤدي بنا إلى القول إن فترة "الرخاء" النسبي بالنسبة للمواطن الجزائري، كانت قصيرة جدا، فلم يستفد منها إلا جيل واحد تقريبا لكي يبدأ الكلام عن الفقر و الفقراء في الجزائر، فمن كان يظن أن الجزائري الذي كان موعودا من قبل الخطاب الشعبوي المسيطر بالوصول إلى مرحلة تقدم تضاهي بعض التجارب التنموية الناجحة (الجزائر ستكون في بداية القرن يابان افريقيا : كان يقال لنا في السبعينيات) سيكون مصيره بهذا الشكل المأساوي، وتصل فيه الأمور أن يصبح تنظيم ندوة لمحاربة الفقر من أولويات الحكومة ومصدر افتخار للمسؤولين.

فكيف وصلت الأمور إلى هذا الحد وبهذه السرعة؟ قد لا نضيف جديدا إذا قلنا إن هذه الوضعية هي نتيجة خيارات اقتصادية واجتماعية، أي سياسات مقصودة هدفها الأساسي إعادة توزيع الثروة في الجزائر من خلال تغييرات هيكلية كان من نتائجها المباشرة عملية إفقار واسعة وسريعة لكل الفئات الأجيرة، بما فيها تلك التي تحتل المواقع العليا ضمن هذه الشرائح، كالإطارات و ذوي التأهيل و كل الشرائح التي تمثل ما يسمى في الأدبيات السوسيولوجية بالفئات الوسطى، التي فقدت الكثير من قدراتها الشرائية اقتصاديا، ومكانتها الاجتماعية رمزيا، نتائج هذه الخيارات الاقتصادية، التي تمت في الغالب تحت ضغط المؤسسات الدولية المالية وفي ظرف سياسي وأمني تميز بعدم الاستقرار الحاد، لم تمس الأجراء فقط في قدرتهم الشرائية، بل أدت إلى عمليات تهميش واسعة للكثير من الفئات الاجتماعية الشعبية الواسعة

الفقيرة أصلا، فقد أقصت الكثير عن العملية الانتاجية و الاستهلاكية من خلال عمليات التسريح وغلق المؤسسات واتساع رقعة البطالة.. لدرجة تحوّل فيها العمل إلى استثناء، و البطالة إلى قاعدة بالنسبة لأجيال كاملة من الجزائريين و الشباب منهم على وجه الخصوص.

فئات واسعة أخرى كانت تحتل مواقع اقتصادية واجتماعية هشة في الأصل، كالمرأة و الشباب وفقراء المدن، و الكثير من سكان المناطق النائية الجبلية أو الصحراوية، زادت وضعيتها تدهورا نتيجةً منطقيةً لهذه الخيارات النيوليبرالية المنادية بتطبيق صرامة اقتصاد السوق بحنبلية مفرطة، تمت مقاومتها في الكثير من مناطق المعمورة بنجاح في بعض الأحيان، لكنها وجدت سهولة أكبر عندنا من جراء الظرف السياسي و الأمني الذي تم تطبيقها فيه، فغابت المقاومة من جراء حالة التفكك التي يعيشها المجتمع، و الكثير من قواه المنظمة التي كانت في السابق تقوم بهذه الأدوار الدفاعية، كالحركات العمالية و النقابية المنظمة، وحتى الحركات النسوية و الطلابية التي غابت عن ساحة الفعل السياسي في العقد الأخير، مكتفية بالأدوار النقابية الاقتصادية الموسمية في الغالب (كل بداية سنة جامعية لاستقطاب بعض الطلبة التائهين الجدد في الجامعات و الأحياء الجامعية). هذا الغياب السياسي للكثير من القوى الاجتماعية الفاعلة تقليديا الذي تحث عليه هذه الأطروحات الليبرالية الجديدة، وتطالب به كمسلّمة أساسية، لأنه لا يمكن مواجهة القوانين الاقتصادية الطبيعية، ومن قام بذلك فلن يكون إلا إيديولوجيا ومحافظا متحجرا، هذا الموقف الذي لقي قبولا أكثر في العالم الثالث عكس العالم الرأسمالي المتقدم، الذي رفضت فيه الكثير من القوى السياسية و الفكرية هذه "الحقائق" الجديدة ـ القديمة المعلبة، وما مظاهرات "سياتل" بالولايات المتحدة الأمريكية وبراغ في المدة الأخيرة، إلا دليل على ذلك دون نسيان كل أشكال التحضيرات التي تتم في الآونة الأخيرة على ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني الدولي لمواجهة هذه السياسات على المستوى الدولي، و التي تقودها في الغالب جمعيات وشخصيات دولية، بمشاركة الكثير من القوى الفاعلة في بعض دول العالم الثالث الضحية الأولى لمنطق الرأسمال المتوحش.

إفقار الفئات الوسطى ونتائجه السياسية

لنٍ نطيل كثيرا في الحديث عن أشكال الفقر الجديدة التي برزت بقوة في السنوات الأخيرة، نتيجةً موضوعيةً للخيارات الاقتصادية و الاجتماعية المطبقة، للتركيز في نهاية هذه الورقة على النتائج السياسية لهذه الخيارات التي تمس مباشرة الكثير من القوى الاجتماعية، وعلى رأسها ما يسمى عادة بالفئات الوسطى، فلماذا الاهتمام بهذه الفئات بالذات؟ دون إهمال المواقف السياسية للفئات الاجتماعية الشعبية الأخرى التي بدأت في التعبير السياسي من خلال الحركات الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني أو الثقافي العرقي، و العنف المرتبط بانتفاضات جماعية عرفتها الكثير من مدن العالم الثالث، مما كانت له نتائج كبيرة على الاستقرار الاجتماعي و السياسي للكثير من الدول التي فقدت أدوارها التقليدية المعروفة،

وهو الوضع الذي يهدد في الكثير من الحالات وجود الدولة الوطنية ذاتها بنت الاستقلال ـ حالة دول إفريقيا جنوب الصحراء كمثال ـ إذا استمر الإتجاه نفسه العام في السيطرة و الذي غلّب الأبعاد التقليدية الانقسامية في المجتمعات كالأبعاد الدينية و المذهبية و القبلية العرقية.. بديلا عن المعطيات الأوسع وعلى رأسها المعطى الوطني الذي كانت الاقتصاديات الوطنية و المنظومة الإدارية الموحدة مثلها مثل المنظومة التعليمية، أرضية موضوعية له قبل أن تبدأ في التآكل تحت ضربات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة المتبناة من قبل النخب السياسية الحاكمة.

هذا الوضع الذي يحيلنا مباشرة إلى مسألة الفئات الوسطى للأهمية الخاصة التي تحتلها ضمن هذه المؤسسات، كقوة تسيير وتأطير وإنتاج فكري وعلمي، مما يحولها مباشرة إلى قوة دعم أساسية داخل كل البناء الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي، فالإطار هو الذي يسيّر المصنع و المركب، و الأستاذ هو الذي يقوم بالبحث و التدريس و المثقف هو الذي ينتج للأمة أطرها الفكرية و الجمالية و القاضي هو الذي يحكم بين الناس حتى من دون عدل... إلخ، في حين نجد أن هذه السياسات الاقتصادية قامت بعملية إفقار واسعة لهذه الفئات الأجيرة التي فقدت الكثير من قدرتها الشرائية وحضورها الاجتماعي الرمزي داخل المجتمع الذي بدأ في التشكيك في كل القيم المرتبطة بهذه الفئات، و التي يأتي على رأسها العلم. على المستوى السياسي نجد أن هذه الفئات هي التي تؤطر الحزب و الجمعية و الجريدة كمؤسسات و الانتخابات و الديمقراطية وحرية الإعلام كسيرورات اجتماعية وسلوكات، مما يهدد بجدية كل هذه المكاسب الفتية في مجتمعاتنا الحديثة، وهو فعلا ما بدأت بوادره في البروز جزائريا، فقد بدأ المعلم في الاتجاه نحو الأحزاب المعارضة كمترشح وناخب، وهو الذي كان لوقت قريب الدعامة الأساسية للنظام السياسي و الدولة، الشيء نفسه بدأ في الظهور كسلوكات لدى الكثير من القوى الاجتماعية التي تصنف عادة ضمن الفئات الوسطى، و التي بدت عليها علامات عدم الاكتراث بالحدث السياسي الذي كاد أن يكون معلما رئيسًا لديها، فقد تقل نسبة الانخراط في الأحزاب و الجمعيات وحتى المشاركة في الانتخابات التي يشكوها الكثير من المدن عندنا أين تقيم هذه القوى الاجتماعية بكثافة.

سلوكات أخرى لابد من انتظار انتشارها لدى هذه الفئات التي مازالت تقوم بالتسيير الفعلي للمجتمع وتأطيره، كالرشوة وسوء التسيير و اللامبالاة.. الخ، كأشكال مقاومة سلبية، ناهيك عن الهجرة إلى الخارج كحل دائم لتخسر مجتمعاتنا قدراتها البشرية المؤهلة لصالح دول متقدمة لم تصرف سنتيما واحدا في تكوينها. بالطبع هذه الصورة تنطبق أكثر على الفئات الأجيرة من الفئات الوسطى، وليس كل الشرائح المكونة لها، فقد تستفيد هذه الفئات غير الأجيرة من هذه التوجهات مما يؤكد ما ذهبنا إليه في بداية الورقة، من

أننا أمام حالة إعادة توزيع الثروة في المجتمع، و التي ستكون لها نتائج سياسية أكيدة، ليس أقلها تغيير في الطابع الاجتماعي للدولة التي ستفقد الكثير من أبعادها الشعبية لصالح فئات أخرى لأول مرة منذ الحركة الوطن.

الإطارات ..... مكانة كبيرة وأجور ضعيفة

يعيش الكثير من الفئات الاجتماعية المرتبطة بالعملية الاقتصادية بتنظيمها القديم تدهورا كبيرا.. فزيادة على العمال الذين بات أمرهم معروفا، فإن الإطارات المسيّرة عرفت وضعيتها الاقتصادية و الاجتماعية تدهورا كبيرا أثر سلبا في مكانتها الاجتماعية الرمزية داخل المجتمع، الذي كان الحذر و الريبة من مميزات نظرته لها، حتى في السابق عندما كانت تتمتع بامتيازات ومكانة لائقة، في ظل الاقتصاد المسيّر إداريا.. التعددية السياسية واقتصاد السوق كانا البوابة التي دخل من خلالهما الإطار المسير إلى جهنم، الفقر و التهميش الاقتصادي.

الإطارات.. من التهميش الاجتماعي إلى الإقصاء الاقتصادي

كيف تحوّل الإطار بمفهومه الواسع وهو الذي كان يحتل لعهد قريب موقعا اجتماعيا متميزا في الجزائر، إلى موضوع يهتم به طب العمل، أي إلى موضوع مرضي؟ وكيف تدهورت أمور هذه الفئة التي كانت تحتل مقاليد السلطة الاقتصادية إلى هذا الدرك وبهذه السرعة لدرجة فقدت فيها مواقعها المتميزة لتصبح موضوعا مرضيا على غرار الكثير من الفئات الاجتماعية الأخرى ذات الوضع الاجتماعي و الصحي الهش و التي تعرف وضعيتها تدهورا في الكثير من المجالات.

الإطارات.. نخبة أم متعاونون تقنيون ؟

في البداية لابد من القول، وربما على عكس ما هو شائع، إن هذه الفئة الاجتماعية التي ارتبط ظهورها وتوسعها فيما بعد بالتصنيع وعملية التنمية و التحديث التي انطلقت في الجزائر بعد الاستقلال تحت قيادة الدولة الوطنية، لم تجد كل القبول من المجتمع من خلال فئاته الشعبية على وجه الخصوص، وهو ما عكسته جزئيا تلك الصورة الإعلامية ـ الإنتاج التلفزيوني الوطني كمثال ـ و الذي يغلب على أعماله تقديم صورة سلبية للإطار المتهم بالرشوة و السلوكات المتغربة كمعاقرة الخمر، و مراقصة النساء، و التعامل بالفرنسية.. الخ.

المجتمع الذي استمر في مواقفه العدائية التقليدية إزاء أبنائه من المتعلمين و المثقفين الذين كانت الريبة و الشك هي القاعدة في التعامل معهم تاريخيا، خاصة بالنسبة لتلك الفئة

المتعلمة تعليما عصريا وبلغة أجنبية، حتى وإن كان الكثير منها من أصول اجتماعية شعبية، كما هو الحال بعد الاستقلال وانتشار التعليم. علاقة الجفاء هذه و التباعد التي لا يمكن تفسيرها إلا بالعودة لما يمكن تسميته بالقطاعية التي تميز تسيير الدولة الوطنية وهياكلها المختلفة الاقتصادية الاجتماعية السياسية و الثقافية المعتمدة كقاعدة لها على نوع من التقسيم القطاعي لهياكل الدولة من جراء الضعف الكمي و النوعي للنخبة أساسا، فكان أن "منحت" بعض القطاعات لنوعية معينة من النخبة على أساس تقسيم لغوي في المقام الأول، فكان من نصيب الإطار المثقف بالفرنسية الهياكل الإدارية و المؤسسات الاقتصادية التي تمترس فيها وأعاد إنتاج نفسه، في المقابل "منحت" القطاعات ذات الأدوار الإيديولوجية إلى المثقف المعرب الذي تعامل بالمنطق نفسه فحاول فرض هيمنته في هذه القطاعات التي تحولت إلى مرابع لإعادة الإنتاج.

بالطبع هذه القطاعية ليست بنت الاستقلال، فقد ظهرت بوادرها داخل الحركة الوطنية التي مثلت أحزابها بعض خصائص القطاعية هذه التي تتكلم عنها، كأنعكاس لانقسامية النخبة على وجه الخصوص، فكانت جمعية العلماء المعربة الإصلاحية دينيا في مقابل الحزب الشيوعي المفرنس، وحتى أحزاب فرحات عباس الليبرالية ذات الطابع النخبوي الواضح لدرجة أن الحزب الاستقلالي، وكذا حركة انتصار الحريات/ حزب الشعب، ورغم طابعه الشعبي لم ينج من هذه الاتفاقية، وعلى سبيل التذكير فقط، فإن المجاهد المحامي حسين بن مبروك يذكر في كتابه الوثائقي الأخير الصادر عن دار القصبة للنشر ـ سبتمبر 2000 ـ و المخصص لمراسلات قيادة الثورة، أن اتصالات حثيثة جرت عشية اندلاع الثورة للبحث عن متحدث رسمي لها داخل الحركة الوطنية يكون الشرط الأساسي المتوافر فيه تمكنه من العربية قراءة وكتابة، فكان أن اقترحت القيادة على عبد الحميد مهري و العربي دماغ العتروس، وحتى الشاب مولود قاسم نايت بلقاسم، وهو أمر يعكس بوضوح مدى عمق الأزمة الثقافية و الاجتماعية المرتبطة بمكانة النخبة وأدوارها الاجتماعية في الجزائر. هذه القطاعية التي تعكس انقسامية النخبة ودورها المحدود بالضرورة، وغير المقبول اجتماعيا من جراء انعدام الإجماع الاجتماعي، وسيطرة الطروحات الشعبوية، هو الذي قد يفسر عدم القبول الاجتماعي الذي عاناه الإطار كثيرا بعد الاستقلال كواقع اجتماعي يومي، كما كان من نتائجه حرب المواقع، تلك التي كانت الدولة و المجتمع مسرحا لها، فظهرت ممارسات ومواقف سياسية واقتصادية غريبة لا تحصل إلا في الجزائر وبعض المجتمعات الأخرى الفاقدة للإجماع الثقافي داخل نخبها ومؤسساتها، باستثناء فترة بومدين التي تميزت بقدرة كبيرة على تسيير القطاعية لم تتوافر لمن جاء بعده.

تقاعد مسبق.. أم انقراض ؟

إن فشل الإطار المسير في تكوين حتى لا نقول قيادة ما يمكن تسميته بكتلة اجتماعية داخل عالم الشغل، و الذي كان يحتل فيه مواقع متميزة، كان يمكن أن يغير من وجه الجزائر السياسي و الاقتصادي، وهو ما ظهر بوضوح بعد انطلاق الاعتداءات التي تعرض لها القطاع العمومي الاقتصادي ابتداء من بداية الثمانينيَّات، بل وحتى كل المشروع التنموي التحديثي الذي كان يعتمد على القطاع العام ودور الدولة الاقتصادي، فسادت العداوة بين العمال ومؤسساتهم التمثيلية كالنقابة و الإطارات الذين كانوا الضحية الأولى للحركات الاحتجاجية التي سادت عالم الشغل كمثال في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات (أكثر من 300 إضراب عمالي طالبت برحيل المسيرين عن مناصب عملهم خلال هذه الفترة). هذه العلاقات المتشنجة بين الأطراف الفاعلة داخل عالم الشغل و التي لا يمكن تفسيرها إلا بسيطرة الأطروحات الشعبوية التي وجدت صدى كبيرا لدى الكثير من الفئات العمالية من جهة، وبالقطاعية التي ميزت سلوك الإطار الذي تعامل في بعض الأحيان "كمتعاون تقني" معمقا من القطاعية التاريخية، فقبل بالأدوار الممنوحة له ولم يحاول تجاوزها، فلم يتدخل في الحوارات الاجتماعية و السياسية الكثيرة التي عرفها المجتمع، و التي تكفل بتأطيرها المثقف المعرّب كقضية اللغة و الدين و التاريخ.

بالطبع هذه العداوة التي عايشها الإطار المسير في مكان العمل كانت في الكثير من الأحيان أرحم من ذلك الرفض الذي قوبل به من قبل النخب المنافسة خارج عالمه المهني، و التي وصلت لحد التشكيك في وطنيته وانتماءاته الثقافية و الاجتماعية الأخرى، فكان أن توجه نحو الهجرة إلى الخارج أو التقوقع في حالة البقاء في الجزائر، وهي الوضعية التي زادتها عمقا حالة الأزمة الاقتصادية التي ضربت بقوة مكانتها الاجتماعية و الرمزية لدرجة أوصلته إلى حالات اليأس و القلق النفسي لدى هذه الفئة الاجتماعية التي عاش الكثير من أفرادها فشل هذه التجربة الاقتصادية و التنموية، كحالة فشل ذاتي وهو ما جعله يطور استراتيجيات فردية في الغالب من خلال التقاعد المسبق و التوجه نحو الأعمال الحرة غير المضمونة دائما، بل وحتى التوقف عن النشاط المهني في عز سنوات العطاء (إطارات متقاعدة في النصف الثاني من الأربعينيات). مقابل هذه الاستراتيجيات الفردية الدفاعية يمكن ملاحظة نوع آخر من الاستراتيجيات يمكن وصفها بالجماعية و الهجومية، وهي التي نلمسها من خلال تكوين نقابات وأحزاب، كما هو حال أحزاب جبهة القوى الديمقراطية (غزالي) و التحالف الوطني الجمهوري (رضا مالك) التي يبدو أنها أعادت إنتاج العوائق السوسيولوجية نفسها التي تعيشها فئة الإطارات في علاقاتها بالمجتمع وهو ما يتأكد حتى الآن من خلال الحضور الضعيف لهذه التنظيمات السياسية الناشئة. فهل قدر هذه الفئات الاجتماعية العصرية هو التهميش دائما.. أم التعددية على مختلف مستوياتها ستكون فرصة الاطار لتعامل أكثر

إيجابية وتأثيرا في المجتمع، بدل حالة التهميش التي عاشها حتى الآن، و التي أوصلته إلى الطبيب كحالة مرضية في عز الشباب و العطاء.

هل يجب إفقار التجار في الجزائر ؟

سؤال قد يكون استفزازيا لأكثر من طرف في هذا الوقت الذي يتميز بوجود دعوة صريحة للغنى و الحصول على الثروة و بمختلف الطرق الشرعية منها و الأقل شرعية. عكس هذه الرؤية، نعتقد بدورنا انه يجب التفكير جديا في إفقار التجار في الجزائر، فلماذا يكون ذلك؟ و كيف ؟ في البداية لابد من التوضيح ان الدعوة لإفقار التجار ليست بسبب انهم أغنياء كما قد يتبادر لذهن البعض، و إنما لأنهم أغنياء على حساب إفقار الكثير من المستهلكين. فالتاجر في الجزائر من الفئات الاجتماعية الاقتصادية المحظوظة جدا، فهم بعيدون جدا، خاصة الجدد منهم، عن الإيفاء بواجباتهم إزاء الضرائب على غرار الكثير من المتعاملين الاقتصاديين الآخرين، باستثناء الأجراء الذين اصبحوا يحسون بغبن أكيد لأنهم وحدهم تقريبا الذين تخصم منهم الضرائب في الأصل مما يجعلهم يحسون بالظلم أو التحقير رغم انهم لا يقومون إلا بواجبهم كأي مواطن في مجتمع عادي. هذا الإحساس بالغبن الذي يمكن رده وبسهولة إلى السلوكات غير العادية السائدة و المنتشرة بقوة في الميدان الاقتصادي و حتى السياسي من خلال تخلي الدولة عن أداء أدوارها التقليدية كجابية ضرائب. فالتاجر الجزائري لا يتورع عادة عن أخذ نسب ربح تساوي ما يربحه المنتج الأصلي للمادة أو تتجاوز في بعض الأحيان، رغم ان المنتج حرفيا كان أم صناعيا يبقى معرضا لتكاليف و استثمارات مالية متنوعة مرتبطة بالإنتاج كتلك المصاريف المرتبطة بالمادة الأولية و أجور المنتجين و التسويق و كل المكونات المعروفة الأخرى التي تدخل في عملية الإنتاج، عكس التاجر الذي لا يتكلف مصاريف كثيرة بالمقارنة على الأقل بنسب الربح المحصل عليها. على المستوى الاقتصادي إذن هناك انحياز واضح للتاجر على حساب المنتج الذي لا يتم تشجيعه للاستمرار في العملية الإنتاجية بكل ما تحمله من صعوبات متنوعة، التاجر عادة غير معني بها و لا يعيشها. ضمن هذا النظام الاقتصادي ليس المنتج فقط هو المعاقب، فالمستهلك كذلك يعيش الوضع نفسه و أخطر ربما في هذا الظرف المتميز بالأزمة الاقتصادية الاجتماعية، لدرجة تجعلنا نقول إن فقر الأجير من غنى التاجر في جانب كبير منه. و هو ما أنتج ثقافة «البازار» التي سادت كقيمة مركزية على حساب قيم العمل و الإنتاج التي تراجعت بقوة لدى الكثير من الفئات الشابة على وجه الخصوص، فأصبح البقاء في منصب العمل المأجور أقرب إلى التهمة و من علامات الفشل بل و الغباء لدى الفئات الشابة التي تفضل العمل الحر التجاري تحديدا. العمل التجاري الذي أصبح وسيلة ترقية اجتماعية و اقتصادية سريعة بالنسبة للفئات المرتبطة به لا تضاهيها أي وسيلة «مشروعة» أخرى. مع كل ما أفرزه هذا التوجه من تداعيات أخرى و على أكثر من

صعيد لا نتوقف عندها كثيرا كتلك المرتبطة بفقدان المعايير الاجتماعية و الثقافية، و كل ما أفرزه ظهور الكثير من السلوكات السلبية المرتبطة بظاهرة الأغنياء الجدد. التاجر الجديد الذي فرض سلوكات سلبية كثيرة كتلك المرتبطة بالتهرب الضريبي و الاعتداء على العمران داخل الفضاءات الحضرية التي حولتها هذه الممارسات إلى أسواق مفتوحة. التاجر الجديد الذي عادة ما يكون بعيدا عن الحرفية في يومياته و ممارساته المهنية مع الزبون، مما يجعلنا نندم بصفتنا مجتمعا و مواطنين على الحرفية الكبيرة التي تميز «مزابـي» الحي في كل مدننا و قرانا. «المزابـي» الذي بدأ يتوجه و منذ مدة إلى العمل الصناعي تاركا غابة التجارة إلى «الشهبندرات» الكثيرة التي غزت المدينة.

من غير الرسمي في الجزائر، الدولة أم الاقتصاد ؟

مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من المفاهيم المتداولة بقوة في السنوات الأخيرة، في الجزائر على الأقل. المقصود بهذا المصطلح هو كل النشاطات الاقتصادية الفردية و الجماعية، في مختلف القطاعات الخدماتية و الإنتاجية التي تحصل بعيدا عن عيون القانون و خارج الشرعية. فمن خصائص هذه النشاطات الاقتصادية المربحة أنها لا تدفع الضرائب المستحقة عليها فقط، بل تنشط في الخفاء كليا أو جزئيا، فلا تقوم بدفع الأجور الفعلية المستحقة عليها لعمالها و لا تضمن لهم الحماية الاجتماعية الضرورية. ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ليست بدعة جزائرية فهي موجودة بنسب مختلفة و متراوحة بين القوة و الضعف في الكثير من الدول و المجتمعات.لكن ما يميزها في الجزائر بوصفها ظاهرة حسبما يقول الخبراء أكثر و أخطر من هذه الصفات التي تكلمنا عن بعضها. لنرى ذلك عن قرب.

الخبراء و المؤسسات الرسمية المهتمة بتتبع هذه الممارسات التي ازدادت حدتها بسرعة مذهلة في السنوات الأخيرة، يعترفون بان أنواع التعاريف المنتشرة عالميا للحديث عن الظاهرة غير كافية للتطرق لها بالشكل الذي تعرفه في الجزائر، فظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كما نعيشها منذ أكثر من عقد من الزمن تجاوزت ما هو مقبول بل وما هو معقول. التجارب الدولية المعروفة، تقول الدراسات، أكدت على سبيل المثال أن الدولة ذاتها هي التي تلجأ إلى خلق هذا النوع من الاقتصاد أو النشاطات الاقتصادية غير الرسمية و مسايرتها و السماح لها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية بحتة. و على سبيل المثال بعض الدول على ضفتي المتوسط تسمح بنوع من النشاط الاقتصادي غير الرسمي من أجل الحث و تشجيع التصدير في منتجات معينة لا يمكن لاقتصادياتها أن تكون منافسة فيها دوليا دون اللجوء إلى هذه الوسيلة –الحيلة. حضور الدولة و مؤسساتها المختلفة في هذه الحالة يجعل هذه النشاطات الاقتصادية تحت المراقبة الفعلية بما لا يسمح لها بتجاوز ما هو مقبول أو تهديد الأوضاع القائمة.

الأمور عندنا لا تتم حسب هذا «السيناريو» الذي يقوم بحساب الأخطار و توقعها مسبقا، فقد برزت هذه الظاهرة و استفحلت في وقت الأزمة بكل أبعادها، ففي الوقت الذي غابت فيه سلطة الدولة و توقفت فيه عن القيام بأدوارها الاقتصادية و الاجتماعية المعروفة عنها في الجزائر و تعمقت فيه الأزمة السياسية و الأمنية، برزت للسطح و بقوة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، لدرجة أن بعض المتابعين للظاهرة يلاحظون أن خريطة الإرهاب في الجزائر هي نفسها خريطة الاقتصاد غير الرسمي. و هو ما يعني أن غياب الدولة و مؤسساتها في بعض مناطق التراب الوطني بفعل تهديد الإرهاب، استغلته بعض القوى الاجتماعية للقيام بنشاطات اقتصادية ومالية بعيدة كل البعد عن أي شرعية، فكل شيء تم في غياب الدولة ومؤسسات المجتمع و ضدهما في الكثير من الأحيان. تبييض الأموال، بما فيها الأموال المحصلة تحت الضغط و الترهيب من قبل مجموعات إرهابية يمكن القول إنه تم ضمن هذا السياق، المتاجرة بالأسلحة و المخدرات و يمكن بكل سهولة توقع أن يكونا من النشاطات الرئيسة لهذا الاقتصاد الذي مازال البعض يسميه غير رسمي. فعلا «صدفة» غريبة أن تختفي مؤسسات الدولة في الوقت الذي تبرز فيه مثل هذه «النشاطات» بهذه الكثافة اللّافتة للنظر في هذه المناطق من التراب الوطني.

من مظاهر خطورة الظاهرة عندنا، أن مؤسسات الدولة المختلفة إما جاهلة بالظاهرة لا تتحكم فيها و إما عاجزة عن القيام بأي إجراء عندما تكون على علم و دراية. فصاحب القرار السياسي و الاقتصادي لا يعرف بالضبط ما هي القوة المالية لهذا القطاع على سبيل المثال، و كيف له أن يكون على علم إذا كانت البنوك و المؤسسات المالية الأخرى عاجزة عن مراقبة السيولة المالية لهذا القطاع الذي يشتغل بمنطق «الشكارة» الكيس.

أخطر ما في الموضوع، يقول الباحثون المهتمون به و حتى ممثلو الأجهزة الرسمية، أن القطاع المالي العمومي و البنوك أصبحا جزءا من اللعبة العامة التي يقودها القطاع غير الرسمي المسيطر. فالبنك الجزائري على سبيل المثال هو البنك الوحيد في المنطقة الذي لا يسألك مثلا عن مصدر الأموال التي تحضرها في «شكارة» لإيداعها لديه. المؤسسة العمومية المالية أو الاقتصادية التي ترفض التعامل بالصّكّ و تصر على «الشكارة» هي الأخرى، تحولت إلى حلقة ضمن منطق الاقتصاد غير الرسمي المسيطر يقول الواقع الجزائري الذي مازال فيه من العادي جدا أن تشتري بالملايير و تبيع بعشرات الملايير دون أن تمر على بنك أو من يفرض عليك دفع ضرائب إلا ما تكرمت أنت بالإعلان عنه طواعية، و الذي لا يمثل عادة إلا جزءا بسيطا من العملية المالية.

الخلاصة التي توصل إليها أكثر من باحث مهتم بدراسة الظاهرة، أننا أمام وضع من ميزاته أن منطق الاقتصاد غير الرسمي هو الذي فرض نفسه على منطق الاقتصاد الرسمي العمومي في الجزائر. فالمؤسسة العمومية مثلا لا يمكنها لوقت طويل أن تستمر في القيام بكل المجهود

المالي الذي تتطلبه عملية الحماية الاجتماعية لعمالها و عاملاتها في الوقت الذي لا يقوم القطاع غير الرسمي و جزء كبير من القطاع الخاص الذي يشترك في الكثير من الخصائص معه المجهود بنفسه أو حتى جزء بسيط منه.

زيادة على الأبعاد الأمنية –السياسية و تلك المالية و الاقتصادية المتداخلة و المرتبطة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، لا يمكن السكوت عن القضايا الاجتماعية الملتصقة ـ بالضرورة ـ بالظاهرة في الجزائر أو إغفالها. فهذه النشاطات الإنتاجية و الخدماتية المتنوعة و التي تنشط في الخفاء –أماكن العمل و النشاط عادة ما تكون غير محددة رسميا – و تشغل مئات الآلاف من النساء و الأطفال و تربح الملايير، دون ان تستفيد المجموعة الوطنية –عن طريق جباية الضرائب –بجزء و لو يسير من هذه الأرباح، كلها نشاطات استمرارها و بقاؤها يطرح أكثر من مشكل أخلاقي و سياسي–اجتماعي. فالسكوت عن هذا الواقع معناه و بكل بساطة لأننا دولة لا كدولة و مؤسسات عاجزون عن حماية مصالح و صحة جزء كبير من مواطنينا و صحتهم الذين تفرض عليهم الظروف، التوجه نحو مثل هذه النشاطات.

زيادة على هذه الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية و حتى السياسية المهمة، لايمكن التوقف عند هذا الحد و نحن نناقش مسألة القطاع غير الرسمي عندنا لما للقضية من تداعيات قيمية و أخلاقية أكيدة، فقيم الأنانية و معاداة المصلحة الجماعية و الربح السريع خارج الأطر القانونية كلها من «الشيم» التي يدافع عنها رجل القطاع غير الرسمي، في العلن و السر بطريقة صريحة مباشرة وضمنية، فهو على المستوى الشخصي ـ و على سبيل المثال فقط ـ على استعداد للتباهي بصرف مئات الآلاف من الدينارات على عاهرة في سهرة لكنه يرفض أن يصرح للضمان الاجتماعي بعاملة أو طفل صغير يشتغل في إحدى «مغاراته». فالذين سمى الحس الشعبي جزءا منهم «بثارة» لا يمكن ان ننتظر منهم بناء مؤسسات اقتصادية شفافة أو احترام قوانين أو التعامل بما يحفظ للمجموعة الوطنية مصالحها في غياب مؤسسات الدولة بمختلف أنواعها، فالأكيد أنه، و إستمرار الأمور على هذا المنوال، خاصة على مستوى المؤسسة السياسية التي يغلب عليها سلوك المتفرج العاجز...يجعل الجزائري يطرح قريبا السؤال : هل الدولة هي التي تحولت إلى ظاهرة غير رسمية وافتراضية أم ان الاقتصاد فقط هو الذي أصبح غير رسمي ؟

النخبة السياسية القبائلية...خرجت ولم تعد

تعود الكثير من العاصميين على ملاحظة ذلك الازدحام الذي تعانيه الطرقات المتجهة شرقا بمناسبة الأعياد وعطلة نهاية الأسبوع. التفسير الذي يمنحه أهل العاصمة للظاهرة بسيط ومنطقي... أنهم أبناء منطقة القبائل القريبة الذين يتوجهون إلى قراهم ومداشرهم لقضاء أوقات الراحة و العطل مع الأهل و الأصدقاء.

هذه العلاقة الحميمة و الجوارية التي يقيمها القبائلي مع المنطقة، حتى و إن هاجر للعمل لمدة طويلة إلى الخارج، بدأت في التفسخ و التآكل على مستوى النخب السياسية تحديدا، إذ يبدو أنه قد طاب بها المقام بالعاصمة بالقرب من مراكز القرار السياسي. و هو ما يفسر حسب وجهة النظر هذه جزءا كبيرا من الأحداث التي تعيشها المنطقة منذ أكثر من سنة و أشكال تداعياتها المختلفة بما فيها ظاهرة العروش و العنف و حتى مقاطعة الانتخابات التي تبناها التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية بعد أن هددت بها قيادات العروش و بعض الوجوه السياسية المعروفة.

النقطة المركزية في هذا التفسير المقترح تعتمد على إشكالية الإنتاج و إعادة الإنتاج للنخبة السياسية و شروطها في منطقة القبائل. فقد ساهمت منطقة القبائل عبر مراحل التاريخ السياسي المعاصر للجزائر في مد الحركات السياسية و التنظيمات المختلفة بنخبة سياسية متنوعة، ميزتها في الغالب جذرية الطرح الاجتماعي و الثقافي و التمثيلية الكبيرة التي استمدتها من العلاقة الحميمية مع المنطقة و أبنائها.

بعد الاعتراف بالتعددية السياسية، ابتعد الكثير من أبناء المنطقة عن الأحزاب التي كانوا ينشطون فيها في عهد السرية للالتحاق جماعيا بحزبي الجهة، التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية و جبهة القوى الاشتراكية. فقد خسرت أحزاب اليسار مثلا الكثير من المناضلين الذين فضلوا الالتحاق بهذين الحزبين على البقاء في أحزاب السرية و فترة الأحادية. فقد خسر الهاشمي شريف الكثير من المناضلين، كما ضيعت التنظيمات التروتسكية مجموعات واسعة من مناضليها القليلين أصلا.

الحركات الاحتجاجية الواسعة التي شهدتها المنطقة اكثر من مرة منذ الاستقلال ساهمت في إبراز نخب سياسية متنوعة، و إنتاجها تمكنت من الاستحواذ على قيادة كل التنظيمات السياسية و الجمعوية التي أطرت هذه الحركات الاجتماعية لمدة طويلة. في الثمانينيات التي يمكن عدها مرحلة قطيعة مهمة على هذا المستوى، استولت القيادات الشابة و المتعلمة التي أفرزتها هذه الحركية السياسية على جل التنظيمات السياسية، و الأهم من ذلك أنها انتقلت للإقامة الدائمة بالعاصمة بالقرب من صاحب القرار كما قلنا. لتبدأ في الابتعاد التدريجي عن قواعدها القديمة و فقدان التواصل معها. فالطالب القبائلي الذي نشط الحركات الاحتجاجية و التنظيمات السياسية متنقلا بكثافة كبيرة بين العاصمة و منطقة القبائل في السبعينيات تخرج من الجامعة و استقر عائليا بل ترقى اجتماعيا في الكثير من الأحيان. و بما أن الطبيعة لا تقبل، كما يقال، فقد ظهرت في غياب الجيل الأول نخبة جديدة اقل سنا استطاعت ملء الفراغ و السيطرة على قيادة الحركات الاحتجاجية الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة بكثرة. هذا الجيل الصغير لا يملك بالضرورة مواصفات الجيل الأول نفسها و لا تجربته السياسية و الاجتماعية. فهو جيل اكثر محلية، حيث زاول كل دراسته و بمختلف

مراحلها في قريته التي انتقلت إليها المدرسة بكثافة بعد الاستقلال. حتى الجامعة التي كان ينتقل إليها الطالب القبائلي للدراسة فيها بالعاصمة انتقلت إليه هي الأخرى نحو تيزي وزو و بجاية. فلم يعد بالتالي في مقدوره الاحتكاك الكثيف مع أبناء المناطق الأخرى، كما فعلت الأجيال الأكبر سنا التي تزوجت في بعض الأحيان مع أبناء و بنات جهات بعيدة لم يعد في مقدور الجيل الجديد التعرف عليها. الأزمة الاقتصادية بمختلف تداعياتها كالبطالة لم تحفز أبناء المنطقة -كما تعودوا- على مغادرة المنطقة للعمل و الحصول على ترقيات اجتماعية واسعة كما كانوا يفعلون تقليديا.

كل هذه المعطيات و غيرها غيرت من المعطيات الديموغرافية للقرية القبائلية، التي لم تعد قرية الشيوخ و النساء و الأطفال كما كانت في السابق، بل تحولت إلى قرية شابة و صغيرة في السن في حالة غليان شبه دائم بالضرورة فالسن له مطالبه و عنفوانه. هذه المعطيات إذن هي التي تفسر كيف ظهرت قيادات عروش صغيرة في السن و متعلمة، يقود بعضها نشطاء تابعين للأممية الرابعة. فبدل «الأمغار» الذي كان ينتظر دخوله إلى قاعة قصر الصنوبر للاستماع إلى خطاب الرئيس، فوجئ الجزائريون و الجزائريات بشاب في بدلة رياضية أو جينز يضع«بريطة» على رأسه، كما يقول الممثل عثمان عريوات.

هذا الشاب و جيله هو الذي أخذ مكان سعدي و بن يونس و إبراهيمي و غيرهم في تأطير الحركات الاحتجاجية، بعد أن قرر هؤلاء البقاء و الإقامة في العاصمة بالأبيار، مثلما اختار آيت احمد لوزان البعيدة كإقامة دائمة مفضلا أن تنتقل إليه قيادة الافافاس أسبوعيا بدل أن يأتي هو إلى جزائر أو عين الحمام. بالطبع عملية تجديد النخبة و تغييرها، كما حاولنا وصفه، ليست ظاهرة جديدة حتى في منطقة القبائل. فسعدي انشق عن ايت احمد المتغيب الدائم الذي غادر الجزائر و المنطقة منذ أكثر من نصف قرن متوجها إلى القاهرة. أثناء غيابه الذي طال كثيرا، لم ينتظر سعدي و بن يونس و غيرهم فكونوا التجمع لينافسوا الزعيم. هذه الانشقاقات و الخلافات تأخذ في المنطقة و لأسباب متنوعة ذات علاقة بجغرافية و المنطقة وثقافتها و خصوصياتها، طابع العداوة المطلقة و البغضاء. فالسائد أنه ينظر إليها خيانة عائلية تمت في غياب الأب بل استغلت غيابه. فقد تعود الرجل القبائلي على مغادرة قريته للعمل تاركا الدشرة بنسائها وأطفالها في حماية الشيوخ و بعض أفراد العائلة. و لم يكن ينتظر على الإطلاق أن يقوم أحد الأبناء بأخذ مكانه و التشكيك في قيادته أو مزاحمته فيها. هذا تقريبا ما حصل بين مختلف النخب السياسية و على مر الأجيال :

ما حصل مع النخبة المركزية السياسية التي احتلت أشكال تمثيل المنطقة بعد التعددية -قيادة الأفافاس و الأرسيدي- أنها فشلت في التتبع و مراقبة التحولات العميقة التي عاشتها وهي أساسا نتيجة بعدها عن المنطقة بسرعة فائقة المنطقة. فاستمرت في التعامل معها بمنطق السبعينيات و ما قبل. تعامل اقرب إلى منطق عطلة نهاية الأسبوع التي تملك

مكانة مهمّة لدى الفئات الوسطى التي تغير لباسها و عاداتها الغذائية بل و تسافر إلى مكان السكن الثانوي في هذه المناسبة. الخطأ الذي و قعت فيه هذه القيادات السياسية إذن أنها اعتبرت زياراتها الأسبوعية التي تثير الكثير من الازدحام أسبوعيا على مستوى الطرقات، عملا سياسيا نضاليا، في حين أنها ربما كانت في عطلة نهاية الأسبوع بعد تفضيلها البقاء الدائم بالقرب من مركز القرار بالعاصمة و امتيازاته الكثيرة و المتنوعة.

جيل في مواجهة ... جيل

مقولة الجيل من المقولات التي لا تحظى بإجماع كبير جدا من حيث قيمتها التفسيرية سوسيولوجيا ومع ذلك فإننا نعتقد بدورنا أنها تملك قوة تفسيرية كبيرة في الحالة الجزائرية، حتى وإن كانت تفسيريتها هذه تكاد تكون ضعيفة في مجتمعات أخرى عرفت تطورا تاريخيا مختلفا عن التطور التاريخي الذي عرفه المجتمع الجزائري.

ويكفي هنا التذكير فيما يتعلق بالحالة الجزائرية أن هناك أجيالا مختلفة اختلافا جذريا من حيث تجربتها الاجتماعية و الفردية النفسية، فالجيل الذي عرف الاستعمار وحرب التحرير يختلف بالضرورة وهو الذي تعلم في المدارس الفرنسية – بالنسبة للمحظوظين– ومورست عليه كل عمليات القهر بالنسبة للأغلبية الساحقة.

هذا الجيل إذن الذي قام بالتحضير وتجسيد لأكبر الحروب الثورية، هذا الجيل يختلف بالضرورة عن الجيل الذي عاش بعد الاستقلال واستفاد من نتائجه على مختلف الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية خاصة. هذا الجيل الثاني الذي يحتل الآن مقاليد الأمور على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي، هو الذي نجده على مستوى القيادات الاجتماعية مثل النقابات و الجمعيات السياسية و الأحزاب المختلفة الأخرى، فهو جيل أكثر كفاءة من الناحية العلمية و التأهيلية العامة من الجيل الأول الذي كان بالضرورة أقل حظا من حيث التأهيل العلمي و الثقافي، ورغم هذه الإعاقة التاريخية، فإنه الجيل الذي مايزال يسيطر على المستوى السياسي، فالقرار السياسي عموما رغم بعض الإستثناءات لا يزال في يد الجيل الأول. في حين الجيل الثاني هو الذي يقوم بالتسيير الفعلي و اليومي على المستويات المادي الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع، لكنه مازال مبعدا عن القرار السياسي الفعلي.

حتى هنا تبدو الأمور عادية جدا لولا ظهور جيل جديد وهو ما يمكن أن نطلق عليه جيل المعارضة السياسية الجذرية، أو جيل القطيعة مع الجيل الأول، وهو الجيل الثالث أي ذلك الجيل الذي ولد بعد الاستقلال بمدة طويلة نسبيا، جيل كانت استفادته من منجزات الاستقلال ضعيفة أو على الأقل يتصورها كذلك، بل منعدمة بالنسبة لذوي الأصول الاجتماعية الفقيرة، وهم الذين يمثلون الكثرة العددية، هذا الجيل الثالث الذي يمثل الآن القاعدة البشرية للمعارضة السياسية الجذرية للجيل الأول، في حين الجيل الثاني رغم رفضه ومعارضته الجزئية للجيل

الأول، فهو يملك موقفا أقل نقدية إزاءه، فهو من هذه الزاوية جيل للتواصل و الحوار أكثر منه جيل قطيعة جذرية، ولمعرفة أكثر جدية لصراع الأجيال هذا الذي تعرفه الجزائر و الذي يعبر عن نفسه كذلك في الميادين الأخرى غير السياسة مثل الميدان الفني (ظاهرة الراي) و الاستهلاكي و القيمي الثقافي... الخ. لمعرفة هذا الصراع لابد من محاولة التعرف على التصورات الصحيحة – أو الخاطئة لا يهم – التي يملكها كل جيل عن الآخر، إن هذه التصورات هي التي تحدد في الكثير من الأحيان تصرفات كل جيل و ممارساته إزاء الآخر وبالتالي تحدد نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع – لا يعني هذا حتما أن صراع الأجيال ينفي صراعات أخرى اجتماعية مثل صراع المصالح أو صراع الطبقات.

فالجيل الأول، جيل الثورة التحريرية الذي تحول إلى جيل السلطة إذا صح هذا التعبير بالمقارنة مع جيل المعارضة الثالث، يملك تصورات سلبية أكيدة حول الجيل الثالث، هذه النظرة السلبية التي قد تصل إلى حد اتهام هذا الجيل بمعاداة القيم الوطنية و التفريط في أعز مكسب حققه الجيل الأول: الاستقلال و الدولة الوطنية، فهو جيل عاق من وجهة النظر هذه، جيل لا يراعي ولا يحترم التضحيات التي قام بها الجيل الأول وما قاساه هذا الجيل من ويلات للوصول إلى الاستقلال الذي يستفيد منه هذا الجيل المعارض الآن، فهو جيل "يأكل في الغلة ويسب الملة" كما يقول المثل الشعبي الشائع.

النظرة التي يملكها الجيل الثالث عن الجيل الأول لا تقل سلبية هي الأخرى، فهو الجيل الذي مثل السلطة الحاكمة منذ الاستقلال، الجيل الذي استفاد بطريقة فجة ومادية مباشرة من تضحياته التي قام بها، فهو الجيل الذي استفاد عينا ونقدا مقابل هذه التضحيات، فلم يعد يملك إذن مصداقية كبيرة في التحدث عن هذه التضحيات التي قام بها. أضف إلى ذلك فهو جيل غير مؤهل علميا حتى بالمقارنة مع الجيل الثالث، ومع ذلك يستمر في التحكم في القرار السياسي، بالطبع مسؤولياته واضحة في الحال الذي وصلته الأوضاع في الجزائر على مختلف الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فهو المسؤول المباشر عن كل هذه الأوضاع السلبية و التي كان أول ضحاياها الجيل الثالث، فهناك إذن مسؤولية مباشرة للجيل الأول في الأوضاع التي يعيشها الجيل الثالث، على العكس من هذه التصورات السلبية، نلاحظ نظرة أكثر موضوعية للأجيال الأخرى وقد تكون أقل سلبية يملكها الجيل الثاني: جيل ما بعد الاستقلال مباشرة، المؤهل علميا وصاحب التجربة في التسيير الاقتصادي – الاجتماعي.

فهو من خلال تجربته هذه ومستواه التعليمي وبالتالي اندماجه الاجتماعي الايجابي، يملك مواقف أقل نقدية إزاء الجيل الأول الذي يكن له احتراما واضحا باعتباره أب الاستقلال، كما أن احتكاكه اليومي مع الجيل الثالث، زيادة على العوامل الأخرى المذكورة تجعله أقل نقدية وأكثر تفهما للجيل المعارض الأصغر منه سنا، و الذي يحتك به يوميا ضمن المؤسسات

الاقتصادية و الاجتماعية التي يتولى تسييرها (المؤسسات الاقتصادية، الجمعيات، النقابات، الجامعات، الأحزاب...الخ).

كما أن نظرة الجيل الثالث لهذا الجيل الثاني الذي يكبره تخلو من عقدة التفوق التي تحكم العلاقة بين الجيلين الأول و الثالث، فجيل المعارضة السياسية تحكمه عقدة نفسية تاريخية في علاقاته مع جيل الثورة، باعتباره الجيل الذي فجر ثورة التحرير وقاد عملية البناء بعد الاستقلال. فقد قام إذن بتحقيق إنجاز تاريخي لم يتمكن أي جيل آخر من القيام به وهو الإنجاز الذي قد يجعله لا يستطيع أن يقيم علاقات إيجابية مع أجيال أخرى لم تتمكن تاريخيا من القيام بإنجازات بهذا الحجم أو حتى المساهمة المتواضعة في البناء الوطني كما هو الحال للجيل الثالث نظرا للبطالة المتفشية ضمن صفوفه، هذه البطالة و الوضعية الاقتصادية السيئة التي يعيشها جراء التسيير السيئ للجيل الأول.

يبقى أن المخرج الإيجابي بالنسبة لصراع الأجيال هذا الذي نعرفه في الجزائر، يكمن في السماح للجيل الثاني من السيطرة على مركز القرار السياسي، فهو الجيل الأكثر تأهيلا لاحتلال هذا المنصب، بدل الجيل الأول، جيل الثورة الذي قاد العملية سياسيا حتى الآن.

فالجيل الثاني هو المؤهل بحكم تجربته الميدانية وتأهيله العلمي لتقلد أمور البلاد سياسيا، بدل الجيل الثالث، جيل القطيعة و المعارضة الجذرية الذي لن تكون سيطرته السياسية إلا عن طريق القطيعة مع الجيل الأول ومؤسساته وقيمه وبالتالي العنف، فهو جيل مهمش اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ويملك شحنة انتقامية كبيرة من العباد و المؤسسات و القيم. وعلى العكس من ذلك ،فسيطرة الجيل الثاني يمكن لها أن تتم بيسر وبأساليب غير عنيفة لن تكون في الأخير إلاّ لصالح البلاد و العباد، فأي الاحتمالين يملك حظوظا كبيرة ليتجسد على أرض الواقع؟ المستقبل وحده سيجيبنا عن هذا السؤال.

شيوخ «حيطيست»

عادة ما ترتبط كلمة «"حيطيست"» في المجتمع الجزائري بالشباب تحديدا، وسكان الفضاءات العمرانية منهم على وجه الخصوص، و على العكس من هذه الصورة الشائعة، فإن المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة قد أنتج "حيطيست" من نوع جديد، هو "الحيطيست" الشيخ، "الحيطسيت" المسن.كلنا يعرف صورة الشيخ الجميلة في الريف، الجالس أمام باب المسجد بلباسه التقليدي في انتظار أداء صلواته بانتظام و روتينية يُحسد عليها، إذ لم تستطع رتابة القرية الجزائرية و العالم الريفي المساس بها، و على العكس من هذه الصورة الحالمة في الريف التي تمنح الشيخ الكبير في السن مكانة جد إيجابية من قبل محيطه العائلي القريب و القروي الواسع، فإن الشيخ في المدينة لا يتوافر على هذه المكانة الإيجابية و لا على هذا الاحترام الاجتماعي، لأن التحوّلات الاجتماعية السريعة المرتبطة بالأزمة الاقتصادية

وعلى رأسها أزمة السكن، جعلت الشيخ في المدينة غير مقبول داخل المنزل، فالعائلة الجزائرية الريفية الأصل عندما دخلت إلى المدينة خلقت تقسيما اجتماعيا جنسيا للفضاء داخل المنزل، كان الشيخ على رأس ضحاياه، فلم يعد مقبولا داخل البيت الذي خصص للإناث، كما أن أزمة السكن المستفحلة لم تسمح للعائلة بتخصيص مكان دائم للشيخ داخل الشقة الضيقة، وهو ما دفع شيوخنا إلى التوجه صوب الحدائق العامة و المساجد في المدن. فماذا وجدوا هناك يا ترى؟

قبل الحديث عن الشيخ للتعرف على نوعية الاستقبال التي وجدها في هذه الفضاءات العمومية، لابد من التطرق ولو في عجالة إلى نقطة مهمة أخرى تتعلق هذه المرة بالتوازن العاطفي للشيخ في خريف العمر، فالجزائرية التي تقبل بكل الأوضاع المسلطة عليها من قبل المجتمع و الرجل عادة ما «تنتقم» من الرجل الجزائري جنسيا في سنواته الأخيرة، من خلال حرمانه الكلي من أي ممارسة جنسية شرعية بعد أن تكون قد أنجبت منه الذكور و الإناث، وهذا الأمر قد يصل إلى درجة التواطؤ مع أبنائها ضد الأب المسكين الذي يدفع فاتورة ممارساته القمعية التي قام بها ضد زوجته في أيام شبابه. فالعجوز بهذا المعنى تقوم بعملية انتقام من زوجها من خلال حرمانه من المعاشرة الزوجية، خاصة وأنها لم تعش هذه العلاقة بالحميمية الكافية، فالزواج كان بالنسبة لها استراتيجية لبناء أسرة وللإنجاب خاصة، ومادامت قد قامت بالمهمة على أحسن وجه فإنها تعتبر نفسها قد نجحت في مهمتها. بالطبع قد يرى القارئ أن هذه الصورة مبالغ فيها ولا تنطبق على كل الحالات، وهو الرأي الذي نسانده فيه، فالصورة تبقى واسعة الانتشار، لكنها لا تشمل كل العائلات و الأزواج.

شيخنا الذي غادر المنزل وهو في حالة سيئة إذن، لم يجد الساحة العمومية، و الحديقة وحتى المسجد في وضعية أحسن، في انتظاره طلبا للهدوء، و السكينة خاصة في السنوات الأخيرة وفي الكثير من مدننا، فعندما دخل الشيخ في السنوات الأخيرة إلى المسجد الذي كان يحتكر التواجد فيه بقوة كسلوك وثقافة دينية جزائرية تقليدية، وجد شيخنا المسكين الشاب المتديّن حديثا في إطار حركة اجتماعية ذات صبغة دينية، كان من أهدافها السيطرة على هذا الفضاء الديني ـ الاجتماعي (المسجد)، ففرض هذا الدخيل الجديد الكثير من السلوكات الجديدة، فأدخل النقاش السياسي العنيف، وكثرت الصراعات الفقهية التفصيلية لدرجة التشكيك في تدين الشيخ وكل الرموز و الطقوس المرتبطة به، ففرضت عليه طريقة صلاة جديدة، وطقوس لم يكن يعرفها في علاقاته القديمة بالدين الإسلامي وممارساته الاجتماعية و الثقافية المرتبطة به، الأخظر من هذا وذلك هو العنف الذي غزا مكان العبادة هذا، فأصبح المسجد في الجزائر غير آمن بعد أن تحوّل إلى مكان للقاءات السرية الحزبية، بل ومركز تخزين لأسلحة متنوعة، فغادره شيخنا المسكين إلى الساحة العمومية التي لم يكن وضعها أحسن حالا، لأنها عرفت المظاهرات و الاغتيالات و المداهمات، وحتى عندما سكت الرصاص في

المدن الكبرى وهدئت الساحات العمومية و الحدائق في السنوات الأخيرة، لم تعد مكانا لائقا بشيخنا لأن هذه الفضاءات تحوّلت إلى أماكن عمومية للممارسات الجنسية من كل نوع، وهو ما يجعل الشيخ الجزائري يغادر هذا المكان العمومي للذهاب إلى أين؟ يبدو أن شيخنا قد تمت محاصرته فعلا، فهو إنسان غير مرغوب فيه وغير معترف به في أي مكان، فلم يبق له من حل إلا العودة إلى قريته التي جاء منها بعد أن رفضته المدينة وحوّلته إلى «حيطيست» جديد.. فهل سيجد الاحترام و الهدوء في قريته التي غادرها منذ فترة طويلة..؟

هل انهار الجزائري نفسيا ؟

«مارقدتش البارح».. «طار علي النوم» .. «أفكر جديا في الذهاب إلى الطبيب النفساني»... هي من العبارات التي كثر تداولها في المدة الأخيرة لدى الكثير من الجزائريين و الجزائريات، لتبين أن هناك فعلا الكثير من المؤشرات التي تدل على أن صحة الجزائري النفسية في تدهور منذ مدة ليست بالقريبة. وهو ما تؤكده مصادر طبية متعددة تأخذ تردد الكثير من الجزائريين و الجزائريات من مختلف الأعمار و الوضعيات الاجتماعية و الاقتصادية على العيادات النفسية دليلاً على هذا التدهور في الصحة النفسية للكثير منهم. استهلاك المهدئات ومجمل العقاقير الأخرى قد يكون من المؤشرات التي يمكن إدراجها في هذا السياق، وهي العادة الجديدة التي بدأت في البروز بقوة. بالطبع، هذه المؤشرات الطبية الاستهلاكية ليست الوحيدة، لأنه يمكن الحديث كذلك عن نسب الانتحار التي ازدادت في مختلف مناطق البلاد، و التي تطرقت لها الصحافة المستقلة في العديد من المرات، منها ملف صدر في أحد أعداد الخبر الأسبوعي. الظاهرة مست مناطق كانت معروفة بقوة تماسكها الاجتماعي، كمنطقة القبائل و الكثير من الأوساط الريفية الأخرى، مما يؤكد قوة الضغوط التي تعرض لها المواطن الجزائري في السنوات الأخيرة، و التي أدت به إلى اللجوء إلى الإنتحار. عدد المتسولين في الشوارع و الساحات العمومية من الجنسين الذي برز هو الآخر في الكثير من مدننا وقرانا في الآونة الأخيرة، لدرجة التأثير في الأمن العام جراء الاعتداءات الجسدية التي يتعرض لها هؤلاء المتسولون أو تلك التي تصدر عنهم. قد يكون ضروريا التطرق في هذه العجالة إلى أسباب هذه الوضع بعد الاتفاق على هذه الصورة التي حاولت تقديمها عن الوضع الصحي للجزائريين، في جانبه النفسي خاصة، وقد لا نأتي بالجديد إذا قلنا إن الوضع الأمني المتدهور و الترويع الجماعي و الفردي الذي تعرض له الجزائري على يد المجموعات الإرهابية، يكون على رأس هذه الأسباب المفسرة لهذا التدهور في الحالة النفسية للمواطن الجزائري الذي قاوم الإرهاب بشتى الأشكال الفردية و الجماعية مدة عقد كامل تقريبا، ودفع ثمن هذه المقاومة من صحته النفسية، فكانت فترة ما بعد دحر الإرهاب، التي قل فيها التجنيد الجماعي وكثرت فيها الاستعمالات السياسية المتنوعة، منها على وجه الخصوص التي برزت على شكل مهادنة

وتلاعب بالإرهاب، فرصة لظهور هذه العاهات النفسية، خاصة وأن ذلك تزامن مع بروز تفكك كبير في العلاقات و الأواصر الاجتماعية جراء الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية، فالجزائري يعيش في السنوات الأخيرة تحت وطأة توليفة رهيبة من الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية مست القيم الأساسية للمجتمع، و التي يأتي على رأسها التضامن الاجتماعي الذي ضربته البطالة و الأزمة الاقتصادية في العمق. فليس غريبا إذن ظهور هذه الآفات النفسية التي تمس الصحة النفسية للفرد، و الذي مازال يتعامل معها الجزائري على أنّهاحالة فردية رغم جماعية أسبابها وحتى نتائجها التي برزت على عدة أشكال، من بينها على سبيل المثال زيادة التدهور في الحالة الصحية النفسية وفي مظاهر أخرى كالعزوف عن الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، و الانتحار كما ذكرنا، وهي نتائج مختلفة قد تكون لها الأسباب نفسها، مما يجعل الاهتمام الرسمي و الاجتماعي من قبل مؤسسات الدولة و المجتمع ضرورة قصوى وعاجلة، فالصحة النفسية للجزائري في خطر محدق، تجعل من سكوت الهيئات الطبية موقفا غير مقبول ولا مبرر له أمام الإشكالات الكثيرة التي عبّر من خلالها المجتمع و الفرد الذي زادت نسبة انتحاره وتسوله وتردده على العيادات الطبية التي تحوّلت إلى ملجأ فردي مسكوت عنه حتى الآن في مجتمع لا يقر بأزمة الفرد ولا يعترف بها في هذه الأجواء التي ازدادت فيها وحشته وهروبه من مجتمع أصبح لا يتفهمه ولا يقبل بأزماته، من باب أولى لا يساعده على إيجاد الحلول لها.

من هو الشخصية الوطنية ؟

الخاصة، العامة، أهل الحل و العقد، شخصية، زعيم...إلى آخر القائمة المعروفة و المتداخلة من النعوت التي تدل على تلك المكانة المتميزة التي يحتلها إنسان ما في علاقته بالمجتمع، لاعتبارات كثيرة قد تكون سياسية، ثقافية، علمية.. إلخ.

الجزائر ـ وكأي مجتمع آخر ـ عرفت الظاهرة وتعاملت معها بطريقتها، فسمتهم إطارات دولة أو أمة، ومنحتهم امتيازات في الكثير من الأحيان، كما فرضت عليهم البقاء في الظل، أحبّهم المجتمع ونساهم في بعض الأحيان.

أنتم شعب.. وأنا شخصية

تروي مصادر عائلية عن المرحوم سعد دحلب، الذي توفي منذ شهور، أن وصيته الأساسية قبل وفاته كانت ألا يدفن في مربع الشهداء بمقبرة العالية، التي تضم رفاة مجموعة كبيرة من الشخصيات الوطنية التاريخية التحقت «بالكابيتول» الجزائري على دفعات، بعد عمليات إعادة الاعتبار المتتالية التي استفادت منها الكثير من الشخصيات السياسية و العسكرية الجزائرية.بالطبع وصية المرحوم سعد دحلب يمكن تفسيرها بأكثر من معنى، قد يأتي من

بينها هذا التفسير الذي نقترحه و الذي مفاده أنني أرفض أن أنام نومتي الأخيرة مع أناس لا أحبهم، ومن بينهم من فرض عليّ السكوت و البقاء في الظل طول مدة مرحلة الاستقلال الذي ضحيت من أجله بالجهد و المال، وأنا الوزير السابق ومفاوض إيفيان و الزعيم الوطني قبل ثورة التحرير التي لم يلتحق بها البعض إلا وهي في شهورها الأخيرة ليفرضوا أنفسهم كأسماء وشخصيات وطنية بعد الاستقلال.

زعيم مدى الحياة

هذه الحادثة التي تبين بوضوح أن موقع الشخصية الوطنية السياسية أو مكانتها غير محسومة جزائريا، ولا يوجد حولها إجماع يمكن التأكد منه بسهولة إذا عرفنا مثلا أن شخصية من مستوى مصالي لم يسمح لها حتى كذكرى تاريخية، العودة إلى مدينة باتنة، كتعبير عن تلك القطيعة التاريخية وعدم التواصل بين حلقات تاريخنا الوطني الذي يجسده موقف عاصمة الأوراس من زعيم الحركة الوطنية. هشاشة هذا الموقع «الشخصية الوطنية» في بعدها السياسي تعكس كذلك مسألة إنتاج هذه الفئة بحد ذاتها، فقد انطلقت ثورة التحرير كقطيعة وفي مواجهة واضحة مع فكرة الزعامة التي كانت رائجة كسلعة في مرحلة ما بين الحربين على المستوى الدولي، مما جعل شخصية وطنية من طراز مصالي يطالب بمكانة زعيم الحزب مدى الحياة دون حرج في تلك الفترة، وهو الموقع الذي رفضته له الكثير من الوجوه الشابة في الحركة الوطنية التي ستتحول فيما بعد إلى شخصيات معروفة وهي في سن صغيرة بمسويات تعليمية بسيطة جدا ومن أصول اجتماعية غاية في الشعبية (بوضياف ـ بن بلة ـ بن مهيدي.. إلخ)، خصائص تعكس التاريخ الاجتماعي للجزائر الذي لا يمكن (من دون التعرف عليه) فهم مكانة ما سميناه بالشخصية الوطنية ودورها، التي لا يشترط فيها في حالة الجزائر أن تمتلك مستوى تعليميا عاليا كما هو الحال في الكثير من المجتمعات الأخرى، كما أنها قد تكون فقيرة كانعكاس لخصوصيات الوضع الاجتماعي ـ هذا الوضع الذي ميّزته تاريخيا سلسلة الانتفاضات الشعبية التي ارتبطت بأسماء تبناها الشعب بكل عمق، لدرجة كتب فيها الأغاني وسمى أبناءه بأسمائها، وتبرك بقبورها بعد وفاتها.بدل الزعامة و التفرد، إذن، بنيت التجربة السياسية لحرب التحرير على فكرة القيادة الجماعية التي كان مطلوبا منها العمل على رفض بروز أسماء مهما كان دورها التاريخي. صيغة القيادة الجماعية التي جربت حلاً لم تنجح تماما، لأن أسماء مثل بن بلة وآيت أحمد و بوصوف وبومدين كانت قد بدأت في فرض وجودها و احتلال هذه المكانة «شخصية وطنية»، التي يدّعي رفضها الجميع في الوقت نفسه الذي يعمل المستحيل من أجل الوصول إليها وبكل الطرق، المشروعة منها و الأقل شرعية، لدرجة أن البعض برّر اغتيال عبّان بكون شخصيته قوية، وهي حجة غريبة قد لا تكون مفهومة إلا بين الجزائريين الذين تمكن منهم الطرح المساواتي الذي يرفض التمايز مهما كان مشروعا، ليس بين الزعماء أو مشاريع الزعماء، فحسب ولكن حتى بين الأطفال الذين

عادة ما يحصل إجماع بينهم ضد كل زميل تسوّل له نفسه التمايز و الظهور داخل القسم الدراسي. الإبعاد الذي تعرّض له الرئيس بن بلة في صيف 65 كان أحد تبريرات الذين قاموا به، أنه مارس عبادة الشخصية، فقد استولى الرئيس بن بلة على صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة و الأمين العام للحزب ووزارة الداخلية و الخارجية و المالية وغيرها من المناصب التي يصعب حصرها في هذا المجال الضيق المخصص للموضوع. بن بلة لم يكتف بهذا الاستحواذ على هذا العدد الهائل من المناصب، بل أبعد ونفى وسجن الكثير من الأسماء التي كان من الممكن أن تنافسه في مشروع زعامته. القاعدة نفسها طبقها تقريبا العقيد بومدين، الذي بدا أول ظهور تلفزيوني له بعد الانقلاب ـ التصحيح في شكل رجل جاد وخجول لا يملك أي صفة من صفات الزعيم، وحتى رجل الدولة العادي التي قد يطالب بها المواطن العادي.

من «الباستوس» إلى السيجار..

لكن بسرعة وبعد النجاحات السياسية الداخلية و الدولية على وجه الخصوص التي حققها الرجل بدهاء سياسي وحرفية كبيرة، بدأت علامات الزعامة تطفو على السطح، فتغير سلوك الرجل في اللباس و الكلام و الكثير من المظاهر الخارجية، فغابت صورة ذلك العسكري النحيف الذي تآكلت أسنانه تحت تأثير تدخين التبغ الأسود ذي النوعية السيئة ـ باستوس ـ لصالح السيڤار الكوبي الفاخر، الذي تحوّل إلى عادة استهلاكية مرتبطة «بالشخصية» في الجزائر. بومدين كنظام سياسي أنتج الكثير من الشخصيات ذات الوزن الخفيف، لكنه أبعد الكثير كذلك من أصحاب الوزن الثقيل، فحوّلوا إلى السفارات في الخارج ورئاسة مجالس إدارية لمؤسسات في الداخل، كما منحوا قروضا سخية من دون فوائد كل ذلك بهدف السكوت و البقاء في الظل و التنكر لمكانتهم التي كسبها الكثير منهم عن جدارة واستحقاق. بالطبع القبول بهذا الريوع كان أرحم الحلول مقارنة بالمصير الذي آل إليه بعض من رفضوا هذه الاقتراحات، وفضلوا الاستمرار و التمسك بمواقفهم ومواقعهم. هذه التجربة السياسية أنتجت الكثير من القواعد غير المكتوبة في التعامل مع هذه الفئة التي صنفت كشخصيات سياسية فقد أصبح معروفا كقاعدة مثلا ألا مكان في حكومات بومدين لأعضاء الحكومة المؤقتة الذين لم يعيّن بومدين ولاأحدًا منهم وزيرا طول مدة حكمه. بومدين كان يتعامل بمكيالين مع محيطه السياسي، فظهرت تصنيفات كثيرة كالجماعة «و هو مفهوم يبدو أن بومدين كان يستعمله ليقصد به بعض المقربين جدا منه كبعض مجموعة وجدة وبعض الشخصيات الأخرى، وحتى مؤسسات في بعض الأحيان». العقيد هواري بومدين الذي ثار ضد رئيسه السابق بحجة عبادة الشخصية و الاستحواذ على الصلاحيات، قام بممارسات ليست بعيدة عن هذه الأوصاف لدرجة أنه تحوّل كشخص إلى مؤسسة رقم واحد في البلد عندما غاب وانهار نظام كان يقول عنه إنه لايزول بزوال الرجال. الأحادية هذه شملت ـ كما هو معروف ـ كل المجالات

الأخرى، فنصبت عنوة شخصيات فنية وعلمية، وبالمقابل خلقت لها اتحادات ومهرجانات على حساب الشخصيات الفنية التي تبناها جزء كبير من المجتمع و الشباب، تحديدا الذين بدأوا في التعبير عن تذمرهم من الأوضاع القائمة ابتداء من الثمانينيّات. فكانت موجة الراي الذي ارتبطت بأسماء فنية عملت رسائل الاتصال على محقها وتهميشها دون فائدة، فكانت معركة الشهرة و الشعبية في نهاية النزال لصالح بختة خالد وليس لخذ المفتاح يا فلاح للحاج درياسة. الظواهر نفسها استمرت لتتعمق أكثر مع بروز أزمة النظام السياسي ابتداء من نهاية الثمانينيات، و التي أوصلت الكثير من الأسماء إلى موقع الشخصية السياسية دون أدنى مبرر، فصعد «العرعار» إلى رؤوس الكثير وعاشوا مرحلة الحلم قبل السقوط الحر. الأحادية وبالتأكيد لم تكن فرصة مواتية لبروز أسماء وإضافات جديدة، وعلى مختلف الأصعدة في مجتمع يشكو اصطلاحا عدة شروط غير مواتية، على رأسها الفقر الثقافي ورفض التنافس ومعاداة التفرد و الخصوصية، الشروط الأساسية لبروز ظاهرة الشخصية التي نتحدث عنها، باعتبارها بنت مجتمعا هو الذي يختار في نهاية المطاف خاصته وأهل الحل و العقد لديه، كما تقول اللغة التقليدية القديمة عندما تتحدث عن مثل هذه الظاهرة، فلا غرابة إذن في أن نجد الأديب و الشاعر و الكاتب له تقييم أكثر شعبية في المجتمع الفرنسي عنه في المجتمع الأمريكي الذي يحسد الكثير من كتابه من المشاهير زملاءهم الفرنسيين عن هذه الشهرة الواسعة رغم النجاح التجاري و المالي الأكبر الذي يحققه الأمريكي، وهو ليس الحال نفسه لدى بعض من المثقفين الرسميين عندنا، الذين مازالوا يقارنون شعبيتهم بشعبية لاعبي كرة القدم وبعض مطربي الراي، متناسين أن للمقارنة شروطا وأنه عاش من عرف قدره.

القبارة

«القبّارة» بحرف الغين الذي لا ينطق في الكثير من جهات الوطن، كمنطقة الوسط وحتى بعض جهات الجنوب و الهضاب، حيث يعوّض بالقاف، فلا يقال غبار، مثلا، بل قبّارة بعد عملية التأنيث التي تتعرض لها الكلمة. القبّارة، إذن، هي تلك العواصف الفجائية التي تعرفها الكثير من مناطق الهضاب العليا و الجنوب في بداية الصيف ونهايته، عاصفة محمّلة بكم هائل من الأتربة التي تذروها على رؤوس القوم و وجوههم ، بل تصل في بعض الأحيان لدرجة تعرية بعض الذي لا يحتاط لها بلباس داخلي يحميه، مكتفيا بالقندورة التي ترفعها القبّارة إلى رأس صاحبها فيظهر الإنسان كما ولدته أمه.

ماذا لو قلنا إن الجزائر بوصفها مجتمعًا و نظاما سياسيا وعلى الكثير من الأصعدة ومنذ عدة عقود تعيش حالة القبّارة هذه؟ حالة قبّارة تشبه إلى حد بعيد حالة فقدان المعايير التي تكلم عنها علم الاجتماع الفرنسي لتفسير الحالة الثورية و التغيرات المتلاحقة التي عاشها هذا البلد لعدة عقود من الزمن. فقد كان حظ الجزائر أن تعيش لمدة طويلة على وقع تحولات

سريعة عاشها الجيل الأول من الرجال و المؤسسات، فقد عرفنا وعايشنا الحركية التي ميّزت هذا الجيل الذي تعلم بهذه الكثافة و السرعة، فكان أول جيل في تاريخ الجزائر الثقافي الذي يدخل في هذه العلاقة الواسعة مع النص بمختلف أنواعه، فسادت تلك القراءات التي عشنا ويلاتها في الميدان الديني على سبيل المثال، حيث تحوّل كل قارئ إلى فقيه ومفتي مهما كان مستوى تمكنه وضلوعه في أمور الدين الواسعة. مأساة هذا الجيل المتعلم الأول أنه لا يفرق بين إكتشافاته هذه التي تبدو في غاية الغرابة و الجدة بالنسبة له، وبين تجربة المجتمع في بعدها التاريخي المتعالية على تجربته القصيرة و المحدودة، فكان هذا التشبث بالرأي و الغلو الذي ميز سلوكات هؤلاء القراء الجدد، فقد تعاملوا مع المحيط كمثل الذي فقد بصره بعد أن كان الفأر آخر صورة عنده، فتحول الفأر بالضرورة لديه إلى وحدة قياس ثابتة ونهائية، العلاقة مع النص لم تكن التجربة الوحيدة رغم قساوة نتائجها التي قام بها هذا الجيل، فقد كان أول جيل يعلم بناته ويدخل بهن المدن الجديدة عليه كفضاء عمراني اجتماعي وكنمط حياة، فكان أن عشنا ذلك العنف اللفظي و الجسدي الذي ميز ومايزال مدننا عفوا قرانا الكبرى.

المرأة الجزائرية الأولى التي كبرت في هذه القرى الضخمة نزعت لباسها التقليدي بسرعة تحت تأثير الدهشة وهي صغيرة، لكن سرعان ما فرض عليها الحجاب و النقاب مباشرة بعد أن كبرت وظهرت علامات أنوثتها الأولى. الأكثر من ذلك فقد عوقبت لأنها حاولت النجاح بسرعة أكبر مما يسمح به هذا المجتمع الرجولي، وهو ما يفسر تلك النسبة العالية من العزوبية التي تعانيها الكثير من بناتنا الناجحات علميا ومهنيا، كالطبيبات و المهندسات و المحاميات، لأن المرأة الناجحة تخيف الرجل الجزائري رغم إعجابه بها في بعض الأحيان لدرجة تجعله يقبلها عشيقة وحتى صديقة لكن ليس زوجة، الردة المعادية للمرأة في سلوكاتها وخصوصيات حياتها اليومية التي يعيشها المجتمع الجزائري، لا يمكن فهمها دون العودة إلى بطلها الرئيس الأخ و الجيل الأول وحتى الثاني الذي يمثله و الذي تعرف على المدينة بكثافة واسعة لأول مرة لم تعرفها الأجيال السابقة، مما جعله يطالب بموقع خاص في قراءة أبجديات الفضاء العمراني الجديد حتى بالنسبة للأب و الأم وكل الأجيال الكبيرة في السن. فتحول الأخ إلى حامي العائلة وشرفها من خلال التحرش اليومي بأخواته وجيلهن من النساء، الذي تعلم وعمل خارج المنزل لأول مرة كذلك بهذا الحجم في تاريخ الأسرة الجزائرية الريفية التي تركت بصماتها واضحة على نمط الحياة في الفضاءات العمرانية التي ولجتها بهذه القوة. هذا الجيل الأول ترك بصمات واضحة كذلك على مستوى التجربة في التعامل السياسي مع المؤسسات وعلى رأسها الدولة الوطنية التي كانت ملكا شاغرا كبقية الأملاك العقارية الأخرى بالنسبة له، و التي استفاد منها بنهم، فعمم منطق «البايلك» لتسيطر العلاقة الريعية على ماعداها من علاقات المواطنة الأخرى، فتم اختزال مجموع العلاقات في العلاقة التوزيعية التي أصبحت جزءا أساسيا من الثقافة السياسية الشعبية لدى الجزائري مهما ثقلت مواقعه، وعلى نحو أوضح بعد توقف الدولة عن أداء أدوارها الخدماتية التي قلصت فيها، العداء

للدولة الذي قد تجده عند الذي لم يستفد من المواطنين الجدد كسلوك معقول ومبرر لكنك قد تجده أقوى عند الذي استفاد أكثر وبكل المقاييس ليتحول إلى شبه سلوك إنتحاري تلبس به الجميع المستفيد و الأقل استفادة، فتحولت الدولة الوطنية التي يتشدق الجميع بإحصاء عدد الأرواح التي قدمت قربانا لها وفي سبيلها إلى مؤسسة لقيطة لا تجد من يدافع عنها ويعاديها الجميع بالسلوكات التي نعرفها ونشاهدها يوميا في السر و العلانية، أو السكوت و التواطؤ كأضعف إيمان، القبّارة هذه التي جعلت الاستفادة وبأكثر الأشكال في متناول من قام بمجهود و من لم يقم به إطلاقا، فصار التطاول و الإدعاء بمناسبة ومن دونها من أحسن وسائل النجاح، فانعدمت المقاييس لدرجة نستطيع القول معها إن من «مساهمات» أجيال القبّارة هذه أنها حطمت المقاييس وتحول اللامعيار إلى القانون الأساسي الوحيد لديها محاولة فرضه على الجميع خاصة في مواجهة بعض الأجيال القليلة التي تحاول الإفلات من هذا المنطق الذي أوصل البلاد إلى ما هي عليه. وخاتمةً أليس من حقنا التساؤل عن نهاية لهذه القبّارة التي طالت أكثر مما يجب وهي التي كانت لها النتائج الخطيرة التي تعرف بعد أن تم تبني منطقها ليس من قبل الأفراد و الجماعات فحسب بل المؤسسات كذلك، مما يجعل إمكانيات إعادة إنتاجها الموسع من قبل هذه الهياكل و المؤسسات واردة جدا، لتتحول إلى عاهة مستديمة يقبل بها الجميع واقعًا لا مفر منه فعلا.. أما آن لهذه القبّارة أن تتوقف ؟

المدرسة، النخب الثقافية و اللغوية

المدرسة الجزائرية و الفكر الانقلابي

من جملة نقاط الالتقاء التي يتفق حولها خبراء التربية في الكثير من الدراسات حول المنظومة المدرسية و الإصلاح، أن المدرسة وفي الكثير من الدول تحدد كسبب للكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، بل و الأزمات، حتى ولو كانت بعيدة عنها وليست الوحيدة المتسببة فيها، بالمقارنة مع المستويات الأخرى، كالمؤسسة الصناعية و الإدارة وغيرها من المؤسسات الأخرى. وهو ما يجعل الإصلاحات تتم في الغالب تحت ضغط هذه الأزمات.

رغم صحة هذا التشخيص فيما يتعلق بالجزائر، إلا أنه ليس كافيا تماما، لأن الأمور تبدو أكثر تعقيدا عندنا كما هي العادة. فقد وُصفت وضعية المدرسة الجزائرية بالكارثية لتتهم في بعض الأحيان بأنها قد أنتجت الأمي و الإرهابي، وضاعفت من أزمة البطالة لدى الشباب، وساهمت في تعميق عزلة الجزائر جراء الابتعاد عن تعليم اللغات الأجنبية، إلخ.. وهو ما ينم عن عداوة كبيرة تكنّها الكثير من القوى الاجتماعية و السياسية لهذه المدرسة، في الوقت نفسه نلاحظ استماتة في الدفاع عن هذه المنظومة من قبل قوى أخرى، مع العلم أن هذا الصراع قد أخذ أبعادا اجتماعية واسعة بفعل تدخل السياسي و الإعلامي فيه. نعتقد بدورنا أنه لا يمكن أن نفهم ما يحصل من صراع حول المنظومة التعليمية في الجزائر، دون العودة إلى التاريخ الاجتماعي و السياسي للجزائر في علاقة واضحة بالثقافي.

انقسامية النخبة و قطاعية الدولة

للاختصار نقول إن المنظومة التعليمية ونتيجةً منطقيةً للفقر الثقافي الذي ميز التاريخ الثقافي للجزائر، ولضعف النخبة الكمي و النوعي، ولانقساميتها الواضحة على أسس لغوية ـ ثقافية وحتى قيمية، هذه المدرسة منحت لنوع معين من النخب ـ معرب شبه ديني محافظ من أصول ريفية في الغالب، متواضع من حيث المستوى التعليمي ـ الشيء نفسه، حصل فيما يتعلق بالمؤسسة الصناعية و الإدارية التي منحت بدورها إلى المتعلم بالفرنسية بعد الحصول على الاستقلال، وهو ما أنتج ما سمي بالقطاعية التي تميز التسيير السياسي للدولة والذي

استفاد منه صاحب القرار السياسي في الكثير من الأحيان، فقد استغل الرئيس بومدين مثلا هذه الانقسامية التي تميز النخب وما نتج عنها من قطاعية كوسيلة تسيير سياسي أساسية، أخذت أبعادا تنظيمية وهيكلية فيما بعد، مما منح الرئيس بومدين، لأسباب تتعلق بخصوصيات الفرد ونوعية مساره الاجتماعي التعليمي و السياسي ـ أزهري عسكري ـ دورا مركزيا داخل النظام السياسي الجزائري الذي تحول ضمنه إلى المؤسسة رقم واحد، وعلى حساب المؤسسات الأخرى في الكثير من الأحيان وهو ما يتأكد بعد وفاته من خلال فشل كل من جاء بعد في تسيير هذا النظام الذي فقد بموت الرئيس ركيزته الأساسية.

الخصائص هذه التي تميز النخبة كانقساميتها وقطاعية تسيير الدولة، تفسر الكثير من الآراء و المواقف إزاء المنظومة التعليمية، خاصة إذا ربطنا ذلك بمحاولات إعادة النظر في ميزان القوى السياسي داخل النظام السياسي المبني على هذه القطاعية التي يحاول البعض إعادة النظر فيها منذ نهاية الثمانينيات. من هنا نفهم لماذا ينظر البعض لأحداث أكتوبر 1988، وما نتج عنها من إصلاحات كانقلاب وردّة، فالفئات التي تمرست داخل المنظومة التعليمية في إطار القطاعية هذه، ليس من مصلحتها أن يقوم الطرف الآخر المنافس باختراق داخل مواقعها (المدرسة) بحجة إصلاحها، وهو ما يفسر ـ حسب وجهة النظر هذه ـ تأخر الإصلاحات وصعوبة القيام بها و إنجازها على أرض الواقع بعد أن يقرر تحت ضغط سياسي ـ إعلامي، ومن خلال المواقع المسيطر داخلها، كالإدارة و الإعلام جزئيا، أن المدرسة قد فشلت بل هي تعيش وضعية كارثية، متناسيا أن الكلام عن الفشل في الجزائر لابد أن يكون بصيغة الجمع، فإذا كان هناك فشل ـ وهو موجود فعلا ـ فلابد من تعميمه على كل المؤسسات الاقتصادية، الادارية و السياسية لدرجة قد يهون فيها فشل المدرسة مع المقارنة بما هو حاصل في قطاعات أخرى. فالمدرسة التي يتم فيها توظيف التلميذ الذي يفشل في الانتقال إلى المرحلة الثانوية كمدرس في الابتدائي و الفاشل في البكالوريا في المرحلة المتوسطية، وليخصص أبناء بعض الفئات الاجتماعية الشعبية الفقيرة في إنتاج أساتذة التعليم الثانوي بعد تعريب بعض التخصصات الأدبية و العلمية الجامعية خصيصا لهذا الغرض، هذه المدرسة التي قامت لمدة طويلة بمحو أمية شعب كامل فقد كل علاقاته بالمدرسة و العلم لقرون، هذه المدرسة تتعامل معها العائلة الجزائرية في الغالب كدار للحضانة لحراسة أبنائها الكثر طول العام، هذه المدرسة خصصت ميزانيتها كلها تقريبا في دفع أجور جيوش من المعلمين تحت ضغط الزيادة الديمغرافية، هذه المدرسة هل يمكن الانتظار منها غير الفشل.. إنها بعض الحجج التي قد يرد بها الطرف الذي تمكن من التموقع داخل المنظومة التعليمية منذ الاستقلال وحتى قبله في بعض الأحيان لينتقل إلى عملية إعادة إنتاج نفسه، رافضا قوى اجتماعية أخرى الاستفادة من نفس العملية التاريخية الهامة ـ إعادة الإنتاج.

الانقلاب بدل الاجماع

الظرف المتميز بالأزمة وعلى مختلف الأصعدة، مضاف إليه نتائج القطاعية التي لا تسمح بالحوار الاجتماعي كنتيجة للتمترس الذي تقوم به مجموع القوى الاجتماعية داخل القطاعات الممنوحة لها، كلها عوامل مساعدة على بروز منطق انقلابي في التعامل مع القضايا التي تطرحها مسألة إصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر، وهو ما حصل فعلا في الكثير من الأحيان و مازال مستمرا، فقد أحست مثلا بعض القوى السياسية المعبرة عن الكثير من القوى الاجتماعية المهتمة بعملية إصلاح المنظومة التعليمية ـ قوى معربة دينية محافظة ـ أنها قد هُمشت بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التعليمية في المدة الأخيرة لحساب قوى أخرى كانت ضحية المنطق ذاته في بداية التسعينيات بمناسبة صدور قانون التعريب عن المجلس الوطني الأحادي، الذي وصل إلى مرحلة التهديد بالسجن لكل من تسوّل له نفسه التعامل بالفرنسية في قطاعات إدارية وصناعية تتعامل بالفرنسية بشكل عادي منذ وجودها، هذا القانون جمّد في 92 بعد أن تغيرت موازين القوى السياسية لغير صالح التيار الذي أصدر "الفرمان" المذكور في آخر دورة للمجلس الوطني الأحادي.

الخلاصة التي نود الوصول إليها، أن كل طرف من الأطراف يختار الظرف السياسي المناسب له، و الذي يعتقد أن ميزان القوى السياسي فيه لصالحه، للقيام بانقلاب ضد الطرف الآخر داخل و خارج المؤسسات بعد أن يقوم بعملية استنفار لكل القوى الاجتماعية و السياسية المؤيدة لطروحاته خارج السلطة المنقسمة على نفسها في هذه القضية وداخلها، على غرار الكثير من القضايا الثقافية و القيمية الأخرى، نتيجة منطقية لانقسامية النخبة التي تكلمنا عنها.

المنطق الانقلابي هذا المسيطر حتى الآن في التعامل مع القضايا الموضوعية التي أفرزتها التجربة التعليمية الجزائرية، أفرز عدة سلبيات من بينها أنه لم يساعد على القيام بالإصلاحات الضرورية التي تتطلبها المدرسة و المجتمع في وقتها، وحتى التحولات العالمية في مختلف الميادين العلمية، بل على العكس تماما، فقد أخر القيام بأي إصلاح جدي حتى الآن، الكل يتحدث عنه دون أن يراه، كما أنه قد تسبب في إعادة إنتاج الكثير من الصراعات المرتبطة بأجيال كبيرة في السن تحاول تكرار الانقسامات التي عرفتها، كجيل محدد تاريخيا، و التي لا تعرفها بالضرورة الأجيال المتمدرسة حاليا، ومن باب أولى تلك التي ستدخل إلى المدرسة في المستقبل. فالجيل الحالي لا يعرف شيئا اسمه معرب أو مفرنس مثلا، فهي مفاهيم مرتبطة بأجيال كبيرة في السن، مصدر قوتها الأساسي أنها موجودة الآن على مستوى مراكز القرار المختلفة، مما يجعلها في مواقع تستطيع من خلالها فرض وجهة نظرها وتجربتها التاريخية على الأجيال الأخرى، وهو ما أفرز منطق الانقلاب بدل الإجماع المبني على الحوار.

هل المساجد لله؟

انعدام الاجماع حول مهمات المسجد وأدوارها في غياب مشروع مجتمع واضح المعالم، يمكن اعتباره من الأسباب الأساسية التي تفسر كيف تتحول هذه المؤسسة كل مرة إلى مصدر للاختلاف و التنابذ كما هو الحال هذه الأيام حيث تحركت بعض الأطراف وتحت تسميات قديمة جديدة لتكرار سيناريوهات بداية التسعينيات التي تحولت فيما بعد إلى تمرد أزمة أمنية حادة، لماذا لا يكون المسجد عندنا مصدر إشعاع ديني وثقافي في خدمة الدين و المجتمع؟

المسجد و السياسة..أخطاء الماضي ورهانات المستقبل

عكس الكثير من الأطروحات الرسمية المنادية "بحياد" المسجد السياسي، يعلمنا التاريخ الإسلامي أن هذه المؤسسة الدينية المهمّة كانت في الكثير من الأحيان فضاء سياسيا من الدرجة الأولى، فقد عقدت فيه الاتفاقيات السياسية وعُيّن فيه الأمراء و الخلفاء وصُفي فيه جسديا المعارضون ورجال السلطة.

الأكثر من ذلك قامت كل الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في الجزائر على غرار كل الأنظمة السياسية في العالم العربي و الإسلامي، باستغلال سياسي آني للمسجد لدرجة تحول فيها الإمام إلى بوق سياسي من الدرجة الأولى، زادها قوة وحضورا التطور الكبير في وسائل الإعلام المرئية و المسموعة التي طوعت لأداء نفسها الأدوار وبفاعلية غير مضمونة دائما. فلم تكتف هذه الأنظمة باستغلال سياسي في إطار الاجماع الوطني العام بل حزّبت الإمام و المسجد طريقة بائسة، فظهر الإمام البعثي و الإشتراكي و الرأسمالي الذي يملك رأيا في كل صغيرة وكبيرة، فيدافع عن مواقف السلطة الداخلية و الخارجية مما حوّله إلى طرف سياسي مباشر ينطبق عليه ما ينطبق على السلطة السياسية حيث تحوّل إلى ذيل لها.

المسجد...

لا عجب إذن أن ترتبط هذه المنابر السياسية الدينية بشرعية صاحب الملك، فعندما كانت هذه الأنظمة السياسية في مرحلة الإقلاع و القبول الاجتماعي العام استفاد المسجد و الإمام من هذا الوضع المريح، أما عندما بدأت هذه الأنظمة السياسية تفقد من شرعيتها، كان من المنطقي أن يحصل الشيء نفسه على مستوى هذه المؤسسة الدينية التي فقدت بالتالي الكثير من مستوى شرعية خطابها وفعاليته الاجتماعية، التي تدهورت إلى أدنى مستوياتها. وبما أن الطبيعة لا تقبل الفراغ كما يقال، فقد استغل الكثير من القوى الاجتماعية و السياسية ـ هذه المرحلة و حتى قبل ذلك في عهد السرية ـ لسد هذا الفراغ و القيام بالشيء نفسه تقريبا، فقد وظفت هذه القوى السياسية الدينية المسجد توظيفا حزبيا ليس للدفاع عن رؤاها السياسية الحزبية ضد النظام السياسي و الحزبي داخل التيار الإسلامي وبين مختلف مدارسه

المتصارعة، فظهر إمام النهضة ومسجد حمس و السلفية بمختلف تياراتها كمرحلة أولى قبل أن نصل إلى مرحلة أخطر تحولت فيها بعض المساجد إلى معداة وتكفير جزء كبير من المجتمع ولكثير من المواطنين الذين لا يتفقون مع هذه الأطروحات الحزبية المسيطرة، فغادر المواطن ـ المؤمن غير المتحزب هذه الفضاءات مؤقتا على الأقل وفي انتظار أوقات أحسن لعله قد يعود إليها، بالطبع الصراعات هذه لم تكتف بالبعدين الديني و الفكري بل استعملت كل وسائل الإكراه بما فيها تلك الأكثر وحشية وعنفا، فتحوّل المسجد إلى مقر لقاءات حزبية سرية وفضاء لجمع الأسلحة وتخزينها بكل أنواعها، لتصل الأمور إلى حدها الأقصى مع التجربة التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات، مع ما سمي إعلاميا في حينه "بالجمعة السوداء". فقد سيطرت الأحزاب الدينية على هذه الفضاءات من خلال شبكة واسعة من الجمعيات الدينية و الخيرية التي وظفت المال العمومي و الخاص في أغراض حزبية من خلال دعوة لبناء مساجد من ميزاتها أن عملية بنائها لا تنتهي إطلاقا مهما كان مستوى توافر الإمكانات المالية، كحيلة قانونية للتهرب من سيطرة البيروقراطية الرسمية ممثلة في وزارة الشؤون الدينية التي مازالت تملك قانونا حق توفير / فرض إمام وتسيير المسجد في حالة الانتهاء من أشغال بنائه، حيث قرر ممثلو "المجتمع المدني" بصيغته السياسية الدينية في الجزائر عدم الانتهاء منها أو إنهائها في أجل غير معلوم. هذه الشبكة الوطنية من المساجد (أكثر من 12000 مسجد على المستوى الوطني أو ناهيك عن المصليات وأماكن "العبادة" الأخرى التي فتحت في أماكن العمل و الدراسة وعلى حساب الوظيفة المهنية و البيداغوجية في بعض الأحيان) تحوّلت إلى وسيلة تطويق لكل المجتمع في عملية الانقضاض على السلطة بكل الوسائل بما فيها الإكراه و العنف.

... و الإمام المناضل

بعض الخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمع الجزائري لعبت هي الأخرى دور المسيّر في سيرورة بعض الاتجاهات و الممارسات التي وصلت لحدها الأقصى عندنا، عكس بعض التجارب العربية و الإسلامية الأخرى التي بقيت فيها الأمور في مستواها المعقول و القابل للتسيير حتى في أصعب الظروف، فقد عرفت كل المجتمعات العربية و الإسلامية مثل هذه الظواهر التي تكلمنا عنها كاستغلال الدين كعقيدة و المسجد مؤسسة لأغراض سياسية وحتى حزبية، لكن الأمور لم تستفحل بهذه الحدة كما هي الأمور عندنا دائما جراء الضعف الثقافي الكمي و النوعي، الذي ميّز التاريخ الثقافي الجزائري فتحول الافتاء في الأمور الدينية الدقيقة إلى روتين يومي لدى الكثير من أشباه الأميين الذين يقومون بعملية استحضار لبعض النصوص المحفوظة في كل مناسبة عامة أو خاصة، فتحوّل "القهواجي" و الخضّار وبائع الدواجن و الميكانيكي الشاب الذي لم يحالفه الحظ في الانتهاء من المرحلة الابتدائية في أحسن الحالات، إلى إمام خطيب يفتي في كل كبيرة وصغيرة براحة ضمير يحسد عليها،

على حساب الأقلية المهمشة التي تملك مؤهلات فعلية لكنها لا تحظى بهذه المكانة، مما جعل البعض في المدة الأخيرة يجدها في القنوات الفضائية العربية ذات المحتوى الديني ـ "إقرأ" كمثال ـ التي يبدو أنها تجد صدى كبيرا لدى المشاهد الجزائري الذي تتميز أسئلته الدينية الكثيرة و المكلفة ماليا ببساطة تثير الكثير من الاستغراب و التي تبين أن المواطن الجزائري لا يثق بالقدر الكافي بمؤسسته الدينية الرسمية وممثليها مفضلا عنهم شيوخ الحنبلية، خطورة ظاهرة وجود هؤلاء "الأئمة"، الهواة لا تكمن في وجودهم في حد ذاته، فقد لا يخلو منهم مجتمع، لكن مكمن الخطر في التأثير الكبير الذي تمكنت منه في فئات واسعة من العامّة و الذي ظهر على شكل حركة اجتماعية شعبية تحولت إلى قوة فاعلة على المستوى السياسي بعد أن استطاعت التمظهر على شكل أحزاب سياسية وجمعيات مستغلة الإطار القانوني التعددي من خلال هذه الشبكة الواسعة من المساجد على المستوى الوطني تحت تسميات مختلفة، كان آخرها ما سمي بالسلفية العلمية التي قد تعني أن البعض يقوم بعملية "نقد ذاتي" ضمني لتجربة العقد الماضي في استغلال الإسلام و المسجد لأغراض سياسية للتبرؤ من هذا الطابع العامي الذي التصق بالتجربة وكان وراء المأزق الخطير الذي وصلته وعلى كل المستويات، فهذا التيار الديني السياسي النخبوي قد يفكر في استغلال الجو السياسي المتسامح منذ مجيء بوتفليقة للسلطة في العودة القوية للسيطرة على الشبكة الوطنية من المساجد و التي يكون قد بدأها بالعاصمة حسب بعض المعطيات الإعلامية المتوافرة حتى الآن، هذه المحاولة التي لن تكون الأخيرة مادامنا لم نتوصل في الجزائر إلى شبه إجماع على الأقل حول مكانة المسجد وأدواره في مجتمع عصري أوجد الحزب للعمل السياسي و المسجد للعبادة، ببساطة لأن ما كان مقبولا في التجربة التاريخية القديمة حيث كان هناك تداخل في المهمّات و الصلاحيات بين الوظائف لم يعد مقبولا في المجتمعات الحديثة التي تملك تقسيم عمل اجتماعي متنوع لا يسمح لهذا الخلط الخطير بين السياسي و الديني، و الذي لن يكون كما بينت ذلك التجربة المعيشة للمجتمع الجزائري نفسه، لا لصالح الدين ولا لصالح المجتمع و الإنسان، هذا الحل التاريخي الذي من شروطه كذلك ترك الدولة، الأمور الدينية للمؤمنين الأولى بها كعلاقة روحية مازال المجتمع في غالبيته في حاجة إليها، كما هي حاجة الجزائري الأكيدة للتفقه الفعلي في أمور دينه التي مازال يجهل عنها الكثير جراء الحرمان الثقافي التاريخي الذي عاشه طويلا، خاصة في هذا الظرف الاقتصادي و الاجتماعي الصعب الذي قد يتحول فيه الجانب الروحي إلى ملاذ أخير بعد الفشل الذي منيت به الخطابات المختلفة، و البحث عن شرعيات سياسية ودنيوية في أماكنها الموجودة فيها فعلا وبالوسائل السياسية المعترف بها و الموضوعة لهذا الغرض من قبل المجتمع.

بالمناسبة ... لماذا لا نفرنس الهند ؟

اللغة في أي مجتمع إنساني أداة تواصل وتعبير عن إنسانية الإنسان، عن مشاعره ومكنوناته، اللغة في أبعادها الاجتماعية هي وسيلة تبليغ واتصال بين أبناء المجتمع الواحد مهما كان تنوعه، هذه هي بعض أدوار اللغة ووظائفها في أي مجتمع إنساني ـ ماذ لو اكتشفنا أن وظائف اللغة هذه منعدمة في الجزائر أو على الأقل معطلة جزئيا أو كليا ؟ بعض الصور و المحطات التي سنأخذها من وسائل الإعلام الوطني و الدولي، وحتى الحياة الاجتماعية و السياسية العامة، قد تكون كافية لتبيان ذلك. آيت أحمد الزعيم السياسي و التاريخي، وهو في خريف العمر وبعد نشاط سياسي وطني ودولي واسع، يجد صعوبات كبيرة في التعبير عن مواضيع سياسية من المفروض أنها واضحة ومعروفة لديه، فعند مروره الأخير في قناة الجزيرة لم يتمكن الزعيم ـ و الزعامة تفترض البلاغة ـ من التعبير عن جزء من المئة من أفكاره. أكثر من وزير في الحكومة الحالية و السابقة، وحتى تلك التي ستأتي، يجد صعوبات كبيرة في التعبير عن مواقف سياسية بسيطة، وحتى الإجابة عن بعض الأسئلة التي هي في متناول تلميذ ثانوي باللغة التي يفترض أنها وطنية أو حتى بالدارجة المبسطة. لا داعي للقول إن هذا الوزير مثل الكثير من المسؤولين السامين وفي مختلف القطاعات الحساسة منها و الأقل حساسية يفترض، وهو يجهل العربية، أنه لا يقرأ ما يكتب بهذه اللغة في الجرائد الوطنية مثلا وكل الإنتاج الوطني الأدبي و العلمي بهذه اللغة، مما يجعله يجهل، بل ويعادي في بعض الأحيان، ما يكتب بها ويصبح من السخف الكلام عن حياة أدبية وفكرية "وطنية" أو أديب أو مفكر "وطني". وظيفة اللغة التواصلية و الحوارية داخل المجتمع وبين مختلف فئاته لا يمكن الحديث عنها في هذه الحالة التي ينعدم فيها التواصل كليا أو جزئيا، مع ذلك فالأمور رغم خطورتها ليست بهذه البساطة لأن الصورة أكثر تعقيدا وصعوبة.

فاللاعلاقة نفسها نجدها داخل الفضاءات الاجتماعية المختلفة لأن الطبيب في الغالب لا يتعامل بنفس لغة مريضة، وهو الشيء نفسه الذي يقوم به المهندس المعماري و الكثير من الفئات المثقفة عندما تدخل في علاقات مهنية واسعة مع المجتمع. هذا اللاتواصل الذي يولّد الكثير من العداء و اللاتفاهم الذي ينعكس على نوعية العلاقات الإنسانية و الاجتماعية كما هو واضح من خلال نوعية العلاقات بين الناس في الجزائر، رغم خطورة الصورة إلا أنها ليست نهائية فالأمور تبدو أكثر تعقيدا من ذلك، لأن المسألة اللغوية أخذت أبعادا هيكلية ومؤسساتية، ولم تتوقف عند الأفراد وبعض الفئات الاجتماعية في علاقاتها بالمجتمع، و التي أصبحت تشبه ما هو حاصل جزئيا في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء أين فرضت لغات أجنبية على مجتمعات لا تتحكم فيها ـ ببساطة لأنها تملك لغاتها المحلية وحتى الوطنية ـ، فتحولت إلى احتكار لدى بعض النخب والإدارة على شكل علاقة CIRCUIT FERME (دائرة مغلقة) فساد اللاتواصل لأن انقاسما، بل شرخا، قد حصل بين النخب و الدولة بكامل

مؤسساتها من جهة و المجتمع من جهة أخرى. وبدل التنمية الموعودة و التقدم، أعيد إنتاج التخلف بشكل واسع وسادت التبعية للخارج بشكل كاريكاتوري ومفضوح.

المسألة اللغوية التي تكلمنا عن بعض مؤشراتها في الجزائر تملك بالضرورة بعدا تاريخيا لا يمكن القفز عليه مهما حاولنا، كما تملك خصوصيات تتعلق بعملية إعادة إنتاجها بوصفها ظاهرة ميزت عملية إنتاج النخب و التي يمكن عدها إحدى نقاط البداية العامة. فقد أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر نخبًا ثقافية وعلمية وسياسية.. إلخ يغلب عليها طابع الانشطارية اللغوية و القيمية. فعرفنا المتعلم بالفرنسية الذي قيل إنه عصري ومتفتح بل ولائكي لاحقا، في المقابل أنتجت هذه الحالة متعلمين بالعربية نعتوا بالمحافظة وشبه الدينية أو الدينية، إلى آخر الصفات المعروفة التي استعملت فيها بعد كترسانة حرب ايديولوجية وسياسية.

بالطبع، عملية الإنتاج هذه اتسمت بخصائص أخرى زيادة على انقساميتها اللغوية القيمية و المؤسساتية، فقد كانت كميا مثلا ضعيفة لدرجة أن الجامعة الفرنسية في نهاية المرحلة الاستعمارية الطويلة لم تنتج إلا بعض المئات من الأطباء و المهندسين. عدد قليل هو الآخر قامت المنظومة التعليمية التقليدية بإنتاجه حتى وهي تستعين بالنظام التربوي العربي قبل الاستقلال، حتى هنا، كما عوّدتنا الصحافة على القول، الأمور تبدو عادية وشبه مقبولة، فالاستعمار غير مطلوب منه تعليم الشعوب التي يستعمرها، كما أنه من حق الشعوب بدورها اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة وهي قليلة بالضرورة ـ للخروج من الأمية وتعليم أبنائها.

الغريب هو ما حصل بعد ذلك من استعمال اجتماعي وسياسي مؤسساتي لهذه الانقسامية، وهو ما يؤدي بنا إلى الحديث عن مفهوم ثان نعتقد أنه قد يفيدنا في فهم الأوضاع التي نتخبط فيها، ونعني بذلك القطاعية. هذه القطاعية التي انطلقت داخل مؤسسات الثورة، بما فيها الحكومة المؤقتة وجيش التحرير، وحتى قبل ذلك داخل الحركة الوطنية التي انقسمت على أسس قيمية ودينية بين تيار إصلاحي معرب شبه ديني أو ديني كجمعية العلماء، مقابل تيارات شيوعية وليبرالية مفرنسة تنادي ـ رغم التشابه الموجود في بعض الأحيان في القواعد الاجتماعية ـ بخيارات مختلفة تتراوح بين الاندماج تارة و التركيز على الخصوصيات الثقافية و الدينية تارة أخرى. الطابع الشعبي للتيار الوطني الاستقلالي وضعف دور المثقف داخله قد يكونان وراء تفسير ضعف دور ظاهرة القطاعية كعامل تفسير عندما نتكلم عن هذا التيار الذي طور بدل ذلك نزعة معاداة المثقف ضعيف الحضور أصلا داخل هذا التيار الشعبي، الذي استمدت منه الدولة الوطنية الكثير من قيمها المرجعية فيما بعد بما فيها تلك العداوة و الريبة إزاء المثقف، القطاعية التي تظهر داخل المؤسسة نفسيها كتخصيص مثقف معيّن واعتمادا على المقياس اللغوي ـ القيمي بمهام وأدوار مضبوطة. فحدد دور المعرب في

الجانب الايديولوجي حتى داخل الجيش ـ محافظ سياسي ـ لدرجة نفي كل تقنية عن الضباط المتخرجين من المدارس العسكرية العربية كمثال لمجرد تمكنهم من العربية التي ألصقت بها "تهم" كثيرة باعتبارها لغة دين وشعر وايديولوجية في أحسن الحالات، على عكس الفرنسية التي صنفت لغة علم وتسيير وتكنولوجيا.. انطلاقا من هذه المقاييس، عيّن حتى ضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي أعضاء في قيادة الأركان لجيش التحرير، الذي أبعد منها كل من يشتم منه رائحة التمكن من اللغة العربيّة الذي يوصف "بالمعرب"، حتى وإن تحكم في أكثر من لغة خاصة إذا كانت غير الفرنسية، في حين يطلق على الذي لا يحسن إلا الفرنسية ومهما كان مستوى التحكم مزدوج اللغة.

هياكل الحكومة المؤقتة لم تفلت من هذه القطاعية، لدرجة خصص فيها الديبلوماسي المعرب في مناصب لا تزيد عن بعض العواصم المشرقية بما فيها الدول الآسيوية الإسلامية. الوزارات الأخرى عرفت سيطرة الاتجاه نفسه مع خصوصيات طفيفة.

الأدهى ما حصل بعد الاستقلال وكانت له نتائج سياسية خطيرة، فقد استمرت الإدارة الاستعمارية نفسها لتشتغل ثقافة المؤسسة ذاتها، كما يقول المتخصصون، لتقسم بالتدريج هياكل الدولة التي تم التعامل معها كملكية شاغرة إلى قطاعات وعلى أساس لغوي واضح. العملية لم تخل من صراع بين النخب المنقسمة التي تمترست داخل هياكل الدولة ومؤسساتها، لتعلن حروب مواقع شبه دائمة كان من نتائجها ضعف الأداء العام لهذه الدولة ذاتها وابتعادها عن المجتمع، بل وجودها في الكثير من الأحيان من خلال هياكلها وممثليها في مواقع مضحكة ـ مبكية، فحصلت خوارق لم تحدث إلا في الجزائر، كتعريب جزء أو مرحلة من التعليم دون الأخرى ولتموّل الدولة مؤسسات رسمية تتعامل فيما بينها بلغات مختلفة بل ومحتويات متضادة.. إلى آخر الغرائب المعروفة التي أصبح القبول بها و التعامل معها من شروط النجاح عن طريق احترام نظام "الكوطا" اللغوي.

فقد تحدثت الشائعة المؤكدة عن أكثر من سفير جزائري مثلا لا يعرف اللغة العربية، حار زملاؤه العرب في لغة التعامل معه في أكثر من عاصمة دولية، ببساطة لأن نظام "الكوطا" اللغوي الذي كان قاعدة القطاعية قرر أن هذه المناصب من اختصاص المتعلم المفرنس. أغرب ما في القضية أن الأجيال صغيرة السن و التي يفترض فيها تجاوز هذه الانقسامية، قد تحولت هي الأخرى إلى ضحية ومعيدة لإنتاجها، ببساطة، لأن مؤسسات الدولة و الحياة الثقافية و السياسية قد تكفلت بإعادة إنتاج القطاعية وعدم القطيعة معها، حتى عندما خفت أو اختفت انقسامية النخب بفعل عدة عوامل.

و الأغرب من ذلك أنه جاءنا أربعين سنة بعد الاستقلال، حتى من يريد فرنسة الهند وجنوب إفريقيا وروسيا، حتى و إن كانوا ممن يمثلون بلادنا رسميّا و الذين من واجبهم استعمال اللغة الرسمية للبلاد الذين يمثلونها لتعلقها بأمور سياسية.

ماذا يحدث في الجامعة ؟

شهدت بعض المؤسسات الجامعية، في المدة الأخيرة، أحداثا مختلفة، ما برز منها إلى السطح، كانت الاعتداءات الجسدية و اللفظية على الأساتذة، كما حصل في ملحقة بوزريعة، مرورا بالتسممات الغذائية التي عرفتها إقامة الطلبة بجامعة بشار، دون نسيان حالات التذمر شبه الدائمة التي تعيشها الكثير من المؤسسات الأخرى و التي عادة ما تبرز على شكل تأخر في الدراسة، جراء استفحال تدهور ظروف العمل داخل هذه الفضاءات التي مازلنا مصرين على تسميتها بالجامعة. هذا الوضع العام مؤهل للتدهور أكثر، إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية لوقف هذا الاتجاه المدمر، إجراءات نوعية لا تتعلق فقط بالجانب المادي، بل بمستويات أخرى كثيرة و متنوعة هدفها بناء جامعة فعلية بالمقاييس الدولية المتعارف عليها. فالمطلوب منا في هذا المجال ليس اختراع نمط محلي من الجامعات غير موجود أصلا، بل تقليد ما هو موجود دوليا و محاولة تجسيده وطنيا.

فقد فشلنا حتى الآن في بناء جامعة وطنية، كما فشلنا في الاحتفاظ، بما تركته المرحلة الاستعمارية من نواة جامعية رغم طابعه الكلونيالي و العنصري في أحيان كثيرة. فوجود العديد من الطلبة و الأساتذة على قلتهم، و بعض البناءات، التي عادة ما يكون القديم فيها أحسن كثيرا من الحديث، إصدار بعض النصوص القانونية المتناثرة هنا و هناك ...كلها شروط ليست كافية للكلام عن جامعة بالمعنى الدولي المتعارف عليه. فالجامعة قبل أن تكون ميزانيات تصرف، و عددا من الطلبة يتزايد و أجورا تمنح، هي مؤسسة للإنتاج الفكري و العلمي و فضاء للإبداع و الاختراع في كل المجالات، هي حوارات فكرية و علمية رفيعة المستوى، متفتحة على الفكر الإنساني في أنقى صوره، هي شروط عمل محفزة على الاختراع و البحث في كل الميادين و المجالات، الآني منها و المستقبلي، هي قيم علمية و أكاديمية محترمة، بل مقدسة في العلاقات بين مختلف الأطراف المكونة للأسرة الجامعية، هي كذلك مؤسسات وتنظيمات، تكون الكلمة الأولى و الأخيرة فيها للعلمي و البيداغوجي على حساب الإداري و السياسي، الذي لا يسيطر في الحالة الجزائرية كما قد يفهم، فالجامعة في الجزائر يبدو أنها لاتهم السياسي، حتى الآن على الأقل و لأسباب كثيرة لا داعي للخوض فيها بهذه المعاني، لا توجد لدينا في الجزائر جامعة حتى الآن، فما هو موجود فعلا هو عدد محدود من الأساتذة الذين لا يملكون الكثير من شروط قيامهم بعملهم البيداغوجي اليومي، ناهيك عن عدم توافر تلك الشروط المطلوبة لإنجاز مهمّات البحث العلمي. أساتذة و جدوا نفسهم داخل هذه الفضاءات التي نسميها تجوزا جامعة، بعد أن أغلقت أمامهم أبواب الرزق الأخرى، في ظروف تاريخية معينة. فقد تحول التدريس في الجامعة بالنسبة للأغلبية إلى شبه مهنة وليس مهنة كاملة، كما حصل مع فئات المدرسين في المستويات الأخرى –الابتدائي و الثانوي– فالقاعدة التي ترسخت حتى الآن وطنيا و منذ عدة سنوات، هي ألا يبقى في الجامعة إلا

من فشل في الحصول على موقع آخر أحسن في الغالب، و هو ما عبر عن نفسه من خلال الفشل في الاحتفاظ بما يمكن تسميته بالبؤر العلمية التي تكونت في بعض التخصصات العلمية، في بعض الجامعات و في مراحل تاريخية معينة. فقد تكونت نواة مدرسة جزائرية في الاقتصاد في بداية السبعينيات بجامعة الجزائر على سبيل المثال، الشيء نفسه الذي بدأ في الظهور من خلال عدد معقول من المتخصصين في علم الاجتماع في جامعتي الجزائر و وهران. المشتغلون في حقل الرياضيات كونوا بدورهم شبه نواة علمية بدأت في البروز بجامعة باب الزوار و المدارس الكبرى. ما حصل بعد ذلك معروف، فقد فشلت هذه البؤر العلمية في الاستمرار وتدعيم مواقعها داخل هذه الفضاءات المعادية، فبدأت عدة أشكال من الهروب و المغادرة، ظهرت في البداية على شكل نوع من العلاقات الخاصة مع جامعات فرنسية «ملتقيات و مشاريع بحث و نشر مشتركة، منح و عمليات تنقل كثيفة ...الخ» لتتحول إلى هجرة شبه جماعية في بداية التسعينيات عندما توفرت بعض الشروط الأمنية و السياسية، و حتى قبلها، فقد تم تفكيك المدرسة الاقتصادية مثلا قبل هذا التاريخ، بعد موجات التعريب التي عرفتها الجامعة في بداية الثمانينيات. و هو ما يعني أننا لم نعرف كيف نحافظ على هذا الرأسمال البشري الذي غادر الجامعة نحو مجالات عمل أخرى، ليست بالضرورة دائمًا داخل البلاد.

بالنسبة لمن استمر في عمله الجامعي رغم كل شيء من هيئة التدريس القديمة و من انضم إليها من جديد، تكفلت به شروط العمل القاسية التي استفحلت مع الوقت، و المؤهلة لتدهور أكثر كما قلنا، إذا لم تتخذ إجراءات جدية و نوعية. فالزيادات الأخيرة في الأجور و العلاوات التي قدمت و كأنها طفرة نوعية، غير كافية من وجهة النظر هذه، لعدة اعتبارات. فالإجحاف القديم الذي لحق بهيئة التدريس الجامعية الوطنية، مازالت هذه الزيادات في الأجور عاجزة عن سده و لو جزئيا. الأهم من ذلك، أن هذه الزيادات في العلاوات و المنح ليس في مقدورها التأثير إيجابا في مجالات العمل و شروطه الأخرى المستمرة على منوال التدهور نفسه. على سبيل المثال فقط، و في مجال علاقات العمل، ليس العلاقات بين الأساتذة و الطلبة هي المرشحة وحدها للتدهور، بل حتى العلاقات بين الأساتذة فيما بينهم، لعدة اعتبارات، منها غياب سياسة تسيير فعلية تأخذ بعين الاعتبار مقاييس الجهد العلمي المبذول فرديا و جماعيا، كما هو معمول به في كل جامعات العالم. فالمقاييس الجامعية الدولية المعروفة، مثل النشر المنتظم للمؤلفات من كتب و دراسات متخصصة من قبل هيئة التدريس، لا مجال للحديث عنها في ما يشبه الجامعة عندنا، التي اعتمدت داخلها مقاييس أخرى أو لنقل لامقاييس أخرى، لا علاقة لها بالعلم و البحث. فقد أصبح من السائد أن يتوقف الأستاذ الجامعي عن القيام بأي مجهود في ميدان تخصصه، بمجرد حصوله على الشهادة التي تسمح له بالتوظيف-ماجستير في الغالب الأعم -. فحتى شهادة الدكتوراه لم تعد شرطا ضروريا. ولماذا يتعب الإنسان نفسه في الحصول على هذه الشهادة ؟، إذا عرفنا أن صاحبها لا تعوض

الزيادة في أجره كأستاذ أو أستاذ محاضر (ولوقت قريب جدا) حتى جزءًا بسيطا من المصاريف التي تتطلبها عملية طبع النسخ المطلوبة منه، لمناقشة أطروحته التي قد يتقاعد الكثير من هيئة التدريس الحالية دون التفكير الجدي في الحصول عليها.

إذا كانت العلاقات بين مختلف أطراف الأسرة الجامعية مؤهلة للتدهور نتيجةً منطقيةً للأوضاع السائدة داخل هذه المؤسسة منذ سنوات، فان احتمال تدهورها اكثر، متوقع بين الأساتذة و الطلبة. فقد ساءت كثيرا ظروف الإقامة و الدراسة بالنسبة لأغلبية الطلبة، مما يجعلهم يعبرون في بعض الأحيان عن تذمرهم، باللجوء إلى أشكال غير مقبولة في علاقاتهم مع الطرف الأكثر قربا و احتكاكا بهم.. الأساتذة، الذين تعرف وضعيتهم هم كذلك، وضعا مزريا على مستوى شروط العمل. نقول هذا، رغم أن الأمور مازالت في بداياتها و لم تستفحل بعد، مما يجعل إمكانيات التأثير فيها إيجابا ممكنة إذا صدقت النيات.

الاتحادات الطلابية بضعف حضورها بين الطلبة، و تسييرها الفوقي تحولت إلى شبه مجموعات ضغط –لوبيات–، هدفها الأول و الأخير، تحقيق بعض الامتيازات لمجموعة صغيرة من المستنفذين المتواجدين منذ سنوات عديدة على رأس هذه التنظيمات التي هجرها الطلبة، فتحولت إلى لعبة في خدمة بعض الاستراتيجيات الفوقية البعيدة عن مصلحة الجامعة بكل تأكيد.

الطرف الأكثر غيابا ضمن هذا المنظر العام يبدو أنه الطرف السياسي الرسمي، الذي تعوّد النظر إلى الجامعة كمجموعة من الأرقام و النسب، يرميها في وجه وسائل الإعلام بمناسبة كل دخول جامعي. الطرف الرسمي الذي تميز سلوكه حتى الآن و منذ عدة سنوات بالشلل شبه الكلي نظرا لانعدام الشجاعة السياسية –و قد تكون الشرعية كذلك– الكافية للتطرق لمشاكل الجامعة. فقد انتظر صاحب القرار إفلاس القطاع العام أو جزء كبير منه على الأقل، لكي يباشر و باحتشام كبير سياسة الإصلاحات التي كانت مطلوبة منذ عقد على الأقل و بحزم أكبر. التردد نفسه و أكثر يمكن تلمسه في حالة الجامعة، رغم حاجتها الأكيدة لأكثر من إصلاح جذري، لأن المطلوب في حالتها بكل بساطة بناء جامعة وطنية و بالمقاييس الدولية، و هو الأمر غير الموجود حتى الآن للأسف. أم إن الأمر هنا كذلك مبيت، كما كان الحال في القطاع الاقتصادي ؟.. ترك الأمور تستفحل و تتعفن، و عدم اتخاذ القرارات الشجاعة المطلوبة في وقتها المناسب –في بعض الأحيان خوفا من النتائج السياسية المؤقتة المترتبة عن الإصلاحات–، لكي يأتي الحل السحري.... الإصلاح الخوصصة، عن طريق جامعات خاصة وطنية و أجنبية، لتصبح الجامعة العمومية الحالية، بكل عيوبها من نصيب الفئات الشعبية المغلوبة على أمرها. سيناريو نظام تعليمي بسرعتين، يملك حتى الآن الكثير من شروط تجسيده في المستقبل القريب و المتوسط عندنا في الجزائر، كما حصل في الكثير من التجارب العربية. نظام تعليمي ثنائي و متواز، بدأ يتجسد فعليا على مستوى مراحل

التعليم ما قبل الجامعي، من خلال العدد الكبير للمدارس الخاصة التي قدمت لنا نحن معشر المغفلين كجمعيات ثقافية، و الثانويات التي قيل لنا إنها دولية.

في انتظار الجامعات الخاصة.. عفوا الدولية بعد الإعلان الرسمي عن إفلاس الجامعة الوطنية الحالية.

آخر أنواع العقوبات... قراءة جريدة الشعب و مشاهدة اليتيمة.

لماذا بقي قطاع الإعلام الرسمي عندنا، بعيدا عن أي إصلاح ؟ لماذا يبدو و كأنه خارج التاريخ، لم يتـأثر لا بجو الإصلاح، الذي مس الكثير من القطاعات الاقتصادية و السياسية بنسب نجاح متفاوتة في الجزائر، و لا بما يحصل على المستويين الدولي و العربي من اتجاهات جديرة بالاهتمام و حتى التقليد في هذا القطاع الحساس.. إنها بعض الأسئلة و بعض الفرضيات للفهم و التفسير.

المطلع على أدبيات منظمات حقوق الإنسان في الجزائر و العالم، كمنظمة العفو الدولية على سبيل المثال، لابد وأن ينتبه إلى قائمة العقوبات الجسدية و المعنوية الطويلة المسلطة على المساجين في أغلبية بلدان المعمورة التي تقوم المنظمات الحقوقية بجردها و التعريف بها للقضاء عليها أو الحد منها على الأقل. هذه المنظمات التي يشتغل فيها الكثير من الحقوقيين تتميز بدقة مفرداتها في تصنيف هذه العقوبات و تحديدها الجسدية منها و المعنوية. أمنيستي و غيرها من منظمات حقوق الإنسان، يبدو أنها لم تنتبه إلى نوع جديد من العقاب الذي سلط على سجين سياسي عندنا في الجزائر في المدة الأخيرة. فقد طالعتنا جريدة وطنية يومية قبيل عطلة عيد الأضحى أن علي بلحاج –مادام الأمر يتعلق به– قد اتخذت ضده إجراءات جديدة، كان من بينها منعه من قراءة الصحافة الوطنية المكتوبة و الاكتفاء بواحدة، جريدة الشعب، كما منع الرجل حسب الجريدة الوطنية التي نقلت الخبر – و العهدة على الراوي– من مشاهدة القنوات التلفزيونية، ليتم الاكتفاء بواحدة و كانت بالطبع اليتيمة. بالمناسبة وصف المحتمة الذي تتداوله بعض الأوساط الشعبية أقرب للقناة الوطنية خاصة في هذه الحالة التي نتكلم عنها.

ما يهمنا ضمن هذا الحديث، أن السجين قد اعتبر قراءة جريدة الشعب و مشاهدة التلفزيون الوطني المفروضة عليه، عقابا جديدا و إضافيا يسلط عليه و هو في السجن، فما بالك بالطلقاء من أمثالنا الذين مازلوا يتمتعون بحريتهم. هذا الموضوع الذي يطرح بحدة مسألة الإعلام الحكومي أو الرسمي في الجزائر بغض النظر عن الأشخاص و المؤسسات، فجريدة الشعب التي نملك فيها أصدقاء أعزاء مثلها مثل التلفزيون، منحت الجزائر الكثير عندما كان هناك في بعض الفترات سياسات عمومية واضحة أو حتى شبه واضحة، فقد كانت بالفعل في بعض فترات تاريخها مدرسة حقيقية تخرج منها الكثير من الأسماء، لنكون هنا أمام أول

قانون يمكن من خلاله مناقشة مسألة الإعلام الحكومي، فالقضية ليست قضية رجال أو نساء أو قضية كفاءات، بقدر ما هي قضية سياسات، أهداف و إمكانات في الأخير. فالتلفزيون يزخر بكفاءات أكيدة و في كل التخصصات، برهنت أكثر من مرة عندما منحت لها الفرصة، الحال نفسه مع حرفيي الصحافة المكتوبة العمومية و الإذاعة. العيب يكمن ـ إذًا ـ في مستوى أعلى، في ذلك التصور أو لنقل اللاتصور الذي تملكه السلطة للإعلام العمومي. فلماذا فشلت الحكومات المتعاقبة و منذ الإعلان عن التعددية على وجه الخصوص في وضع تصور ناجح و مقبول للإعلام الحكومي، مادامت الأمور قد أصبحت اكثر وضوحا بعد هذه الفترة ؟ و هل الحكومات و الدولة عموما في حاجة فعلا لإعلام عمومي أم إن الأمر لم يعد كذلك. و هو ما نادت به بعض الأوساط و ما طبق فعلا في الكثير من الدول حتى العربية منها.

أسئلة كثيرة تثيرها الوضعية التي آلت إليها وضعية الإعلام العمومي الذي أصبح فعلا مالا من دون راع، فلا الدولة راضية عن أدائه و لا المجتمع قابل به و لا المحترفون داخل هياكله و مؤسساته راضون عنه و عن أنفسهم، الكل يعيش أزمة و الوقت يمر دون أن يتخذ صاحب القرار قراره الذي أصبح من المطالب الملحة للمجتمع و فئاته الشابة على وجه الخصوص.

لتفسير هذه الحالة، لا نملك في الواقع إلا احتمالين اثنين أو فرضيتين، الأولى منهما يمكن عرضها بالشكل التالي، أن السلطة أو النظام السياسي القائم في الجزائر ليس في حاجة أصلا للإعلام، الحكومي منه و غير الحكومي، فهي سلطة سيطرة و إكراه و ليست سلطة هيمنة و إقناع كما يقول المفكر الإيطالي انطونيو غرامشي، فالذي يريد أن يهيمن و يقنع الناس لمدة طويلة نسبيا ليجد الحد الأدنى من القبول من لدنهم، لابد أن يستعمل أدوات الهيمنة، التي من بينها بالطبع الإعلام. شكل التعامل الذي يقوم به الحاكم عندنا لوسائل الإعلام العمومية خاصة تؤكد كلها أنه لا يعول كثيرا على هذه الوسيلة للاستمرار و البقاء. الطابع الريعي للنظام السياسي –الاقتصادي، الثقافة السياسية السائدة لدى الكثير من أفراد النخبة الحاكمة، تاريخ المؤسسات السياسية الجزائرية، كلها عوامل تفسر بالتأكيد هذه النزعة القوية في إهمال وسائل الإعلام و عدم التعويل عليها في الوصول إلى الحكم و الاستمرار فيه. كيف نفسر على سبيل المثال ما يحصل على المستوى الإعلامي في الجزائر بعد الإعلان عن التعددية، فما يكتب يوميا في جريدة واحدة كفيل بإسقاط أكثر من حكومة في اليوم في بلد عادي، في حين أنه في الجزائر لا يقلق حتى المكلف بالإعلام في بلدية صغيرة، أخطر من ذلك فقد ينظر إلى كل مساءلة أو عقاب يترتب عن كتابات من هذا النوع على أنها حقرة لا تمس إلا الصغار و الأكثر ضعفا. على عكس النص المكتوب تعمل الشائعة فعلتها، فيتم الرد عليها لتكذيبها من أعلى مستويات السلطة و أكثرها جدية.

إن المتابعة الدقيقة للتجربة الإعلامية الجزائرية، تؤكد أن أقصى ما هو في حاجة إليه نظام سياسي بالشكل الجزائري و ثقافته السياسية السائدة، نشرة الثامنة في التلفزيون، أو مادون ذلك، خاصة إذا كان مكتوبا فلا يعنيه لا من قريب و لا من بعيد. عدم الاهتمام هذا الذي يتجسد في الكثير من السلوكيات، قد يأخذ شكل التقتير المالي و التقشف الكبير- على سبيل المثال فقط، فإن المعطيات الرسمية تؤكد، أن ميزانية التلفزيون الجزائري السنوية -و هو الجهاز المدلل بالمقارنة مع الوسائل المكتوبة -بقنواته الثلاث لا تمثل إلا اقل من 6 بالمائة من ميزانية قناة الجزيرة و 2. 5 من ميزانية التلفزيون المصري و 3 بالمائة من قناة فرانس 2 الفرنسية...الخ. بالطبع لا داعي لمقارنة شروط العمل و الأجور و غيرها من المعطيات الموضوعية الأخرى التي تجعل الكثير من الكفاءات تغادر الجزائر بحثا عن شروط عمل و حياة أحسن. منع الإشهار و التقتير فيه، الإهمال في التعامل اليومي مع هذه الوسائل العمومية.. الخ -هل سمعتم يوما أن مسؤولا كبيرا خص وسيلة عمومية مكتوبة بسبق صحفي ما ؟ - كلها شروط تفسر وضعية الاحتضار التي تعيشها الكثير من المؤسسات الإعلامية العمومية، لدرجة أن البعض تنبه إليها كوسيلة عقاب و ترويع داخل السجون كآخر وظيفة لها.

فرضية أخرى يمكن أن تفسر المآل الذي وصله الإعلام الرسمي و يتعلق الأمر هذه المرة بفكرة يمكن اختصارها في أن النظام يحبذ أن يكون له إعلام رسمي يدافع عنه و يبلغ من خلاله لكنه لا يعرف كيف يقوم بذلك، و هي فرضية يمكن الدفاع عنها بسهولة نسبيا. فالتسيير العمومي لم يفشل فقط في القطاع الإعلامي بل فشل في كل القطاعات الزراعية، الصناعية و الخدماتية، ومن يفشل في الكل لابد وأنه فاشل في الجزء وبكل تأكيد. فنحن إذن أمام فشل و جهل معمم لا يمكن أن يتم عزل قطاع الإعلام عنه. هذا الجهل الذي يتجسد في سياسات التسيير و نوعية المسيرين و طرق ترقيتهم و اختيارهم أو لنقل «لا نوعية» المسيرين حتى نكون أكثر دقة و أقرب للواقع. هنا كذلك الطابع الريعي للاقتصاد يمكن أن يفسر جزئيا على الأقل البعض من هذه الممارسات. الجهل الذي غطته السلطة في بعض المراحل بالاستعانة بجرائد و صحفيين أجانب في الوقت الذي فرض فيه السكوت على الكل داخل البلاد، فتحولت جريدة لموند و صحفيوها إلى مصدر إعلام مهيب الجانب، و تم فيه خلق صحافة عربية و تدعيمها، بيروتية و باريسية أغدق عليها صاحب القرار سيولة إشهارية بالعملة الصعبة، كانت كفيلة بخلق أكثر من جريدة و مجلة هنا عندنا في هذا البلد المغبون. الجهل الممزوج بالخوف من رجل الإعلام الجزائري الذي يأخذ عدة أشكال من بينها، الإهمال و عدم التعاطي معه أو رشوته و إسكاته بامتيازات، كان يمكن أن يحصل عليها المعني بطريقة قانونية كدخل عادي لو كانت الأمور تسير بطريقة معقولة، هل السكن مثلا امتياز حتى يتم شراء الصحفي به ؟ فالأكيد أن هناك سوء علاقة تميز السياسي و الصحفي العمومي الذي يتم التعامل معه كموظف -من دون حقوق الموظفين بالطبع -لاحق له في إبداء رأيه أو الاختلاف مع صاحب نعمته. كل الدلائل تشير إلى أننا في مفترق طرق لم يعد من الممكن

الاستمرار في التسيير نفسه للقطاع الإعلامي العمومي، فالمجتمع و الحرفيون داخل قطاع لم يعد في مقدورهم الاستمرار في الأدوار نفسها و المهمّات المنوطة بهم، اللهم إلا إذا اكتشف البعض مهمّات جديدة لهذا القطاع لم تنتبه لها منظمات حقوق الإنسان حتى الآن.... تخويف وترويعهم المواطنين.

لجنة بن زاغو و إشكالية إعادة الإنتاج

بمناسبة مناقشة تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التعليمية (لجنة الأستاذ بن زاغو) من قبل مجلس الوزراء في اجتماعاته الأخيرة لابأس بالعودة للكلام عن بعض مظاهر المسألة اللغوية التي استقطبت جل المناقشات منذ تأسيس هذه اللجنة التي قيل حولها الكثير من قبل المعارضين لها تحديدا.

لحظة الإنتاج

ما لم تتطرق إليه هذه الآراء هي تلك الجوانب السوسيولوجية التي ترتبط بالمسألة اللغوية في الجزائر خاصة إذا ربطناها بمسألة الأجيال. فالنظرة التاريخية قد تفيدنا في فهم أبعاد هذه المسألة و ملابساتها. فلنبدأ بها.

من يعرف خصوصيات الوضع الثقافي في الجزائر ذات الارتباط بنوعية الاستعمار (استيطاني طويل) يكتشف بسهولة أن من ميزات هذه الوضع الضعف الثقافي و سيطرة الأمية و غيرها من الآفات. فقد عمم الاستعمار الفرنسي الجهل بطريقة لافتة للنظر لدرجة أن عدد الطلبة المسجلين في جامعة الجزائر قبيل الاستقلال كان لا يتجاوز بعض المئات و ليس في كل التخصصات. فالقارئ الصغير في السن قد لا يعرف ان الكثير من التخصصات كالهندسة، مثلا، كانت شبه ممنوعة على الجزائريين الذين كانت تنظر لهم الأيديولوجية الاستعمارية و جناحها «اللبرالي» إلى أن أحسن تخصص يقترح عليهم هو.. التكوين المهني لأن نوعية تفكيرهم الذي يغلب عليه الطابع الحسي و المجسد لا يسمح لهم بغيره. لا داعي للتذكير كذلك أن الاستعمار الفرنسي قد اقترح خصيصا شهادة ابتدائية «انديجان» تمنح لأنجب الطلبة الجزائريين الذين يصعب عليهم تخطيها نحو مستويات أعلى إلا نادرا. رغم مأساوية نتائج هذه السياسة الاستعمارية فإن خطورتها تكون أكبر عند التطرق لنتائجها النوعية.

بالفعل فما هو أخطر من الكمي النوعي. فقد أنتجت هذه الحالة الاستعمارية بخصوصياتها التاريخية نوعية خاصة من المتعلمين يغلب على تكوينهم طابع انقسامي واضح. المعرب التقليدي أو شبه التقليدي و المفرنس الذي قيل عنه إنه عصري. فقد فرضت ثنائية بل مواجهة داخل النخبة ترتبت عنها عدة نتائج خطيرة. ما يهمنا في الموضوع أن هذه الأجيال

ذات التكوين الانقسامي التي تربت و أنتجت في هذه الأوضاع الاستعمارية الشاذة هي التي كانت مؤهلة بالضرورة للسيطرة على المؤسسات بمختلف أنواعها قبل الاستقلال و بعده داخل هياكل الدولة الوطنية.

هذه السيطرة كان من نتائجها المباشرة تلك القطاعية التي ميزت تسيير الدولة الوطنية إذا اكتفينا بالكلام عن مرحلة ما بعد الاستقلال، لأن الظاهرة أقدم من الاستقلال، فبوادرها كانت موجودة حتى داخل هياكل الثورة و الحكومة المؤقتة. فقد خصص الضابط المتخرج من الكليات العسكرية العربية مهمّات التوعية و التجنيد و التدريب في بعض الأحيان (المعرب معلم حتى و ان كان ضابطا في الجيش على وزن عربي حتى و لو كان الكولونيل بن داود). في حين منحت مناصب مهمّة على رأس قيادة الأركان للضباط الفارين من الجيش الفرنسي بحجة تكوينهم و قدراتهم العسكرية حتى و إن كانوا ضباط صف.

بعد الاستقلال اعتمدت هذه القطاعية كحقيقة تسييرية مطلقة غير قابلة للنقاش و على مستوى مختلف هياكل و مؤسسات الدولة الوطنية فتمترس الجميع في القطاعات الممنوحة لهم. فكان من نصيب المعرب بعض القطاعات الإيديولوجية –لا ننسى أن اللغة العربية اعتبرت لغة دين و أصالة وتاريخ...–في حين سيطر المتعلم بالفرنسية على أغلبية القطاعات المهمّة الأخرى كالإدارة و الصناعة...الخ.

محاولات إعادة الإنتاج

ما يهمنا في الموضوع تحديدا ليس هذا البعد التاريخي المعروف جزئيا. بمعنى آخر إن ما يهمنا ليس عملية الإنتاج بل عملية إعادة الإنتاج المهمة. فقد تغيرت المعطيات على مستوى إنتاج النخبة مع الوقت، فلم يعد واردا الكلام لدى الأجيال الصغيرة من الجزائريين و الجزائريات عن معرب أو مفرنس عند الحديث عن المتعلم عموما. لكن كل المؤشرات تقول إن هذا الجيل الكبير في السن الآن، الذي يتميز بالسيطرة الكاملة التي يفرضها على مؤسسات الدولة بتسييرها القطاعي الذي تكلمنا عنه، يريد إعادة إنتاج ذاته، و هنا تكمن الطامة الكبرى.

من هنا كذلك يمكن أن نفهم الاستقطاب الذي حصل حول مسألة اللغات عند مناقشة ملف إصلاح المنظومة التعليمية في المدة الأخيرة. كما يمكن أن نفهم كذلك سر الصراع حول المدرسة تحديدا، فهي الوسيلة الأساسية لضمان عملية إعادة الإنتاج.

فالمفرنس الذي يسيطر على الإدارة و على الصناعة و الديبلوماسية و غيرها من القطاعات المهمّة الأخرى رفض حتى الآن و بإصرار كل محاولات التعريب التي جرت و أجهضها رغم الجهد المبذول. فقد أعاد فرنسة المتخرجين من العلوم الاجتماعية و الإنسانية الذين عربتهم الجامعة على سبيل المثال لا الحصر. كما أنتج محيطا إعلاميا مغشوشا في بعض جوانبه

ليكون إحدى أدوات تمرير عملية إعادة الإنتاج. كما قد يحاول استغلال التوجهات الاقتصادية و السياسية الجديدة الداعية للانفتاح و اقتصاد السوق بل و حتى التعددية للقفز على الكثير من الحقائق و فرض عملية إعادة إنتاج الذات هذه. دخول الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية قد تتحول إلى فرصة تاريخية أمام هذه القوى لضمان إعادة الإنتاج التي تكلمنا عنها و التي قد لا تكون ممكنة تماما داخل القطاع العمومي الذي فرض فيه الطرف الآخر المنافس ميزان قوى غير مساعد. في لحظة تاريخية معينة.

عندما يسود المنطق الانقلابي

تكلمنا عن قصد على ميزان قوى بوصفه مفهوما سياسيّا و نحن نتحدث عن هذا الموضوع «الثقافي» لأن المنطق السائد و من الطرفين حتى الآن هو التعامل بهذا المنطق السياسي الانقلابي في الكثير من الأحيان. فالتاريخ القريب و منذ الاستقلال يخبرنا أنه، و كلما شعر أحد الطرفين أن موازين القوى السياسية قد مالت لصالحه، ينفذ محاولته الانقلابية. و من يشكك في هذا القول ما علية إلا العودة إلى ملف التعريب داخل قاعة المجلس الوطني و المجالس التشريعية و الاستشارية الأخرى التي ظهرت منذ بداية التسعينيات. فقد قرر المجلس الوطني الأحادي و في إحدى جلساته الأخيرة قبل حله المشهور في 1990 التعريب الكلي و الشامل و تحديد أجال ذلك بل و حتى ظروف معاقبة كل من تسوّل له نفسه الوقوف في وجهها داخل مؤسسات الدولة التي شرّع مجلسها هذا النص. ليعلق المجلس الاستشاري بعد مجيء بوضياف هذا القانون شهورا فقط بعد صدور النص لتستمر العملية الانقلابية حتى الآن. بالطبع، المنطق الانقلابي هذا مؤهل للاستمرار كمنطق عام في التعامل مع هذه القضايا الثقافية التي أصبح من الصعب إيجاد الحلول الإجماعية لها لعدة اعتبارات على رأسها المنشأ الانقسامي لهذه النخب ذاتها التي تريد توريط أجيال جديدة في صراعات لا تعرفها و ليس من مصلحتها أصلا أن تعرفها أو تعيد معايشتها.

الكثير من المعطيات المستقاة من يوميات أعمال اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تؤكد أن أشغال اللجنة لم تتخلص نهائيا من جو هذه الصراعات التي تكلمنا عنها. فقد حاول بعض أعضائها تمرير العمل بالمنطق الانقلابي اعتقادا منهم أن ميزان القوى السياسي يسمح به. الأسئلة المهمّة التي تطرح بحدة في هذا الصدد هل تتخلص الأجهزة التنفيذية المختلفة من سيطرة هذا المنطق وتقوم بالقطيعة المطلوبة معه بمناسبة تطبيق التوصيات –خاصة و أن الظروف الموضوعية مؤهلة للقيام بهذه النقلة النوعية– أم إن المنطق نفسه سيسود ؟ هل ستلعب القطاعية دورها وتتم المحافظة على موازين القوى الحالية أم سنتخطى هذه اللحظة التاريخية الشاذة نحو لحظات أكثر صحية ؟ باختصار هل سنقوم، باعتبارنا أجيالا (و بفعل السيطرة التي نفرضها على الأجهزة) بتوريط الكثير من الأجيال الجزائرية الشابة المولودة و حتى تلك التي لم تولد بعد...إنها بعض الأسئلة فقط.

مقاومة سلبية أم ثقافة وطنية ؟

ماذا نعني بالضبط عندما نقول إن الاستعمار الفرنسي قد حطم كل البنى الاجتماعية و الثقافية التقليدية للمجتمع الجزائري ؟ و بصيغة أخرى : ما هي العلاقات الممكنة بين الظاهرة الاستعمارية و الاستيطانية الطويلة و مؤسسات اجتماعية مثل المدرسة أو العائلة ؟ و لماذا يتم التركيز منذ مدة على إصلاح المنظومة التربوية في حين يتم السكوت التام عن العائلة ؟ هل معنى هذا أن العائلة الجزائرية ليست في حاجة لإصلاح كالمدرسة ؟ الكثير من الأسئلة التي لا تطرح نفسها نحاول الإجابة عنها من خلال هذه العلاقة التي أقمناها بين الظاهرة الاستعمارية و العائلة تحديدا.

الكثير من الجزائريين عندما يتكلمون عمّا ارتكبته الظاهرة الاستعمارية من تحطيم للبنى الاجتماعية و الثقافية التقليدية لا يحاولون الربط بين هذا الكلام و واقعهم اليومي القريب على وجه الخصوص. فكأن الأمر يتعلق بأمة أخرى و بأناس آخرين في زمن آخر. التفسير الذي يمكن تقديمه أن عملية صياغة إيديولوجية قد تمت للظاهرة الاستعمارية بعد الاستقلال. فلم تعد قضية الاستعمار قضية ملموسة ذات تبعات اجتماعية و ثقافية فحسب و أيضا سلوكية فردية و جماعية مازلنا نجرها إلى اليوم فحسب بل خطابا إيديولوجيا عاما يكرر في مناسبات معينة دون التزامات محددة. هذه الفكرة التي يمكن التحقق منها بسهولة إذا تتبعنا النقاشات التي تدور حول إصلاح المنظومة التربوية و السكوت التام عندما يتعلق الأمر بمؤسسة مهمّة مثل العائلة بمختلف أبعادها الثقافية، القيمية و السلوكية.

فإذا كانت المدرسة الجزائرية في حاجة لإصلاح بات ضروريا، فإن العائلة الجزائرية في أكثر من حاجة له. العائلة الجزائرية عرفت تطورات سريعة و مذهلة في بعض الأحيان منذ الاستقلال. فقد دخلت المدينة و تخلت عن ريفها الذي عاشت فيه لعدة قرون دون أن تنجح في القيام بعلاقات إيجابية مع محيطها الجديد، المدينة التي دخلتها عنوة و بسرعة نتيجة لقرار سياسي –الاستقلال. العائلة الجزائرية عرفت ثورة ديموغرافية في السنوات الأخيرة دون أن ينتبه إليها أحد خاصة على المستوى السياسي و عند أصحاب القرار الاقتصادي و الاجتماعي. فتقلص عدد أفرادها بل يكاد ينقرض. هذه العائلة تأخر فيها الزواج و أصبحت العنوسة هي سيدة الموقف. فلا الشاب يريد الزواج و لا البنت كذلك التي أصبحت أكثر تفضيلا في الواقع لدراستها و حريتها الشخصية التي لم تعد تجدها بين أفراد عائلتها. في مفارقة مع بعض الجمعيات النسوية مازالت تتكلم عن تعدد الزوجات باعتباره مشكلا رئيسا في الوقت الذي أضرب فيه الجزائري و الجزائرية من الشباب عن الزواج. هذه العائلة ظهرت عليها الكثير من الأمراض الاجتماعية الخطيرة كانتحار أفرادها الذي تحول إلى شبه موضة مست الريف و المدينة، الكهل و الشاب. دون نسيان العنف داخلها و في محيطها المباشر. عنف يتم يوميا ابتذاله لدرجة تحولنا عمليا إلى مجتمع الموت بالجملة. فلم يعد موت إنسان

واحد أو إثنين، يثيرنا فحتى يكون هناك اهتمام مؤقت على أي حال و لا أقول إثارة، لابد من العشرات بل المئات من القتلى. هذا الأمر الذي لا يقترن بالإرهاب فقط بل حتى بالطبيعة و حوادث الطرق و حتى «الهوشات» الجماعية. فالمدينة الجزائرية التي أصبحت مكان العيش المفضل لأغلبية الجزائريين تحولت بأحيائها الشعبية القذرة إلى أماكن مرعبة حقا و بسرعة فائقة. فالسرقة و الاعتداء على أملاك الغير من سكنات و سيارات.. إلخ، تحولت إلى شيء مألوف لا يثير أدنى حرج... انظر كمثال كيف يستقبل المواطن عندما يذهب للشكوى في مراكز الشرطة، فالانطباع الذي يخرج به أنها أمور عادية بل و عادية جدا، فلا داعي للقلق و سنحاول الاتصال بك إذا كان هناك جديد...

العائلة الجزائرية أصبحت أكثر قربا في سلوكياتها و قيمها من العائلة الإفريقية الجنوب ـ صحراوية منها العائلة العربية في الكثير من دول المنطقة. فالكثير من علامات التفكك التي زادتها عمقا نتائج الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية تحيلنا بقوة إلى مدن إفريقية و نحن نتجول في مدن كوهران أو عنابة، على سبيل المثال و ليس الحصر كما يقال. فقد طفت الدعارة بكل أنواعها بشكل خطير في الكثير من مدننا و حتى قرانا. و الحال نفسه في استهلاك المخدرات التي استفحلت بين الكثير من الأوساط بما فيها الشابة و من الجنسين. بالمناسبة لماذا لا تظهر هذه المشاكل في برامج المترشحين و الأحزاب بمناسبة الانتخابات ؟ أليست العائلة، و هي التي تعرف هذا الكم الهائل من المشاكل الخطيرة، في حاجة لإصلاح و برامج من كل نوع ربما حتى قبل المدرسة و غيرها من المؤسسات الأخرى. و هو ما يجعلنا نطرح أكثر من سؤال متعلق بالسكوت الذي يركن إليه الجميع حول ما تعرفه العائلة من مشاكل بل مصائب.

هنا يأتي دور التفسير الذي اقترحناه، و المرتبط بالظاهرة الاستعمارية. فقد تمت عملية صياغة إيديولوجية بعد الاستقلال تم بمقتضاها تبني قيم و سلوكيات يمكن تسميتها بالمقاومة الشعبية السلبية للاستعمار، و تقديمها باعتبارها هي الثقافة الوطنية و الشخصية الوطنية إلى آخر المعزوفة المعروفة. و بالتالي فإن أي مس بها هو اعتداء على قدسية الشخصية الوطنية و الأصالة التي تميزها. فالمرأة الجزائرية التي رفضت الخروج إلى شوارع المدينة، خلال العهد الاستعماري نظرا للعداوة التي كانت تجدها داخل هذه الفضاءات الغريبة عنها والتي يسيطر عليها العنصر الأوروبي، تحول عدم خروجها بعد الاستقلال إلى سمة حضارية من سمات المرأة الجزائرية. عدم الاختلاط بين الجنسين في المدينة بل غياب المرأة (باستثناء العاهرة أو بنت «الزنقة» كما يقال) وما تولد عنه من تداعيات كالخشونة التي تميز نمط الحياة الجزائرية في الليل و النهار داخل الأسرة و خارجها في المكان العام كانت من نتائج هذه المقاومة السلبية للظاهرة الاستعمارية التي تبناها الخطاب الرسمي و المحافظ المسيطر بعد الاستقلال كقيم وطنية أضفى عليها الصبغة الإيجابية. لعلّ أحسن مثال هنا يمكن أن يوضح

الصورة، خاصة بالنسبة للأجانب الذين لم يتعودوا على مثل هذه المظاهر، هي نوعية و جو الحفلات الرسمية التي تدعو إليها المؤسسات السياسية الرسمية الجزائرية التي تتميز بغياب شبه كلي لكل ما له علاقة بالأنثى. هذا الوضع الذي ولّد سلوكيات و غرائب لا داعي للدخول في تفاصيلها في علاقة السياسي بالمرأة. حتى الجزائرية التي رفضت التدخين يوما ما في إطار سياسة المقاومة السلبية هذه... لأن الفرنسية بنت الاستعمار كانت تدخن، الكثير منا يريد أن يحول هذا السلوك الشخصي إلى سمة ثقافية وطنية لا يمكن التراجع عنها. و من قامت بالتدخين أربعين سنة بعد الاستقلال فالويل لها و الثبور و عظائم الأمور.. فكل حقوقها معلقة كإنسان إلى إشعار آخر فعرضها مباح و سمعتها في الوحل، و ما عليها إلا بالمرحاض لكي تقوم بفعلتها الشنيعة هذه التي تبقى مضرة بالصحة رغم كل شيئ.

الخطير في الأمر أننا مازلنا نتصرف بوصفنا أفرادًا و مؤسسات و مجتمعًا و كأننا غير مستقلين و لا نتحكم في مصائرنا و لا يحق لنا إلاّ الإبتعاد، بالتالي، و لو قليلا عن أشكال المقاومة السلبية التي لجأنا إليها كمجتمع خلال الفترة الاستعمارية لأننا كنا في حالة ضعف و لا بديل لنا عنها في حقيقة الأمر. أما الآن فالأمور تغيرت و لابد أن تتغير و إلا حصل الانفجار و التفكك كما نعيش ذلك يوميا. فالعائلة الجزائرية فعلا في حاجة إلى إصلاح متعدد و حوار واسع حول مشاكلها ليس من قبل المؤسسات الرسمية فقط التي عليها واجبات كثيرة بل من قبل وسائل الإعلام و التلفزيون على رأسها لما له من تأثير كبير بعد العودة القوية للأمية. و لعل أول شروط هذا الإصلاح التخلص من جو المقاومة السلبية التي فرضها علينا ميزان القوى الاستعماري الذي لم يعد موجودا و الذي كان لغير صالحنا. و الأهم من ذلك التخلص من فكرة أن سلوكيات هذه المرحلة و قيمتها هي الثقافة الوطنية بالضرورة، فكما تحتوي هذه القيم على بعض الإيجابيات كقيم التضامن التي غابت. فهي تحتوي و تشمل على الكثير من القيم السلبية خاصة تلك المرتبطة بالمرأة و العلاقة بالمدينة و الاختلاط، و حتى علاقاتنا بالآخر و غيرها من السلبيات الأخرى التي يجب التخلص منها في إطار عمل إصلاحي طويل المدى تقوم به كل المؤسسات. بالطبع قد يكون من أسباب السكوت عن هذا الوضع الذي تعيشه العائلة الجزائرية الحساسية الكبيرة التي تميز الموضوع. فمن السهل جدا سرد المعطيات و إبداء الرأي حول مؤسسة صناعية مفلسة، خاصة إذا كانت عامة «ملك بايلك» أو حتى برنامج مدرسي نعتقد أنه غير فعال. في حين من الصعب جدا أن نتكلم عن سلوكيات بناتنا المراهقات أو محاولة انتحار أحد أفراد العائلة. فمازال الكثير منا يعتقد أن هذه القضايا من صميم الحياة الخاصة التي لا تعني الآخرين و يجب التكتم فيها. علما أن هذه المرحلة، و للأسف، تجاوزناها منذ مدة جراء استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية التي طفت على السطح بطريقة كثيفة. فمستوى التفكك الذي تعيشه الأسرة الجزائرية و الآفات التي تعانيها تفرض علينا مواجهة سريعة و جدية لها بوصفنا مجتمعا، دولة وأفرادًا. فالحريق فعلا وصل الدار لمن ظلّ يرفض رؤية الواقع كما هو.

من تغير الفرنكفونية أم الجزائر ؟

حسب تصريحات أكبر المسؤولين الجزائريين في الأسبوع الماضي، فإن الجزائر تكون على وشك الانضمام للمنظمة الفرنكفونية و هي التي رفضت في السابق مجرد التفكير في هذا الاحتمال بل ناضلت ديبلوماسيا و سياسيا ضد ما كانت ترى فيه شكلا من أشكال الهيمنة الاستعمارية الجديدة. فما الجديد الذي جعل الجزائر تغير وجهة نظرها حول الموضوع رغم كل حساسيته و أبعاده الوطنية الداخلية ؟ و هل تغيرت الفرونكوفونية فعلا كما يروج لذلك البعض، فتخلت عن جوهرها الاستعماري الجديد و لم تعد تلك المنظمة النيوكلونيالية التي تبحث عن فرض الهيمنة الثقافية و السياسية الفرنسية في العالم و إفريقيا على وجه الخصوص ؟. أم أن الجزائر هي التي تغيرت فتخلت عن مواقفها السياسية المعروفة و التقليدية المعادية للهيمنة و الاستعمار الجديد ؟ أم ببساطة أن العالم كله هو الذي تغير فلم تعد هذه المقولات كالاستعمار و الهيمنة صالحة لفهمه أو التعامل معه ؟ أكثر من سؤال مهمّ نحاول الإجابة عنه.

الذين يروجون للفرنكفونية هذه الأيام ولانضمام الجزائر لها يدعون أن الجزائر قد خسرت الكثير من عدم انضمامها لهذه المنظمة على مستوى التسهيلات المالية و الدعم المتعدد الأوجه، وأنه من باب البراغماتية و الذكاء السياسي أن يتم الانخراط في هذا الفضاء الثقافي الذي نحن جزء منه رغم عدم انضمامنا له، جراء المكانة التي تحتلها الفرنسية عندنا. من الحجج المقدمة كذلك أن دولا عربية مثل مصر، سوريا، تونس و المغرب دون نسيان البلد المضيف للقمة –لبنان – لم تفقد عروبتها، ولم يشكك أحد في انتمائها عندما انضمت للمنظمة التي تعرف كيف تستفيد منها كإطار للحوار و التعاون الاقتصادي و الديبلوماسي عكس الجزائر. حجة سياسية أخرى يتم إبرازها أكثر في الآونة الأخيرة، و يتعلق الأمر بخصوصيات المواقف الفرنسية و تميزها بالمقارنة مع المواقف الأمريكية عندما يتعلق الأمر بالكثير من القضايا التي تهم المنطقة كأزمة الشرق الأوسط و العدوان المحتمل على العراق. وجهة النظر الداعية لانضمام الجزائر للمنظمة الفرنكفونية تراهن بالطبع على مواقف فرنسية وحتى أوروبية أقل انحيازا للطرف الإسرائيلي، حتى لا نقول أكثر قربا من الحق العربي.

بالطبع هذه الحجج يمكن مناقشتها و الرد عليها بأكثر من طريقة وأسلوب للكشف عن هشاشتها وطابعها الإيديولوجي. فدول القارة الجنوب صحراوية المرتمية في أحضان الفرنكفونية تعد من أفقر دول العالم رغم ثرواتها الطبيعية التي مازالت تحت السيطرة الفرنسية. دول تكاد تختفي تماما من خريطة العالم جراء الحروب الأهلية و الأمراض المتنوّعة التي تنخر جسم هذه الشعوب "المغبونة"، التي فرضت عليها أنظمة سياسية همها الوحيد خدمة أسيادها في باريس. فلا حقوق الإنسان احترمت و لا الديموقراطية سادت و لا نموا اقتصاديا واجتماعيا تحقق. السائد و المعروف حتى الأن في هذه الدول المغلوبة على أمرها هو الفقر و الحرمان

و الحروب الأهلية و الانقلابات التي اختصت في تنظيمها الشركات المتعددة الجنسيّات كلما مست مصالحها ، ليبقى الجيش الفرنسي المرابط في أكثر من بلد وقاعدة هو الحل الأخير الذي يتم اللجوء إليه كل مرة عندما تشتد الصراعات و تفلت الأمور من بين أيدي المعينين على رأس هذه الدول التي يريد البعض هنا في الجزائر أن نقلدها و ...نستفيد من الفرنكفونية كما ...استفادت.

عيب المقارنات التي يقوم بها البعض بين الجزائر و بعض الدول العربية التي انضمت للفرنكفونية أنها مقارنات لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الثقافية و اللغوية المختلفة نوعيا في الجزائر، فمصر ـ على سبيل المثال أو سوريا ـ لا تتعامل فيها الإدارة مع المواطن بالفرنسية، كما هو الحال عندنا. و لا يخاطب المسؤولون فيها المواطن البسيط باللغة الفرنسية ولا تعامل فيها اللغة الرسمية و الوطنية كما تعامل العربية في الجزائر. فحتى لبنان التعددي لم تعد فيه الفرنسية تلك اللغة المسيطرة و المهيمنة، لا على مستوى النخبة ولا على مستوى الفئات الشعبية مهما كانت الطائفة و الدين، فقد زاحمتها منذ مدة اللغة الإنجليزية كلغة ثانية بعد العربية التي لا ينافسها في موقعها باعتبارها لغة وطنية أي لغة أجنبية أخرى مهما كانت. فلحد الساعة، لم نسمع أن الرئيس اللبناني المسيحي الماروني ـ مثلا ـ تجرأ وخاطب سكان صيدا أو صور بغير العربية، كما يفعل الكثير عندنا في الجزائر هذه الأيام. هذا الواقع الذي يقول إن الجزائر مازالت بعيدة عن حل المسألة الثقافية و اللغوية، كما هو الحال في الدول العربية الأخرى. الجزائر التي تشبه في المقابل و في هذا المجال بالذات دول إفريقيا الجنوب صحراوية، وهو ما يكون قد أغرى بعض مراكز القرار داخليا و دوليا ، للعمل على ضم الجزائر للنادي الفرنكفوني.

حكاية الفرنكفونية كمجال لحوار الثقافات و اللقاء بين الشعوب لا داعي لمناقشتها و الإطالة معها لتناقضها الصارخ و المفضوح. فلماذا يجب أن يكون اللقاء بين الشعوب تحت المراقبة–الرئاسة الفرنسية ؟ ولماذا لا يكون الحوار و النقاش بين الثقافات إلا باللغة الفرنسية تحديدا ؟ فلماذا لا تتحاور الثقافات وتلتقي الشعوب للحديث بلغاتها المختلفة ؟ أليس هذا أكثر منطقية و احتراما للتنوع البشري و الاختلاف الإنساني ؟

الأكيد إذًا ، أن الفرنكفونية لم تتغير في جوهرها ، يمكن أن تكون قد تكيفت مع محيطها الجديد، لكنها حافظت على الثوابت و الأهداف نفسها مما يفرض علينا القول إن الجزائر هي التي تغيرت فعلا. فقد تغيرت موازين القوى السياسية داخليا. فما لم يكن مقبولا منذ عقد فقط أصبح واردًا جدا ، ليس على المستوى الداخلي فقط بل حتى دوليا. وهو ما يفسر هذا التقرب من الفرنكفونية وفرنسا التي أصبحت زيارة رئيسها المحتملة السنة المقبلة حدثا وطنيا من الدرجة الأولى، يتم التحضير لها سنة قبل حدوثها.

الأهم من المتغيرات الظرفية هي الأبعاد الأكثر استقرارا وثباتا. فقد بينت هذه المواقف الأخيرة من الفرنكفونية ان المسكوت عنه التاريخي قد طفى على السطح. فقد سكتت بل تنازلت الحركة الوطنية عن المسألة الثقافية و اللغوية تحديدا مما جعلها قابلة للاستعمال في كل لحظة يحدث فيها تغيير موازين القوى السياسية. فالحركة الوطنية بخصوصياتها السوسيو-ثقافية المعروفة لم تحسم ـ لأسباب كثيرة ـ في المسالة اللغوية، مما جعلها لعبة في يد موازين القوى السياسية هذه، لدرجة ان البعض مازال يتعامل مع القضايا الثقافية و اللغوية بمنطق الانقلاب السياسي، فكلما أحس طرف ما أن ميزان القوى السياسي يميل لصالحه انقلب على الأوضاع القائمة بما يخدم مواقفه ومصالحه. وهو ما يعني أننا لم نرسّخ بعد إجماعا وطنيا واضحا إزاء هذه القضايا الثقافية و اللغوية رغم كل الادعاءات الكاذبة،وما الحديث بمنطق الثوابت في هذا الصدد إلا دليل على انعدام الإجماع أصلا. فالثابت فعلا لا يطرح للمناقشة كل يوم بمناسبة أو من غير مناسبة.

عدم حسم الحركة الوطنية ودولتها بعد الاستقلال يمكن تفسيره هو الآخر بحدود الوطنية الجزائرية ذاتها ،فالراديكالية السياسية التي اتسمت بها هذه الحركة قابلها سكوت بل تنازل غير مفهومين عندما تعلق الأمر بالقضايا الثقافية و اللغوية. وهو التنازل الذي لا يمكن فهمه إلا بالعودة ربما إلى خصائص الفئات الاجتماعية التي قادت الحركة الوطنية نفسها و محدودية فهمها للظاهرة الاستعمارية التي ركزت فيها على الأبعاد السياسية و الاقتصادية دون سواها. فعندما نشاهد أن جيل الثورة الحركة الوطنية هو الذي يعود بالجزائر إلى أحضان الفرنكفونية لا يسعنا إلا التفكير في هذا التفسير التاريخي، الذي يؤكد مرة أخرى

عقدة لموند

بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الأربعين للاستقلال و صدور بعض الأعداد الخاصة من المجلات و الدوريات الأجنبية حول المناسبة، عادت بي الذاكرة إلى فترة السبعينيات و إلى تلك العلاقة الغريبة التي أقامها الكثير من السياسيين الجزائريين، بل النظام السياسي الجزائري برمته، مع الصحافة الأجنبية و جريدة لموند تحديدا التي سنأخذها مثالا للحديث عن الموضوع.

بالطبع، لا يمكن فهم هذه العلاقة العجيبة الغريبة إلا بفهم جزء المعادلة الآخر، و أقصد العلاقة الأصلية بين النظام السياسي نفسه و الصحافة الوطنية. و حتى لا نعود إلى تلك الفترة الصعبة و الحزينة، نكتفي بالقول إن النظام السياسي الجزائري قد قام فعلا إطفاء النور عن نفسه أي «عميت روحه» كما يقال بالدارجة حتى لا نقول كلاما آخر. من تجارب تلك الفترة أن النظام قام بعملية تدجين شبه جماعية لكل الأقلام على قلتها. فلم يتمكن من خلق رأي عام وطني، لتتحول الإشاعة إلى شبه خبز يومي لا يمكن ان ينام الإنسان إلا بالاستماع

إلى ما تيسر منها، و لا ساهم في خلق أقلام صحفية يمكن أن يستعين بها في وقت الشدة كما كان الحال بعد ذلك. بالطبع لا داعي للحديث عن مصداقية للإعلام في مثل هذه الحالة التي غابت فيها كل المقاييس المهنية بين أصحابها الذين لم يجدوا بديلا عنها.

أمام هذا الوضع و هذه الحالة، لجأ الكل نحو الخارج و فرنسا تحديدا، و على رأسهم السياسيون و كبار المسؤولين قبل المواطن العادي. يكفي هنا لتذكير من خانته الذاكرة أو كان صغيرا في السن القول إن مقالة واحدة في جريدة لموند كانت كفيلة بإسقاط الكثير من الرؤوس و مهما كان القطاع و الموقع. كما يمكن التذكير بالمكانة الخاصة، و الخاصة جدا، التي كان يتمتع بها مراسل لموند، فرجل مثل "بول بالطا" تحول إلى شبه إمبراطور يتسابق الجميع إلى تلبية طلباته، و لا يجرؤ أي مسؤول على رفض طلباته. فالمحظوظ من يرضى عليه صديق الكل الذي تفتح له كل الأبواب و يستشهد بكتاباته، في الوقت الذي كان فيه التعامل مع الإعلامي الجزائري لا يختلف كثيرا في عمقه عن معاملة الجندي البسيط... يستدعى و يوبخ و يعاقب بالتلفون، بل يوقف عن الكتابة دون أي تبرير إلى آخر الممارسات التي يعرفها الجميع و يحاول تناسيها.

خلال هذه التجربة و بمناسبة بعض الأزمات الدولية التي كانت فيها الجزائر طرفا أو حتى خلال بعض الأزمات الوطنية المستعصية، تفطن الحاكم إلى المأزق الذي أوجد فيه نفسه. فالإعلام الوطني من دون مصداقية، و بالتالي لا يمكن التعويل عليه في الدفاع عن الأوضاع أو شرحها على أقل تقدير. الآلة الديبلوماسية و رغم النجاحات المحققة، لا يمكنها أن تعوض الجميع و تقوم بكل المهمّات. كان لابد إذن من البحث عن مخارج و بسرعة في بعض الأحيان، فكان اللجوء إلى الصحافة الدولية الفرنسية و العربية، بدل التفكير في خلق مجال إعلامي وطني يتمتع بالحد الأدنى من المصداقية و شروط العمل المقبولة. تم اللجوء للخارج إذن.

شروط كثيرة تبرر هذه العلاقة بين الصحافة و السياسة، كما يقول الأستاذ هيكل، هناك الطابع الريعي للدولة و النظام، فقد كانت الجزائر تتمتع ـ و مازالت ـ بقوة صرف كبيرة. الأهم من القدرة المالية، عدم وجود رقابة و من أي نوع على عمليات الصرف هذه. فأي شركة وطنية ـ و ما أكثرها حين تعدها ـ و هي على أبواب الإفلاس في الواقع، و بمقاييس السوق- يمكن أن تشتري مساحات إشهارية في أي مجلة أو دورية عربية أو أعجمية في أي لحظة و بالعملة الصعبة بالطبع، لاداعي للقول إن هذه السلع أو الخدمات المعلن عنها غير متوافرة في السوق المحلية ... فهذا غير مهم و غير مطلوب أصلا من هذه المؤسسات التي تعتمد على منطق تسيير آخر لا علاقة له بالإنتاج أو الإنتاجية كما كان يقال.

الطابع الريعي للنظام السياسي و طرق التعامل مع المال العام لا يمكن أن تكون التفسير الوحيد لهذه الممارسات التي عرفناها. يبدو لي أن هناك عوامل و شروطا أكثر ديمومة، من بينها تلك المرتبطة بالوضع الثقافي. فالمستوى الثقافي المتواضع في الغالب الأعم للحكام

عامل لا يمكن الاستهانة به كمستوى تفسير. فالسياسي الجزائري يمكن القول إنه قد سقط فعلا في عقدة "الخواجة"، كما يقول إخواننا المصريون حتى إزاء العرب دون الكلام عن العجم و الفرنسيّون على رأسهم. فقد أغدق هذا الحاكم الأموال ومنح المقابلات الصحفية المطولة بل باح بالأسرار (على الأقل تلك المعلومات التي توصف بهذا الوصف عندما يتعلق الأمر بالصحفي الجزائري المغبون) لكل أنواع الصحفيين و الصحفيات المعروف منهم و الأقل شهرة.

الحاكم الجزائري الذي كان يموت إعجابا باللهجة المصرية أو اللبنانية، خاصة إذا كانت المتحدثة من الجنس اللطيف، و هو الذي لا يحسن التعبير السليم بالعربية و لم يتجاوز المرحلة الابتدائية أو الثانوية من التعليم في أحسن الأحوال، أغدق الكثير من الأموال و بمختلف الطرق على مشاريع مجلات و دوريات تصدر بباريس و لندن دون نسيان القاهرة و بيروت لتلميع صورته و صورة البلد، دون الالتفاف أن هناك تغييرات عميقة عاشها و يعيشها المجتمع الجزائري. و دون التأكد فعلا من فاعلية هذه السياسة الإعلامية المعتمدة على الريع البترولي و شراء الصفحات الإشهارية في سخاء قل نظيره.

بالتأكيد هؤلاء الذين تم التعامل معهم من الصحفيين و الصحفيات ليسوا كلهم مرتزقة، فمنهم من كان فعلا صديقا للجزائر. كما كان فيهم شلة من الصحفيين و المفكرين الكبار الذين تبنوا قضايا الجزائر الوطنية و الدولية و مواقفها. القضية باختصار ليست هنا و ليست قضية أشخاص. فقد لجأت الكثير من الدول و الأنظمة إلى مثل هذا الأسلوب في التعامل مع الصحافة الدولية. خارج كل اعتبار أيديولوجي أو سياسي، تحديدا في عصر موت الإيديولوجيات هذا الذي نعيشه.

العيب، كل العيب، في أن الحاكم رفض في بعض الأحيان مشاهدة التحولات العميقة التي عاشتها الجزائر و يعيشها العالم. فجزائر الستينيات أو حتى السبعينيات الفقيرة ثقافيا و شبه الأمية أصبحت دولة مصدرة للصحفيين و الصحافيات وأساتذة الجامعة و كل ما يطلق عليه بظاهرة هجرة الأدمغة بعد الجهود المبذولة في ميدان التعليم. و من شكك في هذا القول ما عليه إلا فتح أول قناة تلفزيونية عربية لمشاهدة الكثير من الوجوه الجزائرية الجميلة. فالجزائر التي كانت تستقبل المعلم الابتدائي المصري أو السوري لوقت قريب انتقلت و بسرعة إلى دولة مصدرة للأساتذة الجامعيين نحو قطر و السعودية في وقت قياسي، كما هو الحال عندنا دائما في الأمور الجيدة و الأقل جودة. يتم هذا في الوقت الذي لم يتحسن فيه كثيرا مستوى الحكام الذين مازالوا مصرين على مشاهدة الجزائر بعيون الستينيات و السبعينيات. فعدد الصحفيين الجزائريين المقيمين في باريس على سبيل المثال (البعض منهم يعيش في ظروف سيئة و يمتهن حرفا بعيدة عن مستواه العلمي و مؤهلاته) يمكن ان يصدر و يؤطر أكثر من مجلة و دورية و باللغتين تدافع عن الجزائر بقناعة و جدية في علاقة مواطنة مسؤولة. بدل تلك المجلات

العربية أو الأجنبية التي لاتباع إلا في الجزائر و بغلاف عادة ما يكون موضوعا للسوق الجزائرية دون غيرها و هي التي يفترض فيها أن تقوم بتسويق صورة البلد في الخارج.

يتم هذا في الوقت الذي مازالت فيه مؤسسات الدولة مصرة على معاودة الاتصال مع صحفيين يفترض أنهم في تقاعد مهني منذ عشرية على الأقل. ان لم يكن الله قد قبضهم فعلا. و هو ما حذا ببعضهم إلى تقديم أبنائهم للكتابة عن الجزائر التي لم يزوروها مطلقا بحكم انهم كبروا و تحولوا إلى «صحفيين كبار» يكتبون العمود و المقالة في مجلات بابا و الجزائر تعرف أزمتها الأخيرة. فقاطعوها مثل ما قاطعتها الكثير من الجرائد و المجلات التي كانت تسبح بحمد الجزائر، عندما كانت صكوك الصرف تصل بانتظام.

الجزائر في محنتها الأخيرة التي عاشتها مدة أكثر من عقد، لم تجد من بين هؤلاء من يقف معها جديا في الغالب. فقد فضلوا مصالحهم الضيقة و الأنانية في الكثير من الأحيان على الجزائر التي توقفت عن الدفع. الجزائر التي لها القدرة، موضوعيا، على التفكير في علاقة أكثر نضجا بين الصحافة و السياسة داخليا في المقام الأول، و هو ما أكدته تجربة العشر سنوات الماضية لو تم ترشيد هذه العلاقة و توضيح صلاحيات كل طرف فيها بطريقة أكثر حرفية. فالجزائري مواطنًا يبدو من خلال هذه التجربة بالذات أنه قد تخلص من عقدة لموند و غير لموند. كل ما نرجوه أن يتخلص حكامنا من هذه العقدة المستحكمة.

العالم العربي... رؤى جزائرية

الوحدة المغاربية ... هل تحولت إلى مطلب غربي؟

مشروع الوحدة المغاربية، يعتبر من أقدم مشاريع الوحدة السياسية، ليس في المنطقة العربية فقط، بل حتى دوليا، فقد بدأ الحديث عن وحدة الشمال الإفريقي أو الوحدة المغاربية منذ بداية القرن، بل الأكثر من ذلك، فقد تجسد على المستوى السياسي، من خلال أحزاب سياسية ونشاطات مشتركة ـ نجم شمال إفريقيا 1926 ـ قبل تحقيق الاستقلال، وبناء الدولة الوطنية التي تحولت إلى عامل تعطيل جدي لمشروع الوحدة.

إن المتتبع للخطاب السياسي الغربي في التعامل مع الضفة الجنوبية للمتوسط ـ المنطقة العربية ـ يلاحظ من دون صعوبة، ذلك الإلحاح الذي بدأ في البروز على مستوى الخطاب وحتى الممارسة السياسية الاقتصادية في التعامل مع منطقة المغرب العربي، كوحدة سياسية واقتصادية، وصاحب القرار الغربي، السياسي منه و الاقتصادي المركزي على مستوى الدول أو هياكل الوحدة الأوروبية و مؤسساتها، يحث الطرف المغاربي على الطرح الجماعي للقضايا السياسية و الاقتصادي العالقة، في حين مازلنا بوصفنا طرفا مغاربيّا ـ دولا، مؤسسات و نخبًا، نصر على الطرح الوطني شبه الانقسامي الذي يصل إلى مرحلة ما قبل الدولة الوطنية في بعض القضايا الحساسة.

الأسئلة التي قد تطرح هنا تتمحور حول : لماذا هذه الرؤية الغربية المركزة على الوحدة ؟، من التأمل معنا، ولماذا هذا الإصرار على الانشطارية من طرفنا ؟ وما هو المحتوى الذي يعطيه الغرب للمغرب العربي؟ وهل هو المحتوى نفسه السائد لدينا، إذا كان لدينا فعلا كدول ومجتمعات ونخب، محتوى متفق عليه لهذا المغرب الذي نريد أن نبنيه.

قد لا نجانب الصواب كثيرا إذا قلنا إن الغرب يريدنا سوقا في المقام الأول، وهو ما يعني أن البعد الاقتصادي هو السائد في الرؤية الغربية، دون أن يعني هذا إهمال الأبعاد الأخرى المرتبطة بالاقتصادي، منها الاستقرار السياسي ـ الأمني الضروري لمثل هذه السوق، دون إهمال للأبعاد الثقافية، المرتبطة بها، وهو ما يجعلنا نقول إن الغرب يريد وحدة مغاربية كسوق اقتصادية ضمن رؤية ثقافية قريبة منه، وتحت قيادة نخب فكرية وسياسية لا تعارض

الهيمنة الغربية، إن لم تكن مؤيدة لها، وهو ما قد يفسر، كيف يتم إبعاد ليبيا من هذه الوحدة التي يريدها الغرب لنا.

من هنا جاء التركيز الغربي على البعد المتوسطي للمغرب على حساب الأبعاد الأخرى وعلى رأسها البعد العربي المرفوض حتى الآن. فالغرب، حتى بعد التطورات الكثيرة في العقدين الأخيرين، و الانتصارات الكبيرة التي حققها في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية و الفكرية.. مازال يعادي الوحدة العربية و التي ظلّ يتهمها بأنها وحدة طوباوية غير قابلة للتحقيق. بالطبع، هذه الرؤية الغربية، قد لا تكون الصفاء نفسه دائما، لاعتبارات عدة، فالمنظور الأوروبي قد يختلف عن الرؤية الأمريكية، التي تجسدت من خلال مشروع "ايزنسات" الذي يتعامل بطريقة واضحة مع المغرب العربي باعتبارها سوقًا اقتصادية متوسطة الحجم، من منظار المؤسسات الاقتصادية الأمريكية العملاقة العابرة للقارات. و التي يمكن أن تنافس بعض المناطق الأخرى في العالم، كجنوب شرق آسيا أو المكسيك في حين مازالت فيه أوربا أكثر ترددا في التعامل مع المنطقة التي مازالت في تنافس مع أوروبا الشرقية وروسيا من المنظار الأوروبي، فالكثير من مصادر القرار ما فتئت تفضل منح الاهتمام الأوروبي الأول لأبناء القارة من دول المعسكر الاشتراكي سابقا، قبل الانفتاح على مناطق أخرى مختلفة ثقافيا وعرقيا، حتى وإن كانت قريبة من الناحية الجيو ـ سياسية كمنطقة المغرب العربي، وهو ما يعني أن الأبعاد الثقافية في الرؤية الأوروبية بقيت تلعب دورا مهمّا بالمقارنة مع الرؤية الأمريكية الأكثر اقتصادية وانفتاحا، هذا فيما يتعلق برؤية الآخر، التي تبقى رغم كل شيء رؤية مؤيدة ومساعدة للوحدة حتى وإن كان ضمن حسابات خاصة بها، فما هو الحال عندنا؟ وكيف ننظر لأنفسنا ولعلاقاتنا بالآخر؟

على عكس الفكر الأوروبي و الغربي عموما المتجاوز للخصوصيات المحلية و الوطنية، و المتجه نحو الكليات، لا ننسى أن أوروبا قد قطعت أشواطا كبيرة في درب إنجاز وحدتها، نجد أنفسنا أمام رؤى انقسامية، مركزة على الخصوصيات، بل و المحليات في الكثير من الأحيان، فالدولة الوطنية بنت الاستقلال رسخت الوطنيات الضيقة، وجسدتها في مشاريع اقتصادية عاجزة عن تكوين نسيج مساعد على الوحدة لدرجة أصبحنا فيها أمام اقتصاديات مجزأة معادية لأطرافها غير قابلة للانسجام، وذلك مهما كانت المنطلقات العسكرية، فالجزائر "الاشتراكية" ـ مثلا ـ غير مقبولة اقتصاديا من جيرانها الليبراليين، كنسيج صناعي، ليستمر هذا الرفض حتى بعد انفتاح الجزائر، ودخولها اقتصاد السوق بقوة. على المستوى الفكري، أنتجت تجربة الاستقلال نخبا سياسية وفكرية غاية في الشوفينية، وعلى النقيض تماما من النخب السياسية الفكرية، بنت الحركة الوطنية المغاربية التي كانت قريبة بعضها من بعض، في إطار تجربتها السياسية، و النضالية المشتركة، الدولة الوطنية بنت الاستقلال و النخب

المسيطرة التي أنتجتها لم تساير تجربة جيل الحركة الوطنية فقط، بل انتكست على إنجازاته فتم ترسيخ الوطنية بل وانتجت ثقافة شوفينية ضيقة جعلت من المستحيل وصول الجريدة الجزائرية إلى تونس و الكتاب المغربي للجزائر بعد مرور أكثر من عقدين على الاستقلال وفي عصر العولمة و الأنترنيت كما يقول الخطاب الرسمي العصري.

لاداعي للتذكير هنا بالدور الذي لعبته البرامج التعليمية في ترسيخ هذا الواقع الانقسامي الذي وصل إلى مرحلة الحروب المعلن عنها وغير المعلنة، فقد أصبح فيها التأشير من المعاملات اليومية لمواطني المغرب الكبير الذي قزمته السياسات الوطنية الرسمية الضيقة ونخبها التي ظلّت مصرة على أن لقاءها الجماعي الوحيد الممكن لابد أن يكون في باريس، وهو الواقع الذي لم تستطع الأجيال الجديدة التي تعبر عن نفسها من خلال مؤسسات هياكل المجتمع المدني من القفز عليه وتجاوزه، بل أعادت إنتاجه الموسع في الكثير من الأحيان تحت تسميات وشعارات مختلفة، فالجمعية الجزائرية لا تجتمع مع المغربيين إلا في روما وبفضل التمويل الإيطالي، الشيء نفسه بالنسبة لزميلتها في تونس التي لا تحضر أي لقاء إلا إذا كان في برشلونة أو بورتو، و التمويل إسباني أو برتغالي، فأنتجنا جيلا كاملا من المغاربة لا يعرف الجزائر ولا قسنطينة، نصف قرن تقريبا بعد الاستقلال.

«الجزيرة» وأخواتها

ماذا تعكس ظاهرة الفضائيات العربية و الدور الحرفي المتسم بالكثير من الموضوعية حتى الآن و الذي قامت به في نقل أحداث العدوان المستمر على الشعب العراقي ؟ كيف يمكن فهم الديناميكية التي أنتجتها هذه الظاهرة الإعلامية العربية الجديدة وكيف يمكن تفسيرها ؟ ما علاقة كل ذلك بالثقافة العربية و الرأي العام العربي، و لمن تكون الغلبة في الأخير ؟ للمنطق المحلي الضيق و المحدود و المصالح المرتبطة به أم للمنطق القومي الأعم و الاشمل الأقرب لمصالح الشعوب ومسيرة الإنسانية ؟ الكثير من التساؤلات و بعض الإجابات في هذا الزمن العربي التعس.

لا يختلف اثنان في أن العدوان الأمريكي –البريطاني على الشعب العراقي قد طرح بحدة واضحة لم يشهدها العالم، مسألة الإعلام و دوره في حالة الحرب. الجيش الأمريكي الذي تعود تاريخيا على ماسماه أحد الباحثين بـ.. militarisme théâtrale لم يستطع بمناسبة هذا العدوان فرض منطقه لأول مرة في تاريخه العسكري الذي تخصص فيه في الانقضاض على القوى العسكرية الصغيرة –كوريا، فيتنام، كوبا، أفغانستان...الخ دون الوصول إلى تحقيق أي نصر عسكري واضح، فقد تراوحت النتائج منذ أكثر من نصف قرن بين الهزيمة و نصف الانتصار، رغم الإمكانات المادية و البشرية المجندة في هذه الحروب التي دشنت بالقضاء على حضارة إنسانية كاملة –الهنود الحمر–.

بمقارنة بسيطة مع حرب الخليج الثانية،يتبين لنا بمناسبة العدوان الأمريكي الأخير، الدور الخاص الذي قامت وتقوم به الفضائيات العربية "كالجزيرة"، "أبو ظبي"، "العربية"...الخ، في فرض منطق آخر لم تتعود عليه الآلة العسكرية الأمريكية ولم تقس كل النتائج المترتبة عنه في بداية عدوانها وعند التخطيط له، وهو ما قد يفسر الشكل الوحشي الذي تعاملت به مع مقري الجزيرة و ابوظبي ببغداد و أدى إلى استشهاد الصحفي طارق أيوب و بعض من زملائه العرب و الغربيين.

ما يهمنا في الموضوع يتعلق في البداية بمحاولة تفسير ظاهرة الفضائيات العربية المستقلة و الحكومية داخل هذا الفضاء السياسي العربي الموبوء. فعلى سبيل المثال فقط، كيف يمكن لدول معروفة في منطقة الخليج فاقدة حتى لشروط الدولة الأساسية – لا تتحكم و لا تستطيع فرض سيادتها مثلا على الإقليم كما تقول العلوم السياسية – ان تنتج ظاهرة مثل الجزيرة وابوظبي وحتى العربية ؟. الموضوع الثاني الذي يمكن أن يكون ضمن مجال المناقشة هنا، يتعلق بدلالات هذا الحضور شبه السوريالي لهذه القنوات العربية و العلاقات التي أقامتها مع المحيط العربي الواسع كظاهرة ثقافية –سياسية عامة، لا تخص مجتمعات المنبت الصغيرة المباشرة فحسب و كل المحيط العربي.

قنوات تلفزيونية فضائية تميز عملها حتى الآن بالكثير من المهنية و الحداثة، في تحد واضح لجو التشكيك و التساؤلات الكثيرة التي استقبلت به في بداية ظهورها، تساؤلات جد منطقية بل وقد تكون مبررة إذا عرفنا مستوى اللاشرعية الذي يميز الأنظمة السياسية الداعمة و الممولة لهذه المشاريع التي بدت أنها أكبر منها ومتجاوزة لها، و هو ما جعلنا نتكلم في الأسبوع الماضي عن دولة الجزيرة بقطر. فمن أين تستمد هذه القنوات قوتها و حيويتها و كيف يمكن تفسير الحضور الذي كسبته داخل الفضاء العربي ؟ و هل مصدره من داخل أنظمتها السياسية و مجتمعاتها المباشرة أم من المحيط العربي الواسع ؟

الفرضية التفسيرية التي نحاول الدفاع عنها ضمن هذا الموضوع بالذات تقول إن هذه الحرفية و الحيوية التي بدت عليها هذه القنوات الفضائية العربية حتى الآن تستمدها بالفعل من محيطها العربي العام، فقد استطاعت هذه المشاريع الإعلامية توسيع اهتماماتها و التعبير عن مشروع رأي عام ربّما مايزال في مرحلته الجنينية لكنه موجود بالفعل. فهذه القنوات لا تتوجه إلى رأي عام قطري أو كويتي أو إماراتي بل تتوجه إلى رأي عام عربي، لا تعتمد على يد عاملة مؤهلة خليجية من صحفيين و تقنيين بل تعتمد على السوق البشرية العربية بكل ما تزخر به من تنوع و حرفية مقبورة. فقد نجحت هذه القنوات التلفزيونية ـ و في وقت قياسي من كسب جمهور عربي واسع، متخطية في ذلك الحدود و الأنظمة السياسية التي مازالت في غالبيتها ضد هذه المشاريع، تحاول قدر الإمكان كسر حيويتها و إدخالها الحظيرة مع القطيع الرسمي. القنوات التي نجحت في التعامل مع الحدث العربي بلغة عربية جميلة

و حرفية، أعادت الكثير من الاعتبار إلى المتحدثين و المتعاملين بهذه اللغة الذين كان ينظر لهم و للغتهم وثقافتهم كبقايا حضارة قديمة آيلة للسقوط و الاندثار. فلم يعد المباشر من كل ربوع العالم و الترجمة الفورية للحدث من احتكار وسائل الإعلام الغربي، الذي مازال هو الآخر غير مصدق للظاهرة و يريد تفسيرا لها على وزن من أين للعرب بهذا ؟. بالطبع الصورة التي ظهر بها الإعلام الأمريكي المحمول داخل المدرعات و طائرات الاباتشي بمناسبة العدوان يمكن عدها و بكل تأكيد تجسيدا حيا للانتكاسة الحضارية التي تعيشها أمريكا كنموذج كان يقدم لنا لوقت قصير و ـ مازال ـ للاقتداء به و تقليده كرمز للموضوعية و المهنية.

الفضائيات العربية التي تعكس و تؤكد عدة حقائق على مستوى العالم العربي، منها مثلا أن هناك مجالا ثقافيا عربيا واحدا يتميز بالكثير من التجانس و الوحدة قد يكون هو مصدر قوة هذه الفضائيات و شرعيّتها رغم عداوة المحيط السياسي. فالعالم العربي يتميز بوحدة ثقافية أكيدة عكس التشرذم و التفسخ السياسين اللذين يتجسدان في الكثير من الدويلات و الأنظمة السياسية و النخب المتحدثة باسمها. فقد استطاع الغناء العربي مثلا تجسيد هذه الوحدة، كما استطاع الكتاب و المثقف تجسيد هذه الوحدة الثقافية و التعبير عنها. و تعمل الأنظمة السياسية بغباء منقطع النظير على تحطيمها بحجج واهية و غير عقلانية، ففي الوقت الذي تكرس فيه الحدود بين المغرب و الجزائر و تفرض فيه التأشيرات على المواطنين على سبيل المثال ، تغني فيه سميرة سعيد مع الشاب مامي وقس على ذلك الكثير. هذا الكثير الذي تحول إلى عادي و مقبول على المستويين الفني و الإعلامي.

هذا المجال الثقافي و الفني الذي بدأ في إنتاج أغنية عربية و مغنّ عربي و كاتب عربي و خبر إعلامي عربي هو الذي عكسته هذه الفضائيات و نجحت في تبنيه متخطية الحدود الضيقة و مصالح نخبها المدافعة عنها في تواصل مع المواطن الذي تبنى المشروع و قبل به.

من دون هذا التفسير التاريخي العام، لا يمكن أن نفهم كيف تخطت هذه الفضائيات مصالح مموليها المباشرين، و كيف يمكن أن تخلق ديناميكية تفشل حتى هذه الدول المرتبطة بها مباشرة في التحكم فيها، خاصة إذا عرفت هذه الفضائيات كيف ترتبط بهذا المشروع الجنيني للرأي العام العربي، و الحيوية التي تميز الوحدة الثقافية العربية. بالطبع تطور الأحداث في المستقبل القريب و المتوسط، خاصة بعد الأحداث التي نعيشها بالمنطقة العربية، سيكشف لنا لمن تكون الغلبة في نهاية الأمر، للمنطق العام الإقليمي ضيق الأفق و المعادي لحرية التعبير بالضرورة و الذي تجسده الكثير من الفضائيات الحكومية و المستقلة – البوق، أم للمنطق التاريخي المعتمد على حرية التعبير و التنوع و الاعتماد على مصادر القوة و الوحدة في العالم العربي. التطور التكنولوجي و العلمي الذي تحققه البشرية كل يوم يخدم الاتجاه الثاني أكثر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسمعي البصري، عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للإعلام المكتوب على سبيل المقارنة التاريخية. فقد عرف العالم العربي داخل المنطقة

العربية وخارجها (أوروبا) عدة محاولات في ميدان الإعلام المكتوب، حاولت الابتعاد عن منطق بيت الطاعة العربي لم يحالفها النجاح دائما و لعدة أسباب. فهل ستكون الفرصة أكبر و أوسع بالنسبة للإعلام السمعي البصري بما يميزه من خصائص تكنولوجية ؟ الاحتمال وارد، رغم عدم إيماننا بمنطق الحتمية التكنولوجية ، فالتعويل في مثل هذه الأمور على الجوانب التكنولوجية و حدها فيه الكثير من السذاجة ، فقد أثبت الإنسان أنه قادر على أن يوظف أسخى و أنبل ما تنتجه العقول في خدمة ارذل و أقبح القضايا و ما العدوان الأمريكي على الشعب العراقي ببعيد. على العكس من ذلك، يمكن التعويل على الصورة الجميلة التي يقدمها الشهيد طارق أيوب الفلسطيني الذي ولد بالكويت و عاش بالأردن ليستشهد ببغداد، و هو يقدم صورة ناصعة عن مهنية عالية في أداء عمله.

لا يحدث هذا كل يوم

من الأكيد، أن بوش لن يضرب العراق خلال شهر رمضان، ليس بسبب قداسة الشهر فقط بل لأسباب عسكرية و سياسية أخرى داخلية و خارجية، هذا التأخير لا يمنع بالطبع من تنفيذ الهجوم بعد رمضان، فقد يكون الهجوم خلال فصل الشتاء الذي تعود فيه آل بوش الانقضاض على العراق. كما قد ينتظر الابن الانتهاء من الانتخابات التشريعية الجزئية للهجوم على العراق تدعيما لمواقعه السياسية. دون نسيان الاعتبارات الأخرى كتلك المرتبطة بالمناخ (الأمريكان لا يفضلون حروب الصيف و الحرارة المرتفعة) و الأخرى، الأكثر سياسية، مثل نتائج المفاوضات التي لم تتوقف مع حلفائهم في دول المنطقة، المتخوفين من نتائج مثل هذا الهجوم. متغيرات كثيرة لا يتحكم فيها الأمريكان بالضرورة. فقد جاءت نتائج الانتخابات التركية بما لا يسهل عملهم و تصوراتهم لتطور الأحداث في المنطقة بعد فوز حزب إسلامي –حتى ولو كان معتدلا– الأزمة السياسية في إسرائيل هي الأخرى يمكن أن تعطل لبعض الوقت تنفيذ هذه السيناريوهات. حتى و لو كانت الساحة السياسة الإسرائيلية تملك الكثير من نقاط الاتفاق –بل و التجانس– التي تجعل العملية الانتخابية و تغيير الأغلبيات السياسية في تأثيرها، من الأمور النسبية إزاء بعض القضايا، منها بالطبع الموقف من الفلسطينيين، خاصة إذا تعلق الأمر ببعض الملفات كقضية القدس و العودة. مواقف بعض الدول الغربية و على رأسها فرنسا المتحفظة إزاء الضربة ضد العراق، و حيثياتها خاصة عندما يتم فيه استعمال مظلة الأمم المتحدة، كلها عوائق قد تؤخر العدوان الأمريكي لبعض الوقت و قد تؤجله، لكن ليست بالقوة التي تلغيه نهائيا.

ما لم يكن في الحسبان تماما بالنسبة للسيناريو الأمريكي العدواني، هو موقف الرأي العام الغربي في أمريكا نفسها، فرنسا و بريطانيا و الكثير من الدول الغربية الأخرى. فلأول مرة منذ حرب الفيتنام، شهدت هذه المجتمعات حركات احتجاجية شعبية واسعة ضد التدخل

العسكري الأمريكي المحتمل ضد الشعب العراقي. حركات نوعية سقطت فيها كل الانتماءات الحزبية و الإيديولوجية، فشارك فيها المتدين و اليساري، المرأة و الأسود، المواطن ابن البلد و المهاجر حديثا. حركات احتجاجية و تنديدية حصلت –و هذا مهم جدا– قبل الشروع فعلا في العمل العدواني نفسه و ليس بعده كما حصل في الحالة الفيتنامية أو حتى الجزائرية. و هو ما يعني بداهة أن قضايا العرب تسير في اتجاه حركات شعبية واسعة لها دورها و مستقبلها داخل هذه المجتمعات الغربية.

مقابل هذا التجنيد الغربي الواسع، ماذا نشاهد في الدول العربية ؟ و كيف يتعامل الشارع العربي مع ما يحدث من متغيرات نوعية و مهّمة على مستوى الوطن العربي و في علاقاته بالغرب ؟ خارج القوى الشعبية، ما هو موقف القوى السياسية المنظمة و النخبة المثقفة ؟ لاشيء تقريبا إذا استثنينا بعض المظاهر المحتشمة على شكل مظاهرات (البعض منها منظم و بإيعاز من السلطات القائمة نفسها، حفظا لماء الوجه أو ما تبقى منه) فقد خرج بعض طلبة جامعة القاهرة من الإسلاميين و نظم التلفزيون الجزائري تحت راية التنسيق العربي يوما تضامنيا متواضعا مع انتفاضة الأقصى و اجتمعت قيادات المؤتمر القومي الهرمة ...الخ، ليعم السكوت ما تبقى من الأمة.

هذا السكوت العربي الشعبي، الذي يمكن تفسيره و التعامل معه من وجهة نظر أخرى، تعتمد على قراءة مختلفة، حدسية أكثر. قراءة تقول إن هذا السكوت قد يكون مؤقتا جدا، و الأهم من ذلك أنه ليس سكوتا ناتجا عن عجز مؤقت و عادي يمكن أن يصيب أي أمة، بل سكوت من يشتم رائحة تحولات عميقة و هول ما قد يحصل. بصيغة أخرى إنه ذلك النوع من الترقب الذي يسبق الأحداث الكبرى و العظيمة. فقد يكتشف الإنسان –كما تكتشف الشعوب– أن طرق تعاملها التقليدية مع الأحداث، كالمظاهرات و العرائض و أشكال الاحتجاج الأخرى كما في حالتنا، لم تعد هي الرد الأمثل أمام ضخامة الأحداث و نوعيتها المختلفة. و بالتالي لابد من اللجوء إلى أشكال أخرى قد يستغرق الوصول إلى تحديدها وقتا معينا.

إنه التفسير الذي يمكن منحه لهذا السكوت العربي الغريب. فلم تعد المظاهرة تعني الشيء الكثير، كما لم تعد كتابة البيانات تعبر بصدق عما في الصدور. و هي حال التنديد بالأنظمة الحاكمة و عمالتها للقوى الأجنبية. فما اشتمته أنوف الشعوب الموغلة في التاريخ هذه المرة، يؤكد أن الأمور الآتية أخطر و أعمق من هذه التجليات السطحية، و هو ما جعلها تتوقف مؤقتا عن الحركة، مثلها كمثل الحيوان الذي يستشعر خطر الزلزال قبل حدوثه، فتتوقف حركته لبعض الوقت.

هذا الموقف الحدسي، الذي يقفه المواطن العربي، هل يمكن أن نقوم له ببعض التفسير و التحليل على عادة أهل العلم و الثقافة الذين يريدون عقلنة كل شيء ؟ بالطبع يمكن القيام

بهذا، حتى و لو كان هذا العمل، بالضرورة ناقصا و ليس في مستوى الحالة شبه الروحانية التي تقفها شعوب المنطقة العربية. الشعوب في هذه القارة التي تسمى الوطن العربي، أيقنت أنها أمام مرحلة قطيعة تاريخية هذه الأيام و ليست أمام مرحلة تواصل تاريخي. فقوى الغرب الاستعمارية موجودة في حالة استنفار إيديولوجي قصوى قل نظيرها. اليمين (بما فيه الديني) المتطرف يسيطر في أكثر من بلد، بدءا من أمريكا القوة العظمى الأحادية، مرورا بالكثير من دول أوروبا الغربية، وصولا إلى إسرائيل. في الوقت الذي توجد فيه القوى السياسية التقدمية، سابقا، في حالة ركود و نكوص فكري رهيبة. من أراد أن يلاحظ بالعين المجردة، عينة من ذلك، ما عليه إلا النظر إلى توني بلير العمالي الذي تحول إلى موظف لدى الخارجية الأمريكية. الحالة الإسرائيلية بالطبع لا يمكن فهمها خارج هذا الديكور الغربي العام الذي تنتمي إليه فكريا و سياسيا. فبمجرد الإعلان عن استقالة حكومة شارون اليمينية المتطرفة، أكدت استطلاعات الرأي أن فوز شارون و من ورائه أقصى اليمين شبه مؤكدة في انتخابات الشتاء المقبل. مما يجعل عملية التعويل على عودة بيريز–العمالي المرهم، غير واردة في المستقبل القريب على الأقل. فكل احتمالات المواجهة واردة. ضمن الحالة الصدامية التي تعيشها المنطقة هذه الأيام.

في المقابل، و على مستوى الطرف الفلسطيني، الانتفاضة تتجذر أكثر فأكثر، لتعلن أننا هنا كذلك أمام حالة القطيعة التاريخية نفسها، فلسطينيا هذه المرة. فقد ولت مرحلة الانتفاضات المؤقتة التي يسارع الكثير لمقايضتها في أكثر من عاصمة غربية مقابل وعود واهية. و هو ما قد يعني أننا نعيش نهاية مرحلة قيادة جيل بكامله داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، جيل بكل فكره و مؤسساته قام بما عليه، حقق العديد من الانتصارات و ارتكب الكثير من الأخطاء، عاش الانتصارات و الهزائم. لكن قد تكون هذه الأيام، بكل ما تحمل من جديد و نوعي محطته الأخيرة في رحلته الطويلة على رأس الحركة الوطنية.

ما اشتمته الشعوب من تسارع الأحداث و اتجاهاتها الكبرى، أن ما يخطط لها هذه المرة أعمق من تغيير نظام سياسي بآخر، أو تحديد أولويات سياسية أو اقتصادية، أو تغيير برامج مدرسية، بل الأمر يتعلق بمصيرها نفسه، بوجودها. فقد أيقنت الشعوب العربية، أنها ستعيش هذه المرة سايكس–بيكو على المباشر، ستتناقلها الفضائيات العربية و الغربية، و بالتالي فلن تكون هذه الشعوب في حاجة إلى تكوين وفود و انتظار النتائج لعودتها. فالمطلوب هذه المرة، و على أقل تقدير، و إذا مر السيناريو الأمريكي لا قدر الله، أن يعاد النظر في الخرائط و الدول، لتمزق أوصال الأمة و يتم إرجاعها عنوة إلى مرحلة ما قبل التاريخ. و هو ما تكون هذه الشعوب العربية المغلوبة على أمرها قد اكتشفته بحدسها، لذا تجدها في حالة تأهب و انتظار، قد لا يدوم طويلا، لكنه بالتأكيد قد يخلط الكثير من الأوراق و الخطط داخليا و خارجيا بعد دخول هذه الشعوب إلى الميدان، إلى معمعة تاريخها الجديد. فما يحدث هذه

الأيام و ما سيحدث عن قريب و بكل تأكيد، في منطقتنا ليس من النوع المألوف و العادي... فمثله لا يحدث كل يوم.

نهاية صدام أم نهاية أمريكا ؟

ليس من اليسير الحديث عن خلفيات العدوان الأمريكي على الشعب العراقي و تداعياته، رغم ما ميز هذا العدوان من «شفافية» إعلامية كاذبة. فالعمليات العسكرية منقولة تقريبا على المباشر. رغم هذه «الشفافية» فإن الكل يشكك في النوايا الحقيقية للعدوان التي لا صلة لها بالتصريحات المعدة للاستهلاك المحلي الأمريكي تحديدا، فقد أظهر الأسبوع الأول من العمليات العسكرية فشلا أمريكيا ذريعا في التعامل الإعلامي، فقد تبين أن الأمريكان قد كذبوا على العالم أكثر من مرة فيما يتعلق بالهجمات الأولى على منطقتي الفاو و أم القصر. الأمريكان تعودوا على الأحادية الإعلامية في حروبهم القصيرة عكس ما يحصل هذه الأيام، أين وجدوا منافسة دولية و عربية نشطة تقوم بها على أحسن وجه دولة الجزيرة بقطر.

بالفعل، فإن من الأمور التي كشفها العدوان الأمريكي على الشعب العراقي، أن الكثير مما سمي حتى الآن بـ ... «دول» الخليج، لا تتوافر في الواقع على مقومات الدولة الكلاسيكية و المعروفة، كالتحكم و السيادة على الإقليم مثلا، و هذا ليس حكما ذاتيا قاسيا، فمن يدرس بعض مقررات السنة الأولى في العلوم السياسية سيكتشف بسهولة أن الكلام عن دولة يتطلب الكثير من الشروط لم تعد متوافرة في الحالة التي نتكلم عنها. فمن ميزات الحروب و الحالات الاستثنائية أن تعري الواقع بسرعة و وضوح لا توفره دائما الحالة العادية، فما كان يقال همسا و تلميحا حول دول المنطقة أصبح يرى بالعين المجردة. ما دمنا نتكلم عن رقعة واسعة من الوطن العربي، لابأس أن نشير هنا كذلك إلى أن العدوان الأمريكي على الشعب العراقي قد ألحق أضرارا بليغة بفكرة التضامن العربي الرسمي و مؤسساته، كالجامعة العربية التي أصبحت تقريبا من دون موضوع، اللهم إلا توزيع أجور-ريوع و مستحقات على موظفين في حالة شبه تقاعد. في المقابل فقد أثبتت الأحداث و حتى قبل العدوان كيف أن الإحساس بالمصير الواحد بين أبناء الأمة مازال قويا و حاضرا بقوة، فتقاعس الأنظمة و تخاذلها، قابله تضامن شعبي واسع حتى في الدول التي منع مواطنوها من التعبير الجماعي عن تضامنهم مع إخوة لهم، كما هو حال الجزائر التي تبدو السلطة فيها و كأنها في عطلة شبه دائمة بعيدة عن تلمس نبض الشارع في الوقت المناسب و ليس بعد أسابيع و أشهر من الأحداث.

العدوان الأمريكي على الشعب العراقي كان من «ميزاته» الأخرى، الكشف عن أواصر الإنسانية التي مازالت قوية و فاعلة دوليا بين بني الإنسان، رغم اختلاف الأعراق و الديانات، و في وقت بشرنا فيه بتصادم الحضارات و صراعها الحتمي من قبل ممثلي اليمين الفكري المسيطر سياسيا في أمريكا، فالمظاهرات التي شهدتها باريس و مدريد و روما... الخ،

التي سار فيها المتدين و الملحد، الرجل و المرأة، العامل و الطالب، تأكيد لقيم الإنسانية التي لم تختف تماما، كما هي تأكيد للعودة القوية التي بدأت تسجلها الكثير من الحركات الاجتماعية الشعبية الحاملة للكثير من القيم الإيجابية، لعل التضامن الإنساني بين بني البشر على رأسها.

سياسيا، هذه النقطة بالذات تطرح أكثر من تساؤل حول الحيوية التي ظهرت بها بعض الدول، في مواقفها الرافضة للمنطق العسكري الأمريكي كما هو حال فرنسا و ألمانيا و حتى روسيا و الصين. لعل القراءة الأولى التي يمكن القيام بها لهذه المواقف الشجاعة الجديدة على مستوى الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة إذا قارنا هذه المواقف مع التخاذل العربي الرسمي شبه العام، هو أن الفرق بينها، أن الدول الأوروبية و الصين مازالت داخل التاريخ، تملك شروط المنافسة، تتحدى وتقاوم الهيمنة الأمريكية الأحادية، فالرأسمالي الألماني على سبيل المثال يريد عالما و سوقا دولية يكون التنافس فيها مبنيا على الإنتاجية المرتفعة و النوعية العالية للسلع و الخدمات ، فهو من هذه الزاوية ظلّ رأسماليا تنافسيا، في حين يريد الأمريكان تغيير قواعد النظام الرأسمالي نفسه، اعتمادا على القوة العسكرية و الاحتكار، فهم لا يريدون الإنتاجية العليا أو النوعية الأحسن التي لم يعد في مقدورهم الوصول إليها دائما و لعدة أسباب ، فهذا المنطق التنافسي قد يجعلهم يعيدون النظر في مستوى معيشتهم المرتفع من دون مبررات اقتصادية معقولة، و بذخ الحياة لديهم المبني على منطق الاحتكار الذي يريدون تدعيمه كقانون دولي بدل التنافس، اعتمادا على سيطرتهم العسكرية المباشرة على مخزون العالم من الطاقة و النفط في دول الخليج و حتى خارجه، و هو ما يفسر الموقف الروسي من الأحداث الأخيرة، فموسكو تتخوف من النهم الأمريكي الذي قد يطال كذلك جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بمصادر الطاقة، و التي تعرف الكثير من الاضطرابات و عدم الاستقرار السياسي مما يؤهلها لكي تكون محل أطماع العجل الأمريكي.

ما كشفت عنه العمليات العسكرية في أسبوعها الأول من أمور غاية في الجدية، أن الفلسفة العسكرية الأمريكية المبنية على التفوق العسكري الكبير و السرعة في فرض منطق الضربة القاضية، اعتمادا على التفوق التكنولوجي الجوي خاصة لم تعد نظرية مقبولة دائما و مفروغًا منها. فالمقاومة العسكرية العراقية في الأسبوع الأول من العدوان بينت أن حرب صفر- خسائر التي تعوّد عليها الجندي و المجتمع الأمريكي لم تعد واردة حتى في مواجهة قوة صغيرة كالعراق، فما بالك إذا تعلق الأمر بدول متوسطة القوة أو عظمى كما هو حال الصين و الهند وروسيا وحتى كوريا الشمالية.

بمناسبة الحديث عن العمليات العسكرية، ليس من الصدفة في شيء أن تنطلق العمليات العسكرية من الجنوب منطقة الكثافة السكانية الشيعية في العراق. فقد بينت المعطيات

الإعلامية و السياسية المتوافرة حتى الآن، أن الخلفية الاستراتيجية للهجوم الأمريكي كانت مبنية على فرضيتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالعداوة الكبيرة التي يكنها المواطنون الشيعة للنظام العراقي، في حين ترتبط الثانية باللاشرعية الكبيرة التي تميز النظام نفسه، الذي قد يكفي معه هجوم جوي مباغت يقضي عليه نهائيا حتى من دون الدخول في حرب حقيقية مع قواته التي أنهكتها أكثر من حرب، وهو ما قد يفسر التخبط الذي بدا على القيادة العسكرية و السياسية الأمريكية بعد فشل الهجوم الجوي الأول في تحقيق أهدافه .الأسبوع الأول من تطور المعارك و المواقف السياسية المسجلة لمختلف الأطراف السياسية داخل العراق وخارجه بينت أن الفرضيتين في حاجة أكيدة للتمحيص و التدقيق فيهما. فقد أخطأ الفكر السياسي الأمريكي في فهم خصوصيات النظام السياسي العراقي -يمكن تعميم ذلك على الكثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث- فلم يركز فيه إلا على جانبه القمعي المعروف، متناسيا الخصوصيّات الأخرى المرتبطة بالطابع الريعي-التوزيعي، و التحالفات التي استطاع النظام ذاته أن يقوم بها مع الكثير من القوى الاجتماعية التقليدية -العشائر -و حتى العصرية منها، كالنخب الحديثة المتعلمة التي استطاع نفسه النظام رغم كل عيوبه المعروفة من توفير الكثير من شروط العمل و الحياة الميسرة لها، بعد مجهود نشر التعليم الضخم و الاستثمارات التي قام بها النظام في الميادين العلمية و البحثية .فنظام غير شرعي وخائف على وجوده لا يستطيع بسهولة مثلا أن يسلح ملايين المواطنين كما هو شائع في العراق و هو ما لم تنتبه له الفكرة السياسية الأمريكية و الغربية عموما التي بالغت في قراءتها الجزئية و المسطحة في الكثير من الأحيان.

الرؤية الأنثروبولوجية المركزة على القراءة الانقسامية للمجتمع العراقي -صراع بين السنة و الشيعة، العرب و الأكراد، مسيحيين و مسلمين - كانت من الفرضيات الحاضرة بقوة وراء القنبلة الأمريكية الذكية و الجندي الغبي. فبدل الانتفاضة الشيعية الموعودة، وجد العجل الأمريكي نفسه في مواجهة حقيقة من أبناء الشعب العراقي بكل طوائفه و مذاهبه و هو الذي لم يتم تلقينه بالعربية. -العجرفة الأمريكية المعهودة-، قبل مجيئه للمستنقع العراقي إلا كلمات مثل «سلم نفسك» و «ارفع يديك». فالمدرسة السياسية الانجلوساكسونية الانقسامية لابد أن تدفع ثمن رؤيتها المسطحة التي لم تر إلا الشيعي و الكردي، في حين رفضت فيه مشاهدة المواطن العراقي ابن الحضارات القديمة. التلميذ الأمريكي الغبي سيكتشف مرة أخرى بعد درس التجربة الفيتنامية، أن دخول المستنقع ليس مثل خروجه، و قد يكون في حاجة ماسة إلى تعلم أكثر من ارفع يديك و سلم نفسك للخروج منه.

بورتريات

وداعا صديقي الصدّيق

حي المدنية بأعالي العاصمة (كلوسالمبي) الذي شهد مولد الصدّيق دبايلي ذات خريف من سنة 47، و العالم و الجزائر لم يخرجا من جو مرحلة الحرب العالمية الثانية التي كانت مرحلة محدّدة على المستويين التاريخي و السياسي.

لم يكن حيا "غربيا" تماما كما هو الحال بالنسبة لحي بلكور القريب حسب المنطق الكولونيالي الذي كان يتحكم في يوميات المدينة، صالمبي هكذا كان ينطقها أبناء الحي الريفيّون الذين التحقوا بالمدينة بعد الاستقلال، لم يكن حيا فقيرا رغم شعبيته فقد كان يحاذي حي المرادية الأوروبي الذي عرف هو الآخر مولد الكثير من الزعامات السياسية (ديدوش مراد)، كما كان الحي الذي قرّر فيه مجموعة الـ21 تفجير الثورة في خريف سنة 54 في الوقت الذي كان فيه الصدّيق يبدأ سنواته الأولى من التعليم الابتدائي في هذه الأحياء الشعبية التي استفاد أبناؤها من التعليم الفرنسي بحكم تواجدهم في المدينة الكبرى بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية التي شهدت نوعا من دمقرطة التعليم الابتدائي تحديدا، مما جعل الكثير من العائلات الجزائرية الشعبية تبعث بأبنائها إلى المدرسة الفرنسية بكثافة لم تكن معروفة في السابق. حي المدنية الذي التحقت به عائلة الصدّيق من منطقة القبائل الصغرى قبل سنوات على غرار الكثير من عائلات هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية و الفقيرة، سيتحوّل إلى قنزات أو بوقاعة ثانية، فلا عجب أن يتأثر الحي بالخصائص الثقافية و السياسية لهذه المنطقة الأم. فكان حضور جمعية العلماء بمؤسساتها التعليمية واضحا وهي الجمعية التي وجدت لها قاعدة فاعلة في منطقة القبائل الصغرى في ولاية سطيف الجغرافية التي قام أبناؤها بدور كبير في نشر أفكار الجمعية، التي عرفت كيف تنغرس بقوة بين أبناء بني ورتيلان وبني يعلا. هذا الحي بكل خصائصه الاجتماعية و الثقافية هو الذي كان المرتع الأول للطفل الصدّيق، فكان من المنطقي أن يلتحق بالكشافة الإسلامية فيه ويعايش كل مراحل ثورة التحرير التي كانت فيها الاتصالات قائمة لا تنقطع بين حي المدنية و الولاية الثالثة التي استفادت من قنوات اتصال ودعم في قلب العاصمة من خلال الشبكات التي بناها أبناء المنطقة، ومن بينها بالطبع عائلة الصدّيق دبايلي التي فقد أبناؤها مع الوقت لهجتهم القبائلية لصالح لهجة

عاصمية واضحة جعلت الصدّيق بعينيه الفاتحتين وشعره الأشعث الفاتح يبدو بعيدا عن هذه الأجواء و المنحدرات الشعبية التي ظهرت لديه كتوجه سياسي، وهو في سنوات شبابه الأولى، من خلال العمل السياسي داخل الحركة الطلابية في نهاية العقد الأول من الستينيات وبداية السبعينيات، المرحلة التي شهدت بعض فتراتها صراعات حادة بين نظام بومدين و الحركة الطلابية دفاعا عن استقلالية الحركات الجماهيرية وضد التدجين السياسي الذي انطلقت فيه السلطة لكل فعل سياسي مستقل عن هياكلها الجديدة التي بدأت في بنائها على المستوى الطلابي.

طالب الطب الصدّيق دبايلي كان ضمن التيارات السياسية التي دافعت عن حق الحركة الطلابية في التنظيم المستقل بين طلبة الطب الذين كان معروفا عنهم في الوسط الطلابي عدم الاهتمام بالعمل السياسي بالكثافة التي كانت موجودة في كليات أخرى دون أن يمنع الكلية من إنتاج مناضلين سياسيين ولم بقدر ضعيف، كانعكاس ربما للحضور المتواضع الذي بدأت تسجله بعض الأوساط الشعبية داخل هذه الكلية الأرستقراطية. التقرب من الشعب وعدم فك الارتباط بالحياة اليومية معه هي التي تفسر تلك المسحة الشعبوية على المستوى السياسي التي ميزت الصدّيق المناضل السياسي قبل مرحلة الانخراط المتأخر في جبهة القوى الاشتراكية التي أصبح من وجوهها الرئيسة خلال فترة التعددية.

الصديق الذي لم يسقط في فخ التموقع الحزبي المغلق، وهو ما عكسه الحضور السياسي و الحزبي المتنوع في وداعه الأخير، فكان حضور مساعدية وبلخادم وطالب بالقرب من سيد أحمد غزالي، وحمروش وقيادة حزب العمال. مما يؤكد المكانة الحوارية التي ميزت الصدّيق السياسي و الإنسان داخل العمل السياسي الحزبي في فترات كانت صعبة وبكل المقاييس، وهو الذي تزامن نشاطه السياسي القيادي مع فترات الجنون السياسي التي عاشها المجتمع الجزائري منذ بداية التعددية، فكانت فرصة استغلها الصديق في معاودة الاتصال بمنطقة القبائل التي تعرف عليها بعمق وعن مشاكلها من خلال الزيارات التي يقوم بها كقيادي حزب بكثافة كبيرة جعلت الأصدقاء ينبهونه لخطورتها على صحته خاصة بعد الأزمات القلبية الأولى التي تعرض لها. رد الصدّيق دائما كان التهرب وطمأنة المحيط و الأصدقاء.. "لا تنس يا صديقي فأنا طبيب، و الأهم من ذلك حسب النكتة من لم يمت في وقت زروال فلن يموت أبدا". الصديق الذي حوّل هذه الزيارات إلى مدرسة يتعلم منها ويتقرب فيها من الشعب الذي لم يبتعد عنه، وهو ما رده له هذا الشعب، من خلال الحضور القوي للكثير من المناضلين البسطاء الذين حضروا توديعه الأخير في جنازته، فجاؤوا من كل أنحاء الوطن من تيزي وزو وبجاية ومن وهران وعين الدفلى وبومرداس أيضا.

الصدّيق، ابن المدنية، الذي ترشح للانتخابات التشريعية التعددية الأولى و الثانية فيها، وبين أهلها لم يغادر الحي وأبناءه وجدانيا وعاطفيا في أي لحظة، فكان عادة ما يقدم لي

الكثير من أصدقاء الطفولة "وليد حومتي"، الذين درسوا معه في المرحلة الابتدائية أو من الجيران الذين لم تنقطع صلاته بهم، و هم الذين تفرقوا وعايشوا تجارب حياتية ومهنية مختلفة، فكان مكتبه في صندوق الضمان الاجتماعي بصفته طبيبًا محل لقاء الكثير من العائلات التي تأتي متورطة لإرسال مريض إلى الخارج للتداوي.

كانت هذه التجربة المهنية المحطة الرئيسة التي سمحت للصدّيق بالتعرف على الكثير من أشكال عدم التساوي بل و الحفرة بين الجزائريين أمام المرض وحتى الموت، فكان يتدخل بقوة وبإسهاب أثناء نقاشات المجلس الوطني عندما يتعلق الأمر بقطاع الصحة و الضمان الاجتماعي الذي كان الصدّيق من العارفين بخباياه، مما جعله يدخل في نقاشات حادة مع ممثلي الحكومة بمناسبة مناقشة الميزانية السنوية، ورغم هدوئه الدائم وكرهه الشديد لمناقشات المجلس وأجوائه التي كان يفضل عنها اللقاء الشعبي المباشر، فقد كان يقول دائما للكثير من الأصدقاء الذين ناقشوه في مسألة التحاقه بجبهة القوى الإشتراكية إن هذه التجربة سمحت له بالتعرف على الكثير من الناس و المواطنين ومشاكلهم على مستوى القاعدة، وهو ما يبرر الانخراط في التنظيم السياسي، فالجانب الشعبوي هو الذي استهوى الصدّيق في هذا الحزب بالتأكيد عكس الكثير من الأحزاب "الديمقراطية" الأخرى التي كان الصدّيق يعبّر عن خلافاته معها جراء طابعها النخبوي المغلق.

الصديق الذي كان كثير الحديث في المدة الأخيرة عن الإشكال الأكثر انفتاحا للعمل السياسي الشعبي من خلال طرح قضايا الشباب وحقوق الإنسان و العمل الجمعوي و النقابي، و التي كان يرى فيها الشكل الأكثر تقدما للعمل السياسي بدل التقوقع التنظيمي الحزبي الذي لم يخلق له كعقلية وسلوك.

وداعا الصدّيق، الأكيد أنك سترتاح أين أنت الآن من كل الهموم و المشاكل، رغم أن الكثير سيفتقدك و يفتقد ابتسامتك الدائمة التي تعرف كيف تعبر بها، وفي أحلك الأوقات التي اخترت فيها عن وعي أن تتحمل فيها مسؤولياتك السياسية، في الوقت الذي غادر فيه الجزائر الكثير من أبنائها أثناء محنتها، لأنهم خافوا على أرواحهم وأبنائهم، وصمّمت فيه أنت على البقاء، و الاستمرار في العمل السياسي الوطني، حتى فارقتنا مبتسما كعادتك.

السعيد و السعيد

نقاط تشابه قد لا تكون كثيرة بالضرورة في نهاية الأمر، تلك التي تجمع بين الرئيس الراحل هواري بومدين و الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، من بينها أن بومدين له أخ اسمه السعيد مثل السعيد أخو الرئيس بوتفليقة و في نفس السن تقريبا. من نقاط التشابه القليلة الأخرى كذلك أن السعيد بوخروبة، درس بجامعة باب الزوار في تخصص علمي دقيق و هو نفس حال السعيد بوتفليقة الذي يدرس الإعلام الآلي. أوجه التشابه تتوقف هنا. فالسعيد

بوخروبة لم يسمع به أغلبية الجزائريين، لدرجة أن هناك حرجا في الحديث عن الرجل، فهو ليس شخصية عمومية و ليس من حقنا الحديث عنه في نهاية الأمر، عكس السعيد بوتفليقة الذي يمكن الكلام عنه باعتباره شخصية عمومية، جراء المنصب الرسمي الذي يحتله برئاسة الجمهورية قرب أخيه الرئيس، هو و بعض أفراد العائلة الآخرين. من نقاط الاختلاف إذن، أن بوخروبة السعيد لم يسمع عنه المواطن أي شيء أثناء تواجد أخيه الأكبر على رأس الدولة لمدة طويلة، فلم نسمع أنه تولى منصبًا أو استفاد من وضع غير عادي أو تدخل في الحياة السياسية، بحجة أن بومدين أخوه. في حين لا يمر يوم دون أن نسمع عن تدخلات السعيد بوتفليقة و أدواره الفعلية أو المفترضة في الكثير من القضايا التنفيذية و الحزبية، في الداخل و الخارج، فصورته بنظاراته الشمسية، تكاد تكون حاضرة يوميا على صفحات الجرائد الوطنية و هي تتحدث عن مغامراته السياسية. و كأنه خارج لتوه من سنوات التويست.

مقارنة كانت ضرورية للحديث عن مكانة العائلة، و حتى الجهة بمفهومها الجغرافي في اللعبة السياسية الوطنية منذ الاستقلال و حتى قبله. فمن المعروف أن العائلة تلعب دورا كبيرا في الميادين الاقتصادية و المالية، فالكثير من المشاريع الاقتصادية الخاصة في الجزائر –الكثير من دول العالم عرفت نفس الظاهرة– هي مشاريع عائلية تتوارثها الأجيال أبا عن جد. بالطبع المشروع الرأسمالي العائلي في الدول المتقدمة تطور مع الوقت و اختفت المسحة العائلية عنه، لدرجة اختفاء كل طابع شخصي أو عائلي، فالغالب و السائد هو منطق الكفاءة و التأهيل و القدرات الشخصية من دون أي اعتبار للعلاقات العائلية و روابط الدم الأخرى التي رغم استمرارها في الكثير من الحالات إلا أن بقاءها اصبح اكثر شكلية.

في الميدان السياسي كذلك دور كبير لعبته و تلعبه العائلة في بعض الدول و المجتمعات حتى الآن. فبعض الدول تعرف بأسماء العائلات التي كان لها دور كبير و محدد في تكوينها. كما عرف عن الكثير من الأنظمة السياسية تاريخيا تداخل بين العائلة و السياسة، لكن مع الوقت حصلت القطيعة الضرورية بين الخاص و العام كاتجاه عام في أغلبية المجتمعات العصرية. و حتى و إن استمرت وشائج التواصل بن المستويين العائلي و السياسي في بعض الحالات. فالسائد أنها حالات خاصة و ذات طابع فولكلوري في الكثير من الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات الأوروبية المتقدمة.

الطابع القانوني الصارم الذي يحكم هذه المجتمعات لا يسمح بتدخلات غير قانونية للذاتي و العائلي في الميدان السياسي. فزوجة الرئيس الأمريكي أو الأمير زوج ملكة بريطانيا أو حتى عشيقة ولي العهد البريطاني، شخصيات محددة الأدوار و المهام، بما فيها طرق و شكل تلقي الهدايا عند الزيارات الخارجية، و لا مجال للعبث في هذا الميدان. و مادام الإنسان خطاء بالسليقة، فقد تطورت مع الزمن داخل هذه الأنظمة السياسية قوانين تحمي مصالح الأفراد و المجتمع و تضع الفروق الصارمة بين ما هو سياسي عام و بين ما هو ذاتي

عائلي، انطلاقا من اعتبارات أخلاقية ضرورية لصالح الجميع، حتى و إن حاول البعض القفز عليها و تخطيها في بعض الأحيان.

إذا كانت الأمور تسير على هذا المنوال في المجتمعات المتقدمة، فما هو الحال عندنا يا ترى ؟. و ما هو دور العائلة و الجهة بمفهومها الجغرافي في اللعبة السياسية ؟ إذا اكتفينا بالحديث عن العائلة، يمكن القول إنها كانت في الغالب ضعيفة الحضور، خاصة لدى الأوساط الشعبية، فالعائلة يمكن أن تدعم الفرد و تحثه أو تقف في وجهه، لكن تبقى المغامرة السياسية من المبادرات التي يقوم بها الفرد أساسا. فالسياسي الجزائري هو مشروع فردي، حتى و إن ساهمت العائلة في بعض الأحيان في دعمه بطريقة غير مباشرة في الغالب، عكس العائلات الميسورة و الغنية التي عادة ما تكون أكثر براغماتية و ذكاء في تعاملها السياسي، فقد لاحظ أكثر من متتبع أن العائلة الجزائرية الميسورة يمكن أن تقوم بنوع من تقسيم المهام بين أفرادها، فتوجههم نحو تخصصات و اهتمامات مختلفة، بحيث يكونون متواجدين في كل مكان داخل القطاع العام و الخاص في الحياة المدنية و العسكرية. بل أن هناك من العائلات من تعاملت مع الفرنسيين و الحركة الوطنية في نفس الوقت، فكان لها رجل في الثورة و أخرى لدى الاستعمار. فأنتجت الضابط بالجيش الفرنسي و المجاهد الثوري في جيش التحرير. كما قد تنتج نفس العائلة المعارض للسلطة، التي يكون الأخ من رموزها المعروفين. بعد الاستقلال تدخل العائلة في الحياة السياسية الرسمية، لم يكن دائما مباشرا و سائدا، فالرئيس بن بلة لم يعرف له الجزائريون أخا أو أختا، فالرجل كان عازبا طول بقائه على رأس السلطة على سبيل المثال، و هو نفس حال الرئيس بومدين الذي لم يعرف أغلبية الجزائريين اسمه العائلي الحقيقي إلا بعد وفاته. على عكس الثمانينيات، في ظل حكم الرئيس الشاذلي ظهرت العائلة بقوة، فتعرف الجزائريون على الأخ الوالي و المدير العام و الأبناء، فصورة أبي العائلة التي حاول الرئيس تسويقها لدى الرأي العام كان لها أكثر من بعد، سلبي في الكثير من الأحيان، بعد أن برز فيه للسطح دور السيدة الأولى و عائلتها الموسعة، مدينتها بل حتى زاويتها في مجتمع لازال كثير التحفظ و الرفض لمثل هذه الممارسات.

هذه الحالات التاريخية المختلفة التي تؤكد أننا أمام اتجاهين اثنين و ممارستين، اتجاه يدعو إلى تدخل العائلة و بروزها على السطح السياسي الرسمي، مقابل اتجاه آخر مختلف، لا يعترف للعائلة و أفرادها من الذكور و الإناث بدور سياسي رسمي و علني. كل الدلائل تشير أن الرئيس بوتفليقة ينتمي إلى القسم الأول، فقد انتكست الجزائر خلال فترة حكمه بطريقة غريبة و ملفتة للانتباه، فلم تعد العائلة للعب أدوار سياسية مختلفة و بارزة فقط، بل عادت الجهة كذلك بمفهومها الضيق بقوة. فالذي لا يعرف البلد، قد يجزم أن بعض الوفود الرسمية التي تذهب للخارج لتمثيل الجزائر في المدة الأخيرة هي وفود لتمثيل قرية صغيرة و ليس بلدا- قارة مثل الجزائر. بالطبع قد يكون من المهم أن نناقش هنا ـ بعجالة ـ أسباب

هذا الوضع و نتائجه و دلالاته على وجه الخصوص. فماذا يعني هذا الانكماش على الجهة بمفهومها الضيق، و هذه العودة لحكم العائلة ؟ علما بأن الجهة و أبناءها لا يكونون بالضرورة على رأس المستفيدين من هذه الممارسات، فقد أثبتت المعطيات الإحصائية المتعلقة بتوزيع الفقر على مستوى التراب الوطني على سبيل المثال، أن المناطق الشرقية و الهضاب العليا التي كانت تنتج أوسع النخب الحاكمة و أكثرها نفوذا من الناحية السياسية، و ربما مازالت، هي تلك المناطق التي تضم اكثر البلديات فقرا على المستوى الوطني.

أسباب كثيرة قد تفسر هذه الانتكاسة التي تجسدها عودة العائلة و الجهة الضيقة، قد يكون منها ما هو متعلق بالمسار المهني -السياسي للرجل الذي لم يعرف في نهاية الأمر إلا تجربة مهنية واحدة -الخارجية- و لم يشتغل إلا مع جيل واحد، تحول عمليا إلى أقلية ديموغرافية في الوقت الحالي، تجربة غادر بعدها الجزائر لمدة طويلة جعلته يبتعد و لا يعايش عن قرب كل التحولات العميقة التي عاشتها الجزائر، السلبي منها و الإيجابي، مما جعله يقوم بهذا النكوص إلى مرحلة السبعينيات وهو على رأس الدولة في بداية قرن جديد. هذا الابتعاد الطويل الذي يجعل الرئيس يبدو في موقف من يرفض و لا يعترف بكل ما حصل داخل المجتمع و الدولة من تحولات، عندما كان هو غائبا و بعيدا عن السلطة. عودة الجهوية القوية و التقوقع على العائلة و الانتماءات الضيقة الأخرى التي يمكن أن تكون كذلك نتيجة موضوعية للأزمة التي تعيشها الجزائر و الكثير من المؤسسات الوطنية الفاقدة لهذه القيمة جزئيا أو كليا، بمعنى آخر، فليس بوتفليقة هو الذي اخترع الجهوية، فهي موجودة داخل نسيج المجتمع و ثقافته. ما يمكن أن يعاب على الرئيس بالمقابل هو الارتكاز عليها كقيمة شبه مطلقة للتسيير السياسي اليومي على حساب الأبعاد المؤسساتية. فالفرق في نهاية الأمر بين سياسي و آخر هو في مدى الارتقاء للوصول إلى نقاط القوة داخل كل مجتمع و ثقافة لتعويل الارتكاز عليها في عملية التسيير السياسي، أو الاكتفاء باستعمال نقاط الضعف الكثيرة الموجودة، هي الأخرى في كل مجتمع، للبقاء على رأس السلطة أو طلبها.

جيلالي اليابس.. النقدي الهادئ

الجيل الذي ولد في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كان من حظه الاستفادة الواسعة نسبيا من التعليم، وهو حال جيلالي ليابس ابن مدينة بلعباس الذي ولد في وسط متوسط الحال كثير الاعتناء بتربية أبناءه على غرار الكثير من أبناء الفئات الوسطى الأجيرة التي تعلمت من الحياة أن الشهادة العلمية هي رأسمالها الوحيد. هذا الدرس الذي كان أكثر وضوحا ربما في حالة قبائل بني عامر وغيرها من القبائل الأخرى في الجهة الغربية التي كانت سباقة في مد جيش الأمير عبد القادر بالآلاف من أبنائها. رغم المقاومة التي صمدت فيها قبائل بني عامر وبني عباس، وبني مجاهر وبني سكران ضد الغزو الإستعماري، إلا أن ميزان

القوي كان لصالح الظاهرة الاستعمارية مما جعل الكثير من أبناء القبائل المحاربة تهاجر إلى المغرب لتجد عند عودتها أن الآلة الاستعمارية قد صادرت أراضيها وشتتت مرابعها.

بلعباس التي ولد فيها الطفل الجيلالي في سنة 1948 يمكن اعتبارها نموذجا مثاليا للمدينة الاستعمارية بفضاءاتها المقسمة تقسيما عرقيا واضحا لدرجة لا يمكن الكلام فيها عن مدينة واحدة بل مدينتين. هذه الجهة من التراب الوطني التي جسد فيه الاستعمار الفرنسي مشروعه «الحضاري» بمنهجية يجسد عليها، فلم يبدأ في تعليم الأهالي إلا في سنة 1927 مما جعل منطقة بلعباس التي نهبت أراضيها الخصبة، وحطم تعليمها التقليدي من المناطق الأقل استفادة من التعليم الفرنسي. هذا الوضع جعل بلعباس تشتهر بثكنات اللفيف الأجنبي و «فيلاج اللفت» أكثر من اشتهارها بعدد ثانوياتها ومصانعها، جيلالي اليابس يمكن عده هو وبعض أبناء المدينة من الجيل الثاني من المثقفين الذين أنتجتهم المدينة بعد جيل الدكتور محمد بن عيسى (محمد أمير وزير العمل و الشؤون الاجتماعية بعد الاستقلال) الذي تربطه علاقة قرابة باليابس. الذي كان إلتحاق جيلالي بالعاصمة في السنوات الأخيرة من الستينيات لإتمام دراسته الجامعية في الفلسفة بالقبة، المكان الذي تعرف فيه على زوجته الطالبة في الرياضيات، لم يكن معروفا عنه بشكله الوديع و المسالم القيام بنشاطات سياسية لا في المعارضة النشطة في تلك السنوات ولا بالقرب من السلطة فقد كان معروفا عن الجيلالي الطالب مطالعته الكثيرة التي سمحت له باكتساب شهرة التمكن الكبير من اللغة الفرنسية. مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة لم يلتحق جيلالي بالتدريس بالجامعة أو العمل في القطاع الاقتصادي، كما كانت عادة الكثير من طلبة جيله، بل فضل العمل في ميدان البحث العلمي ضمن فرقة الجمعية الجزائرية للبحوث و الدراسات الاقتصادية و الديموغرافية التي كانت تتواجد مكاتبها في شارع حماني وهي المكاتب نفسها التي تعرف فيها على الكثير من أصدقائه الذين كان من بينهم المرحوم محمد بوخبزة الذي لم يفارقه مدة أكثر من عقدين وحتى اللحظات الأخيرة عندما تعرض الرجلان للاغتيال في الشهر نفسه من 93 على يد الإرهاب بعد أن توليا المنصب ذاته بمديرية معهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة.وعكس الإتجاهات النظرية و الايديولوجية المسيطرة، اتجه اليابس في جزائر السبعينيّات إلى البحث الميداني في العلوم الاجتماعية فأنجز وشارك في الكثير من البحوث الوطنية حول القطاع الخاص الذي كان من المواضيع المسكوت عنها في جزائر القطاع العام و الاشتراكية، وهو الموضوع نفسه الذي ناقش فيه الجيلالي أطروحة الدكتوراه، في جامعة باريس خلال عقد الثمانينيّات قبل أن يلتحق بالتدريس بمعهد علم الاجتماع و العلوم السياسية، إلا أن الامبريقية التي ميزت بحوث اليابس كانت المفتاح الذي جعله لا يغرق في الطروحات الإيديولوجية كما ساعدته على الوصول إلى مقاربات نظرية مبنية على معطيات من الواقع فناقش بجدية وعمق مواضيع شائكة كالدولة الريعية التي تحول في بداية التسعينيات إلى أحد وزراء جمهوريتها وهي تمر بأحلك الظروف، فكان منصب وزير التعليم العالي و البحث العلمي الذي تقلده ضمن طاقم

حكومة غزالي لمدة قصيرة ليلتحق مديرا بمعهد الدراسات الاستراتيجية ورئيسا للجنة للتفكير حول مستقبل الجزائر في آفاق 2005. جيلالي الباحث الذي رفض مغادرة منصبه بإعتباره باحثًا و مديرا في مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية حتى وهو وزير للتعليم العالي كان يقول لزملائه في المركز و البحث العلمي لأنه هو الدائم عكس المنصب الوزاري. تمكن الأستاذ اليابس من الفرنسية لم يمنعه من القيام بمجهود كبير للتدريس باللغة العربية في وقت قياسي دون أن تفقد دروسه من قيمتها العلمية ودقتها المنهجية، حسب شهادة طلابه وزملائه الذين رفضوا تصديق موت أستاذهم وزميلهم المسالم مغتالا ، وهو الذي رفض إلى آخر يوم من حياته مغادرة شقته في أحد الأحياء المتواضعة التي كان يفضل العيش فيها بدل فيلا نادي الصنوبر التي وضعت تحت تصرفه كغيره من الإطارات السامية. الأكيد أن عائلة الجيلالي الصغيرة في حاجة كبيرة له وهم يتذكرونه في شهر الشهداء.

مساعدية.. الرجل الثاني دائما

قد لا يكون الإنسان في حاجة إلى ذكاء كبير لمعرفة أن عائلة مساعدية تنتمي إلى أقصى الشرق الجزائري الذي توسد فيه الألقاب على وزن «فواعلية» كما... النحويون، رغم أن بعض المصادر العائلية تذكر أن أصل مساعدية يعود إلى الجنوب الشرقي الطيبات ولاية الوادي.

هذا الاحتمال غير مستبعد نظرا للهجرة الكبيرة التي قام بها الكثير من سكان هذه المنطقة الصحراوية الفقيرة إلى سهول الشمال الغنية كمنطقة السيبوس، مما جعل مدينة كعنابة يسمر لونها بطريقة لافتة للنظر جراء الهجرة السوفية نحوها التي سيطرت على جزء كبير من اقتصاديات المنطقة.

مساعدية من التمثيل إلى السياسة الطفل محمد شريف (نعم مساعدية كان ذات يوم طفلا) ولد في 1924 بالقرب من مدينة سوق أهراس الحدودية ـ بلدية تيفاش ـ من أصول ريفية فلاحية فقيرة لم تكن معروفة بملكيتها الزراعية الكبيرة، و التي تمكن الأب المكافح رغم ذلك من توسيعها وتحسين المستوى الاقتصادي لعائلته الصغيرة نسبيا (خمسة أطفال) بمقاييس العالم الريفي المنجب. سوء العلاقات الذي ميز علاقات الأب المشبع بالفكر الوطني مع الإدارة الفرنسية لم يسمح للطفل محمد شريف من الدخول إلى المدرسة الفرنسية و المكوث فيها طويلا في هذه المرحلة من تاريخ دخول المدرسة الفرنسية إلى الجزائر الريفية، وهو ما جعله يتوجه وهو كبير في السن إلى مدارس جمعية العلماء، التي كانت تتميز بحضور خاص في منطقة الشرق الجزائري. نوع المسار و القرب الجغرافي من تونس وحتى الأصول الاجتماعية كلها معطيات تجعل التوجه إلى الدراسة في الزيتونة من الحتميات التاريخية، بالنسبة لأبناء هذ الجيل، وهو ما قام به فعلا الشاب محمد شريف حتى وهو كبير في السن، 22 سنة، أي عامين فقط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. قبل الانضمام إلى المسجد العتيق كالكثير من

أبناء جيله، فضل محمد شريف الالتحاق بمعهد «طلبات» للتمثيل الذي زاول فيه الدراسة لمدة سنة كاملة قبل مغادرته تحت ضغط العائلة التي لم تكن لترضى لإبنها احتراف مهنة التمثيل. علاقة السياسة بالتمثيل التي قد تضحك البعض للتداخل الذي حصل بينهما في الكثير من الأحيان وبصورة كاريكاتورية بعد الاستقلال خاصة، لم تكن بعيدة عن اهتمامات الكثير من الشخصيات السياسية. فقد عرف عن الشهيد العربي بن مهيدي مزاولته للمسرح على غرار الكثير من الشباب في ذلك الوقت الذي حاول استعمال هذا الفضاء الثقافي لتحقيق أغراض سياسية.

من قصر زيروت يوسف إلى قصر زيروت

مثل الكثير من القيادات السياسية التي سيطرت بعد الاستقلال، لم يكن لمساعدية انتماءات سياسية حزبية داخل الحركة الوطنية قبل 54، ليكون التحاقه بالثورة في سنتها الثانية في ما عرف بعد ذلك بالقاعدة الشرقية ـ الولاية الأولى التي عاش فيها أحلك أيام حياته.. و التي كونت المحطة التاريخية المهمّة في حياته السياسية، فقد تعرف على الكثير من الوجوه العسكرية / السياسية من أبناء المنطقة خاصة التي ارتبط إسمها بفترة ما بعد الاستقلال مع التجربة البومدينية كعبد الله بلهوشات و المرحوم أحمد دراية، بالمقارنة مع الإعدامات التي نفذت في البعض، فإن الحكم الذي صدر ضد مساعدية و بعض الذين اتهموا بالضلوع في هذه القضية ـ المسكوت عن ملابساتها حتى الآن ـ كان خفيفا نسبيا بمقاييس المرحلة الخطيرة و الحساسة، السجن لمدة سنتين و التوجّه نحو الجنوب بعد التخفيض في الرتبة العسكرية الذي كان من نصيب أعضاء المجموعة. رغم التجربة الحزبية المنعدمة أثناء الحركة الوطنية، فان اسم مساعدية ارتبط بقوة بالتنظيم الحزبي، فقد كان المجلس التأسيسي كممثل عن ولاية الساورة الجنوبية أول منصب سياسي يحتله محمد شريف مساعدية بعد الاستقلال ليحتل منصب رئيس لجنة الدفاع لمدة سنتين مما سمح له بتوطيد علاقاته مع وزير الدفاع العقيد هواري بومدين الذي كان قد تعرف عليه في السنوات الأخيرة من الثورة وقبل قضية العموري التي كان فيها بومدين في الجهة المقابلة. قسنطينة التي تزوج من إحدى بناتها قبل التوجه إلى القاعدة الشرقية، كانت المحطة الثانية للرجل كمحافظ للحزب بعد الانقلاب التصحيح في 65 ـ ليتداخل بعد ذلك مسار الرجل مع الحزب، جبهة التحرير لمدة أكثر من ثلاثة عقود، تجربة انتهت ذات يوم من خريف 88 و في جو تميز بالكثير من العنف و الحقد الرئيس الشاذلي بن جديد الذي يكون قد قاله له أثناء هذه الفترة المضطربة «خبي راسك حتى تمر هذه السحابة» حاول أن يستعمله كبش فداء، استمرت هذه السحابة لمدة أكثر من عقد من الزمن ليعود سي محمد شريف مساعدية مع صديقه سي عبد القادر لاحتلال منصب الرجل الثاني الذي تخصص في احتلاله لمدة طويلة في جو سياسي واقتصادي مختلف هذه المرة. هل

سيتمكن سي محمد شريف من محو تلك الصورة السياسية الجزائرية التي تحملها له الكثير من القوى السياسية الجزائرية وهو في خريف العمر؟رئيس مجلس الأمة أمامه الكثير من التحديات وهو يعمل داخل نظام بوتفليقة المزاجي وغير القار مع قوى سياسية معادية قبلت به لاحتلال منصب الرجل الثاني غير الموجودة أصلا في نظام بوتفليقة، الذي يحاول العودة بالجزائر إلى مراحل سياسية تجاوزها المجتمع الجزائري، الذي رفض مشاريع هيمنة مساعدية في الثمانينيّات، فهل يقبل سيناريو بوتفليقة في بداية الألفية الثالثة ؟

الفهرس

- التقديم 5
- الانتخابات المترشحون، الفائزون و المعارضون 11
- من الحركة العمالية إلى الحركة الإجتماعية 25
- المرأة الجزائرية بين النجاح و التهميش 43
- النظام السياسي، الحزب و الحركات السياسية 51
- مجتمع... و النخب 97
- المدرسة، النخب و الثقافية و اللغوية 139
- العالم العربي... رؤى جزائرية 167
- بورتريات..... 179

أنجز طبعه على مطابع عمار قرفي - باتنة